الأساطير
المؤسسة للسياسة
الإسرائيلية

الطبعة الأولى
١٤١٨هـ - ١٩٩٨م
الطبعة الثانية
١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
الطبعة الثالثة
١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م
الطبعة الرابعة
١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص . ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى: email: dar@shorouk.com

روچيه جارودى

الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية

الترجمة الكاملة الشرعية

تقديم

الأستاذ محمد حسنين هيكل

ترجمة

محمد هشام

دار الشروق

مُقَدّمة الطّبعَة العَربيَّة

محمد حسنين هيكل

لا أعرف كيف أقدم هذا الكتاب إلى قارئ اللغة العربية ، ذلك أنني أريد أن أوصي بقراءته دون أن أتعرض لمضمونه وهو ما يحدث عادة عند التقديم لكتاب .

ولعلي كنت أوثر بالنسبة لهذا الكتاب بالذات ألا تكون له مقدمة من خارجه ، ذلك لأن بعض النصوص ـ ومنها نص هذا الكتاب ـ تستطيع أن تستغنى عن التقديم ، بل ويمكن أن يكون التقديم لها عبئا على النص وليس سندا له .

والحاصل أن كل تقديم لكتاب ، يحمل معه على نحو مباشر أو غير مباشر ، تأويلا للنص يتجه به إلى منحى معين يراه كاتب المقدمة من منظوره . وفي بعض الأحيان فإن المنحى قد يتحول بالتأويل إلى منحنى ، وتلك مسألة حساسة فى كتاب من هذا النوع الذى كتبه الأستاذ روجيه جارودي عن «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية» . وهي مجموعة أساطير صهيونية عرضها جارودي إجمالا على النحو التالى :

- الأرض الموعودة لليهود في فلسطين؟
- اليهود شعب الله المختار؟

□ أرض بلا شعب لشعب بلا أرض؟

□ المحرقة النازية Holocaust؟

□ العقيدة اليهودية والصهيونية السياسية؟ والمسافة بين الاثنتين؟

لكن جارودي فى عرضه لهذه الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية - ولدولة إسرائيل - لم يؤلف كتابا بالمعنى التقليدي، وإنما حرص على أن يجعل من الوقائع نسيجا للحقائق، وتكون مهمة التأليف في هذه الحالة هي وظيفة «النول» يمد الخيوط طولا وعرضا، ويصنع مساحة من القماش قابلة للنظر وقابلة للفحص وقابلة لاختبار التماسك والمتانة.

إن جارودي وهو يتعرض لكل أسطورة من الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، لم يشأ أن يناقش بنفسه أو يناقض، وإنما جاء بالوقائع من مصادرها الأولية ومن وثائقها الأصلية ثم تركها تجري في سياقها المنطقي واصلة بنفسها إلى غايتها الطبيعية.

□

والحقيقة أن آخرين - قبل الأستاذ جارودي - حاولوا أن يقتربوا من الموضوع، لكن «جارودي» تجاوز من سبقوه بالإحاطة الشاملة بكل الأساطير الإسرائيلية. بمعنى أن كل من سبقوه - وعلى الأقل فى حدود ما أعلم - ركزوا على أسطورة واحدة في الغالب، ولعل أكثر التركيز كان على المحرقة النازية Holocaust التي تقول الأساطير الإسرائيلية إن ضحاياها من اليهود وحدهم وصلوا إلى ستة ملايين، وربما أن الضجة التي دارت حول هذه الأسطورة بالذات كانت مشادة بين الضمير أو الشعور بالذنب الأوروبي، وبين محاولة الضغط عليه وتعذيبه لصالح المشروع الصهيوني.

وكان من الطبيعي أن يحاول الضمير الأوروبي أن يبحث عن الحقيقة ويضعها في مكانها من التاريخ الإنساني، كما أنه كان طبيعيا من ناحية أخرى أن تحاول الحركة الصهيونية قصاراها لكي تضع إسرائيل في الموضع الذي أرادته لها على خريطة الشرق الأوسط!

ولقد تابعت هذه المعارك منذ قرأت كتاب «دوجلاس ريد» الذي صدر في الولايات المتحدة سنة ١٩٤٧ بعنوان «بعيدا وواسعا» (Far and Wide)، وكان «دوجلاس ريد» واحدا من أبرز الصحفيين البريطانيين الذين غطوا الحرب العالمية الثانية، وقد استوقفته بعد الحرب أسطورة المحرقة النازية والترويج لهاخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية. وكان أسلوب «ريد» في مناقشة الأسطورة عمليا يستند بالدرجة الأولى إلى الأرقام ودلالاتها التي لا تكذب في حسابه. ولقد أورد إحصاء عصبة الأمم عن عدد اليهود في العالم سنة ١٩٣٨ وهو آخر تقرير سنوي لهذه المنظمة الدولية قبل الحرب العالمية الثانية، ثم قارنه بما ورد في أول إحصاء أصدرته الأمم المتحدة ـ وهي المنظمة الدولية التي حلت محل عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الثانية ـ وقد صدر سنة ١٩٤٧، وإذا المقارنة تظهر أن عدد اليهود في العالم بعد الحرب (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) بقي بعدها كما كان قبلها في حدود ١١ مليون نسمة.

وكان تقدير «دوجلاس ريد» أن المحرقة النازية ـ وقد حدثت فعلا ـ لم يزد ضحاياها عن ما بين ثلاثمائة ألف إلى أربعمائة ألف (أي حجم الزيادة التي كان يمكن أن تطرأ على تعداد اليهود في سبع أو ثمان سنوات)، وهو في كل الأحوال رقم مفزع وكاف ليس فقط لتعذيب الضمير الأوروبي بل والضمير الإنساني كله. على أنه يبقى أن اليهود لم يكونوا أكثر من تحمل تضحيات الحريق النازي، وإنما أكثر منهم الألمان أنفسهم والروس والبولنديين

والغجر (ثم الفلسطينيين - بدون ذنب - عندما فرضت عليهم الحركة الصهيونية أن يدفعوا كفارة الضمير الألماني والضمير الأوروبي، وأن يدفعوها بالفوائد المركبة أضعافا مضاعفة، وأن يدفعوا بالوطن الفلسطيني ذاته تاريخا وأرضا وشعبا ومستقبلا!).

ولقد تعرض «دوجلاس ريد» لحملة جامحة واختفى كتابه من المكتبات، واختفى المؤلف نفسه من الحياة الصحفية والحياة العامة كلها، ودفنه النسيان حيا!

ثم أتيح لي أن أرى بنفسي - وليس بمجرد القراءة - ما حدث فيما بعد للمؤرخ البريطاني المدقق «دافيد إيرفنج»، وشاءت الظروف أن أشهد واقعة ضربه ضربا مبرحا بينما هو يتناول الإفطار فى مطعم «ريكشو» فى شارع «سوث أودلي» على بعد أمتار من مقر السفارة المصرية في لندن. ولم يكن السبب أن «دافيد إيرفنج» كتب عن المحرقة النازية، وإنما كان السبب أنه راح يبحث ويتقصى ثم شاع فى أوساط كثيرة أنه أوشك على ملامسة الحقيقة، لأنه سبق الجميع إلى الأرشيف السوفيتي وهوخزائن الأسرار الحقيقية عن المحرقة بحكم الظروف، لأن الجيش السوفيتي كان هو الذي زحف على بولندا لمطاردة وطرد الجيش الألماني منها سنة ١٩٤٤. ولما كان أكثر من ٨٠٪ من يهود ما قبل الحرب العالمية الثانية يعيشون فى بولندا، فإن أهم وأشهر المحارق النازية لليهود مثل «داخاو» و «أوشفيتز» و«تربلينكا» كانت على الأرض البولندية، ومن ثم فقد كان الجيش السوفيتي هو الذي دخلها، وهو أول من رآها وكشف عن خباياها، ثم كان أن استقرت أوراقها جميعا بكل أسرارها في خزائن أرشيف الدولة السوفيتية التي أغلقته - كما أغلقت كل

شيء ـ ثم انفتحت الأبواب عليه حين تراخت وتهدلت قبضتها وذراعها، عندما تراخت وتهدلت إرادة الدولة السوفيتية وكرامتها.

وكان «دافيد إيرفنج» يعرف أين وكيف يبحث عن أسرار المحرقة النازية، وسار بقدميه في السراديب الرطبة ومد يده إلى الرفوف والأدراج!

وثارت عاصفة الغضب ضد «إيرفنج» ووصلت إلى درجة التحرش به وجره إلى الشارع والاعتداء عليه، ثم التحريض ضده إلى درجة الحصار. كل ذلك وهو لم يكتب بعد ما توصل إليه في كتاب، لكنه كان يكفي لعقابه أنه وصل إلى أقرب نقطة من الحقيقة، أي من المصدر الذي يفوق غيره من المصادر في دقة وصحة ما لديه.

وفيما يبدو فإن الإشارات التي ظهرت أثناء عمل «دافيد إيرفنج» كانت قريبة مما توصل إليه «دوجلاس ريد»، أي أن المقارنة الإحصائية بين أرقام عصبة الأمم القديمة، وأرقام الأمم المتحدة الجديدة، وكذلك أرقام الأرشيف السوفيتي ـ كانت متقاربة إلي حد ملحوظ. أي ترجيح ـ وربما تأكيد ـ أن هناك ما بين ثلاثمائة ألف إلى أربعمائة ألف يهودي دفعوا حياتهم نتيجة لجنون النقاء العنصري، الذي أدي إلى الهوس النازي.

والشاهد أنه حتى في حدود هذا الرقم فإنه من الممكن إنسانيا وحتى سياسيا بالنسبة للفكر العربي إدراك حقيقتين:

الأولي ـ أنه كانت هناك بالفعل مأساة لحقت باليهود في أوروبا تحت حكم النازي (وأيضا قبله)، وليس من المقبول إنكار المأساة من الأساس لأن إسرائيل تستغلها للتعمية والتغطية علي مأساة أخرى أكثر فداحة منها وقعت على عرب فلسطين (قتل ناس واغتصاب وطنهم).

والثانية ـ أن «أسطورة» الهولوكوست تلعب دورا حقيقيا في الوجدان اليهودي المعاصر، ومن الخطأ والخطر ترك الجزء الصحيح وراء الأسطورة لخطط الحركة الصهيونية، توظفه كما توظّف الأساطير عادة على طول التاريخ.

وعلى طول التاريخ ـ وهذا هو الفارق بين الأسطورة والخرافة ـ فإن المادة الخام للأسطورة كانت تُستخرج من تلافيف الماضي البعيد أو القريب ويعاد تركيبها وتأليفها لكي تؤدي وظيفتها. ووظيفة الأسطورة دائما هي التعبئة، والتعبئة مقدمة لمواجهة، والمواجهة استعداد لصراع، والصراع بعد ذلك وصفة جاهزة للحرب. وهكذا فإن الأسطورة مسكونة غالبا بشبح مقاتل. والشبح المقاتل له في بعض الظروف قدرة على القتل أكبر من قوة فارس على القتال!

وربما أن الرغبة في الفصل ما بين التاريخ وحقائقه، والأساطير وأشباحها هو ما دفع مفكرا عربيا من وزن «إدوارد سعيد» إلى مطالبة العرب بأن يعترفوا بالهولوكوست، إعتقادا منه أن تلك هي الوسيلة لـ «صرف الشبح» بحيث تظل الحقيقة قدر ما هو ممكن في التاريخ، ويغيب ـ قدر ما هو ممكن أيضا ـ فعل الأسطورة فيه!

□

هناك آخرون من الكتّاب والمؤرخين تعرضوا لغير ذلك من الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، وبالتحديد لأسطورة أرض بلا شعب لشعب بلا أرض ـ لكن تعرضهم ذلك لم يثر من المعارك مثلما ثار في موضوع المحرقة، والأسباب يمكن فهمها، فقد كان التعرض ضمن حجج سياسية أو أخلاقية تنقصها سخونة المأساة أو لهب المحرقة، مضافا إلى ذلك، فلم يكن

فيها ما يستدعي المواجهة بين ضمير أوروبي معذب يحاول وضع الحقيقة فى مكانها - وبين حركة صهيونية تستغل عذابات البشر جميعا لوضع إسرائيل على خريطة الشرق الأوسط!

. . . .

. . . .

ومهما يكن فلقد جاءت أخيرا محاولة الأستاذ جارودي، وقد جعلها معركة أصعب، فهو لم يتعرض لأسطورة واحدة، وإنما تعرض للأساطير كلها مرة واحدة.

ولم يؤلف كتابا، وإنما نسج لوحة واحدة كاملة من قماش الوقائع.

ولعل أهم ما يميز محاولة جارودي أنها جاءت من رجل يعرف ما ينتظره ويتحسب مبكرا له. ثم إنه - بشهرته وقيمته - رجل ليس من السهل دفنه بالنسيان - مثلا - كما حدث لـ «دوجلاس ريد»، أو ضربه ومحاصرته كما حدث مع «دافيد إيرفنج».

ومع ذلك فلقد ثبت أنه فى مواجهة القوة الصهيونية ليست هناك حصانة، ولا ضمانة لأحد - لكن جارودي فيما بدا لى من حديث مطول معه حين كان فى القاهرة أخيرا يعرف الخطر الذي يواجهه، ولقد رأيته مستعدا له. ومن الغريب أنني رأيت هذا الرجل الذي تجاوز الخامسة والثمانين ليس فقط مستعدا للخطر وإنما مستمتعا به، وذلك من صفات الشجاعة، فعندما تقع مواجهة الخطر مع المعرفة به، فإن الأمر يختلف عن الوقوع فيه بالغفلة عنه، والقفز إلى طريقه دون معرفة. الحالة الأولى من الشجاعة، والحالة الثانية من الحماقة، وبين الحالتين سفرطويل!

محمد حسنين هيكل

مقدمة الطبعة الفرنسية

بعد ما يربو على نصف قرن، صدرت خلاله مؤلفاتي عن كبريات دور النشر الفرنسية، أجد نفسي مضطرا اليوم لأن أصدر هذا الكتاب على نفقتي الخاصة، ذلك لأنني منذ عام ١٩٨٢ أقدمت على انتهاك حرمة أحد المقدسات: ألا وهو انتقاد السياسة الإسرائيلية، وهي الحرمة التي سيحميها من الآن فصاعدا قانون جيسو - فابيو الجائر، الصادر في ١٣ يوليو/ تموز ١٩٩٠، والذي يعيد إلى فرنسا «جريمة الرأي» التي سادت عصر الإمبراطورية الثانية، وبذلك يتوارى ضعف الحجة وراء قانون قمعي.

وهذا هو السبب الذي دفع تلك المكتبات، التي تعي جيدا كيف تحافظ على مصالحها، أن تصدر تعليماتها إلى «دار نشر سافوار La Librairie du Savoir, Librairie Roumaine de Paris »، لكي تتراجع بعدما كانت قد قبلت مني دفعةً مقدمة لطبع هذا الكتاب. وهذا هو نفسه ما كان يحدث من قبل في عصور سابقة، في أماكن أخرى غير فرنسا، حيث ساد الرأي الواحد والإرهاب الفكري.

روجيه جارودي

لماذا هذا الكتاب؟

تُعد نزعات التزمُّت، باعتبارها منبعاً للعنف والحرب، أحد الأمراض الفتاكة في عصرنا الراهن.

وهذا الكتاب جزء من ثلاثية كرَّستها للتصدي لهذه النزعات:

وأولها كتاب «عظمة الإسلام وانحطاطه»، والذي أدنت فيه التزمُّت الإسلامي، وخلصت إلى القول بأن «التأسلم داء الإسلام».

وهناك كتابان خصصتهما لمناقشة التزمت لدى الكنيسة الكاثوليكية، التي تدعي أنها «تدافع عن الحياة»، وتنهمك في مناقشات ومجادلات عن الأجنّة، ولكنها لا تنبس ببنت شفة عندما يموت ثلاثة عشر مليونا ونصف المليون من الأطفال كل عام، بسبب سوء التغذية والجوع، ضحايا لسياسة «وحدانية السوق» التي تفرضها الهيمنة الأمريكية. وهذان الكتابان هما: «هل نحن بحاجة إلى الله»، و «نحو حرب دينية».

أما الجزء الثالث من الثلاثية فهو كتاب «الأساطير/ الخرافات المؤسسة للسياسة الإسرائيلية»(*)، والذي أدين فيه بدعة الصهيونية السياسية، التي

تقوم على إحلال دولة إسرائيل محل «إله» إسرائيل. ودولة إسرائيل هذه ليست سوى حاملة طائرات نووية حصينة تابعة لسيدة العالم مؤقتا: الولايات المتحدة الأمريكية، التي تريد أن تفرض هيمنتها على نفط الشرق الأوسط، الذي يمثل عصب النمو الغربي (وهو نموذج «نمو» يكبّد العالم الثالث كل يومين عددا من الموتى يعادل ضحايا القنبلة الذرية في هيروشيما، وذلك طبقا لتقديرات «صندوق النقد الدولي»).

ومنذ اللورد بلفور، الذي صرّح وهو يمنح الصهاينة بلداً لا يملكه: «لاتهم كثيرا طبيعة النظام الذي يتعين علينا إقامته لكي نحتفظ بنفط الشرق الأوسط. فالأمر الأساسي هو أن يظل هذا النفط في متناول يدنا» (جون كيمحي« فلسطين وإسرائيل» الناشر ألبان ميشيل ١٩٧٣، ص ٢٧). وحتى وزير الخارجية الأمريكي «كورديل هال» الذي قال: «علينا أن نعي جيداً أن نفط السعودية يُعد واحدة من أقوى وسائل الحركة في العالم» (المصدر السابق، ص ٢٤٠). كانت هناك على الدوام سياسة واحدة تملي على القادة الصهاينة الإسرائيليين تنفيذ مهمة واحدة، هي تلك التي حددها «چوزيف لونز»، أمين عام حلف شمال الأطلنطي الأسبق، بقوله: «لقد كانت إسرائيل العميل الأقل تكلفةً في عالمنا المعاصر». (نداف شرجاي، صحيفة ها آرتس، ١٣ مارس/ آذار ١٩٩٢).

(*) تستخدم هذه الترجمة لفظة مركبة، هي « الأساطير/ الخرافات»، بدلا من الاكتفاء بلفظة «الأساطير» وحدها، وذلك لإبراز المعنى الذي يقصده المؤلف، حيث يرى أن الأساطير تعدّ مرحلة من مراحل ارتقاء الكائن البشرى، وأنها تمثّل التاريخ الحقيقي للإنسانية، وهذا يختلف بالطبع عن الخرافات التي لا تستند إلى أي أساس، والتي تعد الخرافات الصهيونية أوضح مثال عليها. (المترجم).

بيد أن هذا العميل يتلقى أجراً باهظاً. فخلال الفترة من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٩، على سبيل المثال، حصل الإسرائيليون البالغ عددهم آنذاك مليوني نسمة على مساعدات بلغ نصيب الفرد منها ما يربو على مئة ضعف بالمقارنة بما حصل عليه الفرد من سكان العالم الثالث البالغ عددهم ألفي مليون نسمة. بل إن هذا العميل يحظى بحماية تامة: ففي الفترة من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٩٦، استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض في الأمم المتحدة ثلاثين مرة، للحيلولة دون صدور أي قرار بإدانة إسرائيل، بينما كان قادتها يواصلون تنفيذ مخططهم في زعزعة استقرار بلدان الشرق الأوسط بأسرها. وقد عرضت مجلة كيفونيم (توجهات) تفاصيل هذا المخطط قبيل غزو لبنان (في عددها رقم ٤ الصادر في فبراير/ شباط ١٩٨٢، ص ٥٠ : ٥٩). وتستند هذه السياسة، التي تنعم بدعم مطلق من الولايات المتحدة الأمريكية، إلى الفكرة القائلة بأن القانون الدولي هو مجرد «قصاصة ورق» (على حد تعبير بن جوريون)، مما يعني مثلاً أن قراري الأمم المتحدة رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨، اللذين يطالبان إسرائيل بالانسحاب من الضفة الغربية ومرتفعات الجولان، قد حُكم عليهما بأن يظلا حبرا على ورق. وينطبق هذا بالمثل على قرار إدانة ضم القدس، والذي أقرته دول العالم بالإجماع، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كان لم ينص على فرض أي عقوبات على إسرائيل.

وتحتاج هذه السياسة المشينة إلى أبعد حد إلى أن تتخفى وراء حُجب براقة، ويحاول كتابي هذا أن يكشف تلك الحجب.

وأول ما ينبغي التأكيد عليه أن التبرير «اللاهوتي» المزعوم للاعتداءات، انطلاقا من قراءة متزمّتة لنصوص منزّلة، من شأنه أن يحول الأسطورة الخرافية إلى تاريخ. فالرمز العظيم، المتمثل في خضوع إبراهيم المطلق لإرادة الله وفي أن تتبارك فيه «جميع قبائل الأرض»، يتحول إلى نقيضه القَبَلي: إذ

تصبح الأرض [*] المغتَصَبة «أرضا موعودة»، شأنها شأن أي أرض موعودة لدى جميع شعوب الشرق الأوسط، من بلاد ما بين النهرين في زمن الحيثيين وحتى مصر.

ويصدق هذا القول بالمثل على رمز الخروج، هذا الرمز الخالد لتحرر الشعوب من بطش الطغاة، والذي يؤكده القرآن الكريم (سورة الدخان، الآيات ٣٠- ٣٢) على نحو أوضح من مثيله لدى دعاة «لاهوت التحرير». إذ يحول سياسيو الصهيونية هذا الرمز ـ الموجه إلى كل الشعوب التي تنفذ إرادة الله رب العالمين ـ ليصبح معجزةً متفردة، وامتيازا يهبه إله منحاز ومقصور على جماعة بعينها إلى «شعب مختار»، كما هو الحال في جميع الأديان ذات الطابع القَبَلي وجميع النزعات القومية، التي تزعم كلٌّ منها أن شعبها هو «الشعب المختار» الذي تقع على عاتقه مهمة تنفيذ إرادة الله، وهو الأمر الذي يتبدى في عبارات من قبيل: «بالفرنسيين تتحقق المشيئة الإلهية» Gesta Dei per Francos لدى الفرنسيين، أو «الرب معنا» Gott mit uns لدى الألمان، أو «المسيح هو الملك» Faire Christ Roi لدى فرانكو[**]، أو حتى عبارة «نحن نؤمن بالرب» In God we trust، وهي ضرب من الكذب مطبوع على كل أوراق الدولار، والذي هو الإله الأوحد القادر على كل شيء في وحدانية المال والسوق. وهناك بعد ذلك الأسطورة الأحدث: ألا وهي دولة إسرائيل، التي أصبحت «الرد الإلهي على المذابح النازية»، وكأن إسرائيل هي الملاذ الوحيد لضحايا همجية «هتلر»، وذلك على عكس ما ذهب إليه «إسحاق شامير» (الذي ظل يعرض نفسه باعتباره حليفا لهتلر، إلى أن اعتقله الإنجليز بتهمة الإرهاب والتعاون مع العدو)، حيث كتب يقول: «خلافا

(*) «وتكون بركة لكثيرين» سفر التكوين ١٢ : ٣ (المترجم).

(**) الجنرال فرانكو، تولى حكم إسبانيا منذ عام ١٩٣٩، إثر انتهاء الحرب الأهلية، وحتى وفاته عام ١٩٧٥. (المترجم).

للرأي الشائع، لم تكن الغالبية العظمى ممن هاجروا إلى إسرائيل من بقايا الناجين من المذابح النازية، بل كانوا بالأحرى من يهود البلدان العربية وسكان المنطقة الأصليين». (إسحاق شامير «النظر إلى الوراء والنظر إلى الأمام» ١٩٨٧، ص ٥٧٤).

كان من الضروري إذن المبالغة في أعداد الضحايا. فعلى سبيل المثال، كانت العبارة المكتوبة على اللوحة التذكارية الموضوعة على معسكر أوشفيتس(*) حتى عام ١٩٩٤ هي «أربعة ملايين من الضحايا»، أما اللوحة الجديدة الموجودة حالياً فقد كُتب عليها «مليون ونصف المليون تقريبا». كما كان من الضروري، تمشيا مع خرافة الملايين الستة من الضحايا، أن تصبح الإنسانية جمعاء شريكة فيما يُسمى «أكبر عملية إبادة في التاريخ»، وأن تنسى تماما ضحايا الإبادة الآخرين، ومنهم مثلاً ٦٠ مليوناً من الهنود الحمر في أمريكا، و ١٠٠ مليون من الزنوج (قتْل ١٠ زنوج مقابل كل أسير بيع كعبد)، وأن تنسى كذلك هيروشيما ونجازاكي، والقتلى خلال الحرب العالمية الثانية البالغ عددهم نحو ٥٠ مليونا، من بينهم ١٧ مليونا من السلافيين، وكأن الهتلرية لم تكن سوى مذبحة واسعة للقضاء على اليهود، وليست جريمة في حق الإنسانية بأسرها. فهل نُوصم بأننا معادون للسامية لمجرد أن نقول إن اليهود كانوا يتعرضون للضرب المبرّح بلا رحمة، ولكنهم لم يكونوا وحدهم الذين يلقون هذا المصير، بدعوى أن التليفزيون لا يتحدث إلا عن هؤلاء الضحايا، ولا يذكر شيئاً عن الضحايا الآخرين؟

ولكي تكتمل عملية التعمية والتمويه، كان من الضروري استخدام كلمة ذات مدلول لاهوتي مثل «الهولوكست»(**) لإضفاء طابع التضحية على

(*) أشهر معسكرات الاعتقال التى أقامها النازيون فى بولندا. (المترجم).

(**) الهولوكوست: كلمة يونانية تعنى «حرق القربان بالكامل»، وكانت فى الأصل مصطلحا دينيا يهوديا يشير إلى القربان الذى يُقدم للرب على سبيل التضحية ثم=

المذابح الحقيقية، وإدخالها بشكل أو بآخر في صميم المشيئة الإلهية، شأنها شأن عملية صلب المسيح.

وينصب اهتمام هذا الكتاب على موضوع واحد، هو إدانة هذه التعمية الفكرية التي تتستر بها سياسة بعينها، وذلك للحيلولة دون الخلط بينها والتراث العظيم لأنبياء إسرائيل. لقد كنتُ وصديقي «برنار لوكاش»، مؤسس «الرابطة الدولية لمناهضة معاداة السامية» (والتي أصبح اسمها فيما بعد «الرابطة الدولية لمناهضة العنصرية ومعاداة السامية»)، معتقلين معا في نفس معسكر التجميع، وكنا نعلّم رفاقنا، في دروس مسائية، عظمة أنبياء اليهود، وعالميتهم وقوة نزعتهم التحررية.

ولم أتوقف مطلقا عن اتباع هذه الرسالة النبوية، حتى بعد ٣٥ عاما من النضال في صفوف الحزب الشيوعي، حيث كنتُ عضوا في مكتبه السياسي، وبعد أن فُصلت منه في عام ١٩٧٠، لأنني جرؤت على القول في عام ١٩٦٨ : «إن الاتحاد السوفيتي ليس بلدا اشتراكيا». فهذا هو نفس ما أفعله اليوم، عندما أقول إن لاهوت الهيمنة الذي تتبناه الكنيسة الكاثوليكية لا يتفق مع تعاليم المسيح، وإن التأسلم خيانة للإسلام، وإن الصهيونية السياسية هي نقيض الرسالة العظمى لأنبياء اليهود.

ولقد سبق لي، في فترة حرب لبنان، أن وجدتُ نفسي مع الأب لولون والراهب ماثيو و«چاك نوفيه» أمام دعوى قضائية رفعتها علينا «الرابطة الدولية لمناهضة العنصرية ومعاداة السامية»، لأننا ذكرنا، في عدد صحيفة لوموند الصادر في ١٧ يونيو/ حزيران ١٩٨٢ وبفضل رحابة صدر مديرها،

=يحرق تمامًا على المذبح، وهو طقس من أكثر الطقوس قداسة لدى اليهود. وفى العصر الحديث أصبحت الكلمة تشير إلى عملية إبادة اليهود على أيدى النازيين. وربما كان المقصود من استخدام الكلمة على هذا النحو هو تشبيه «الشعب اليهودى» بالقربان والذى حُرق تمامًا لأنه أكثر الشعوب قداسة. (المترجم).

أن غزو لبنان يُعد عملاً في صميم نهج السياسة الصهيونية . لكن محكمة باريس أصدرت حكما لصالحنا في ٢٤ مارس/ آذار ١٩٨٣ ، وصدّقت عليه محكمة الاستئناف ثم أيدته محكمة النقض ، ويقضي بأن : **الأمر يندرج في إطار النقد المسموح به لسياسة إحدى الدول وللفكر الذي تستلهمه ، ولا يشكل تحريضا عنصريا . . . وبناءً على ذلك تُرفض دعوى «الرابطة الدولية لمناهضة العنصرية ومعاداة السامية» وجميع طلباتها ، مع إلزامها بدفع مصاريف القضية .**

وهذا الكتاب هو استمـــرار لنقدنا السياسي والفكري في ذلك الوقت ، حتى ولو أراد القانون الجائر الذي وضعه «الشيوعي» جايسو أن يرسّخ قمع حرية التعبير ، جاعلاً من أحكام محكمة نورمبرج معياراً للحقيقة التاريخية وأساساً لما يسميه «جريمة الرأي» . وتجدر الإشارة إلى أن مشروع هذا القانون قد لقي معارضة عنيفة من وزير العدل الحالي ، عند عرضه في الجمعية الوطنية .

وفي اعتقادنا أننا نسهم بهذا الكتاب في النضال من أجل سلام حقيقي ، قائم على احترام الحقيقة ، واحترام القانون الدولي .

كما أننا على ثقة من أنه يوجد في إسرائيل نفسها أناسٌ لا تعوزهم الشجاعة ، من اليهود الأوفياء لتراث أنبيائهم ، و«المؤرخين الجدد» في الجامعة العبرية في القدس ، ومن الأحزاب الإسرائيلية الداعية إلى سلام عادل . فبعد أن تكشّفت أبعاد الإساءة التي لحقت بدولة إسرائيل نفسها وبالسلام العالمي ، غدا هؤلاء يثيرون التساؤلات عن حقيقة «الأساطير» التي تستند إليها الصهيونية السياسية ، والتي أدت إلى أعمال قتل كتلك التي ارتكبها «باروخ جولدشتاين» في الخليل ، و«إيجال عامير» الذي اغتال رئيس الوزراء الأسبق إسحاق رابين .

إن الحقيقة تمضي في طريقها إلى الأمام . وما من قوة تستطيع أن توقفها .

ونتيجة للإرهاب الفكري، الذي تقوده «جماعة من جماعات الضغط» - سبق لديجول أن شجبها بسبب «نفوذها الشديد في وسائل الإعلام» - اضطُررتُ إلى إصدار طبعة سابقة من نص هذا الكتاب في فرنسا، بعدد محدود من النسخ التي لا تُطرح في الأسواق ولكنها تُرسل للمشتركين في إحدى المجلات. ويبدو أن هذا الأمر، الذي هو تعبير عن الوضع الراهن في فرنسا، قد استرعى اهتمام المعلقين بصورة أكبر من الاهتمام بمضمون الكتاب نفسه.

وها أنذا اليوم أصدر الكتاب على مسئوليتي الشخصية، في شكل «منشور» Samizdat، بالمعنى المحدد الذي تدل عليه هذه الكلمة الروسية، أي «منشور على نفقة مؤلفه».

وقد تُرجم هذا الكتاب، ويُعد للنشر، في الولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا، ولبنان، وتركيا، والبرازيل، كما أنه في سبيله إلى الترجمة إلى اللغتين الألمانية والروسية.

ويمكن الاطلاع على النص الفرنسي من خلال شبكة «الإنترنت»، في المواقع التالية:

<http://www.valleynet.com/.. brsmith/inter/

intgarmyth.html> (المقدمة)

intmyth l.html> (الأساطير / الخرافات اللاهوتية)

intmyth 2. html> (أساطير / خرافات القرن العشرين)

intmyth 3. html> (الخلاصة)

ونأمل أن يكون هذا الكتاب، بتصديه للخرافات المضللة، إسهاماً جديداً في التاريخ النقدي للعالم المعاصر.

مقدمة المؤلف

هذا الكتاب يروي قصة بدعة .

بدعةٌ تتمثل في جعل الدين أداةً للسياسة ، بإضفاء القداسة عليها من خلال قراءة حَرْفية وانتقائية لنص مُنَزَّل .

وهذا هو أحد الأمراض الفتّاكة التي نشهدها أواخر القرن الحالي ، وقد سبق لي أن عرّفته في كتابي «نزعات التزمت »(*) .

وقد حاربت هذه النزعة لدى المسلمين في كتابي «عظمة الإسلام وانحطاطه» ، مجازفاً بأن أثير حفيظة أولئك الذين لم يعجبهم أن أقول : «إن التأسلم هو داء الإسلام» .

كما حاربت نفس النزعة لدى المسيحيين في كتابي «نحو حرب دينية» ، مجازفاً بأن أثير حفيظة أولئك الذين لم يعجبهم أن أقول «إن المسيح الذي صوّره بولس ليس يسوع» .

(*) ترجم الكتاب إلى العربية ، وصدر باسم « أصول الأصوليات» .

وها أنذا اليوم أحارب النزعة ذاتها لدى اليهود في كتابي هذا «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية» مجازفاً بأن أثير عليّ عواصف الصهاينة الإسرائيليين، الذين لم يعجبهم من قبل أن يذكرهم الحاخام هيرش بأن «الصهيونية تريد أن تعرِّف الشعب اليهودي باعتباره كياناً قوميا . . . وهذه بدعة».

[المصدر: صحيفة واشنطن بوست، ٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨٧]

فما هي الصهيونية التي أدينها في كتابي (دون أي إدانة للعقيدة اليهودية)؟

لقد عرّفت هذه الصهيونية نفسها في أحيان كثيرة:

١ ـ فهي أولاً مذهب سياسي:

«منذ عام ١٨٩٦ ، أصبح مصطلح الصهيونية مرادفاً للحركة السياسية التي أسسها ثيودور هرتزل».

[المصدر: موسوعة الصهيونية وإسرائيل، دار هرتزل للنشر. نيويورك ١٩٧١ ، المجلد الثاني، ص ١٢٦٢]

٢ ـ وهي ثانيا مذهب قومي:

لم يولد من رحم الديانة اليهودية، بل من النزعة القومية الأوروبية في القرن التاسع عشر. فلم يكن مؤسس الصهيونية السياسية هرتزل يعترف بالمرجعية الدينية: «إنني لا أخضع لأي وازعٍ ديني».

[المصدر: ثيودور هرتزل، اليوميات، الناشر فيكتور جولانسز ١٩٥٨]

«فأنا غنوصي (*)» (ص ٥٤)

ولم يكن محور اهتمامه هو الأرض المقدسة على وجه الخصوص، فقد كان يقبل أيضاً، من أجل أهدافه القومية، أوغندا أو طرابلس، أو قبرص أو الأرجنتين، أو موزمبيق أو الكونغو (**).

[المصدر: هرتزل، اليوميات (مرجع سبق ذكره)]

ولكنه إزاء معارضة أصدقائه من المتدينين اليهود، أصبح يعي أهمية «الأسطورة الجبارة»، على حد تعبيره (اليوميات، المجلد الأول، ص ٥٦)، والتي تشكّل صيحة حشد ذات سطوة لا تُقاوم.

[المصدر: هرتزل، دولة اليهود، ص ٤٥]

وهذا شعار تعبوي لم يكن بوسع أى سياسة على درجة عالية من الواقعية أن تغض الطرف عنه. وكان هرتزل هو نفسه الذي أعلنه بشكل صريح،

(*) الغنوصية: رؤية فلسفية معرفية أخلاقية استمرت عبر مئات السنين، وتبدت من خلال عدة فلسفات وأنساق معرفية ودينية مختلفة. ومن أبرز مقولاتها أن وجود الإله أو عدم وجوده أمر غير معروف، وأن إدراك كُنْه الأسرار الربانية غير ممكن إلا عن طريق نوع سام من المعرفة يماثل ما يطلق عليه المتصوفة «الكشف» أو «الإشراق»، وهذا لا يتأتى إلا لأصحاب الغنوص، الذين هم أنفسهم جزء من الذات الإلهية. (المترجم).

(**) الإشارة هنا إلى المشاريع المختلفة لتوطين اليهود، والتى تبنتها الحركة الصهيونية وسعت إلى تنفيذها استناداً إلى دعم وحماية إحدى القوى العظمى.

لمزيد من التفاصيل انظر: د. أمين عبدالله محمود: «مشاريع الاستيطان اليهودى منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى» سلسلة عالم المعرفة، العدد ٧٤، الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، فبراير/ شباط ١٩٨٤ (المترجم).

محولاً «أسطورة جبارة» هي أسطورة «العودة» إلى واقع تاريخي: «إن فلسطين هي وطننا التاريخي الذي لا يُنسى. . . وسوف يصبح هذا الاسم وحده صيحة الحشد الجبارة لشعبنا».

[المصدر: هرتزل، دولة اليهود، ص ٢٠٩]

«إن المسألة اليهودية لا تعني بالنسبة لي مسألة اجتماعية، أو مسألة دينية. . . .، إنها مسألة قومية».

٣ ــ وهي ثالثا مذهب استعماري:

وهنا أيضاً لا يخفي ثيودور هرتزل، الواعي تماماً، حقيقة أهدافه: فالمرحلة الأولى بالنسبة له هي تأسيس «شركة ذات امتيازات»، تحت حماية انجلترا أو أية قوة أخرى، وذلك إلى حين تحويلها إلى دولة يهودية.

وهذا هو السبب في اتجاهه إلى من أثبت مهارة وحنكة في هذا النوع من الأعمال، ألا وهو التاجر الاستعماري «سيسيل رودس»، الذي استطاع عن طريق شركته «ذات الامتيازات» أن يقيم دولة جنوب إفريقيا، والتي تسمَّى أحد أجزائها باسمه وهي: روديسيا.

ففي ١١ يناير/ كانون الثاني ١٩٠٢، يكتب إليه هرتزل قائلاً:

«أرجو أن تبعثوا إليَّ بخطاب يفيد بأنكم درستم مشروعي وأنكم توافقون عليه. وقد يثور لديكم تساؤل عن السبب في توجهي إليكم. والإجابة هي أن مشروعي مشروعٌ استعماري».

[المصدر: هرتزل، اليوميات، المجلد الثالث، ص ١٠٥]

مذهب سياسي وقومي واستعماري: هذه هي الخصائص الثلاث التي تحدد طبيعة الصهيونية السياسية، التي تحقق لها النصر في مؤتمر بازل، الذي عُقد في أغسطس/ آب ١٨٩٧، وهو ما أتاح لمؤسسها العبقري الميكيافيلي «ثيودور هرتزل» أن يعلن عن حق في ختام هذا المؤتمر «لقد أسَّستُ الدولة اليهودية».

[المصدر: اليوميات، ص ٢٢٤]

وكانت هذه السياسة بالفعل هي نفسها التي نفذها تلاميذه، بعد نصف قرن، حيث أسسوا دولة إسرائيل، وفقاً لأساليبه ونهجه السياسي (في أعقاب الحرب العالمية الثانية).

بيد أن هذا المشروع السياسي القومي الاستعماري لم يكن بأي حال من الأحوال امتداداً للعقيدة اليهودية أو لروحانيتها.

ففي نفس الوقت الذي شهد انعقاد مؤتمربازل، والذي كان مزمعاً أصلاً (حسب تصور هرتزل) أن يُعقد في ميونيخ ولكن مكانه تغيّر نظراً لمعارضة الجماعة اليهودية الألمانية، عُقد في أمريكا مؤتمر مونتريال (١٨٩٧). وخلال هذا المؤتمر، وبناءً على اقتراح الحاخام «إيزاك مايروايز» وهو أبرز شخصية يهودية في أمريكا آنذاك، جرى التصويت على قرار يعكس التناقض الجذري بين قراءتين للتوراة، إحداهما هي القراءة السياسية ذات الطابع القَبَلي للصهيونية، والأخرى هي القراءة الروحانية الكونية للأنبياء.

«إننا نرفض رفضاً باتا أية مبادرة ترمي إلى إنشاء دولة يهودية. فأية مبادرات من هذا القبيل تنم عن فهم خاطئ لرسالة إسرائيل. . . والتي كان

الأنبياء اليهود هم أول من بشر بها. ... إننا نؤكد أن هدف اليهودية ليس هدفاً سياسياً ولا قومياً، بل هو هدف روحي . . . فهي تتطلع إلى عصر ماشيحاني(*) يؤمن فيه الناس كافةً أنهم ينتمون إلى جماعة واحدة كبرى، من أجل إقامة مملكة الرب على الأرض».

[المصدر: المؤتمر المركزي للحاخامات الأمريكيين
الكتاب السنوي السابع، ١٨٩٧، ص ١٢]

وكان هذا هو نفسه رد الفعل الأولي الذي أبدته منظمات يهودية أخرى، مثل «رابطة الحاخامات الألمان»، و«الاتحاد الإسرائيلي العالمي في فرنسا»، و«الاتحاد الإسرائيلي في النمسا»، فضلاً عن الجمعيات اليهودية في لندن.

وظلت هذه المعارضة للصهيونية السياسية، والتي تنطلق من التمسك بروحانية العقيدة اليهودية، تعبّر عن نفسها إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما كانت الصهيونية الإسرائيلية قد استطاعت أن تفرض نفسها كقوة مهيمنة، مستعينةً في ذلك بالأمم المتحدة وبمناخ الصراعات الدولية، وفوق هذا وذاك بالتأييد المطلق من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. كما استطاعت،

(*) الماشيحانية: الإيمان بأن الماشيح المخلّص، وهو ملك من نسل داود، سيأتى فى آخر الأيام ليجمع اليهود من شتاتهم ويعود بهم إلى صهيون، ويعيد بناء الهيكل ويتخذ أورشليم عاصمة له، وبعد ذلك يبدأ الفردوس الذى سيدوم ألف سنة، حيث يعم الخير والعدل والسلام أرجاء العالم. والملاحظ أن الصهيونية تحرص على استمرار المشاعر والتوقعات الماشيحانية لدى أعضاء الجماعات اليهودية فى العالم، بتأجيج إحساسهم بالاضطهاد وبأنهم ضحايا العداء الأزلى الذى يكنّه الآخرون لهم، وذلك لكى يفقدوا الشعور بالانتماء إلى البلدان التى يعيشون فيها، ومن ثم يكون خلاصهم فى الهجرة إلى إسرائيل والولاء لها. (المترجم).

بفضل مختلف قوى الضغط الموالية لها، أن تغيّر الميول، حتى في أوساط الرأي العام، وأن تحقق النصر لسياسة القوة الإسرائيلية الصهيونية على تراث الأنبياء الجديد بالإعجاب. إلا أنها لم تستطع أن تخمد نقد كبار المتدينين.

ومن هؤلاء «مارتن بوبر» (*)، وهو من أبرز الأصوات اليهودية في القرن الحالي، حيث لم يتوقف طوال حياته وحتى وفاته في إسرائيل عن التنديد بتفسخ الصهيونية الدينية، بل وانتكاسها بتحوُّلها إلى صهيونية سياسية.

فقد أعلن «مارتن بوبر» في نيويورك:

«إن الشعور الذي اعتراني منذ ستين عاماً، عندما انضممت إلى صفوف الحركة الصهيونية، هو نفس الشعور الذي يعتريني اليوم. . . وقد كان أملي ألا تسير هذه النزعة القومية على خطى الآخرين، بأن تبدأ بآمال جسام ثم تتردى لتصبح نزعة أنانية مقدسة لا تتورع ـ شأنها شأن موسوليني ـ عن أن تصف نفسها بأنها أنانية مقدسة، كما لو كانت الأنانية الجماعية أكثر قداسة من الأنانية الفردية. فعندما عدنا إلى فلسطين، كان السؤال الحاسم الذي يواجهنا هو: هل تود أن تأتي إلى هنا كصديق وأخ، وكعضو في مجموعة شعوب الشرق الأوسط، أم كممثل للاستعمار والإمبريالية؟

وأدى التناقض بين الهدف وسبل تحقيقه إلى انقسام في صفوف الصهاينة، فقد أراد بعضهم الحصول على امتيازات سياسية خاصة من القوى

(*) مارتن بوبر (١٨٧٨ ـ ١٩٦٥): مفكر يهودى صهيونى، ومن أبرز مفسرى العهد القديم. انضم إلى الحركة الصهيونية، ولكنه سرعان ما اختلف مع نهج هرتزل السياسى العملى، فاعتزل الحياة العامة وتفرغ للبحث فى فلسفة الدين، وهاجر إلى فلسطين عام ١٩٣٨ واستقر فيها حتى وفاته. (المترجم).

العظمى، أما الآخرون، ولا سيما الشباب، فكان كل مرادهم السماح لهم بالعمل في فلسطين مع جيرانهم، من أجل فلسطين ومن أجل المستقبل.

لم تكن علاقاتنا مع العرب على خير ما يرام دائماً، إلا أنه كان هناك بصفة عامة نوع من حسن الجوار بين القرى اليهودية والقرى العربية.

واستمر هذا الطور من الاستقرار في فلسطين حتى ظهر «هتلر».

فقد كان «هتلر» هو الذي دفع بجموع اليهود إلى المجيء إلى فلسطين. ولم يكن هؤلاء من أبناء النخبة الراغبين في بناء حياتهم والتطلع إلى المستقبل. وهكذا، فقد أعقبت ذلك التطور العضوي الانتقائي هجرة جماعية، بما يتطلبه هذا الوضع من العثور على قوة سياسية توفر له الأمن... لقد فضلت غالبية اليهود أن يتعلموا من «هتلر» على أن يتعلموا منا... إذ برهن «هتلر» على أن التاريخ لا يسير وفق مشيئة الروح، بل وفق مشيئة القوة، وعلى أن بوسع الشعب إذا كان قويا أن يقتل كيفما شاء دون خوف من العقاب... وهذا هو الوضع الذي كان علينا أن نتصدى له... ولهذا فنحن في «إيحود»(*) نرى... أنه لا يكفي أن يتعايش اليهود والعرب جنباً إلى جنب، بل يجب أن يتعاونوا بالمثل... فمن شأن ذلك أن يجعل بالإمكان تحقيق تنمية اقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، وبذلك تستطيع منطقة الشرق الأوسط أن تسهم إسهاماً عظيماً وجوهريا في مستقبل الإنسانية».

[المصدر: النشرة اليهودية، ٢ يونيو/ حزيران ١٩٥٨]

(*) إيحود: كلمة عبرية تعني «الاتحاد»، وهي جماعة كان بوبر أحد مؤسسيها، وكانت تنادي بإنشاء دولة مزدوجة القومية في فلسطين تجمع بين العرب واليهود. (المترجم).

وفي خطابه أمام المؤتمر الصهيوني الثاني عشر، الذي عُقد في كارلسباد في ٥ سبتمبر/ أيلول ١٩٢١، قال «بوبر»: «نحن نتحدث عن روح إسرائيل، ونؤمن بأننا لسنا مثل الأمم الأخرى. . ولكن إذا كانت روح إسرائيل هذه لا تعدو أن تكون تحققًا لهويتنا القومية، وتبريراً جميلاً لأنانيتنا الجماعية . . . التي تحولت إلى صنم نعبده، نحن الذين رفضنا أن يكون لنا أي سيّد آخر غير رب العالمين، فنحن إذن مثل الأمم الأخرى، ونتجرّع معهم نفس الكأس التي تسكرهم. ليست الأمة هي القيمة المطلقة . . . فاليهود ليسوا مجرد أمة، إنهم أعضاء جماعة يوحدهم الإيمان».

«لقد اجتُثّ الدين اليهودي من جذوره، وهذا هو أساس الداء الذي تمثلت أعراضه في ولادة النزعة القومية اليهودية في منتصف القرن التاسع عشر. وهذا الشكل الجديد للرغبة في امتلاك الأرض، هي الخلفية التي تبيّن ما استمدته النزعة اليهودية القومية الحديثة من النزعة القومية الحديثة في الغرب» . . .

«ولكن ما علاقة هذا كله بفكرة «اختيار»(*) بني إسرائيل؟ إن «الاختيار» لا ينطوي على أي إحساس بالتفوق، ولكنه يشير إلى الإحساس بإرادة القدر، وهو إحساس لا ينبع من المقارنة مع الآخرين، بل من الالتزام بمسئولية إنجاز مهمة لم يتوقف الأنبياء عن التذكير بها: ألا وهي أنكم إذا اكتفيتم بالتفاخر بأنكم مُختارون بدلاً من أن تعيشوا في طاعة الله، فهذا إثم عظيم».

(*) الحديث هنا يدور عن إحدى المقولات الأساسية فى الفكر الدينى اليهودى، ومؤداها أن اليهود «شعب مختار» ميّزه الله على سائر الشعوب الأخرى (المترجم).

وبعد الإشارة إلى هذه «الأزمة القومية» المتمثلة في الصهيونية السياسية، التي تُعد انحرافاً عن روحانية اليهودية، يخلص «بوبر» إلى القول:

«لقد كنا نأمل في إنقاذ النزعة القومية اليهودية من الخطأ المتمثل في تحويل الشعب إلى صنم معبود، ولكننا فشلنا».

[المصدر: مارتن بوبر، إسرائيل والعالم. الناشر شوكين، نيويورك، ١٩٤٨، ص ٢٦٣].

وأما العلامة «يهودا ماجنيس»(*)، الذي تولى رئاسة الجامعة العبرية في القدس منذ عام ١٩٢٦، فكان يرى أن «برنامج بلتيمور»(**)، الذي وُضع عام ١٩٤٢، وكان يدعو إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين، «سوف يؤدي إلى شن حرب على العرب».

[المصدر: نورمان بنتويش، من أجل صهيون. سيرة حياة يهودا ماجنيس، فلادلفيا، الجمعية اليهودية الأمريكية للنشر. ١٩٥٤، ص ٣٥٢]

(*) يهودا ليون ماجنيس (١٨٧٧-١٩٤٨) حاخام أمريكي، هاجر إلى فلسطين واستقر فيها منذ عام ١٩٢٢، وكان من دعاة إحياء اللغة العبرية وثقافتها، وشارك فى تأسيس الجامعة العبرية وتولى رئاستها، كما كان مع بوبر من مؤسسى جماعة «إيحود»، وكان يتفق معه فى التحذير من مخاطر إقامة وطن لليهود. (المترجم).

(**) برنامج بلتيمور: مجموعة قرارات اعتمدها مؤتمر استثنائى لممثلى الحركة الصهيونية فى أمريكا وأوروبا، فضلاً عن المستوطنين الصهاينة فى فلسطين، وعقد فى فندق بلتيموز فى نيويورك فى مايو / أيار ١٩٤٢. ومن أهم هذه القرارات التأكيد على ارتباط اليهود تاريخيا بفلسطين، والاعتراف بأن الغرض النهائي لوعد بلفور هو إنشاء دولة يهودية فى فلسطين، وتخويل الوكالة اليهودية مسئولية الإشراف على هجرة اليهود للاستيطان فى فلسطين. وقد تبنت المنظمة الصهيونية العالمية فيما بعد هذا البرنامج، وصدّق عليه المؤتمر الصهيونى الثانى والعشرون (١٩٤٦) واعتبره منهاجًا للعمل من أجل تحقيق أهداف الحركة الصهيونية (المترجم).

وفي خطابه في عام ١٩٤٦ بمناسبة الاحتفال بافتتاح الجامعة العبرية، والتي كان رئيساً لها منذ ٢٠ عاماً، قال ماجنيس:

«إن الصوت اليهودي الجديد يخرج من فوهات البنادق . . . هذه هي التوارة الجديدة لأرض إسرائيل. إن جنون القوة المادية يمسك بتلابيب العالم بأسره. وندعو الله أن يحفظنا فلا تنساق اليهودية ومعها شعب إسرائيل إلى هذا الجنون. فهذه اليهودية التي استقطبت جانباً كبيراً من يهود الشتات يهوديةٌ وثنية. وقد كنا نظن، في عصر الصهيونية الرومانسية، أنه ينبغي استعادة صهيون باتباع سبل العدل والنزاهة. ويتحمل يهود أمريكا جميعهم مسئولية هذا الإثم، وذلك التحول . . . حتى أولئك الذين لا يُقرُّون مساوئ هذا الاتجاه الوثني. ولكنهم قابعون في أماكنهم لا يحركون ساكناً. ذلك أن شلَّ الحس الأخلاقي يؤدي إلى اضمحلاله».

[المصدر: المرجع السابق، ص ١٣١]

والواقع أن القادة الصهاينة في أمريكا قد كسبوا، منذ إعلان بلتيمور، أقوى حام لهم، ممثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية. حيث قضت المنظمة الصهيونيّة العالمية على معارضة اليهود المتمسكين بالتراث الروحي لأنبياء إسرائيل، ولم تعد تطالب فحسب «بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين»، طبقاً لنص (بل ولروح) إعلان بلفور الصادر في فترة ما قبل الحرب، بل أصبحت تطالب بإنشاء دولة يهودية تشمل كل فلسطين.

وقد سبق لألبرت أينشتاين أن ندّد بهذا التوجه في عام ١٩٣٨، حيث قال:

«في رأيي أن التوصل إلى اتفاق مع العرب، قوامه أن يعيش الطرفان معاً في سلام، سيكون أمراً أكثر تعقلاً من إنشاء دولة يهودية . . . فإدراكي لجوهر اليهودية يصطدم بفكرة إنشاء دولة يهودية، لها حدود وجيش ومشروع لسلطة دنيوية، حتى ولو كانت متواضعة. وكم أخشى الأضرار

الداخلية التي ستلحق باليهودية من جراء تنامي النزعة القومية الضيقة الأفق في صفوفنا . . . فلم يعد اليهود على ما كانوا عليه خلال زمن المكابيين(*) . وتحوُّل اليهود مرة أخرى إلى أمة ، بالمعنى السياسي للكلمة ، لا يعني سوى البعد عن القيم الروحانية لجماعتنا ، والتي نستلهمها من أنبيائنا» .

[المصدر : الحاخام موسى مينوهين : انحطاط اليهودية في عصرنا . ١٩٦٩ ، ص ٣٢٤]

ولم تتوقف مثل هذه الأصوات عن دق نواقيس الخطر ، كلما كانت إسرائيل تُقْدم على انتهاك القانون الدولي .

وسنكتفي هنا بذكر حالتين ، على سبيل المثال ، جاهرت فيهما بعض الأصوات بما يجيش في صدور ملايين اليهود دون أن يكون بوسعهم الإفصاح عنه ، خوفاً من الملاحقة الفكرية التي تقودها جماعات الضغط الإسرائيلية الصهيونية . ففي أثناء محاكمة إيخمان(**) في القدس في عام ١٩٦٠ ، أصدر «المجلس الأمريكي لليهودية» بياناً قال فيه :

«بعث المجلس الأمريكي لليهودية أمس الاثنين برسالة إلى «كريستيان هرتر» أكد فيها أنه ليس من حق الحكومة الإسرائيلية أن تتحدث باسم اليهود كافةً .

ويعلن المجلس أن اليهودية هي دين وليست قومية» .

[المصدر : صحيفة لوموند ، ٢١ يونيو/ حزيران ١٩٦٠]

(*) المكابيون : أسرة من الكهنة / الملوك حكمت اليهود فى فلسطين فى القرنين الأول والثانى قبل الميلاد . ويرى الصهاينة أن المكابيين بعثوا الروح العسكرية فى اليهود ، وحولوهم من شعب مستسلم إلى شعب مقاتل (المترجم) .

(**) أدولف أتو إيخمان (١٩٠٦ - ١٩٦٢) مسئول نازى وضابط فى فرق الصاعقة ، شارك بدور كبير فى المخطط النازى للتخلص من اليهود فى أوروبا سواء بالإبادة أو بالتهجير إلى فلسطين . وهرب بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى الأرجنتين ، حيث ظل مختبئًا إلى أن عثر عليه عملاء الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) عام ١٩٦٠ ، فقاموا باختطافه ونقله إلى القدس حيث حوكم وصدر عليه الحكم بالإعدام . وقد بين إيخمان خلال محاكمته أن الرؤية النازية تتطابق إلى حد كبير =

وفي ٨ يونيو/ حزيران ١٩٨٢ ، وبينما كان الغزو الإسرائيلي الدامي للبنان على أشده، وجه العلامة «بنيامين كوهين»، من جامعة تل أبيب، رسالة إلى«ب. فيدال ناكي»، قال فيها:

«أكتب إليك وأنا أستمع من مذياع صغير إلى الأنباء التي تقول «إننا» في سبيلنا إلى بلوغ «هدفنا» في لبنان: ألا وهو ضمان «السلام» لسكان الجليل. بيد أن هذه الأكاذيب التي تليق بشخص مثل جوبلز(*) تثير جنوني. فمن الواضح أن هذه الحرب الشرسة، والتي تفوق في همجيتها كل الحروب السابقة، لا علاقة لها بحادث الاعتداء الذي وقع في لندن، ولا بأمن الجليل. . . فهل يمكن ليهود من نسل إبراهيم، يهود كانوا هم أنفسهم ضحايا لكثير من الفظائع، أن يصبحوا قساة إلى هذا الحد؟ . . . إن الإنجاز الأكبر الذى حققته الصهيونية ما هو إلا «تجريد» . . . اليهود من يهوديتهم.

فلتفعلوا أيها الأصدقاء كل ما في وسعكم لكي لا يتمكن أتباع بيجين وشارون من تحقيق هدفهم المزدوج: وهو التصفية النهائية (وهي العبارة السائدة في أيامنا هذه) للفلسطينيين كشعب وللإسرائيليين ككائنات بشرية».

[المصدر: رسالة منشورة في صحيفة لوموند، ١٩ يونيو/ حزيران ١٩٨٢، ص ٩]

= الرؤية الصهيونية، كما كشف النقاب عن أوجه التعاون بين الحركة الصهيونية والسلطات النازية لتهجير يهود أوروبا إلى فلسطين. وهناك رأى يذهب إلى القول بأن حرص الصهاينة المحموم على اعتقال إيخمان ومحاكمته ثم إعدامه لم يكن بهدف معاقبته على جرائمه فى حق اليهود بقدر ما كان يهدف إلى التخلص من مصدر أساسى لأدلة دامغة على التعاون بين الصهاينة والنازيين. (المترجم).

(*) جوزيف جوبلز (١٨٩٧ ـ ١٩٤٥) زعيم نازى والمسئول عن الدعاية النازية (منذ عام ١٩٣٣) عُن بنهجه الساعى إلى ترسيخ الأكاذيب من خلال الدعاية المكثفة والمؤثرة، وبعدائه للفكر وللمثقفين. (المترجم).

وبالمثل، يصف العلامة «ليبوفيتس» السياسة الإسرائيلية في لبنان بأنها «يهودية نازية».

[المصدر: صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢ يوليو/ تموز ١٩٨٢، ص ٦]

وهذا هو جوهر الصراع بين العقيدة اليهودية المستمدة من تراث الأنبياء، والنزعة القومية الصهيونية التى تقوم ـ شأنها شأن أى نزعة قومية أخرى ـ على رفض الآخر وتقديس الذات.

والواقع أن كل نزعة قومية تحتاج إلى إضفاء صفة القداسة على ادعاءاتها، فبعد تفتت المسيحية، غدت كلٌ من الدول - الأمم تدعي أن لديها تراثاً مقدساً، وأنها تلقت تفويضاً إلهيا:

وهكذا تصبح فرنسا هي «الابنة البكر للكنيسة»، وبها تُنفَّذ مشيئة الرب (Gesta Dei Per Francos). وتغدو ألمانيا «فوق الجميع» لأن الله معها (Gott mit uns)، بينما تعلن «إيفا بيرون» أن «رسالة الأرجنتين هي نقل الله إلى العالم». أما «فورستر» رئيس وزراء جنوب إفريقيا، الذي اشتهر بسياسته العنصرية الوحشية المتمثلة في «الفصل العنصري»، فلا يتورع بدوره عن القول في عام ١٩٧٢: «لاتنسوا أننا شعب الله الذي أوكل إلينا تحقيق رسالة».... وتشارك النزعة القومية الصهيونية جميع النزعات القومية الأخرى هذا الإحساس بالزهو.

بل ولم ينجُ من هذا «الزهو» حتى كبار العقلاء.

ومن هؤلاء العلامة «أندريه نيهير»، والذي ألّف كتاباً رائعاً عنوانه: جوهر النبوّة ـ (الناشر: كلمان ليفي ١٩٧٢، ص ٣١١)، أوضح فيه على نحو جيد المغزى الكوني الأشمل لفكرة «العهد»: وهي أنه عهد بين الله والإنسان بصفة عامة. ومع ذلك فقد انتهى به الأمر إلى القول بأن إسرائيل، هي «بلا منازع الدليل على تحقق التاريخ الإلهي في العالم. فإسرائيل إذن هي محور العالم، وعصبه ومركزه وقلبه». (ص ٣١١).

وتُعيد مثل هذه العبارات إلى الأذهان، بشكل جلي، «الأسطورة/ الخرافة الآرية» التي شكلت أساس نزعة تفوق الجنس الجرماني وأساس الهتلرية، وهي بذلك تقف على الطرف النقيض لتعاليم الأنبياء ولمقولة «الأنا والأنت» الجديرة بالإعجاب لدى «مارتن بوبر».

فاحتكار القداسة على هذا النحو ينفي فكرة الحوار مع الآخر: إذ ليس بالإمكان «التحاور» مع أناس مثل «هتلر أو بيجين»، لأن تفوقهم العرقي والعهد المبرم بينهم وبين الإله، والمقصور عليهم وحدهم دون غيرهم، يجعلهم في غنى عن الآخر.

أما نحن، فإننا ندرك جيداً أنه ما من خيار آخر في عصرنا، فإما الحوار وإما الحرب. ولهذا لا نمل من التأكيد على أن هذا الحوار يقتضي أن يعي كل طرف أولاً ما ينتقص من إيمانه القويم، وأن يسلّم بأنه في حاجة إلى الآخر لتعويض هذا النقص، والذي هو شرط لا مناص منه لأي سعي إلى تجاوز الذات وأي توق إلى بلوغ الكمال (وهذا التوق هو جوهر كل إيمان حي).

وانطلاقاً من هذا كله، فإن كتابنا هذا عن الجريمة الصهيونية، يُعد امتداداً لجهود أولئك اليهود الذين سعوا إلى الدفاع عن اليهودية المستمدة من تراث الأنبياء في مواجهة الصهيونية ذات الطابع القَبَلي.

وليس هذا النقد لسياسة العدوان والتضليل وسفك الدماء، التي تتبناها الصهيونية الإسرائيلية، هو ما يغذي نزعة معاداة السامية. فما يغذيها فعلاً هو ذلك الدعم المطلق لتلك السياسة التي لم تعد تحتفظ من التقاليد العظيمة للديانة اليهودية إلا بذرائع، مستقاة من خلال تفسير حرفي متعسف، تبرر هذه السياسة وتجعلها فوق كل القوانين الدولية، وذلك بإضفاء القداسة عليها استناداً إلى أساطير/ خرافات الماضي والحاضر.

طرف أولاً ما ينتقص من إيمانه القـويم، وأن يسلّم بأنه في حاجة إلى الآخر لتعويض هذا النقص، والذي هو شرط لا مناص منه لأي سعي إلى تجاوز الذات وأي توقٍ إلى بلوغ الكمال (وهذا التوق هو جوهر كل إيمان حي).

وانطلاقاً من هذا كله، فإن كتابنا هذا عن الجريمة الصهيونية، يُعد امتداداً لجهود أولئك اليهود الذين سعوا إلى الدفاع عن اليهودية المستمدة من تراث الأنبياء في مواجهة الصهيونية ذات الطابع القَبَلي.

وليس هذا النقد لسياسة العدوان والتضليل وسفك الدماء، التي تتبناها الصهيونية الإسرائيلية، هو ما يغذي نزعة معاداة السامية. فما يغذيها فعلاً هو ذلك الدعم المطلق لتلك السياسة التي لم تعد تحتفظ من التقاليد العظيمة للديانة اليهودية إلا بذرائع، مستقاة من خلال تفسير حرفي متعسف، تبرر هذه السياسة وتجعلها فوق كل القوانين الدولية، وذلك بإضفاء القداسة عليها استناداً إلى أساطير/ خرافات الماضي والحاضر.

الباب الأول

الأساطيرُ اللاهوتيّة

الفصـــل الأول

أسطورة / خرافة «الوعد»: أرض موعودة أم أرض مغتصبة؟

«سأعطى نسلك هذه الأرض من وادى العريش إلى النهر الكبير، نهر الفرات.» (سفر التكوين : الإصحاح ١٥ ـ الآية ١٨).

القراءة المتزمتة للصهيونية السياسية:

* «إذا كنا نملك التوراة، ونعتبر أنفسنا شعب التوراة، فمن الواجب علينا أن نمتلك جميع الأراضي المنصوص عليها في التوراة».

الچنرال موشى ديان، صحيفة چيروزاليم پوست، ١٠ أغسطس/ آب ١٩٦٧.

* في ٢٥ فبراير/ شباط ١٩٩٤، قتل الدكتور باروخ جولدشتين مجموعة من العرب وهم يصلون الفجر في الحرم الإبراهيمى.

* وفي ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٥، اغتال «إيجال عامير» رئيس الوزراء إسحاق رابين «بأمر من الرب» ومن جماعته المسماة «محاربو إسرائيل»، التي تنادي بإعدام كل من يتنازل للعرب عن جزء من الأرض الموعودة في «يهودا وسامرا» (الضفة الغربية حاليا).

أ) في التفسير المسيحي:

يوجز «ألبيردي بوري»، أستاذ العهد القديم في كلية اللاهوت البروتستانتي في جنيف، فحوى رسالته للدكتوراة «الوعد الإلهى والأسطورة القصصية الشعائرية في زمن يعقوب»، التي تناول فيها بالعرض والمناقشة أعمال كبار المؤرخين المعاصرين والمفسرين، وبخاصة «ألبرخت آلت» و«مارتن نوت»[1]، على النحو التالي:

«إن الموضوع التوراتي عن وهب البلاد يستمد أصوله من «الوعد الأبوي» أى الوعد الإلهي لإبراهيم بحسب المأثور في سفر التكوين. إذ يخبرنا سفر التكوين في مرات عديدة وبصور شتى: أن الله وعد الآباء وذريتهم بأن يرثوا الأرض التي كانوا في سبيلهم إلى التوطن فيها. وأعلن الرب وعده هذا لإبراهيم في مكان يُدعى شكيم (سفر التكوين ١٢ : ٧)، وفي بيت إيل (سفر التكوين ١٣ : ١٤-١٦؛ ٢٨ : ١٣- ١٥؛ ٣٥ : ١١، ١٢)، ثم في قمْرا

---

(١) انظر:

Histoire d'Israel, de M. Noth, traduction francaise, chez Payot 1954; Theologie de l'Ancien Testament, 1971 Ed. Labor et Fides, Geneve, par Von Rad; le Pere R. de Vaux: Histoire ancienne d'Israel (2 Volumes), Paris 1971.

بالقرب من حبرون، (سفر التكوين ١٥ : ١٨ - ٢١؛ ١٧ : ٤-٨)، أي في نطاق أراضي يهودا والسامرة المقدسة، ويبدو أنه ينطبق في المقام الأول على المناطق الواقعة حالياً في الضفة الغربية.

ويعرض لنا رواة التوراة تاريخ أصول إسرائيل كسلسلة من العصور المحددة تحديداً دقيقاً. فهم يدرجون كل الذكريات والقصص والخرافات والحكايات والأشعار التي انتقلت إليهم عبر التراث الشفهي، ضمن إطار محدد للأنساب والتواريخ. ويتفق معظم الشُرّاح المحدثين على أن هذه الصورة التاريخية لا تعدو أن تكون صورة وهمية إلى حد كبير.

وقد برهنت أعمال «ألبرخت آلت» و«مارتن نوت»، على وجه الخصوص، أن تقسيم التاريخ إلى عصور متعاقبة (الآباء - السخرة في مصر - غزو كنعان) هو تقسيم مصطنع[1]».

وفي معرض إيجازها للتفسيرات المعاصرة انطلاقاً من أطروحات «ألبيردي بوري»، كتبت السيدة فرانسواز سميث، عميدة كلية اللاهوت البروتستانتي في باريس قائلة:

«لقد خلصت البحوث التاريخية التي أجريت مؤخراً إلى أن الروايات التقليدية عن الخروج من مصر، وغزو كنعان، والوحدة القومية

(1)CF. A. Alt, "Der Gott der Vater" (1929), in A. Alt, Kleine Schriften zur Geschichte des Volkes Israel, I, Munich, 1953 (=1963), p. 1-78 (tr. angl. in "essays on old Testament History and Religion, Oxford, Blackwell, 1966, p. 1-77; "Die Landnahme der Israeliten in Palastina" (1925), in Kleine Schriften, I, p.89-125 (tr. angl. idem, p. 133-169).

الإســرائيليــة(*) قبل النفي، لا تعدو أن تكون قصصاً خيالية. فالرواية التاريخية التوراتية لا تعرض لنا معلومات عما تقصه، بل عمن يروونها».

[المصدر: فرانسواز سميث: البروتستانت والتوارة وإسرائيل منذ عام ١٩٤٨ – مجلة لالتر، العدد ٣١٣، نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٤، ص ١٩٩٤]

وفي كتابها «الأساطير/ الخرافات غير الشرعية، دراسة عن الأرض الموعودة» (الناشر: لابوروفيديس، جنيف، ١٩٩٤) تضع السيدة «فرانسواز سميث» النقاط على الحروف فيما يتعلق بأسطورة الوعد.

أما «ألبير دي بوري» فيواصل حديثه قائلاً: «لقد تناول السواد الأعظم من المفسرين هذا الوعد الأبوي بمعناه التقليدي (انظر على سبيل المثال سفر التكوين ١٣ : ١٤– ١٧؛ ١٥ : ١٨– ٢١)، لإضفاء الشرعية في فترة لاحقة على الغزو الإسرائيلي لفلسطين، أو بعبارة أدق، لتوسيع نطاق السيطرة الإسرائيلية عما كانت عليه في عهد الملك داود. وبعبارة أخرى، فإن هذا الوعد قد أُدرج في نصوص الآباء، بغرض جعل هذه «الملحمة السلفية» بمثابة مقدمة وإعلان لمقدم العصر الذهبي لداود وسليمان.

(*) اليسرائيليون: اسم مقترح للإشارة إلى اليهود القدامى كتجمع دينى وإلى سكان مملكة يسرائيل (المملكة الشمالية) التى تأسست فى فلسطين فى القرن العاشر قبل الميلاد، وذلك تمييزاً لهم عن «الإسرائيليين» وهم سكان التجمع الاستيطانى الصهيونى فى فلسطين حاليًا. وقد اقترح هذه التسمية د. عبد الوهاب المسيرى فى كتابه موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية: رؤية نقدية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٥) وفى كتبه اللاحقة حول الموضوع. والملاحظ أن هذا التمييز واضحُ فى اللغتين الفرنسية والإنجليزية، حيث تُستخدم كلمة Israelites للإشارة إلى «اليسرائيليين»، وكلمة Israeliens (أو Israelis بالإنجليزية) للإشارة إلى «الإسرائيليين» (المترجم).

ويوسعنا الآن أن نحدد بإيجاز أصول هذا الوعد الأبوي:

١ - وعد بالأرض، بمعنى الوعد بالاستقرار. وقد وُجه في بادئ الأمر إلى جماعات من البدو الرحّل الذين يتطلعون إلى الاستقرار في أي من المناطق الآهلة الصالحة للسكنى. ومن ثم، أصبح هذا الوعد جزءاً من التراث الديني والقصصي لدى قبائل شتى متباينة[1].

٢ - لم يكن هدف الوعد الموجه إلى البدو هو غزو منطقة ما أو بلد بأكمله سياسيا وعسكريا، وإنما كان يهدف إلى استقرارهم بالسكن في منطقة محددة.

---

(١) تبين لنا قراءة النصوص المقدسة في منطقة الشرق الأوسط أن جميع شعوب المنطقة، من بلاد النهرين إلى مصر بما في ذلك الحيثيون، قد تلقوا وعوداً مماثلة، حيث كان الإله يعد كل شعب بالأرض. ففي مصر، نجد المسلة الضخمة في الكرنك، والتي شُيدت في عصر تحوتمس الثالث بين عامي ١٤٨٠ و ١٤٧٥ قبل الميلاد، تمجيداً لانتصاراته في غزة ومجيدو وقادش وقردميش (الواقعة على نهر الفرات)، وقد دُوِّنت عليها عبارة الإله: «أمنحك هذه الأرض بامتدادها في جميع الجهات لتكون لك شرعاً. لقد جئتُ لأزودك بكل السبل لكي تجتاح الأراضي الغربية».
وعلى الجانب الآخر في منطقة «الهلال الخصيب» في بلاد ما بين النهرين، نجد في «أنشودة الخلق البابلية»، أن الإله مردوخ «يحدد لكل نصيبه» (البيت ٤٦)، ويأمر ببناء بابل وتشييد معبد فيها. (أ)
ومن مصر إلى بلاد ما بين النهرين، كان الحيثيون ينشدون لربة الشمس أرينا قائلين: «أنت تحرسين أمن السموات والأرض، وتعينين حدود الأرض» (ب)
ولو لم يكن اليهود قد تلقوا وعداً كتلك الوعود، لأصبحوا دون شك حالة شاذة! (ج)
أ) رينيه لابي، أديان الشرق الأوسط، الناشر فايارد، ١٩٧٠، ص ٦٠.
ب) المرجع السابق، ص ٥٥٧.
ج) لمزيد من التفاصيل عن هذا الوعد، انظر بحث بيير لاندوزيه، من الكلية الكاثوليكية في باريس حول «وهب أرض فلسطين» (١٩٧٤)، ص ١٠ - ١٥.

٣ ـ الملاحظ أن الوعد الأبوي، الذي يحدثنا عنه سفر التكوين، لم يقطعه يَهْوَه(*) (وهو الإله الذي دخل فلسطين مع «جماعة الخروج»(**)، بل قطعه الإله الكنعاني إيل في إحدى تجلياته المحلية، لأن الإله المحلي، الذي يملك الأرض، هو وحده الذي يملك أن يسمح للبدو الرحل بالاستقرار في أرضه.

٤ ـ في فترة لاحقة اكتسبت الوعود القديمة بُعداً جديداً، وذلك عندما تجمعت عدة قبائل من البدو الذين توطّنوا لتشكل معاً «شعب إسرائيل». إذ كان هدف الاستقرار قد تحقق، ومن ثم بدأ الوعد يكتسب طابعاً سياسيا وعسكريا و«قوميا». وبإعادة تفسير الوعد على هذا النحو، أصبح يُنظر إليه باعتباره نموذجاً للغزو النهائي لفلسطين، وإعلاناً لقيام مملكة داود ولإضفاء الشرعية عليها.

مضمون الوعد الأبوي:

إذا كان هذا الوعد «البدوي»، الذي يهدف إلى توطين قبيلة من الرعاة لتوفير الاستقرار لهم، يرجع إلى فترة مبكرة، فإن الأمر مختلف بالنسبة للوعد الأوسط ذي الأبعاد «القومية». إذ إن قبائل «اليسرائيليين» لم تتوحد إلا بعد قدومها إلى فلسطين، ومن ثم فإن إعادة تفسير الوعد ليصبح وعداً بالسيادة السياسية لم تحدث إلا في فترة لاحقة. وعلى ذلك، فإن الوعد الوارد في سفر التكوين (١٥ : ١٨ - ٢١)، والذي يشير إلى سيادة شعب

(*) أشهر أسماء الخالق وأقدسها لدى اليهود (المترجم).
(**) المقصود اليهود الذين خرجوا من مصر (المترجم).

مختار على جميع المناطق الواقعة «من نهر مصر (أي وادي العريش) إلى النهر الكبير نهر الفرات»، وعلى جميع الشعوب التي تسكنها، لم يكن سوى نبوءة مستوحاة من غزوات داود.

كما برهنت أبحاث المفسرين على أن توسيع نطاق الوعد «البدوي» ليصبح وعداً «قومياً» لابد وأن يكون قد حدث قبل تدوين روايات الآباء الأوائل للمرة الأولي.

فقد عاش صاحب المصدر اليهوى (*)، والذي ربما كان أول راو (أو بالأحرى أول كاتب) لروايات العهد القديم، في عصر سليمان. ومن ثم، فقد عاصر تلك العقود التي كان فيها العهد الأبوي، الذي أعيد تفسيره بوحي من غزوات داود، قد تحقق بشكل يفوق كل التوقعات والأماني.

وتعد الفقرة الواردة في سفر التكوين (١٢ : ٣ ب) من النصوص الأساسية التي تتيح فهم أعمال صاحب المصدر اليهوى. إذ تشير هذه الفقرة إلى أن البركة التي تحل بالإسرائيليين تقترن بمباركة «جميع قبائل الأرض». والمقصود بهذه العبارة جميع الشعوب التي كانت تتقاسم مع الإسرائيليين أراضي فلسطين والضفة الغربية.

(*) يتفق معظم شرّاح العهد القديم على أن النص المتداول حاليًا يرجع إلى أربعة مصادر: أولها مصدر يحمل اسم «يَهْوَه» (ويعود إلى القرن التاسع قبل الميلاد)، وهو ما يُشار إليه هنا باسم «المصدر اليهوى». وثانيها مصدر يحمل اسم «إلوهيم» (ويعود إلى القرن الثامن قبل الميلاد)، ويشار إليه فيما بعد باسم «المصدر الإلوهيمى». وثالث هذه المصادر تشريعي بحت (وربما يعود إلى القرن السابع قبل الميلاد). أما المصدر الرابع فهو حواشى الكهنة (القرن الخامس قبل الميلاد). (المترجم).

وهكذا، فليس بمقدورنا أن نحدد على وجه الدقة في أي لحظة تاريخية ظهر الرب لشخصية إبراهيم التوراتية، ولمنحه الحق الشرعي في الاستيلاء على بلاد كنعان. أما من وجهة النظر القانونية، فليس بين أيدينا صك بهذه الهبة يحمل توقيع «الله»، بل إن لدينا حججاً قوية تدعونا للاعتقاد بأن المشهد الوارد في سفر التكوين (١٢ : ١-٨؛ ١٣ : ١٤- ١٨ على سبيل المثال) لا يعكس حادثة تاريخية حقيقية.

فهل من الممكن إذن إضفاء طابع آني معاصر على الوعد الأبوي؟ ليس هذا ممكناً بالتأكيد، إذا كان إضفاء هذا الطابع يعني استخدام الوعد كصك للملكية أو استخدامه لتسويغ أي ادعاءات سياسية.

فليس لأي نهج سياسي الحق في أن يدعي لنفسه أنه جدير بضمان هذا الوعد.

ولايمكن للمرء، بأي حال من الأحوال، أن ينضم إلى أولئك المسيحيين الذين يرون أن وعود العهد القديم تضفي الشرعية على ما تدعيه دولة إسرائيل في الوقت الراهن من حق في الأرض(*).

[المصدر: جميع هذه النصوص مقتبسة من المحاضرة التي ألقيت في ١٠ فبراير/ شباط ١٩٧٥ في كريت - بيرارد (سويسرا)، حول «التفسيرات اللاهوتية للصراع العربي الإسرائيلي»، والمنشورة في مجلة الدراسات اللاهوتية والدينية، العدد ٣، ١٩٧٨ (مونبليه)]

(*) بل يمكن للمرء أن يتساءل: لماذا لم يفهم اليهود وأحبارهم هذا الوعد طوال ما يقرب من عشرين قرناً قضوها طواعية واختياراً بعيداً عن فلسطين؟! - الناشر.

ب) التفسير النبوي اليهودي:

(من محاضرة للحاخام إلمر برجر، الرئيس السابق «للمجلس الأمريكي لليهودية» في الولايات المتحدة الأمريكية).

«لايمكن لأي إنسان أن يقبل الادعاء بأن إنشاء دولة إسرائيل الحالية كان تحقيقاً للنبوءة، وبأن الله قد صدّق سلفاً وبشكل تلقائي على كل الأعمال التي قام بها الإسرائيليون لإنشاء دولتهم والحفاظ على استمرارها.

فقد حطمت دولة إسرائيل السياسية الحالية، أو على الأقل شوّهت، المغزى الروحي لإسرائيل.

وسأطرح للبحث هنا عنصرين من العناصر الأساسية للتراث النبوي:

(أ) الأول أنه عندما طرح الأنبياء فكرة استعادة صهيون، لم تكن للأرض في حد ذاتها صفة القداسة. فقد كان المعيار المطلق والحاسم في المفهوم النبوي لفكرة الخلاص هو استعادة العهد مع الرب، في وقت كان الملك وشعبه قد نقضوا هذا العهد.

ويوضح النبي ميخا هذا الأمر بكل جلاء: « استمعوا هذا يا رؤساء بيت يعقوب وقضاة شعب إسرائيل الذين يكرهون العدل ويحرفون الحق. الذين يبنون صهيون بالدم وأورشليم بالظلم. إذ يحكم رؤساؤها بالرشوة، وكهنتها يعلّمون بالأجرة، ويتعاطى أنبياؤها العرَافة لقاء المال. ومع ذلك يدّعون الاتكال على الله قائلين: «أليس الرب في وسطنا؟ لذلك لن يصيبنا

مكروه». لهذا من جرّاء أعمالكم ستُحرث صهيَون كالحقل وتصبح أورشليم كومة من الخرائب، وجبل الهيكل مرتفَعا تنمو عليه أشجار الغاب».

[المصدر: سفر ميخا ٣ : ٩- ١٢]

«لن تكون صهيون مقدسة إذن إلا إذا سادت فيها شريعة الله. ولا يعني ذلك أن أي قانون يُسن في أورشليم قانون مقدس.

(ب) والثاني أنه ليست الأرض وحدها هي التي تتعلق حياتها بالامتثال للعهد مع الله والالتزام به، فالشعب الذي استقر من جديد في صهيون ملزمٌ بالمثل بالحفاظ على العدالة والاستقامة وبالوفاء للميثاق المعقود مع الرب.

ولا يمكن أن تتحقق استعادة صهيون على أيدى شعب يعتمد على المعاهدات والتحالفات وتوازنات القوة العسكرية، أو قيادة عسكرية تسعى إلى إرساء تفوقها على جيران إسرائيل.

...فتراث الأنبياء يبين بكل جلاء أن قداسة الأرض لا ترجع إلى تربتها، أو إلى وجود شعبها بمفرده في هذه المنطقة.

فالأمر الوحيد المقدس والقيّم في صهيون هو العهد الإلهي الذي يتجلى في أفعال شعبه.

ومن ثم ليس لدولة إسرائيل الحالية أي حق في أن تدّعي لنفسها أنها تجسيد لإرادة الله التي تقضي بقدوم عصر الماشيح...

إنها لا تعدو أن تكون تجسيداً لغوغائية التربة والدم.

فلا الأرض مقدسة ولا الشعب، وكلاهما ليس جديراً بأي ميزة روحانية في هذا العالم. إن النزعة الشمولية الصهيونية بسعيها إلى إخضاع الشعب

اليهودي بأسره، حتى ولو كان ذلك بالعنف والقوة، تجعل منه شعباً بين الشعوب الأخرى ومثلها».

[المصدر: الحاخام إلمر برجر: «النبوءة والصهيونية ودولة إسرائيل» الناشر: منظمة بدائل أمريكية يهودية للصهيونية. محاضرة ألقيت في جامعة ليدن (هولندا) في ٢٠ مارس/آذار ١٩٦٨]

* * *

لم يكن «إيجال عامير»، قاتل إسحاق رابين، شخصاً جانحاً أو مخبولاً، ولكنه نتاجٌ خالص للتربية الصهيونية. فهو ابن حاخام، وكان طالباً متفوقاً في الجامعة اللاهوتية في بار إيلان بالقرب من تل أبيب، وتربى على تعاليم المدارس التلمودية. كما كان من الجنود البارزين في الجولان. ومن الكتب التي تضمها مكتبته سيرة باروخ جولدشتاين (الذي أقدم هو الآخر منذ عدة شهور على قتل ٢٧ عربيا وهم يؤدون صلاة الفجر في الحرم الإبراهيمي في الخليل). وربما شاهد إيجال عامير، على شاشات التليفزيون الرسمي الإسرائيلي، البرنامج الوثائقي الطويل عن جماعة «إيال» (محاربو إسرائيل)، وهو يقسمون عند ضريح ثيودور هرتزل، مؤسس الصهيونية السياسية «بأن يعدموا أي شخص يتنازل للعرب عن «الأرض الموعودة» في يهودا والسامرة» (الضفة الغربية حالياً).

ويُعد اغتيال رئيس الوزراء رابين (شأنه شأن أعمال القتل التي نفذها جولدشتاين) جزءاً لا يتجزأ من النهج الأسطوري/ الخرافي الضيق الأفق الذي يتبناه المتزمتون الصهاينة. فالأمر بالقتل، على حد تعبير إيجال عامير، «جاء من الرب»، تماماً كما كان يحدث في عهد يشوع.

[المصدر: صحيفة لوموند، ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥]

ولا يمثل «إيجال عامير» حالة شاذة في المجتمع الإسرائيلى. ففي اليوم الذي شهد اغتيال إسحاق رابين، راح المستوطنون من مستوطنة كريات أربع ومن الخليل يرقصون فرحاً وهم يرددون مزامير داود حول نُصْب أقاموه تخليداً لباروخ جولدشتاين.

[المصدر: صحيفة إلبايس (إسبانيا) ٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٥، ص ٤]

لقد كان «إسحاق رابين» هدفاً رمزيا. ولا يرجع السبب في ذلك إلى أنه «كرس حياته للنضال من أجل السلام»، كما ادعى «بيل كلينتون» في كلمته أثناء تأبين رابين (فقد كان رابين هو قائد قوات الاحتلال عند اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، وهو الذي أمر «بكسر عظام أيدي الأطفال» من أبناء الأرض الفلسطينية، الذين لم يكن لديهم من سلاح للدفاع عن تراب أجدادهم سوى الأحجار العتيقة في أرضهم، ولكن السبب الحقيقي هو أن «إسحاق رابين» قد أدرك بشكل واقعي (مثلما أدرك الأمريكيون في لبنان والفرنسيون في الجزائر) أنه لا يمكن تحقيق نصر عسكري حاسم عندما يصطدم الجيش بشعب بأكمله، وليس بمجرد جيش.

ولهذا اتفق «رابين» مع «ياسر عرفات» على التوصل إلى حل وسط: ويتمثل في قيام إدارة ذاتية في جزء من الأراضي المحتلة، والتي سبق للأمم المتحدة أن أدانت احتلالها، على أن يظل الجيش الإسرائيلي متواجداً لحماية «المستعمرات» التي اغتُصبت أراضيها من سكان البلاد الأصليين، وأصبحت، كما هو الحال في الخليل، معاقل تنفث البغض والكراهية.

إلا إن هذا الحل كان أكثر مما يمكن أن يتحمله المتزمتون، الذين استفادوا من هذا الاستعمار، فاتهموا رابين بأنه «خائن» وأشاعوا حوله مناخاً من الكراهية أدى في النهاية إلى اغتياله المشين.

لقد كان «إسحق رابين»، ومن قبله آلاف الفلسطينيين، ضحيةً لأسطورة/ خرافة «الأرض الموعودة»، التي تمثل إحدى الذرائع القديمة للاستعمار الدموي.

وتبرهن عملية اغتيال رابين على يد أحد المتعصبين مرة أخرى، على أن تحقيق سلام حقيقي بين دولة إسرائيلية، تعيش آمنة ضمن الحدود التي نص عليها قرار التقسيم الصادر عام ١٩٤٧، ودولة فلسطينية تنعم باستقلال كامل، يقتضي إزالة الاستعمار الحالي بشكل كامل، أي بعبارة أخرى إزالة جميع المستوطنات التي تشكل، داخل الدولة الفلسطينية المقبلة، معيناً لا ينضب للاستفزاز ولاندلاع حروب جديدة مستقبلاً.

الفصل الثانى

أسطورة / خرافة «الشعب المختار»

«ثم قل لفرعون : هذا ما يقوله الرب : إسرائيل هو ابنى البكر . قلت لك : أطلق ابنى ليعبدنى ، ولكنك رفضت إطلاقه ، لذلك سأهلك ابنك البكر» .

[سفر الخروج ٤ : ٢٢، ٢٣]

القراءة المتزمتة للصهيونية السياسية:

«يمكن تقسيم سكان العالم إلى قسمين ، إسرائيل من جهة ، والأمم الأخرى مجتمعة من جهة أخرى . فإسرائيل هي الشعب المختار : وهذه عقيدة أساسية» .

**[المصدر: الحاخام كوهين، في كتابه المعنون: التلمود .
الناشر بايو، باريس ١٩٨٦ ، ص ١٠٤]**

تتمثل هذه الأسطورة في الإيمان، بدون أي سند تاريخي ، بأن عقيدة التوحيد وُلدت مع العهد القديم . إلا أنه يُستدل ، مِنَ العهد القديم نفسه ، أن صاحبي المصدرين الرئيسيين لنص العهد القديم وهما المصدر اليهوي

والمصدر الإلوهيمي لم يكونا من الموحدين، فهما لا يتحدثان إلا عن تفوق الإله العبراني على الآلهة الأخرى، بل و«غيرته» منهم (سفر الخروج ٢٠ : ٢-٥). وثمة اعتراف بالإله كَمُوش، إله مُوآب (سفر القضاة ١١ : ٢٤، وسفر ملوك الثاني ٣ : ٢٧، شأنه شأن «الآلهة الأخرى» (سفر ملوك الأول ١١ : ٣-٨)(*)

كما تشير نسخة الترجمة المسكونية(**) للكتاب المقدس في إحدى الحواشي إلى أنه «لفترة طويلة ساد الاعتقاد في يسرائيل بوجود آلهة أخرى ذوي قوة وبأس» (ص ٦٨٠، الحاشية د).

ولم تترسخ عقيدة التوحيد إلا بعد النفي، ومع الأنبياء على وجه التحديد، حيث بدأ الانتقال من صيغ من قبيل تلك الواردة في سفر الخروج: «لا يَكُنْ لكَ آلهةٌ أخرى سواى» (٢٠ : ٣) إلى صيغ لا تكتفي

(*) جاء فى سفر ملوك الأول، الإصحاح ١١ :
«ولكن سليمان التصق بهن لفرط محبته لهن. فكانت له سبع مئة زوجه، وثلاث مئة محظية، فانحرفن بقلبه عن الرب، فاستطعن فى زمن شيخوخته أن يغوين قلبه وراء آلهة أخرى، فلم يكن قلبه مستقيما مع الرب إلهه كقلب داود أبيه. وما لبث أن عبد عَشتاروث آلهة الصيّدونيين، ومَلكوم إله العمّونيين البغيض، وارتكب الشر فى عينى الرب، ولم يتبع سبيل الرب بكمال كما فعل أبوه داود. وأقام على تل شرقى أورشليم مرتفعا لكَمُوش إله الموآبيين الفاسق، ولُمولك إله بنى عمون البغيض. وشيد مرتفعات لجميع نسائه الغريبات، اللواتى رحن يوقدن البخور عليها ويقربن المُحْرَقات لآلهتهن».

(**) ظهرت على مر السنين ترجمات عديدة للكتاب المقدس بجزئيه العهد القديم والعهد الجديد. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع. انظر: د. سلوى ناظم، الترجمة السبعينية للعهد القديم بين الواقع والأسطورة (١٩٨٨ لا ذكر للناشر)، (المترجم).

بالدعوة إلى طاعة يهوه دون غيره من الآلهة الآخرين (وهي صيغ تتكرر في سفر التثنية، ومنها مثلاً: «لاتسيروا خلف آلهة أخرى». (٦ : ١٤) بل تقول صراحةً: «ألست أنا الرب ولا إله غيري؟» (سفر إشعياء ٤٥ : ٢١). ويرجع هذا التأكيد القطعي على وحدانية الإله، إلى النصف الثاني من القرن السادس قبل الميلاد (ما بين عامي ٥٥٠ و ٥٣٩).

والواقع أن عقيدة التوحيد هي ثمرة عملية نضوج طويلة المدى للحضارات العظمى في الشرق الأوسط، ولاسيما حضارة بلاد ما بين النهرين والحضارة المصرية.

فمنذ القرن الثالث عشر قبل الميلاد، كان الفرعون أخناتون قد محا صيغة الجمع «الآلهة» من على جدران جميع المعابد. وقد نُقلت أنشودة أخناتون نقلاً يكاد يكون حرفيا في المزمور ١٠٤ من سفر المزامير. كما كانت الديانة البابلية تتجه إلى التوحيد. ففي معرض الحديث عن الإله مردوخ، يشير المؤرخ «أولبرايت» إلى مراحل هذا التحول بقوله: «بإدراك أن الآلهة المتعددة المتباينة ماهي إلا تجليات لإله واحد... لم تبق سوى خطوة واحدة للوصول إلى شكل من أشكال عقيدة التوحيد».

[المصدر: أولبرايت: الأديان في الشرق الأوسط، ص ١٥٩]

وتتضمن «أنشودة الخلق البابلية» (التي يرجع تاريخها إلى القرن الحادي عشر قبل الميلاد) بعض الشواهد على بلوغ هذه «الخطوات النهائية»: «إذا كان البشر قد انقسموا شِيَعاً بشأن الآلهة، فإننا بكل الأسماء التي سميناها ندعوه إلهنا».

وقد بلغت هذه الديانة درجةً من العمق في سبر أغوار النفس، حيث تظهر في الأنشودة صورة التقي الذي يعاني:

أريد أن أمجد رب الحكمة . . . فقد تخلى عني إلهي . . .

كنت أسير مختالاً، وها أنذا أتشبث بالجدران . . .

في كل يوم أنوح مثل يمامة وتحرق الدموع وجنتي.

ولكن كانت الصلاة ملاذاً لي

والتضحية شريعتي.

كنت أظن أنني في خدمة الإله.

ولكن مَنْ ذا الذي يستطيع أن يدرك أسرار المشيئة الإلهية، الغائرة في أعماق سحيقة؟

مَنْ غير مردوخ، رب البعث؟ فيا مَنْ جَبَل مردوخ طينتكم في البدء انشدوا لمجد مردوخ.

[المصدر: المرجع السابق ص ٣٢٩ : ٣٤١]

وقد ظهرت صورة أيوب هذه قبل مثيلتها في العهد القديم بعدة قرون.

وثمة صورة مماثلة لصورة «التقي الذي يعاني» وهي صورة دانيال (وهو غير دانيال الذي يرد في التوراة العبرانية)، حيث عاقبه الإله ثم أعاده إلى الأرض. وترد هذه الصورة في نصوص رأس شمرا الأوجارتية، والتي يمكن أن يُطلق عليها اسم «التوراة الكنعانية»، وهي أسبق من التوراة العبرية،

حيث إن سفر حزقيال يتحدث عن دانيال إلى جانب أيوب (سفر حزقيال ١٤ : ١٤ ـ ٢٠).

وهذه جميعها قصص رمزية ذات مغزى روحي لا يستند البتة إلى دلائل تاريخية موثقة.

وينطبق هذا القول أيضاً على القصة الرمزية الرائعة عن مقاومة البطش وعن التحرر، والتي يسوقها سفر الخروج.

ومن ثم، لا يهم كثيراً أنه «لا يمكن النظر إلى حادثة عبور البحر باعتبارها حادثة تاريخية حقيقية»، كما كتب ميرسا إلياد[١]، أو أن هذه القصة لا تتعلق بكل العبرانيين، بل بمجموعات بعينها من الفارين. وفي المقابل، فإن ثمة مغزى عميقاً في أن يكون الخروج من مصر بهذه الصورة الهائلة«متواكباً» مع الاحتفال بعيد الفصح . . . بعد إضفاء دلالات جديدة عليه وإدراجه في صلب التاريخ المقدس في المصدر اليهوي[٢].

فمنذ عام ٦٢١ قبل الميلاد، حل الاحتفال بالخروج محل أحد الطقوس الكنعانية الزراعية أثناء عيد الفصح في الربيع: وهو عيد بعث أدونيس. وبهذا أصبح الخروج هو الحدث الذي يشكل أساس بعث شعب أنقذه إلهه من العبودية.

وتتبدى هذه القدرة الإلهية، المتمثلة في إنقاذ الإنسان من قيوده القديمة،

---

(١) Mircea Eliade. "Histoire des croyances et des idees religieuses" (T.I., p 190)

(٢) المرجع السابق، ص ١٩١.

في تراث شعوب عدة متباينة، فهي تظهر، مثلاً، عند قبيلة الأزتيك «المكسيكية» في القرن الثامن. حيث تصل القبيلة، بعد رحلة تيه طويلة وبعد محاولات مضنية طيلة ما يزيد عن قرن من الزمان، إلى الوادي الذي أرشدها إليه الإله، حيث يشق لهم طريقاً لم تمسسه قدمٌ من قبل. وتوجد في تراث قبيلة قادر الإفريقية نفس تجربة الرحلة التي تقود إلى الحرية. وعادة ما يرتبط استقرار قبائل من الرعاة أو الرُّحَّل على أرض ما، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، بمنح أحد الشعوب أرضاً موعودة من إله.

وثمة أساطير تصاحب كل مرحلة من مراحل تطور البشر الإنساني والروحي في كل الحضارات. فأسطورة الطوفان، الذي يعاقب به الإله الخطَّائين ثم يعيد الخلق ثانيةً، موجودة في تراث كل الحضارات من جلجامش في بلاد ما بين النهرين إلى بوبول فوه من شعب المايا(*) (الجزء الأول، الفصل الثالث).

كما تزخر جميع الديانات بأناشيد تمجّد الإله، مثلما هو الحال في المزامير التي تمجد باشاماما، الإلهة الأم لدى الإنكيين(**)، وتلك التي تمجد الآلهة الأخرى:

«أيها الإله ويراكوشا، يا أصل الوجود

(*) المايا: شعب يقطن هندوراس وجواتيمالا ومواضع أخرى في أمريكا اللاتينية. (المترجم).

(**) الإنكيون: اسم يطلق على حكام دولة شعب الكيشو في بيرو، التي قامت في القرن الخامس عشر، واستمر حكمها نحو قرن من الزمان شيدت خلالها حضارة زاهرة. (المترجم).

أيها الإله القريب دما . . .

ياخالق الخلق إذ تقول :

ليكن رجلاً !

لتكن امرأة !

ويراكوشا ، أيها الرب المشرق ،

أيها الإله الذي يحيي ويميت

والذي يجدد الخَلْق

فلتحفظ خَلْقَك

على مدى الأيام

لكي يبلغَ

الكمال . . .

سائراً على الطريق القويم» .

ولو لم يكن التحيّز العرقي حائلاً ، فلماذا لا نعكف إذن على جميع هذه النصوص المقدسة ، والتي يعتبرها كل شعب بمثابة «العهد القديم» بالنسبة له لنبحث الدلالة الدينية في لحظات اكتشاف معنى الحياة؟

إذ إن هذا هو وحده الكفيل بإضفاء طابع كوني حقيقي على رسالة الحياة وكلمات المسيح ، حيث يتضح أنها تضرب بجذورها في جميع التجارب الدينية السابقة ، وأنها ليست ملكًا أو حكْراً لتراث واحد دون غيره . ومن ثم لن يصبح بالإمكان طمس حيَاة المسيحَ ، ورؤيتهَ الجديدَة تماماً عن ملكوت

الله الذي لا تقوم دعائمه على قوة الأقوياء بل على رجاء الفقراء، لمصلحة تصور لتاريخٍ ينحصر مسارُه بين وعود بالانتصار لشعبٍ واحدٍ فحسب وتحقُّقَ النصر النهائي له.

وقد اقتصر حديثنا هنا حتى الآن على ديانات الشرق الأوسط، التي نمت في أحضانها بذور التوحيد كما تشكل العبرانيون في ظلها، وذلك بحكم أسبقيتها التاريخية.

بيد أن السعي صوب التوحيد كان أقدم عهداً في بعض الحضارات الأخرى غير الأوروبية.

فهو يتبدى، على سبيل المثال، في كتب الفيدا(*) في الهند:

«الحكماء يطلقون أكثر من اسمٍ على الكائن الأوحد» (أنشودة ريغ فيدا الثالثة، السطر ٧).

فريهاسباتي: «إنه ربنا، الذي يحوي كل الآلهة». (الأنشودة ٣، السطر ١٨).

«إنه ربنا، الذي خلق كل الكائنات وهو الذي يحويها. الإله الواحد، الذي خلق الآلهة الأخرى. وكل الموجودات تعترف به ربا . . . إنك تعرفه. هذا الذي خلق الأشياء جميعاً، وهو نفسه الذي يوجد داخلك.» (الأنشودة ١١١، السطر ١١).

«تعددت أسماؤه، ولكنه واحدٌ أحد.».

(*) كتب الفيدا: هي الكتب الأربعة المقدسة لدى الهندوس (المترجم).

ويرجع تاريخ هذه النصوص المقدسة إلى الفترة ما بين القرنين السادس عشر والخامس عشر قبل الميلاد، ويُطلق عليها الأب مونشانين، في سعيه لاستجلاء كُنْه كتب الفيدا، اسم «قصيدة الطقوس المطلقة»

[المصدر: جولي مونشانين، صوفية الهند والسر المسيحي، ص ٢٢٩ـ ٢٣١]

الفصل الثالث

أسطورة/خرافة يشوع :
التطهير العرقي

«ثم تحرك يشوع وجيش إسرائيل من لخيش نحو عجلون فحاصروها وحاربوها، واستولوا عليها في ذلك اليوم ودمروها، وقضوا على كل نفس فيها بحد السيف، على غرار ما صنعوا بلخيش. ثم اتجه يشوع بقواته من عجلون إلى حبرون وهاجموها، واستولوا عليها ودمروها مع بقية ضواحيها التابعة لها، وقتلوا ملكها وكل نفس فيها بحد السيف فلم يُفلت منها ناج، على غرار ما صنعوا بعجلون . وهكذا قضوا على كل نفس فيها.

ثم عاد يشوع إلى دَبير وهاجمها، واستولى عليها ودمرها مع ضواحيها وقتل ملكها وكل نفس فيها بحد السيف فلم يفلت منها ناج، فصنع بدبير وملكها نظير ما صنع بلِبنة وملكها». سفر يشوع ١٠ : ٣٤-٣٩.

القراءة المتزمتة للصهيونية السياسية:

في ٩ إبريل/ نيسان ١٩٤٨، أقدم «مناحم بيجين» ومعه قوات منظمة «إرجون»(*) على قتل ٢٥٤ من الرجال والنساء والأطفال من أهالي قرية دير ياسين.

لن ندرس عملية إقحام الأسطورة في التاريخ، والادعاءات المرتبطة بهذا «الترقيع التاريخي» لتبرير سياسة ما، إلا في حالة واحدة: ألا وهي استخدام الروايات التوراتية كأداة. فما برحت هذه الروايات تلعب دوراً حاسماً في مصير الغرب، حيث استُخدمت كستار لأشد الأعمال دمويةً، منذ اضطهاد اليهود على أيدي الرومان، ثم على أيدي المسيحيين، مروراً بالحروب الصليبية ومحاكم التفتيش والحلف المقدس، والهيمنة الاستعمارية التي تفرضها «شعوب مختارة»، وحتى عمليات الاغتصاب التي تمارسها دولة إسرائيل، ليس فقط من خلال سياستها التوسعية في الشرق الأوسط بل أيضاً من خلال نفوذ جماعات الضغط الموالية لها، والتي يوجد أشدها قوة في «أقوى قوة في العالم» وهي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يلعب دوراً أساسياً في سياسة الهيمنة العالمية والعدوان العسكري التي تنتهجها أمريكا.

السبب في اختيارنا إذن أن استغلال ماضٍ أسطوري على هذا النحو يقود مستقبل عالمنا إلى ما يمكن أن يكون انتحاراً كونيًا.

(*) إرجون: الكلمة الأولى من العبارة العبرية «إرجون تسفائي ليومي بأرتس يسرائيل» أي «المنظمة العسكرية القومية في أرض إسرائيل»، وهي منظمة يهودية مسلَّحة تأسست عام ١٩٣١، وانتهجت أساليب العنف والإرهاب والترويع لإجبار الفلسطينيين على الرحيل عن وطنهم وتوطيد أركان الاستيطان اليهودي في فلسطين. وبعد إنشاء دولة إسرائيل، أدمجت المنظمة في الجيش الإسرائيلي. (المترجم).

بالإضافة إلى قصص المذابح التي أمر بتنفيذها «رب الجيوش»، يتضمن الكتاب المقدس تلك الرؤى والنبوءات العظمى لكل من عاموس وحزقيال وإشعياء وأيوب، وصولاً إلى «العهد الجديد» مع دانيال.

وكان هذا «العهد الجديد» بمثابة إيذان بالتحول الأكبر في تاريخ البشر والآلهة، وذلك مع قيامة المسيح، والتي «تجسد فيها الله إنساناً، لكي يستطيع الإنسان أن يصبح إلهاً»، على حد تعبير آباء الكنيسة الشرقية. ثم كانت الردّة مع بولس الرسول إلى الرؤية التقليدية للإله الكلي القدرة والسلطان، الذي يدبّر حياة البشر والجماعات من الأعالي ومن الخارج، ليس من خلال «القانون» اليهودي بل من خلال «النعمة» المسيحية، والتي تلغي هي الأخرى المسئولية الإنسانية: «فإنكم بالنعمة مُخلَّصون، بالإيمان، وهذا ليس منكم، إنه هبة من الله». (رسالة بولس الرسول إلى أهل أفسُس ٢ : ٨).

ولن نتعرض هنا للكتاب المقدس بوجه عام(*)، بل سنقتصر على ذلك الجزء الذي يزعم النظام الإسرائيلي الثيوقراطي(**) الحالي، وكذلك الحركة الصهيونية أنهما يستلهمانه: ونعني بذلك التوراة (والتي يُطلق عليها المسيحيون اسم «الأسفار الخمسة»، وهي أسفار التكوين والخروج واللاويين والعدد والتثنية)، بالإضافة إلى أسفار يشوع والقضاة وصموئيل والملوك، والتي يُقال إنها بمثابة ملاحق «تاريخية» للأسفار الخمسة الأولى. والجدير بالذكر أن التوراة اليهودية لا تشكل جزءاً من تراث النقد النبوي العظيم،

(*) أي بجزئيه العهد القديم والعهد الجديد. (المترجم).

(**) الثيوقراطي: نظام حكم يهيمن عليه رجال الدين، يدّعي قادته أنهم يديرون شئون الحكم بتفويض إلهي (المترجم).

والذي لا يمل من التأكيد على أن «عهد الله مع البشر» عهدٌ عالمي مطلق، وأنه مشروطٌ بطاعة القانون الإلهي، وأنه مفتوح لكل الشعوب وللبشرية جمعاء.

تُعد أسفار التوراة والأسفار «التاريخية» (مثلما أثبت الشُرَّاح منذ ما يزيد عن قرن) تجميعاً مدوناً للتراث الشفوي. ولم يبدأ هذا التدوين إلا في القرن التاسع قبل الميلاد على أيدي كتبة سليمان، والذين كان شغلهم الشاغل ينحصر في إضفاء الشرعية على غزوات داود وعلى مملكته (عن طريق تضخيم الأحداث)، وهو الأمر الذي لا يمكن معه بأي حال من الأحوال التحقق من صحة هذه الروايات تاريخيا، سواء من خلال بقايا أثرية أو من خلال وثائق أخرى بخلاف النصوص التوراتية. إذ إن أول الأحداث التي أمكن التحقق من صحتها، من خلال روايات أخرى غير نصوص التوراة، تتعلق بسليمان، وتُوجد نتَفٌ منها في النصوص الآشورية.

أما قبل ذلك، فلا توجد أي مصادر أخرى بخلاف النصوص التوراتية، للتأكد من صحة روايات التوراة من الناحية التاريخية.

فعلى سبيل المثال، لا تدلنا بقايا آثار مدينة حور في العراق على أي معلومات عن إبراهيم، شأنها شأن حفريات أطلال طروادة والتي لا تمدنا بأي معلومات عن «هيكتور» و«بريام»(*).

ويسرد لنا سفر العدد (٣١ : ٧- ١٨) مآثر «بني إسرائيل» الذين اجتاحوا بلدة مِديَان:

(*) بريام وهيكتور من شخصيات ملحمة الإلياذة. وبريام هو ملك طروادة الكهل أثناء الحرب الطروادية، وهيكتور هو أكبر أبنائه وقائد الطرواديين في الحرب وأعظم قادتهم ومحاربيهم. (المترجم).

«فحاربوا المديانيين كما أمر الرب وقتلوا كل ذكر؛ وقتلوا معهم ملوكهم الخمسة: أوى وراقم وصور وحور ورابع، كما قتلوا بَلعام بن بَعُور بحد السيف. وأسر بنو إسرائيل نساء المديانيين وأطفالهم، وغنموا جميع بهائمهم ومواشيهم وسائر أملاكهم، وأحرقوا مدنهم كلها بمساكنها وحصونها، واستولوا على كل الغنائم والأسلاب من الناس والحيوان، ورجعوا إلى موسى وألعازار الكاهن وجماعة إسرائيل بالسبى والأسلاب والغنيمة إلى المخيم فى سهول موآب بالقرب من نهر الأردن مقابل أريحا.

تطهير المحاربين وقتل النساء الأسيرات:

فخرج موسى وألعازار وكل قادة إسرائيل لاستقبالهم إلى خارج المخيم، فأبدى موسى سَخطه على قادة الجيش من رؤساء الألوف ورؤساء المئات القادمين من الحرب، وقال لهم: «لماذا استحييتم النساء؟ إنهن باتِّباعهن نصيحة بَلعام أغوين بنى إسرائيل لعبادة فَغُور، وكن سبب خيانة للرب، فتفشى الوبأ فى جماعة الرب. فالآن اقتلوا كل ذكر من الأطفال، واقتلوا أيضا كل امرأة ضاجعت رجلا، ولكن استحيوا لكم كل عذراء لم تضاجع رجلاً».

أما يشوع، خليفة موسى، فقد واصل بشكل دءوب خلال غزو بلاد كنعان تنفيذ نفس سياسة «التطهير العرقى» التى أمر بها رب الجيوش:

«واستولى يشوع في ذلك اليوم على مَقِّيدة وقتل بالسيف ملكها وكل نفس فيها. فلم يُفلت منها ناج، وصنع بملك مقيدة ما صنعه بملك أريحا. ثم

توجه يشوع على رأس جيشه من مقيدة إلى لبْنة وحاربها، فأسلمها الرب هى أيضا إلى يد إسرائيل مع ملكها، فدمرها وقتَل كل نفس فيها بحد السيف فلم يفلت منها ناج، وصنع بملكها ما صنعه بملك أريحا. بعد ذلك تقدم يشوع من لبنة إلى لَخيش وحاصرها وهاجمها، فأسلم الرب لخيش إلى يد إسرائيل، فاستَولوا عليها فى اليوم التالي ودمروها وقتلوا كل نفس فيها بحد السيف، نظير ما صنعوا بلبنة. عندئذ أقبل هُورام ملك جازَر لمعونة لخيش، فقضى يشوع عليه وعلى جيشه فلم يفلت منهم ناج.

ثم تحرك يشوع وجيش إسرائيل من لخيش نحو عجلون فحاصروها وحاربوها، واستولوا عليها فى ذلك اليوم ودمروها، وقضوا على كل نفس فيها بحد السيف، على غرار ما صنعوا بلخيش. ثم اتجه يشوع بقواته من عجلون إلى حبرون وهاجموها، واستولوا عليها ودمروها مع بقية ضواحيها التابعة لها، وقتلوا ملكها وكل نفس فيها بحد السيف فلم يفلت منها ناج، على غرار ما صنعوا بعجلون. وهكذا قضوا على كل نفس فيها.

ثم عاد يشوع إلى دبير وهاجمها، واستولى عليها ودمرها مع ضواحيها وقتل ملكها وكل نفس فيها بحد السيف فلم يفلت منها ناج، فصنع بدبير وملكها نظير ما صنع بلبنة وملكها.

وهكذا هاجم يشوع كل أرض الجبل والمناطق السهلية والسفح ودمرها وقتل كل ملوكها، ولم يفلت منها ناج، بل قضى على كل حي كما أمر الرب إله إسرائيل».

[المصدر: سفر يشوع ١٠: ٢٨ـ ٤٠]

ثم يمضي السفر بعد ذلك معدِّداً «عمليات الإبادة المقدسة» التي ارتُكبت

في منطقة عَبْر الأردن(*). وإزاء هذه الروايات، يتعين علينا طرح قضيتين رئيسيتين:

أ ـ أولاهما عن مدى صحة هذه الروايات من الناحية التاريخية.

ب ـ الثانية عن عواقب المحاكاة الحرفية لتمجيد سياسة الإبادة على هذا النحو.

أ) عن النقطة الأولى:

وأول ما يصدمنا هنا هو الأدلة المستمدة من علم الآثار. إذ أثبتت الحفريات، على ما يبدو، أنه لا يمكن أن يكون اليسرائيليون الذين وفدوا في نهاية القرن الثالث عشر قبل الميلاد قد استولوا على أريحا، لأن المدينة كانت مهجورة قبل ذلك بزمن، حيث دُمرت المدينة، التي يرجع تاريخها إلى منتصف العصر البرونزي، حوالي عام ١٥٥٠ قبل الميلاد، ثم هجرها أهلها في أعقاب ذلك. وفي منتصف القرن الرابع عشر قبل الميلاد عاد بعض السكان واستوطنوا أماكن قليلة متفرقة من المدينة، حيث عُثر على آنية فخارية ترجع إلى هذه الفترة داخل مقابر يعود تاريخها إلى منتصف العصر البرونزي وأُعيد استخدامها. كما عُثر على أطلال بيت بداخله جَرّة صغيرة يرجع تاريخها إلى منتصف القرن الرابع عشر قبل الميلاد. وفي الوقت نفسه، فليس هناك أي شيء يُمكن أن يُنْسب إلى القرن الثالث عشر قبل الميلاد،

(*) عَبْر الأردن: هذا هو الاسم المستخدم في العهد القديم للإشارة إلى المنطقة التي وقعت فيها الأحداث المروية هنا. وتشكل هذه المنطقة جزءاً مما يُعرف حالياً باسم «الضفة الغربية» في فلسطين. (المترجم).

حيث لا توجد أية آثار لتحصينات من العصر البرونزي الحديث. وقد خلصت «ك. م. كينيون» إلى نتيجة مؤداها أنه من المستحيل الربط بين حادثة تدمير أريحا وحادثة دخول اليسرائيليين إلى المدينة في نهاية القرن الثالث عشر قبل الميلاد.

المصدر:

Cf. K.M. Kenyon, Digging up Jericho, London, 1957, p. 256-265; Jericho, dans Archaeology and Old Testament Study, ed. D. Winton, Oxford, 1967, spec. p. 272-274; H.J. Franken, Tell es-sultan and Old Testament Jericho, dans OTS, 14 (1965), p. 189-200. M. Weippert, Die Landnahme der israelitischen Stamme, p. 54-55.

ويصدق هذا القول بالمثل على قصة «أخْذ عاي(*)»:

«تُعد هذه القصة أكثر قصص الغزوات تفصيلاً على الإطلاق. ولا تنطوي القصة على أي عناصر خارقة، مما يجعلها تبدو ممكنة الحدوث. بيد أن علم الآثار يكذّبها تماماً.

فقد قامت بعثتان مختلفتان بإجراء عمليات تنقيب في ذلك الموقع، وجاءت نتائجهما متطابقة: ومؤداها أن «التل» كانت مدينة كبيرة خلال العصر البرونزي القديم، وإن كنا نجهل اسمها آنذاك. وقد دُمرت المدينة في العصر البرونزي القديم، حوالي عام ٢٤٠٠ قبل الميلاد. وظلت المدينة غير

(*) عاي: مدينةٌ يذكر العهد القديم أنها تقع شرقي بيت إيل (سفر يشوع ٧ : ٢) أي غربي أريحا. ويسرد سفر يشوع (الإصحاحان السابع والثامن) تفاصيل استيلاء اليسرائيليين عليها. (المترجم).

مأهولة إلى ما بعد عام ١٢٠٠ قبل الميلاد، عندما ظهرت قرية بائسة ليست بها أي تحصينات على جزء من أطلالها. ودامت هذه القرية حتى بداية القرن العاشر، على أكثر تقدير. وبعد ذلك غدا الموقع مهجوراً تماماً. ومن ثم، فعندما جاء اليسرائيليون لم تكن هناك مدينة تُدعى عاي، ولم يكن هناك ملك يُدعى ملك عاي، ولم يكن هناك سوى أطلال خَرِبة يرجع تاريخها إلى ١٢٠٠ سنة.»

المصدر:

Pere de Vaux (O.P.), Histoire ancienne d'Israel. Ed. Lecoffre et Gabalda. Paris 1971 T I, p. 565.

Les fouilles de 'Ay (Et-Tell), Paris, 1949, en 1933-35 par Judith Marquet-Krause, Puis par J.A. Callawy a partir de 1964, Cf. J.A. Callaway, Basor 178 (apr. 1965), p. 13-40; RB, 72 (1965), p. 409-415; K. Schoonover, RB 75 (1968), p. 243-247; 76 (1969), p. 423-426; J.A. Callaway, Basor, 196 (dec. 1969), p. 2-16.

ب) عن النقطة الثانية:

وإذا كان الأمر كذلك، فما الذي يمنع يهوديا تقيا ومتزمتاً (أي بعبارة أخرى أنه يتمسك بالقراءة الحرفية للعهد القديم) من أن يحذو حذو شخصيات جليلة مثل موسى أو يشوع؟

ألم يأت في سفر العدد، لدى الحديث عن غزو فلسطين (كنعان): «فاستجاب الرب لهم، وأظفرهم بالكنعانيين، فحرّموهم

ومدنهم» . (سفر العدد ٢١ : ٣)، ثم لدى الحديث عن الأموريين ومَلكهم : «فقضوا عليه وعلى أبنائه وقومه حتى لم يبق منهم حي، وامتلكوا دياره. . ». (سفر العدد ٢١: ٣٥).

ويكرر سفر التثنية أقوالاً مماثلة، ولكنه لا يكتفي بالدعوة إلى الاستيلاء على الأرض وطرد سكانها، بل يحث على قتلهم: **«ومتى أدخلكم الرب إلهكم إلى الأرض التى أنتم ماضون إليها لترثوها، وطرد من أمامكم سبع أمم، أكثر وأعظم منكم، وهم الحثيون والجرجاشيون والأموريون والكنعانيون والفرزيون والحويون واليبوسيون. وأسلمهم الرب إلهكم وهزمتموهم، فإنكم تحرِّمونهم. لا تقطعوا لهم عهداً، ولا ترفقوا بهم»**، (سفر التثنية ٧ : ١، ٢). ثم يواصل: **«ويجعل ملوكهم يقعون فى أسركم فتمحون اسمهم من الأرض. ولن يقدر أحد أن يجابهكم، فإنكم تفنونهم»**. (سفر التثنية ٧ : ٢٤).

وقد كان هذا هو النهج الذي اتبعه الصهاينة في التعامل مع الفلسطينيين، من «شارون» إلى الحاخام مائير كهانا.

ألم يكن صوت يشوع هو نفسه صوت مناحم بيجين، الذي أقدم مع قوات منظمة «إرجون»، في ٩ إبريل/ نيسان ١٩٤٨، على قتل ٢٥٤ من الرجال والنساء والأطفال من سكان قرية دير ياسين، لإجبار العرب العزّل على الفرار من أرضهم للنجاة من الترويع والإرهاب؟

[المصدر: مناحم بيجين، التمرد: تاريخ منظمة إرجون، منشورات ألباتور ١٩٧٨، ص ٢٠٠]

فهو يطالب اليهود « ألا يكتفوا بطرد العرب، بل إن عليهم أن يستولوا على فلسطين كلّها».

وألم يكن صوت يشوع هو نفسه صوت موشي ديان، الذي قال: «إذا كنا نملك التوراة، ونعتبر أنفسنا شعب التوراة، فمن الواجب علينا أن نمتلك جميع الأراضي المنصوص عليها في التوراة"؟

[المصدر: صحيفة چيروزاليم پوست، ١٠ اغسطس/ آب ١٩٧٧]

ثم ألم يكن صوت يشوع ماثلاً في كلمات« يورام بن بورات»، الذي صرّح في واحدة من كبرى الصحف الإسرائيلية، وهي صحيفة يديعوت أحرونوت (١٤ يوليو/ تموز ١٩٧٢)، قائلاً: «لن تكون هناك صهيونية، ولن يكون هناك وجود استيطاني للدولة اليهودية، إلا بطرد العرب والاستيلاء على أراضيهم.»؟

أما وسائل الاستيلاء على هذه الأراضي فقد حدّدها «إسحاق رابين»، عندما كان رئيساً لأركان القوات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، ألا وهي: تكسير عظام أطفال الانتفاضة الذين يرشقون الجنود الإسرائيليين بالحجارة.

ثم ماذا كان رد فعل المدارس التلمودية في إسرائيل؟ لا شيء سوى أنها دفعت إلى سدّة الحكم واحداً من أبرز المسئولين مسئولية مباشرة عن مذابح صبرا وشاتيلا، وهو الچنرال «رفائيل إيتان»، الذي دعا إلى «تعزيز المستوطنات اليهودية القائمة».

وقد كانت هذه العقائد نفسها هي التي دفعت شخصاً مثل الدكتور

«باروخ جولدشتاين»، المستوطن الأمريكي الأصل الذي يعيش في مستوطنة كريات أربع (في الضفة الغربية)، إلى قتل ما يقرب من ٣٠ فلسطينيا، بنيران بندقيته الآلية، وهم يؤدون صلاة الفجر في الحرم الإبراهيمي. وكان «جولدشتاين» عضواً في جماعة متشددة تأسست تحت رعاية «أرييل شارون» (أي أنها تحظى بحماية ذلك الذي ارتكب مجازر صبرا وشاتيلا ثم كُوفئ على جريمته بتعيينه في منصب وزير الإسكان والبنية التحتية، وهو الوزير المنوط به توسيع «المستوطنات» في الأراضي المحتلة)، وقد أصبح الآن «جولدشتاين» قديسًا لدى المتشددين الذين يفدون إلى قبره ويضعون عليه أكاليل الزهور ويقبلونه، ولا غرو فقد كان مخلصاً شديد الإخلاص لتقاليد يشوع المتمثلة في إبادة جميع أهالي كنعان من أجل الاستيلاء على أراضيهم.

وقد أصبحت نزعة «التطهير العرقي» هذه نهجاً ثابتاً لدولة إسرائيل الحالية، وهي تستمد أصولها من مقولة النقاء العرقي التي تحرِّم اختلاط الدم اليهودي «بالدم النجس» لدى كل الأجناس الأخرى.

ففي السطور التي تلي أمر الربِّ إلى موسى بإبادة سكان البلاد التي يستولي عليها، يوصي الربُّ موسى بألا يتزوج بنو قومه من بنات الشعوب التي تقطن هذه البلاد (سفر الخروج ٣٤ : ١٥، ١٦).

وينص سفر التثنية على أنه لا ينبغي للشعب «المختار» (سفر التثنية ٧ : ٦) أن يختلط بالشعوب الأخرى، فيقول: «ولا تصاهروهم فلا تزوجوا بناتكم من أبنائهم ولا أبناءكم من بناتهم» (سفر التثنية ٧ : ٣).

فهذا الفصل العنصري هو السبيل الوحيد للحيلولة دون تدنيس الجنس الذي اختاره الله، والعقيدة التي تربط هذا الجنس بالإله.

وقد ظل هذا الانفصال عن «الآخر» هو القانون السائد. ففي كتابه المعنون التلمود (باريس، مايو ١٩٨٦، ص ١٠٤) يكتب الحاخام كوهين قائلاً: «يمكن تقسيم سكان العالم إلى قسمين، إسرائيل من جهة والأمم الأخرى مجتمعةً من جهة أخرى. فإسرائيل هي الشعب المختار: وهذه عقيدة أساسية».

ولا غرابة في مثل هذه الأقوال، فعند العودة من النفي، راح «عزرا» و«نحميا»[1] يشرفان على توطيد أركان هذا الفصل العنصري.

فقد كان «عزرا» يبكي لأن «الزرع المقدس»... «فاختلط... النسل المقدس بأم الأراضي» (سفر عَزرا ٩: ١، ٢)، ومن ثم يأمر بالحفاظ على النقاء العرقي: «فاعترفوا الآن للرب إله آبائكم واطلبوا مرضاته، وانفصلوا عن أمم الأرض وعن النساء الغريبات. فأجابت الجماعة كلها بصوت عظيم: سنفعل ما طالبتنا به» (سفر عزرا ١٠: ١١-١٢). أما نحميا فيتحدث عن اليهود قائلاً: «... طهرتهم من كلِّ غريبٍ» (سفر نحميا ١٣: ٣٠)

بيد أن هذا الهلع المرضي من الاختلاط وهذا الرفض للآخر، يتجاوزان حدود البعد العرقي. فرفض الاختلاط بدم الآخر من خلال الزواج المختلط يعني رفض دينه وثقافته وطريقته في الحياة.

ذلك لأن الإله يَهْوَه يشتعل غضباً على أولئك الذين يحيدون عن

(١) عزرا ونحميا من شخصيات العهد القديم. (المترجم).

شريعته، وهي الشريعة الوحيدة بطبيعة الحال، فنجد صَفَنْيا[1] يتصدى للملابس الأجنبية[2] . أما نحميا فيتصدى للغات الأجنبية: «وفى ذلك الزمن شاهدت يهودا ممن تزوجوا من نساء أشدوديات وعمونيات وموآبيات، ولاحظت أن نصف كلام أولادهم بلغة أشدود، أو لغة بعض الشعوب الأخرى، ويجهلون اللغة اليهودية، فأنبتهم ولعنتهم وضربت منهم قوما ونتفت شعورهم، واستحلفتهم باسم الله قائلا: إياكم أن تزوجوا بناتكم من بنيهم، ولا تأخذوا بناتهم لأبنائكم ولا لكم». (سفر نحميا ١٣ : ٢٣ - ٢٥).

والويل كل الويل لمن ينقضون هذه الشرائع. وهذا ما تؤكده رفقة زوجة إسحاق وأم يعقوب، «ثم قالت رفقة لإسحق: قد كرهت حياتى من جراء البنات الحثيات، فإن تزوج يعقوب من الحثيات بنات هذه الأرض المماثلات لزوجتى عيسو، فإن موتى خير من حياتى» (سفر التكوين ٢٧ : ٤٦). أما والدا شمشون فينفجران غيظاً عند سماعهما برغبة ابنهما في الزواج من فتاة فلسطينية ويصرخان في وجهه «فقال له والداه: ألم تجد بين بنات أقربائك وفى قومنا فتاة، حتى تذهب وتتزوج من بنات الفلسطينيين الغلف؟» فأجاب شمشون أباه: هذه هى الفتاة التى راقتنى فزوجنى إياها» (سفر القضاة ١٤ : ٣)

ويلاحظ «حاييم كوهين»، الذي كان أحد قضاة المحكمة العليا الإسرائيلية، أنه «من مفارقات القدر المريرة أن تكون الدعاوى البيولوچية

---

(١) صفَنْيا من أنبياء العهد القديم (المترجم)　　(٢) سفر صفنيا ١ : ٨. (المترجم)

والعرقية التي روَّجها النازيون، والتي استلهمتها قوانين نورمبرج[1] المشينة، هي نفسها التي تشكل أساس تعريف اليهودي داخل دولة إسرائيل». (انظر: چوزيف بادي، القوانين الأساسية لدولة إسرائيل، نيويورك ١٩٦٠، ص ١٥٦)

والواقع أن هذه القضية قد طُرحت أثناء محاكمة مجرمي الحرب في نورمبرج، وذلك لدى استجواب عالم الأجناس «چوليوس سترايتشر»، حيث دار هذا الحوار:

- «أثناء انعقاد مؤتمر الحزب في نورمبرج في عام ١٩٣٥، تم إقرار «القوانين العرقية»، فهل دُعيت لإبداء الرأي أثناء إعداد مشروع هذه القوانين، وهل شاركت بأي شكل من الأشكال في صياغة هذه القوانين؟».

ـ المتهم سترايتشر: نعم شاركت في هذا العمل، على اعتبار أنني ظللت أكتب على مدى عدة سنوات عن ضرورة منع اختلاط الدم الألماني بالدم اليهودي منعا باتا في المستقبل. وقد كتبت عدداً من المقالات حول هذا الموضوع، وذكرت مراراً وتكراراً أنه ينبغي علينا أن نتخذ الجنس اليهودي، أو الشعب اليهودي، نموذجاً لنا. كما ذكرت في مقالاتي مراراً وتكراراً أنه يتعين على كل الأجناس الأخرى أن تتخذ من اليهود نموذجاً يُحتذى، لأنهم ألزموا أنفسهم بشريعة عرقية، هي شريعة موسى التي تقول:

(١) قوانين نورمبرج: قوانين أصدرها النظام الألماني النازى فى عام ١٩٣٥، وتقضى بحظر التزاوج بين الألمان من جهة، واليهود وغيرهم من الأعراق غير الراقية من جهة أخرى، وذلك للحفاظ على النقاء العرقى. (المترجم).

«متى دخلت أرضاً غريبة فلا تصاهر الغرباء»[1]. ولهذا الأمر أيها السادة أهمية كبرى في الحكم على قوانين نورمبرج. فقد كانت هذه الشرائع اليهودية هي النموذج المحتذى. فعندما اكتشف المشرّع اليهودي عزرا بعد عدة قرون أن كثيراً من اليهود قد تزوجوا من غير اليهود، بالمخالفة للشريعة، أمر بإبطال هذه الزيجات جميعها. وفي هذا يكمن أصل الهوية اليهودية، التي استطاعت بفضل شرائعها العرقية أن تحافظ على وجودها على مر العصور، بينما أصاب الخراب جميع الأجناس والحضارات الأخرى.

[المصدر: محاكمة كبار مجرمي الحرب أمام المحكمة العسكرية الدولية (نورمبرج: ١٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٥- أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٦، النص الفرنسي الرسمي، جلسة ٢٦ إبريل/ نيسان ١٩٤٦، الجزء السابع، د، ٣٢١)]

وكان هذا هو النهج الذي اتبعه القاضيان، اللذان عملا كمستشارين لوزارة الداخلية أثناء الحكم النازي، في صياغة «قوانين نورمبرج بخصوص حقوق سكان الرايخ والحفاظ على الدم الألماني والشرف الألماني». إذ يعلّق هذان القاضيان، «برنارد لوزنر» و«فردريش نوست»، على نص هذه القوانين في كتاب «قوانين نورمبرج» بقولهما:

«بناءً على رغبة الفوهرر، فإن قوانين نورمبرج لا تعني في حقيقة الأمر فرض إجراءات بغرض نشر مشاعر الكراهية العنصرية وزيادة حدتها، بل إنها على العكس من ذلك تُؤْذن ببداية نوع من الهدوء والاستقرار في العلاقات بين الشعب اليهودي والشعب الألماني.

---

(١) يرد هذا المعنى فى سفر التثنية ٧: ١ - ٣. (المترجم)

وإذا أصبحت لليهود دولتهم الخاصة، التي يشعرون فيها أنهم ليسوا غرباء، فسيغدو بالإمكان القول بأن المسألة اليهودية قد حُلّت، بالنسبة لليهود وللألمان على حد سواء. وهذا هو السبب في أن أشد الصهاينة إيماناً لم يبدوا أي نوع من المعارضة لروح قوانين نورمبرج».

وقد غدت هذه النزعة العرقية، التي تمثل نموذجاً يُحتذى لجميع النزعات العرقية الأخرى، بمثابة رؤية فكرية لتبرير هيمنة شعوب أخرى.

فلا شك أن التفسير الحرفي المتزمت يمهد الطريق لارتكاب مذابح مماثلة لتلك التي ارتكبها يشوع: «ففي أثناء مطاردتهم للهنود الحمر للقضاء عليهم والاستيلاء على أرضهم، كان المتطهرون الذين استوطنوا أمريكا يستشهدون بيشوع وبعمليات «الإبادة المقدسة» التي نفذها للتخلص من العماليق والفلسطينيين».

[المصدر: توماس نلسون، المتطهرون في ماساتشوستس، موسوعة اليهودية، المجلد ١٦، رقم ٢، ١٩٦٧]

وفيما بين الهلع المرضي من الاختلاط والمجازر التي ارتُكبت في كنعان، تتبدى في الواقع المر الرؤية الفكرية المتمثلة في إبعاد السكان الأصليين، والتي تحظى بتأييد أغلب الحاخامات في يهودا والسامرة. وتستند هذه السياسة إلى تفسير متزمت للنصوص المقدسة. فأقوال الرب في سفر اللاويين تحث اليهود على ألا يخلطوا أي صنفين، وتأمرهم بأن يميزوا بين «الطاهر» و«النجس» (سفر اللاويين ١٩ : ١٩) مثلما ميَّز الرب إسرائيل من بين الشعوب الأخرى (سفر اللاويين ٢٠ : ٢٤)، وذلك لكي يتحقق هذا التمييز العرقي «لكي تعلم أني أنا الرب في الأرض. وأجعل فرقاً بين شعبي وشعبك» (سفر الخروج ٨ : ١٩).

ومن ثم، لم يكن غريباً أن يصرّح الحاخام الأكبر سيتروك، في عام ١٩٣٣، ودون أدنى خوف من المساءلة:

«أود ألا يتزوج أي شبان يهود إلا من فتيات يهوديات».

ذلك لأنه لا ينبغي لإسرائيل التي غدت «مقدسة» (سفر اللاويين ٢٠: ٢٦) أن «تتنجس» (سفر عزرا ٩ : ١١) من خلال الاتصال بالشعوب الأخرى التي «كرهها» الله (سفر اللاويين ٢٠ : ٢٣). ويتكرر هذا التحريم مراراً في العهد القديم:

« ولا تصاهروهم. فلا تزوجوا بناتكم من أبنائهم، ولا أبناءكم من بناتهم، إذ يغوون أبناءكم عن عبادتى ليعبدوا آلهة أخرى، فيحتدم غضب الرب عليكم ويهلككم سريعًا. ولكن هذا ما تفعلونه بهم: اهدموا مذابحهم وحطموا أصنامهم وقطعوا سواريهم وأحرقوا تماثيلهم». (سفر التثنية ٧: ٣-٥). « ولكن إذا ارتددتم والتصقتم ببقية هذه الأمم الماكثين معكم، وصاهرتموهم واختلطتم بهم وهم بكم، فاعلموا يقينا أن الرب إلهكم لا يعود يطرد تلك الأمم من أمامكم، فيصبحوا لكم شركا وفخا وسوطا ينهال على ظهوركم، وشوكا فى أعينكم حتى تنقرضوا من الأرض الصالحة التى وهبها لكم الرب إلهكم» (سفر يشوع ٢٣ : ١٢، ١٣).

* * *

في ١٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٥، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتفرقة العنصرية.

ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي، هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على

الأمم المتحدة، وتمكنت في ١٦ ديسمبر / كانون الأول ١٩٩١ من دفع الأمم المتحدة إلى إصدار قرار بإلغاء القرار العادل الصادر عام ١٩٧٥، بالرغم من أنه لم يطرأ أي تغيير في واقع الأمر منذ عام ١٩٧٥، بل إن التغيير الوحيد الذي حدث هو أن ممارسات القمع، وعمليات إبادة الشعب الفلسطيني بشكل بطيء ـ فضلاً عن سياسة الاستيطان ـ قد اتسعت بشكل لم يسبق له مثيل.

الباب الثانى

أساطير القرن العشرين

الفصل الأول

أسطورة/خرافة الصّهيونية المعادية للفاشية

في عام ١٩٤١ اقترف «إسحاق شامير» جريمة لا تُغتفر من الناحية الأخلاقية: ألا وهي الدعوة إلى التحالف مع «هتلر» ومع ألمانيا النازية في مواجهة بريطانيا العظمى».

[بارزوهار، بن جوريون: النبي المسلح، باريس ١٩٦٦، ص ٩٩]

عندما اندلعت الحرب ضد «هتلر»، وقفت جميع المنظمات اليهودية تقريباً إلى جانب الحلفاء، واتخذ عدد من أبرز القادة الصهاينة، من أمثال «وايزمان»، موقفاً صريحاً مؤيداً للحلفاء. ولكن الصهاينة الألمان، والذين كانوا قلة قليلة في ذلك الوقت، اتخذوا موقفاً مغايراً، فتبنوا منذ عام ١٩٣٣ إلى عام ١٩٤١ سياسة التهادن بل والتعاون مع «هتلر». ومن جانبها ظلت السلطات النازية، حتى في أشد لحظات اضطهاد اليهود ـ بطردهم من الوظائف الحكومية على سبيل المثال ـ تحافظ على صلاتها بقادة الصهاينة الألمان، فكانت تتعامل معهم معاملة خاصة تختلف تماماً عن تعاملها مع اليهود «المتشددين» الذين لم تتوان عن ملاحقتهم.

ومن ثم فإن الاتهام بالتواطؤ مع السلطات الهتلرية لا ينسحب على الغالبية العظمى من اليهود، والذين لم يكونوا بحاجة للانتظار حتى تندلع الحرب لكي يشهروا أسلحتهم وينخرطوا بكل قواهم في النضال ضد الفاشية. فقد شاركوا بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩ في صفوف الكتائب الأممية[1] في إسبانيا، بينما شكَّل آخرون منهم، حتى داخل جيتو وارسو، «لجان الكفاح اليهودية» ولقي بعضهم نحبه في بسالة على أرض المعركة. بيد أن ذلك الاتهام ينطبق على القلة المنظمة من القادة الصهاينة الذين كان همهم الوحيد إقامة دولة يهودية قوية.

فقد كان من شأن استماتة هؤلاء القادة على هذا الهدف الوحيد المتمثل في خلق دولة يهودية قوية، فضلاً عن نظرتهم العنصرية لشعوب العالم، أن يجعل عداءهم للإنجليز أشد من العداء للنازيين.

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، غدا هؤلاء القادة، من أمثال «مناحم بيجين» و«إسحاق شامير»، من أبرز القيادات في دولة إسرائيل.

---

(١) كان مايزيد على ٣٠٪ من الجنود الأمريكيين فى كتيبة «إبراهام لنكولن» من اليهود، وهو أمر استنكرته الصحافة الصهيونية آنذاك على اعتبار أن هؤلاء يحاربون فى إسبانيا بدلاً من أن يتوجهوا إلى فلسطين. كما كان هناك نحو ٢٢٥٠ يهودياً فى «كتيبة دومبروفسكى» المؤلفة من ٥٠٠٠ جندى بولندى. وقد قاتل أمثال هؤلاء اليهود إلى جانب القوات المناهضة للفاشية على جميع الجبهات فى العالم. فى مقالة لممثل الحركة الصهيونية فى لندن بعنوان «أينبغى لليهود أن يشاركوا فى الحركات المناهضة للفاشية؟» أجاب القادة الصهاينة عن السؤال المطروح فى العنوان بالنفى.. فالهدف الوحيد الجدير بالقتال من أجل تحقيقه، فى نظر هؤلاء القادة، هو «بناء أرض إسرائيل» (المصدر: صحيفة چويش لايف، إبريل/ نيسان ١٩٣٨، ص ١١).

في ٥ سبتمبر/ أيلول ١٩٣٩، أي بعد يومين من إعلان كل من إنجلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا، بعث «حاييم وايزمان»، رئيس الوكالة اليهودية آنذاك، برسالة إلى «تشمبرلين»، رئيس حكومة جلالة ملكة إنجلترا، يبلغه فيها بما يلي: «نحن اليهود نقف إلى جانب بريطانيا العظمى، وسوف نقاتل من أجل الديمقراطية»، ثم يردف قائلاً إن «ممثلي اليهود على استعداد تام لإبرام اتفاق على الفور يتيح استخدام كل قواهم من البشر والعتاد والمساعدات المادية وكل إمكاناتهم». وقد نُشرت هذه الرسالة في صحيفة چويش كرونيكل، في عددها الصادر يوم ٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٣٩، فكانت بمثابة إعلان صريح من يهود العالم بالحرب على ألمانيا. كما أشارت الرسالة إلى مسألة احتجاز جميع اليهود الألمان في معسكرات التجميع النازية، فوصفتهم بأنهم «مواطنو شعب في حالة حرب مع ألمانيا»، شأنهم شأن المواطنين الأمريكيين من أصل ياباني، والذين احتجزتهم السلطات الأمريكية عندما أعلنت الحرب على اليابان.

* * *

وقد أبدى القادة الصهاينة، خلال عصر الفاشية تحت حكم هتلر وموسوليني، سلوكاً مبهماً يتراوح ما بين عرقلة الكفاح ضد الفاشية والسعي للتعاون مع الفاشيين.

ولم يكن الهدف الأساسي للصهاينة إنقاذ أرواح اليهود، بل إنشاء دولة يهودية في فلسطين. ففي ٧ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٨، صرّح «بن جوريون»، الذي أصبح فيما بعد أول رئيس للوزراء في دولة إسرائيل، أمام

جمع من الصهاينة «العماليين»(*) قائلاً: «لو عرفتُ أن بالإمكان الاختيار بين إنقاذ جميع أطفال اليهود في ألمانيا، بتوطينهم في إنجلترا، ونقل نصف هؤلاء الأطفال فقط إلى أرتس يسرائيل(**) لفضّلت الخيار الثاني دون شك. إذ يجب أن نأخذ في الاعتبار تاريخ شعب إسرائيل بأسره وليس مصير هؤلاء الأطفال فحسب».

[المصدر: إيفون جيلبنر «السياسة الصهيونية ومصير يهود أوروبا»، في دراسات يادفاشيم، القدس، المجلد السابع، ص١٩٩]

«لم يكن إنقاذ يهود أوروبا يشغل موقع الصدارة في قائمة الأولويات بالنسبة للنخبة القيادية. فقد كان همهم الأول هو تأسيس الدولة».

[المصدر: توم سيجيف، المليون السابع. الناشر ليانا ليفي، باريس ١٩٩٣، ص٥٣٩]

«هل ينبغي علينا أن نمد يد العون إلى جميع من يحتاجون إلى العون، دون أن نأخذ في الاعتبار خصائص كل منهم؟ أليس من الواجب علينا أن

(*) تيار في الحركة الصهيونية بدأ في البروز منذ أواسط العشرينيات، ويرى أن مشكلة اليهود تتمثل في تدني الوضع الاقتصادي والاجتماعي لبعض قطاعاتهم فضلاً عن عدم قدرتهم على الاندماج في الشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها، ولا حل لهذه المشكلة إلا باستيطان فلسطين وإقامة دولة صهيونية عمالية. وقد لعب هذا التيار فيما بعد دوراً حاسماً في ترسيخ أسس البناء الاقتصادي والسياسي لدولة إسرائيل. (المترجم)

(**) أرتس يسرائيل: عبارة عبرية ذات دلالة دينية تعني حرفياً «أرض يسرائيل»، ويستخدمها الصهاينة للإشارة لأرض فلسطين وما حولها، قبل الاستيطان الصهيوني وبعده. (المترجم)

نضفي على هذا العمل طابعاً قوميا صهيونيا، وأن نعطي الأولوية لإنقاذ أولئك الذين يمكن أن يكونوا مفيدين لأرض إسرائيل ولليهودية؟ إنني أدرك أن طرح المسألة على هذا النحو قد يكون أمراً قاسياً. ولكن علينا ـ للأسف ـ أن نعترف صراحةً أنه لو كان بوسعنا الاختيار بين إنقاذ عشرة آلاف شخص، من بين الخمسين ألف شخص الذين يمكنهم المشاركة في بناء الوطن وفي البعث القومي، أو إنقاذ مليون يهودي ليصبحوا عبئاً على كاهلنا أو على الأقل كتلة منعدمة، فإن من الواجب علينا أن نقصر جهودنا على إنقاذ العشرة آلاف شخص وذلك بغض النظر عن الاتهامات أو المناشدات التي قد يطلقها المليون شخص الذين تُركوا».

[المصدر: مذكرة «لجنة الإنقاذ» في الوكالة اليهودية، ١٩٤٣. اقتُبست في كتاب توم سيجيف السابق ذكره]

وقد شكلت هذه النزعة المتعصبة جوهر الموقف الذي تبناه الوفد الصهيوني في مؤتمر إفيان، المنعقد في يوليو/ تموز ١٩٣٨، حيث اجتمع ممثلو ٣١ دولة لمناقشة مسألة استيعاب النازحين من ألمانيا النازية. إذ طالب الوفد الصهيوني بإرسال ٢٠٠ ألف يهودي إلى فلسطين، باعتبار ذلك الحل الوحيد الممكن.

كان إنشاء الدولة اليهودية إذن أمراً أكثر أهمية من أرواح اليهود.

أما العدو الرئيسي في نظر هؤلاء القادة الصهاينة فكان يتمثل في الاندماج(*). ويتفق هذا الموقف مع المنطلق الأساسي لجميع النزعات

(*) أي دمج اليهود في المجتمعات التي يعيشون داخلها، بحيث يكون لهم ما لباقي فئات السكان من الحقوق والواجبات. (المترجم)

العنصرية، بما فيها الهتلرية، ألا وهو فكرة نقاء الدم. وهذا هو السبب في أن النازيين كانوا ينظرون إلى الصهاينة باعتبارهم طرفاً يمكن التحاور والتفاهم معه ما دام يخدم مخططهم، وذلك بالرغم من موقف النازيين المعادي للسامية بشكل منهجي، والذي حدا بهم إلى ملاحقة جميع اليهود الألمان ومن بعدهم يهود أوروبا.

وثمة أدلة دامغة على هذا التواطؤ. ففي ٢١ يونيو/ حزيران ١٩٣٣، وجه «الاتحاد الصهيوني الألماني» مذكرة إلى الحزب النازي، أعلن فيها ما يلي:

«نأمل أن يؤدي إنشاء دولة جديدة، تقوم على أساسٍ عرقي، إلى تكيّف جماعتنا معها... فإقرارنا بوجود قومية يهودية يتيح لَنا إقامة علاقات سليمة وصادقة مع الشعب الألماني بأوضاعه القومية والعرقية، ذلك لأننا لا نريد أن نقلل من أهمية هذه المبادئ الأساسية، كمـا أننا نرفض الزواج المختلط، ونتادي بالحفاظ على نقاء الجماعة اليهودية... وبوسع اليهود الواعين بهويتهم، والذين نتحدث بالنيابة عنهم، أن يجدوا لأنفسهم مكاناً في إطار الدولة الألمانية، لأنه لا توجد لديهم مشاعر الكراهية التي يكنُّها اليهود المندمجون لا محالة... ونحن على يقين من إمكان قيام علاقات طيبة بين الدولة الألمانية وأولئك اليهود الواعين بالروابط التي تجمعهم.

ولتحقيق هذه الأهداف العملية، تأمل الحركة الصهيونية أن يكون بوسعها التعاون حتى مع حكومة معادية تماماً لليهود... فليس هناك ما يعوق تحقيق الهدف الصهيوني سوى مشاعر الكراهية التي يكنُّها اليهود في الخارج وعدائهم للتوجهات الحالية لألمانيا. ومن ثم، فإن الدعوات المطالبة

بالمقاطعة، والموجهة ضد ألمانيا في الوقت الراهن، ليست صهيونية في جوهرها...».

[المصدر: لوسي دافيدوفيتش، قراءة للهولوكوست، ص ١٥٥]

ثم تضيف المذكرة قائلة إنه «في حالة موافقة الألمان على هذا التعاون، فسوف يبذل الصهاينة قصارى جهدهم لإثناء اليهود في الخارج عن الاستجابة لدعوات المقاطعة الموجهة ضد ألمانيا».

[المصدر: لوسي دافيدوفيتش، الحرب على اليهود (١٩٣٣ – ١٩٤٥) الناشر: مطبوعات بنجوين ١٩٧٧، ص ٢٣١، ٢٣٢]

وقد رحب الزعماء النازيون بموقف القادة الصهاينة، والذين يشاركونهم الرغبة في التخلص من اليهود، بدافع من تمسكهم بهدف أوحد، وهو إنشاء دولتهم في فلسطين. **فعلى سبيل المثال، كتب «ألفريد روزنبرج»، وهو أبرز منظّري الفكر النازي، قائلاً: «يجب دعم الصهيونية بكل قوة، حتى يتسنى نقل مجموعة كبيرة من اليهود الألمان إلى فلسطين سنويا».**

[المصدر: أ. روزنبرج، آثار اليهود على مر العصور، ميونيخ ١٩٣٧، ص ١٥٣]

أما «رينهارت هايدريش»، الذي عُين فيما بعد «حامياً» في تشيكوسلوفاكيا، فقد كتب مقالاً في عام ١٩٣٥، عندما كان رئيساً لجهاز «الأمن الخاص» النازي، ونُشر في صحيفة **داس شوارتز كوريس**، الناطقة بلسان جهاز الأمن الخاص، وكان عنوانه «العدو المرئي» قال فيه: «ينبغي أن نميز بين نوعين من اليهود، وهما الصهاينة، وأنصار الاندماج. فالصهاينة يتبنون مفهوماً عِرقيا صارماً، ويساهمون في بناء دولتهم اليهودية

عن طريق الهجرة إلى فلسطين . . . ولهم منّا كل الأمنيات الخالصة ومشاعر التأييد الرسمي» .

[المصدر : هوهن ، أمر من قائد الموت ، ص٣٣٣]

«اتخذت منظمة بيتار[1] في ألمانيا اسماً جديداً هو هرتزيليا . وكان من الضروري أن تحظى أنشطة الحركة في ألمانيا بموافقة الجستابو[2] . والواقع أن منظمة هرتزيليا كانت تعمل تحت حماية الجستابو . ففي أحد الأيام داهمت مجموعة من قوات جهاز الأمن الخاص مخيماً صيفيا أقامته المنظمة ، فتقدم رئيس المنظمة بشكوى للجستابو ، ولم تمض سوى أيام قلائل حتى أعلن جهاز الشرطة السرية أن المسئولين عن الهجوم ، من أفراد الأمن الخاص ، قد عُوقبوا . كما طلب الجستابو من منظمة بيتار أن تحدد التعويض الذي تراه مناسباً عما لحق بها من أضرار ، فطلبت المنظمة إلغاء الحظر الذي فُرض أخيرا والذي يمنع أعضاءها من ارتداء القمصان البنّية ، فكان لها ما أرادت» .

[المصدر : بن يورحام ، كتاب بيتار ، الجزء الثاني ، ص ٣٥٠]

(١) منظمة بيتار : منظمة شبابية صهيونية تأسست في بولندا عام ١٩٢٣ ثم انتشرت فروعها في بلدان أخرى فيما بعد ، وكان هدفها إعداد أعضائها للاستيطان في فلسطين بتدريبهم عسكريا وتأهيلهم للعمل الزراعي . وتأثرت أفكار أعضاء المنظمة بالأفكار الفاشية التي سادت أوروبا آنذاك ، فكانوا يرون مثلاً أن الخيار الوحيد أمام الإنسان هو الغزو أو الموت ، وأن العنف هو السبيل لبناء الدولة الصهيونية . (المترجم)

(٢) الجستابو : جهاز الشرطة السرية الألمانية أثناء الحكم النازي . (المترجم)

وتشير نشرة أصدرها «فيلهلم شتراس» إلى أن : «الأهداف التي وضعتها نصب أعينها هذه الفئة من اليهود (أي اليهود الذين يعارضون الاندماج ويحبّذون تجميع إخوتهم في الدين داخل كيان قومي)، وفي مقدمتهم الصهاينة، هي الأقرب إلى الأهداف التي تسعى إليها السياسة الألمانية بشأن اليهود على أرض الواقع».

[المصدر: رسالة موجهة من بولوشوانت إلى جميع البعثات الدبلوماسية للرايخ، رقم ٨٣، ٢٨ فبراير/ شباط ١٩٣٤]

«بعث «بولوشوانت» برسالة إلى وزير الداخلية قال فيها إنه «ليس هناك ما يدعو إلى اتخاذ إجراءات إدارية لعرقلة النشاط الصهيوني في ألمانيا، فليس ثمة تعارض بين الصهيونية والبرنامج القومي الاشتراكي(*)، الذي يهدف إلى إبعاد اليهود من ألمانيا تدريجياً.»

[المصدر: الرسالة رقم ZU 83-28021/8 بتاريخ ١٣ إبريل/ نيسان ١٩٣٥]

وقد أكدت هذه التعليمات التي نُفّذت بحذافيرها ما سبقها من إجراءات، فنظراً للوضع المتميز للحركة الصهيونية في ألمانيا النازية، وجه جستابو بافاريا نشرة إلى قوات الشرطة، في ٢٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٣٥، جاء فيها أنه «يجب ألا يُعامل أعضاء المنظمة الصهيونية بنفس الشدة اللازمة للتعامل مع أعضاء المنظمات اليهودية الألمانية (من دعاة الاندماج)، وذلك لأن أنشطتهم تنصب على الهجرة إلى فلسطين».

[المصدر: كورت جروسمان، «الصهاينة وغير الصهاينة في ظل القانون النازي خلال الثلاثينيات»، الكتاب السنوي، المجلد السادس ص ٣١٠]

(*) برنامج الحزب النازي بزعامة هتلر، والذي كان يُسمى «حزب العمال الألماني الاشتراكي القومي» (المترجم)

ظلّ وجود المنظمة الصهيونية ليهود ألمانيا قانونيا حتى عام ١٩٣٨ ، أي بعد خمس سنوات من وصول هتلر إلى سدة الحكم . . .

كما استمر صدور صحيفة يوديش روندشو (الناطقة بلسان الصهاينة الألمان) حتى عام ١٩٣٨ .

[المصدر : ليبوفيتز ، إسرائيل واليهودية . الناشر ديسكلي دير بروير ، ١٩٣٨ ، ص ١١٦]

وفي مقابل هذا الاعتراف الرسمي بالمنظمة الصهيونية كممثل وحيد ليهود ألمانيا ، عرض القادة الصهاينة خرق المقاطعة ، التي كانت جميع القوى المناهضة للفاشية في العالم تحاول فرضها على ألمانيا .

وقد بدأ هذا التعاون الاقتصادي في عام ١٩٣٣ ، حين تأسست شركتان هما «شركة هعفراه» في تل أبيب ، وشركة «بالترو» في برلين .

وكان النظام المتبع هو أن يقوم أي يهودي يرغب في الهجرة بإيداع مبلغ ألف جنيه إسترليني كحد أدنى في مصرف فاسرمان في برلين أو مصرف فاربورج في هامبورج ، على أن يستخدم المصدِّرون اليهود حصيلة هذه الأموال في شراء بضائع ألمانية وتصديرها إلى فلسطين ، ثم تسديد مقابل ثمنها بالجنيه الفلسطيني بإيداعه في حساب «شركة هعفراه» في المصرف الإنجليزي الفلسطيني في تل أبيب . وعند وصول المهاجر إلى فلسطين يحصل على مبلغ من المال يعادل المبلغ الذي أودعه من قبل في ألمانيا .

وقد شارك في استثمارات «شركة هعفراه» عدد كبير ممن تقلدوا فيما بعد رئاسة الوزراء في إسرائيل ، وفي مقدمتهم «بن جوريون» و«موشي

شاريت» (وكان اسمه آنذاك موشي شرتوك) و«جولدا مائير»، التي كانت تدعم الشركة من نيويورك، «وليفي أشكول»، الذي كان ممثلاً لها في برلين.

[المصدر: «بن جوريون وشرتوك» في بلاك: اتفاقية «هعفراه»، ص ٢٩٤. أورده توم سيجيف، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠ و ص ٥٩٥]

وكانت هذه العملية مربحة للطرفين، فقد نجح النازيون في كسر طوق الحصار (حيث تمكن الصهاينة من بيع بضائع ألمانية في بريطانيا نفسها)، بينما حقق الصهاينة هدفهم المتمثل في الهجرة «الانتقائية»، حيث لم تُتح الهجرة إلا لأصحاب الملايين (والذين تكفل رءوس أموالهم تنمية الاستيطان الصهيوني في فلسطين). فمن منطلق الأهداف الصهيونية، كان إنقاذ رءوس الأموال اليهودية من ألمانيا النازية، بما يتيح تحقيق المشروع الصهيوني، أمراً أكثر أهمية من إنقاذ أرواح اليهود البؤساء، أو غير القادرين على العمل أو القتال، والذين يمثلون عبئاً ثقيلاً.

وقد استمرت سياسة التعاون هذه حتى عام ١٩٤١ (أي طيلة ثماني سنوات من وجود هتلر في الحكم). وكان «إيخمان» هو مسئول الاتصال بالتعاون مع كاستنر(*). وقد كشفت محاكمة إيخمان عن جانب على الأقل

(*) رودولف كاستنر (١٩٠٦-١٩٥٧) أحد زعماء الحركة الصهيونية في المجر، ومن أبرز المتعاونين مع السلطات النازية في اعتقال يهود أوروبا وفي تهجير بعضهم إلى فلسطين على حد سواء. استقر بعد الحرب في فلسطين حيث انضم إلى قيادة حزب العمل الإسرائيلي ورُشح للكنيست، ولكن أبعاد تعاونه مع النازيين تكشفت في عام ١٩٥٢، فقُدم إلى المحاكمة حيث أقر بأنه كان يتصرف بناء على تفويض من الوكالة اليهودية. وقد اغتيل كاستنر بإطلاق الرصاص عليه أثناء سيره، وذلك قبل انتهاء المحاكمة التي مثلت كابوساً مزعجاً للنخبة الحاكمة في إسرائيل، لأنها ألقت الضوء على تورط معظمهم في التعاون مع النازيين. (المترجم)

من أساليب هذا التواطؤ، وعمليات «مبادلة» يهود صهاينة «نافعين» لإنشاء الدولة اليهودية (من الأثرياء والفنيين والشبان الأكفاء لتعزيز الجيش، وما إلى ذلك)، بجموع اليهود الأقل نفعاً والذين تُركوا في أيدي هتلر.

ففي ١٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٣، أعلن «يتسحاق جرينباوم»، رئيس هذه اللجنة، أن «الصهيونية لها الأولوية على ما عداها. .» ثم أردف قائلاً:

«سيقولون إنني معاد للسامية، وإنني لا أرغب في إنقاذ المنفيين، وإن قلبي ليس «قلباً يديشيا(*) متأجج العاطفة». . . فليقولوا كيفما يحلو لهم. فلن أطالب الوكالة اليهودية بتخصيص مبلغ ٣٠٠ ألف أو حتى ١٠٠ ألف جنيه إسترليني لمساعدة يهود أوروبا. وأعتقد أن من يطالب بأشياء كتلك يُعتبر معادياً للصهيونية».

[المصدر: جرينباوم: أيام الدمار، ص٦٨]

وكانت هذه نفس وجهة نظر «بن جوريون»، الذي قال:

«ليست مهمة الصهيوني هي إنقاذ «بقية» شعب إسرائيل الموجودين في أوروبا، بل إنقاذ أرض إسرائيل من أجل الشعب اليهودي».

[المصدر: أورده توم سيجيف، مرجع سبق ذكره، ص٦٨]

«فقد اتفق قادة الوكالة اليهودية على أنه يجب انتقاء القلة التي يمكن إنقاذها، وفقاً لمتطلبات المشروع الصهيوني في فلسطين».

[المصدر: المرجع السابق، ص ١٢٥]

(*) اليديشية: لهجة ألمانية يستخدمها يهود شرقي أوروبا، وهي خليط من المفردات الألمانية، وهي الغالبة، بالإضافة إلى مفردات سلافية وعبرية. وأحياناً ما تُستخدم كلمة «يديشي» لوصف يهود شرقي أوروبا. (المترجم)

كما شاركت في هذا الجدل «حنة أرندت»، وهي من أبرز المدافعين عن قضية اليهود من خلال دراساتها وكتبها، حيث أفردت له كتاباً بعنوان: **إيخمان في القدس**، أشارت فيه (ص ١٣٤-١٤١) إلى سلبية، بل وتواطؤ، «المجالس اليهودية»(*) التي كان الصهاينة يهيمنون على ثلثي عددها.

ويذهب «إيزياه ترانك»، في كتابه المجالس اليهودية (الناشر: مكميلان، نيويورك ١٩٧٢)، إلى القول بأنه «لو لم يتبع اليهود تعليمات المجالس اليهودية لأمكن إنقاذ نصفهم، وذلك وفقاً لتقديرات فرويدجر». (ص١٤١).

ولهذا، كان من الأمور الدالة أن يطلب رئيس دولة إسرائيل من الرئيس البولندي «ليخ فالسيا» عدم السماح لـ« ماريك إديلمان» بإلقاء كلمة في الاحتفال بذكرى مرور خمسين عاماً على تمرد جيتو وارسو[1]، والذي كان «إديلمان» من قادته وأحد الناجين من المجازر.

(*) المجالس اليهودية (بالألمانية Judenrat) مجالس كان النازيون يشكلونها بين الجماعات اليهودية في المناطق التي تخضع لسيطرتهم، وذلك لضمان مواصلة تنفيذ المخطط النازي الرامي إلى التخلص من يهود أوروبا سواء بالإبادة أو بالتهجير إلى فلسطين. وكان كثير من الصهاينة أعضاء في هذه المجالس، بل ويبدو أن النازيين كانوا يفضلون أن يتولى إدارتها الصهاينة نظراً لاتفاق منطلقاتهم الفكرية مع مثيلتها لدى النازيين. (المترجم)

(١) الجيتو: كلمة تُستخدم للإشارة إلى الأحياء التي يسكنها اليهود، والتي كانت مقصورة عليهم وتتسم بالانعزال عن باقي المجتمع. وقد أقام النازيون عدداً من هذه الأحياء، ومن أشهرها جيتو وارسو في بولندا، لعزل اليهود عن باقي السكان في كيان متخلف اقتصادياً وثقافياً رغم تمتعه بقدر من الاستقلال. وقد اندلع التمرد في جيتو وارسو في أوائل عام ١٩٤٣ احتجاجاً على الأوضاع المتردية، وخصوصاً بعدما قرر النازيون تدمير الجيتو. (المترجم)

والسبب في ذلك أن «ماريك إديلمان» كان قد أدلى بحديث إلى «إدوارد أتلر»، من صحيفة هاآرتس الإسرائيلية، في عام ١٩٩٣، ذكر فيه أن المحرضين والأبطال الحقيقيين في «لجنة الكفاح اليهودية» في جيتو وارسو كانوا من الاشتراكيين أعضاء حزب البوند[١]، والمعادين للصهيونية، والشيوعيين والتروتسكيين، من أمثال «ميخائيل روزنفيلد» و«مالا زيباوم» و«إديلمان» نفسه، بالإضافة إلى قلة من الصهاينة اليساريين من أنصار منظمتي «بوعالي تسيون» و«هاشومير هاتسعير[٢]».

---

(١) البوند: اختصار اسم «الاتحاد العام للعمال اليهود في روسيا وبولندا وليتوانيا»، وهو تنظيم يهودي كان يسعى للدفاع عن المصالح الاقتصادية والسياسية لليهود من منطلق اشتراكي، مع الإقرار بوجود "قومية يهودية" ذات سمات خاصة والمطالبة بقدر من الاستقلال الذاتي لليهود داخل روسيا. ورغم عداء البوند للصهيونية وتبنيه شعارات اشتراكية، فقد كان العنصر القومي يطغى دائماً على أي ادعاءات اشتراكية. (المترجم)

(٢) بوعالي تسيون: عبارة عبرية تعني «عمال صهيون»، وهي جماعات تكونت في روسيا في أواخر القرن التاسع عشر، ثم انتشرت في أوروبا والولايات المتحدة وفلسطين، وتوحدت عام ١٩٠٧ مكونةً «اتحاد عمال صهيون»، وكانت تسعى إلى إضفاء طابع اشتراكي على النشاط الصهيوني الاستيطاني، ولكن الشعارات الاشتراكية أخذت تتراجع تدريجياً لتحل محلها النزعة الصهيونية الصريحة. وفي عام ١٩٤٨ اندمج الاتحاد مع منظمة «الحارس الفتي» وكونا معاً «حزب العمال الموحد» (المابام).
«هاشومير هاتسعير»: عبارة عبرية تعنى «الحارس الفتى»، وهي منظمة شبابية صهيونية، تأسست فى بولندا فى أوائل القرن العشرين، واستوطن أنصارها فى فلسطين منذ عام ١٩١٩، وكانوا يدعون فى البداية إلى تقارب عربى يهودى وإقامة دولة يهودية ثنائية القومية تضم اليهود والعرب، ثم انتهى بهم الأمر إلى الاستعانة بالقوات البريطانية لقمع ثورات الفلسطينيين احتجاجا على اتساع الوجود الصهيونى. (المترجم).

كان هؤلاء هم الذين تصدوا للنازية بالسلاح، مثلهم مثل اليهود الذين تطوعوا في «الكتائب الأممية» في إسبانيا وفرنسا أثناء وقوعهما تحت الاحتلال، وكذلك الأعضاء اليهود في منظمة «الأيدي العاملة المهاجرة».

ويروي «ناحوم جولدمان»، الذي تولى رئاسة «المنظمة الصهيونية العالمية» ثم «المؤتمر اليهودي العالمي»، في كتابه سيرة ذاتية، تفاصيل لقائه المؤثر بوزير الخارجية التشيكي «إدوارد بينيس» عام ١٩٣٥، حيث ندد الوزير بالصهاينة لقيامهم بخرق المقاطعة العالمية لهتلر من خلال «الهعفراه» (اتفاقيات نقل اليهود)، فضلاً عن رفض المنظمة الصهيونية العالمية المشاركة في تنظيم أنشطة مقاومة النازية. ويعلّق «جولدمان» على ذلك بقوله:

«كثيراً ما اضطُررت خلال حياتي إلى حضور مقابلات مؤلمة. ولكن لم يسبق لي مطلقاً أن شعرت بالأسى والخزي مثلما شعرتُ خلال هاتين الساعتين. فقد كنت أدرك بكل ذرة في كياني أن «بينيس» على حق».

[المصدر: ناحوم جولدمان، سيرة ذاتية، مرجع سبق ذكره ص ١٥٧، ١٥٨ – المرجع السابق، ص ٢٦٠]

ومن جهة أخرى، أجرى القادة الصهاينة اتصالات مع «موسوليني» منذ عام ١٩٢٢، حيث كانوا يعوّلون على معارضته لإنجلترا. واستقبلهم «موسوليني» في ٢٠ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٢٢، أي بعد زحفه على روما في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٢.

[المصدر: روث بوندي، المبعوث: حياة إنزوسيريني، ص ٤٥]

كما التقى «موسوليني» مع وايزمان، في ٣ يناير/ كانون الثاني ١٩٢٣، ثم استقبله ثانيةً في ١٧ سبتمبر/ أيلول ١٩٢٦. أما «ناحوم جولدمان»،

رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، فقد التقى به «موسوليني» في ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٧، وقال له: «سأساعدكم في إقامة هذه الدولة اليهودية». (ناحوم جولدمان، سيرة ذاتية، ص١٧٠).

وقد مثّل هذا التعاون عائقاً أمام جهود النضال العالمي المناهض للفاشية، وكان من شأنه أن يحصر السياسة الصهيونية بأسرها في نطاق هدف وحيد هو إنشاء دولة يهودية في فلسطين. وقد استمر التعاون خلال سنوات الحرب، حتى عندما بلغ اضطهاد يهود أوروبا على أيدي النظام الهتلري أشد أشكاله قسوةً وفظاعةً.

فعند التخطيط لترحيل يهود المجر، أجرى نائب رئيس المنظمة الصهيونية «رودولف كاستنر» مفاوضات مع «إيخمان» بخصوص عرض مفاده أن يسمح «إيخمان» بأن يُنقل إلى فلسطين ١٦٤٨ يهودياً من «النافعين» لبناء دولة إسرائيل مستقبلاً (من الرأسماليين والفنيين والعسكريين وما إلى ذلك)، وفي المقابل يقوم «كاستنر» بإقناع ٤٦٠ ألفا من يهود المجر بأن ترحيلهم سيكون إلى مناطق أخرى وليس إلى معسكر أوشفيتس.

كما ذكر القاضي «هاليفي»، أثناء محاكمة «إيخمان»، أن «كاستنر» لعب دوراً في إنقاذ أحد أعوانه النازيين، وهو من أتباع «هملر» ويُدعى «ستاندارتن فورهر كورت بيشر»، بل وأدت شهادة «كاستنر» خلال محاكمات نورمبرج إلى إفلات بيشر من العقاب.

وجاء قرار القاضي واضحاً قاطعاً، إذ أكد أن «شهادة «كاستنر» لم تكن صادقة ولم تكن بدافع حسن النية... فقد حنث «كاستنر» في يمينه عامداً متعمداً، أثناء إدلائه بشهادته أمام تلك المحكمة، عندما ذكر كذباً أنه لم

يتدخل لصالح «بيشر». بل لقد أخفى حقيقة مهمة، وهي أن تدخله لصالح «بيشر» كان بتفويض من الوكالة اليهودية والمؤتمر اليهودي العالمي. . . ومن الواضح أن توصية «كاستنر» لم تكن بصفته الشخصية فحسب، بل كانت بالنيابة عن الوكالة اليهودية والمؤتمر اليهودي العالمي أيضاً. . . ولهذا السبب أطلق الحلفاء سراح «بيشر»».

وقد صُدم الرأي العام الإسرائيلي بشدة في أعقاب صدور قرار القاضي، فكتب «د. موشي كيرين»، في صحيفة ها آرتس يوم ١٤ يوليو/ تموز ١٩٥٥، قائلاً إنه «ينبغي تقديم «كاستنر» للمحاكمة بتهمة التعاون مع النازيين». ولكن الصحيفة المسائية يديعوت أحرونوت، أوضحت في عددها الصادر يوم ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٥، السبب في استحالة ذلك، حيث قالت إنه «لو حُوكم «كاستنر» فسوف تكون الحكومة بأسرها عرضةً للانهيار الكامل أمام الأمة، من جراء ما ستكشف عنه هذه المحاكمة».

أما الأمر الذي كان يُخشى كَشْفه فهو أن «كاستنر» لم يكن يتصرف بمفرده، بل باتفاق كامل مع آخرين من القادة الصهاينة، الذين كانوا أعضاءً في الحكومة أثناء نظر القضية. ومن ثم كان السبيل الوحيد لمنع «كاستنر» من الكلام، بما يثير فضيحةً، هو أن يختفي إلى الأبد. وقد جاء موته بالفعل في اللحظة المواتية، حيث اغتيل على عتبات المحكمة. وفي أعقاب ذلك تقدمت الحكومة الإسرائيلية بالتماس إلى المحكمة العليا لإبراء ذمته ورد الاعتبار له، وكان لها ما أرادت.

وقد وصلت سياسة التعاون هذه إلى ذروتها في عام ١٩٤١، عندما أقدمت أكثر الجماعات تطرفاً في الحركة الصهيونية، وهي جماعة «ليحي»

(«المحاربون من أجل حرية إسرائيل») التي كان يتزعمها «إبراهام شتيرن» ثم تولت القيادة بعد موته لجنة ثلاثية من أعضائها «إسحاق شامير»، على ارتكاب «جريمة لا تُغتفر من الناحية الأخلاقية: ألا وهي الدعوة إلى التحالف مع هتلر ومع ألمانيا النازية في مواجهة بريطانيا العظمى».

[المصدر: بارزوهار، بن جوريون: النبي المسلّح، فايار، باريس ١٩٦٦، ص ٩٩]

وفي مقال في صحيفة حوتام الأسبوعية الصادرة في تل أبيب (بتاريخ ١٩ أغسطس/ آب ١٩٨٣)، كشف النقابي المعروف وعضو كيبوتس يافا «أليعازر هاليفي» النقاب عن وجود وثيقة، تحمل توقيع «إسحاق شامير» (وكان اسمه آنذاك يزرنيتسكي) و«أبراهام شتيرن»، سُلّمت إلى السفارة الألمانية في أنقرة، بينما كانت الحرب مستعرةً في أوروبا وكانت قوات الماريشال «روميل» قد وصلت إلى الأراضي المصرية، جاء فيها ما يلي: «نحن نتطابق معكم في المفاهيم، فلماذا لا نتعاون معاً؟». وفي عددها الصادر في ٣١ يناير/ كانون الثاني ١٩٨٣، نشرت صحيفة **هآرتس** رسالة، دُونت عليها كلمة «سري»، وهي موجهة في يناير/ كانون الثاني ١٩٤١ من سفير ألمانيا في أنقرة، «فرانز فون بابن»، إلى رؤسائه، ويروي فيها تفاصيل اتصالاته مع أعضاء جماعة شتيرن، وملحق بها مذكرة من عميل الاستخبارات السرية النازية في دمشق، «ويرنر أوتو فون هينتيج»، بخصوص محادثاته مع مبعوثي شتيرن و«شامير». ومما جاء في هذه المذكرة: «إن التعاون بين حركة حرية إسرائيل والنظام الجديد في أوروبا يتماشى تماماً مع فحوى خطب زعيم الرايخ الثالث، والتي أكد فيها «هتلر» على ضرورة استخدام جميع صور التحالفات من أجل عزل إنجلترا ودحرها». كما تشير المذكرة إلى أن جماعة

شتيرن «وثيقة الصلة بالحركات الشمولية في أوروبا، وبفكرها وهياكلها التنظيمية». وتوجد هذه الوثائق في محفوظات متحف الهولوكوست (يادفاشيم) في القدس، وهي مصنفةٌ تحت رقم E234151-8.

كما أكد «إسرائيل إلداد»، أحد القادة التاريخيين لجماعة شتيرن، في مقال نُشر في صحيفة يديعوت أحرونوت اليومية في تل أبيب بتاريخ ٤ فبراير/ شباط ١٩٨٣، صحة ما ذُكر عن المحادثات بين جماعته والممثلين الرسميين لألمانيا النازية. حيث أوضح بما لا يدع مجالاً للشك أن زملاءه أبلغوا النازيين بأنه من الممكن أن يكون هناك تطابق في المصالح بين النظام الجديد في أوروبا، وفقاً للتصور الألماني، وتطلعات الشعب اليهودي في فلسطين، والتي تعبّر عنها جماعة «المحاربون من أجل حرية إسرائيل» (جماعة شتيرن).

وفيما يلي بعض الفقرات الرئيسية في هذا النص:

«المبادئ الأساسية للمنظمة العسكرية القومية في فلسطين (إرجون تسفائي ليومي) بخصوص حل المسألة اليهودية في أوروبا ومشاركة المنظمة بشكل نشط في الحرب إلى جانب ألمانيا».

«يُستخلص من تصريحات زعماء الدولة الألمانية الاشتراكية القومية، أن الحل الجذري للمسألة اليهودية يكمن في إجلاء الجماعات اليهودية عن أوروبا. (إخلاء أوروبا من اليهود).

ويُعد إجلاء الجماعات اليهودية عن أوروبا الشرط الأول لحل المسألة اليهودية، ولكن ذلك لن يتيسر إلا بتوطين هذه الجموع في فلسطين، في ظل الدولة اليهودية بحدودها التاريخية.

وقد كان حل المسألة اليهودية بشكل نهائي، وتحرير الشعب اليهودي هو هدف النشاط السياسي والكفاح الذي خاضته على مدى سنوات طويلة «الحركة من أجل حرية إسرائيل» (ليحي) وتنظيمها «المنظمة العسكرية القومية» (إرجون تسفائي ليومي).

وتقدر «المنظمة العسكرية القومية» موقف حكومة الرايخ الذي يتسم بالتسامح إزاء الأنشطة الصهيونية داخل ألمانيا، وكذلك إزاء المخططات الصهيونية بخصوص الهجرة. وبناءً على ذلك فإنها ترى:

(١) إمكان وجود مصالح مشتركة بين قيام نظام جديد في أوروبا، وفقاً للتصور الألماني، والتطلعات الأصيلة للشعب اليهودي حسبما تجسدها منظمة «ليحي».

(٢) إمكان قيام تعاون بين الدولة الألمانية الجديدة والدولة العبرية التي أعيد بعثها.

(٣) أن إقامة دولة اليهود التاريخية، على أساس قومي وشمولي، وبحيث ترتبط بمعاهدة مع الرايخ الألماني، من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز نفوذ ألمانيا في منطقة الشرق الأوسط مستقبلاً.

وإذا ما اعترفت الحكومة الألمانية بالتطلعات القومية التي تجسدها «الحركة من أجل حرية إسرائيل» (ليحي)، فإن «المنظمة العسكرية القومية» على استعداد للاشتراك في الحرب إلى جانب ألمانيا. وسوف يكون التعاون مع «الحركة من أجل حرية إسرائيل» متماشياً مع الخطب التي أدلى بها زعيم الرايخ، والتي أكد فيها «هتلر» ضرورة الاستفادة من كل أنواع التفاوض والتحالف من أجل عزل إنجلترا ودحرها.

وتجدر الإشارة إلى أن «المنظمة العسكرية القومية» وثيقة الصلة بالحركات الشمولية في أوروبا، بحكم بنائها التنظيمي ونظرتها للعالم»

[المصدر: ورد النص الأصلي باللغة الألمانية في الملحق رقم ١١ في كتاب ديفيد يسرائيلي، المشكلة الفلسطينية والسياسة الألمانية من عام ١٨٨٩ إلى ١٩٤٥، جامعة بار إيلان، رامات جان، إسرائيل ١٩٧٤، ص ٣١٥ - ٣١٧]

ويُستنتج مما أوردته الصحافة الإسرائيلية، التي نشرت عشرات المقالات عن هذا الموضوع، أن النازيين لم يأخذوا عروض «شتيرن» و«شامير» وزملائهما على محمل الجد في أي وقت من الأوقات.

وقد توقفت المفاوضات بين الطرفين على حين غرة، عندما قبضت قوات الحلفاء على «نفتالي لوبنتشيك»، مبعوث «شتيرن» و«شامير»، في يونيو/ حزيران ١٩٤١، أثناء وجوده في مكتب الاستخبارات السرية النازية في دمشق. وفي أعقاب ذلك، واصل أعضاء آخرون في الجماعة إجراء اتصالات مع النازيين، حتى ألقت السلطات البريطانية القبض على «إسحاق شامير» نفسه، في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤١، وذلك بتهمة «الإرهاب والتعاون مع العدو النازي».

بيد أن هذا الماضي لم يمنع «إسحاق شامير» من أن يتقلد منصب رئيس الوزراء في دولة إسرائيل، ومن أن يصبح في الوقت الراهن على رأس إحدى قوى «المعارضة» القوية، بل وأشدها تمسكاً باستمرار احتلال الضفة الغربية. ويرجع سبب ذلك في واقع الأمر إلى أن القادة الصهاينة لم يتوقفوا مطلقاً، بالرغم من صراعاتهم الداخلية، عن سعيهم لتحقيق نفس الهدف العرقي: ألا وهو طرد جميع السكان العرب الأصليين من فلسطين، عن طريق عمليات الإرهاب والمصادرة والإبعاد، لكي تظل السيادة للغزاة وحدهم.

وقد صرح «بن جوريون» ذات مرة قائلاً:

«إن بيجين ينتمي دون شك إلى النموذج الهتلري. فهذا العنصري على استعداد لإفناء العرب جميعاً من أجل تحقيق حلمه بتوحيد إسرائيل، بل إنه لا يتورع عن اللجوء لأي وسيلة في سبيل هذا الهدف المقدس».

[المصدر: إ. هابير، مناحم بيجين: الرجل والأسطورة. الناشر ديل بوك، نيويورك ١٩٧٩، ص٣٨٥]

ولكن «بن جوريون» نفسه لم يؤمن مطلقاً بإمكان التعايش مع العرب، بل وكان يرى أن الأمر سيزداد تحسناً كلما قل عدد العرب داخل حدود الدولة المقبلة (دولة إسرائيل). وبرغم أنه لم يذكر ذلك صراحةً، فإن بوسع المرء أن يخلص من أحاديثه وملاحظاته بانطباع مؤداه أن شن هجوم عسكري واسع النطاق على العرب لن يؤدي إلى دحر هجماتهم فحسب، بل سيؤدي أيضاً إلى تقليل عدد السكان العرب في الدولة إلى أدنى حد. «. . . ومن الممكن اتهامه بالعرقية. ولكن سيتعين علينا عندئذ أن نحاكم الحركة الصهيونية بأسرها، لأنها تقوم على مبدأ وجود كيان يهودي خالص في فلسطين».

[المصدر: بارزوهار، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٦]

وأثناء محاكمة «إيخمان» في القدس، تحدث المدعي العام «حاييم كوهين» إلى القضاة قائلاً: «بوسعكم إلقاء اللوم على «كاستنر»، وإن لم يكن هذا متفقاً مع فلسفتكم. . . ولكن ما علاقة هذا كله بمسألة التعاون؟ . . . لقد كان من الأمور المعتادة في تراثنا الصهيوني اختيار نخبة تتولى تنظيم الهجرة إلى فلسطين. . . وهذا بالضبط ما فعله «كاستنر»».

[المصدر: سجل المحكمة، رقم ٥٣/ ١٢٤. محكمة قضاء القدس]

والواقع أن كلمات هذا القاضي الرفيع المستوى تشير إلى عقيدة ثابتة لدى الحركة الصهيونية: وهي أن هدفها لا يكمن في إنقاذ اليهود بل في إنشاء دولة يهودية قوية.

ففي ٢ مايو/ أيار ١٩٤٨، قدم الحاخام «كلوزنر»، الذي كان يتولى مسئولية «النازحين من ديارهم»، تقريراً أمام المؤتمر اليهودي الأمريكي، جاء فيه:

«إنني مقتنع بأنه ينبغي إرغام الناس على الذهاب إلى فلسطين. . . حتى وإن بدا الدولار الأمريكي بالنسبة لهم غاية المراد. وعندما أقول كلمة «إرغام»، فإنني أعني طرح برنامج محدد. . . وقد أفادنا هذا البرنامج في الماضي، كما أفادنا في العهد القريب. حيث ساعد في إجلاء يهود بولندا، مثلما نجح من قبل عبر تاريخ «الخروج». . .

ويستدعي تطبيق هذا البرنامج خلق أكبر قدر ممكن من المعاناة «للأشخاص النازحين»، وليس توفير سبل الراحة لهم. . . وقد يتطلب الأمر في مرحلة تالية استدعاء قوات الهاجاناه(*) للتحرش باليهود».

[المصدر: ألفريد هـ. ليلنتال، كم ثمن إسرائيل، شيكاغو ١٩٥٣، ص ١٩٤، ١٩٥]

وقد تعددت وتباينت أشكال هذا التحريض، بل والإرغام.

(*) الهاجاناه: كلمة عبرية تعني «الدفاع»، وأطلق الاسم على منظمة صهيونية عسكرية استيطانية أسست في القدس عام ١٩٢١، وقامت بدور كبير في تعزيز الاستيطان الصهيوني في فلسطين من خلال الهجمات المسلحة على العرب وغير ذلك من أساليب الترويع، فضلاً عن توفير الحماية للمستوطنين. وبعد إنشاء دولة إسرائيل شكلت الهاجاناه قوام الجيش الإسرائيلي. (المترجم)

ففي عام ١٩٤٠ كان القادة الصهاينة في منظمة «الهاجاناه» (بزعامة بن جوريون في ذلك الوقت) يرغبون في إثارة شعور بالسخط على الإنجليز، الذين كانوا قد قرروا إنقاذ اليهود الذين يتهددهم الخطر في ظل الحكم الهتلري، وذلك بنقلهم إلى جزيرة موريشيوس. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية لم تتورع قوات الهاجاناه عن تفجير الباخرة التي تقل هؤلاء اليهود (وهي ناقلة البضائع الفرنسية باتريا) عند توقفها في ميناء حيفا، يوم ٢٥ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٠، مما أسفر عن مصرع ٢٥٢ يهوديا بالإضافة إلى أفراد طاقم الباخرة الإنجليز.

[المصدر: كشف «د. هرتزل روزنبلوم»، مدير تحرير صحيفة يديعوت أحرونوت، النقاب عن حقيقة هذه العملية عام ١٩٥٨، ثم قُدم تبرير لها في مجلة جويش نيوزلتر، نيويورك، نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٨]

كما أكد «يهودا باور» مسئولية الهاجاناه عن هذه العملية «التخريبية»، وكذلك صحة عدد الضحايا، في كتابه يهود للبيع (الناشر: ليانا ليفي، باريس ١٩٩٦، ص٨٤).

وثمة مثال آخر على هذا النهج، وهو أحداث العراق.

فقد كانت الجماعة اليهودية في العراق (والتي بلغ عددها ١١٠ ألف شخص عام ١٩٤٨) عميقة الجذور في البلاد، وهو الأمر الذي عبّر عنه حاخام العراق الأكبر «خضوري ساسون» بقوله: «لقد تمتع اليهود على مدى ألف سنة بنفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها العرب، ومن ثم فهم لا يعتبرون أنفسهم عناصر غريبة أو منعزلة داخل هذه الأمة».

وفي عام ١٩٥٠، بدأت الأعمال الإرهابية الإسرائيلية في بغداد. إذ كان يهود العراق قد أحجموا عن تسجيل أسمائهم في قوائم الراغبين في الهجرة إلى إسرائيل. وإزاء هذا الوضع، لم تتورع الاستخبارات السرية الإسرائيلية عن إلقاء قنابل على بيوت هؤلاء اليهود، لإقناعهم بأنهم في خطر داهم. . . وقد أدى الهجوم على المعبد اليهودي المعروف باسم «شيم توف» إلى مصرع ثلاثة أشخاص وإصابة العشرات. وفي أعقاب ذلك بدأت عملية خروج يهود العراق، والتي عُرفت باسم «عملية علي بابا».

[المصدر: مجلة هاعولام هازه، ٢٠ إبريل/ نيسان و١ يونيو/ حزيران ١٩٦٦، وصحيفة يديعوت أحرونوت، ٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٧]

وتعكس هذه الأعمال نهجاً ثابتاً منذ أن استبعد «ثيودور هرتزل» تعريف اليهودي القائم على الانتماء الديني ليحل محله التعريف القائم على أساس عرقي.

فالمادة ٤ ب من القانون الأساسي لدولة إسرائيل (وهي دولة ليس لها دستور حتى الآن)، والتي تحدد «قانون العودة» (القانون ٥٧١٠ لعام ١٩٥٠)، تنص على أنه: «يُعتبر يهوديا كل من وُلد لأم يهودية، أو تَهَوَّد». (وهو معيار عرقي أو ديني).

[المصدر: كلاين، الدولة اليهودية. الناشر: دينو، باريس، ص ١٥٦]

وقد كان ذلك في صميم النهج الأساسي لـ «ثيودور هرتزل»، حيث لم يتوقف عن التأكيد عليه في يومياته. ففي عام ١٨٩٥، قال «هرتزل» لأحد محدثيه الألمان «سبيدال»: «إنني أتفهم مشاعر العداء للسامية. فقد

بقينا نحن اليهود أجساماً غريبة في مختلف الأمم، وإن لم يكن لنا ذنبٌ في ذلك».

[المصدر: اليوميات، ص ٩]

وبعد عدة صفحات، يعبّر «هرتزل» عن رأيه بصورة أكثر وضوحاً فيقول: «سيصبح أعداء السامية أوثق أصدقائنا، وستصبح الدول المعادية للسامية حليفة لنا».

[المصدر: اليوميات، ص ١٩]

والواقع أن هدف الطرفين كان واحداً، وهو تجميع اليهود في جيتو عالمي.

وقد جاءت الوقائع التالية لتثبت صحة رأي «ثيودور هرتزل».

فقد كان اليهود الأتقياء، شأنهم شأن كثير من المسيحيين، يرددون كل يوم عبارة: «نلتقي العام القادم في القدس»، دون أن يكون المقصود بالقدس أرضاً بعينها، إذ كانت في نظرهم رمزاً للعهد بين الرب والإنسان، ومحصلة للجهد الشخصي الذي يبذله الإنسان لكي يكون جديراً بهذا العهد. لكن «العودة» لم تتحقق إلا بدافع من مخاطر العداء للسامية في بعض المناطق في البلدان الأجنبية.

وفي ٣١ أغسطس/ آب ١٩٤٩، تحدث «بن جوريون» إلى مجموعة من الأمريكيين في زيارة لإسرائيل، قائلاً: «لقد حققنا حلمنا بإنشاء دولة يهودية، ولكننا لا نزال في بداية الطريق. فليس في إسرائيل حالياً سوى ٩٠٠ ألف يهودي، بينما لا تزال غالبية الشعب اليهودي خارج

بلادهم. والمهمة الملقاة على عاتقنا في المستقبل هي جلب كل اليهود إلى إسرائيل».

وكان هدف «بن جوريون» أن يجلب إلى إسرائيل أربعة ملايين يهودي في الفترة من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٦١، ولكن لم يهاجر سوى ٨٠٠ ألف يهودي. وفي عام ١٩٦٠، لم يهاجر إلى إسرائيل طوال السنة سوى ثلاثين ألف يهودي. وفي عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦، كان عدد اليهود النازحين من إسرائيل يفوق عدد القادمين إليها.

ولم تكتسب هذه «العودة» زخماً إلا نتيجة لعمليات الاضطهاد الكبرى، من قبيل تلك التي حدثت في رومانيا.

بل إن الفظائع المروِّعة التي ارتكبها «هتلر» لم تنجح في تحقيق حلم «بن جوريون».

فلم يتوجه إلى فلسطين سوى ٨,٥٪ من ضحايا النازية اليهود الذين نزحوا إلى بلدان أخرى خلال الفترة من عام ١٩٣٥ إلى عام ١٩٤٣. بينما لم تسمح الولايات المتحدة الأمريكية إلا لنحو ١٨٢ ألف يهودي بدخول أراضيها (أي أقل من ٧٪)، كما سمحت إنجلترا بدخول ٦٧ ألف يهودي (أي أقل من ٢٪). أما الغالبية العظمى من هؤلاء النازحين، والذين تبلغ نسبتهم ٧٥٪، فقد وجدوا ملاذاً لهم في الاتحاد السوفيتي.

[المصدر: «معهد الشئون اليهودية» في نيويورك، أورده «كريستوفر سايكس» في كتابه إسرائيل أمام مفترق الطرق، لندن ١٩٦٥، و«ناثان فينشتوك»، الصهيونية ضد إسرائيل، ص١٤٦]

ويُعد الكتاب الأخير الذي أصدره «يهودا باور»، الأستاذ في معهد تاريخ اليهود المعاصر في الجامعة العبرية في القدس، مثالاً نموذجيا لتلاعب المؤرخين الرسميين بأحداث التاريخ. وعنوان الكتاب هو **يهود للبيع**، ويلي ذلك عنوان فرعي هو **المفاوضات بين النازيين واليهود ١٩٣٣ -١٩٤٥** (الناشر: ليانا ليفي، باريس ١٩٦٦. ترجمه إلى الإنجليزية دينيس أوثير إصدارات جامعة يال، ١٩٩٤).

ويتسم الكتاب بجميع السمات الظاهرية لأي عمل علمي، حيث يضم ٥٢٣ حاشية تشير إلى مصادر مختلفة، وتحتل ٤٩ صفحة في الكتاب، فضلاً عن ثبت بالمراجع، ودليل لأسماء الأعلام والمصطلحات وما إلى ذلك.

إلا أن هذه كلها ليست سوى مظاهر براقة. إذ إن المؤلف لا ينبس ببنت شفة عن بعض المصادر الأساسية التي عالجت نفس الموضوع، والتي لا يُعقل أن يكون على جهل بها. ولاشك فى أن السبب في ذلك هو أن هذه المصادر تتناقض مع أطروحته الرامية إلى إبراز اهتمام الزعماء الصهاينة بإنقاذ اليهود الأشد فقراً من براثن «هتلر»، بينما كان هؤلاء القادة في حقيقة الأمر يمارسون نوعاً من «الانتقاء» (راجع نصوص توم سيجيف).

فعلى سبيل المثال، لا تتضمن الشهادات المتعلقة بموقف «بن جوريون» أي إشارة إلى الكتاب الذي وضعه بارزوهار، وعنوانه **بن جوريون: النبي المسلح** (الناشر فايار ١٩٦٦)، وهو كتاب قيّم عن سيرة «بن جوريون»، وإن كان ينحى منحى دفاعياً تبريريا. وبالمثل لا توجد أي إشارة للكتاب في ثبت المراجع ولا في دليل الكتاب. ولا غرابة في ذلك، فثمة وقائع تدعو إلى استبعاد «بن جوريون» من نطاق «التاريخ» الذي يعرضه «باور» مثل موافقته

على اتفاقيات «هعفراه»، وموقفه المتمثل في ضرورة «انتقاء» اليهود الذين يتم إنقاذهم وترحيلهم إلى فلسطين، فضلاً عن تقديره لـ «شامير» باعتباره «ينتمي إلى النموذج الهتلري».

ولنفس هذه الأسباب لا ترد أي إشارة إلى أعمال «إيفون جيلنبر»، والتي نُشرت في **دراسات يادفاشيم** المجلد ٧، ص ١٨٩.

ومما يستلفت النظر أن هذه الأعمال تنتمي إلى نفس مدرسة الصهيونية الروحية التي ينتسب إليها المؤلف. ومن بين الأعمال الأخرى التي «أسقطها» المؤلف كتاب **المليون السابع** لـ «توم سيجيف»، الذي أتم هو الآخر دراساته في الجامعة العبرية في القدس، وأصبح الآن أحد محرري صحيفة **هـــا آرتس**، وهي من كبرى الصحف الإسرائيلية.

فقد خصص المؤلف سبعة أسطر للحديث عن منظمة «إرجون»، ولم يتعرض خلالها (ولا في أي من الهوامش) لمسألة عداء هذه المنظمة لإنجلترا في عام ١٩٤٤، كما لم يُشر ولو تلميحاً لعروض المنظمة بالتعاون مع «هتلر» في عــام ١٩٤١، ولا لأصــحــاب هـذه العــروض، والذين كــان من بينهم «شامير» (وهذا كله بالرغم من أن الكتاب مخصص لموضوع " المفاوضات بين النازيين واليهود» !).

وبالمثل، لا يذكر المؤلف كلمةً، سواء في ثبت المراجع أو في الدليل، عن كتاب «حنة أرندت»: **إيخمان في القدس**، والذي يتناول نفس القضية، كما لايشير من بعيد أو قريب إلى الحكم القاسي الذي يصدره هذا الكتاب على «المجالس اليهودية» وصلاتها بالنازيين. وقل الشيء نفسه عن كتاب «ماريك إديلمان»، أحد قادة التمرد في جيتو وارسو، حيث لا ترد أي إشارة له في

صفحة ٣٥٢ من كتاب «يهودا باور»، والتي توزع عبارات الإطراء والتمجيد على «الأبطال»، فتذكر من بينهم مثلاً «كاستنر»، رغم أنه «أدين بتهمة التسبب في إفلات نازيين من يد العدالة»، حسبما يعترف «باور» نفسه، كما استولى على أكبر مصنع للأسلحة في المجر، وهو مصنع وايس، لمصلحة «هتلر». ويسوق باور قائمة بأسماء «الذين تفاوضوا» مع «هتلر» (ص ٣٥٢)، ثم يردف قائلاً «لقد كانوا كلهم أبطالاً»، و«جميعهم جديرون بالتقدير والعرفان» (ص ٣٥٤)، في حين أنه يغض الطرف تماماً عن أبطال المقاومة اليهود الذين سقطوا في ساحة النضال ضد الفاشية، سواء من تطوعوا في الكتائب الأممية في إسبانيا لمواجهة حكم «فرانكو»، المتحالف مع «هتلر»، أو من انخرطوا في أعمال المقاومة من خلال منظمة «الأيدي العاملة المهاجرة»، أو من استُشهدوا أثناء تمرد جيتو وارسو.

وإذا وضعنا جانباً عملية تشويه الحقائق، التي تتخفى وراء مظهر علمي جاد، على أيدي مؤرخ «رسمي» يمجد أو يبرر جميع أشكال التفاوض مع «هتلر» (مع إخفاء العناصر الجوهرية في القضية)، فإن ثمة سؤالاً يفرض نفسه وهو: ماذا يعني إطلاق حكم سياسي وأخلاقي كهذا: الأبطال الوحيدون هم الذين تفاوضوا مع «هتلر»، وليس أولئك الذين حملوا السلاح لمقاومته؟

وفي الوقت نفسه، لا يدرج «باور» في عداد «الأبطال» أولئك الذين نادوا بمقاطعة «هتلر» على المستوى العالمي، حيث يقلل من أهمية المقاطعة على المدى البعيد، ويكتفي بذكر التبادل الاقتصادي بين ألمانيا النازية وفلسطين (والذي شجعته ورعته «شركة الهعفراه» التي أتخذت موقفاً معادياً لحملة المقاطعة).

ويكمن هدف هذا الكتاب في إخفاء حقيقة أساسية، وهي أن اهتمام القادة الصهاينة، أثناء حكم «هتلر»، لم يكن ينصب على إنقاذ اليهود من جحيم النازية بل إنشاء «دولة يهودية» قوية، وفقاً لبرنامج الصهيونية السياسية التي وضع أسسها «ثيودور هرتزل». وقد كان تحقيق هذا البرنامج يتطلب العمل بكل الوسائل من أجل «انتقاء مادة بشرية نافعة» للهجرة إلى فلسطين (أي أولئك الذين لديهم رءوس أموال أو كفاءات فنية أو عسكرية)، وليس العطف على أولئك المعدمين (من الكهول والمهاجرين بلا موارد والذين أصابتهم الأمراض من جراء سوء المعاملة في معسكرات الاعتقال)، لأن هؤلاء يشكلون عبئاً ثقيلاً، ولا يمكن الاستعانة بهم في تشييد دولة حصينة.

أما الأطروحة الثانية التي يسوقها «باور» في كتابه، فهي الإيهام بأن الحرب التي شنها «هتلر» «كانت حرباً على اليهود» (ص ٧٢)، ولم تكن في المقام الأول حرباً على الشيوعية، وهو الأمر الذي حدا بهتلر إلى توجيه القسط الأعظم من قواته إلى الشرق، والسعي لإبرام اتفاق «سلام منفرد» مع الولايات المتحدة الأمريكية بل ومع إنجلترا نفسها، وذلك لضمان إحكام سيطرته على أوروبا بأسرها بدلاً من الاضطرار إلى خوض حرب على جبهتين.

ولا يخفي «باور» نفسه هذه الحقيقة إذ يقول: «يتفق جميع المؤرخين على أن «هملر» كان يفضل إبرام سلام منفرد مع الدول الغربية، بغرض تكريس كل قواه للتصدي للخطر الشيوعي.» (باور، ص ١٦٧) «وكان «فون بابن» يؤمن إيماناً راسخاً بإمكان تحقيق تفاهم في المستقبل بين الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا بحيث يشكلان معاً سدا منيعاً في وجه الشيوعية» (باور، ص ١٨٩).

وقد كان هذا بالضبط هو هدف «المفاوضات» بين الصهاينة والنازيين، والذي لم يجد «باور» مناصاً من الاعتراف به حيث يؤكد مراراً وتكراراً أن «هتلر» كان يسمح لهملر بالتفاوض مع الصهاينة.

«تقول ملاحظة شخصية سجلها هملر في ١٠ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٢ ما يلي: «سألت الفوهرر عن رأيه في إطلاق سراح اليهود مقابل الحصول على فدية، فأعطاني الصلاحيات الكاملة للموافقة على عمليات من هذا النوع.» (أوردها باور، ص ١٤٨).

والواقع أن تلك العلاقات الاقتصادية وعمليات «التبادل» تنطوي على دافع سياسي أعمق بكثير من ذلك الذي يعترف به «باور»: ألا وهو «استخدام الشبكات اليهودية من أجل إجراء اتصالات مع الدول الغربية القوية» (باور، ص ٢٨٣). فقد كان هذا الاهتمام هو الذي يطغى على جميع الاهتمامات الأخرى، إذ كان النازيون يدركون جيداً مدى نفوذ جماعات الضغط الصهيونية لدى قادة الدول الغربية.

«على الطرف النقيض من الروس، كان النازيون يعرفون جيداً أن حكومة صاحبة الجلالة وحكومة الولايات المتحدة في حالة ضعف سياسي، ومن ثم فليس في مقدورهما تحمل الضغوط التي يمارسها اليهود عليهما» (باور، ص٢٦٠).

كما كان بوسع هؤلاء القادة النازيين أن يضعوا جانباً عداءهم للسامية. فعلى سبيل المثال: «في أواخر عام ١٩٤٤، اتضحت بشكل جلي رغبة «هملر» في إجراء اتصالات مع الغرب، مستعيناً على ذلك بوسائل عدة من بينها اليهود.» (باور، ص ٣٢٦).

وكان القادة الصهاينة يحسنون تماماً القيام بدور الوسيط هذا .

ففي إبريل/ نيسان ١٩٤٤ ، اقترح «إيخمان» على المندوب الصهيوني «براند »مقايضة مليون يهودي بعشرة آلاف شاحنة (باور ، ص ٢٢٧ ، وص ٢٢٩)، على ألا تُستخدم هذه الشاحنات إلا على الجبهة الروسية .

وقد ساند «بن جوريون» و«موشي شاريت» (شيرتوك) هذا العرض، بل ووجه «بن جوريون» نداءً شخصيا إلى «روزفلت» من أجل «عدم السماح بضياع هذه الفرصة الفريدة، وربما الأخيرة، لإنقاذ آخر يهود أوروبا» . (باور، ص ٢٦٥) . وكان الهدف من ذلك واضحاً وهو «مقايضة اليهود بمعدات إستراتيچية أو باتصالات دبلوماسية مع الغرب، وهي اتصالات يمكن أن تؤدي إلى تحقيق سلام منفرد، أو حتى إلى نشوب حرب يشارك فيها الألمان والدول الغربية في مواجهة السوفيت، وهذا هو غاية المراد. » (باور، ص ٣٤٣) .

وهذا هو الهدف الذي كان «هملر» يطمح إلى تحقيقه، ومن أجله قَبل الصهاينة أن يقوموا بدور الوسيط .

إلا أن هذه المؤامرة مُنيت بالفشل، عندما قام الإنجليز والأمريكيون بإبلاغ السوفيت بتفاصيل هذه المساومات، والتي كان من شأنها أن تمثل خيانة حقيقية لليهود أنفسهم ولكل قوى المقاومة ولكل ضحايا النازية ، وهو الأمر الذي يضطر «باور »إلى الاعتراف به فيقول : «كان الدور الجوهري الذي قام به الاتحاد السوفيتي في النضال ضد ألمانيا النازية ، هو السند الرئيسي لصلابة موقف الحلفاء . فالجيش الأحمر هو الذي أنزل الهزيمة بالجيش النازي في روسيا . وصحيح أن غزو فرنسا ، في ٦ يونيو/ حزيران ١٩٩٤ ، قد ساعد في تحقيق الانتصار النهائي، ولكنه لم يكن العنصر الحاسم . فلولا السوفيت،

ولولا الأهوال الفظيعة التي كابدوها وما سطروه من بطولات تفوق الوصف، لكان من المحتمل أن تدوم الحرب سنوات طويلة، بل وربما لم يتحقق النصر فيها للحلفاء». (باور، ص ٣٤٧).

وإذا كان الأمر كذلك، فما القول في هؤلاء الذين لم يتورعوا، بدافع من «أنانيتهم الجماعية» على حد تعبير «بوبر»، عن أن يعرضوا على «هتلر» تزويده بمعدات إستراتيجية شريطة عدم استخدامها إلا على الجبهة الروسية؟ فلو قُدِّر لهذه الصفقة بين القادة الصهاينة والنازيين أن تنجح، لكان بوسع النظام النازي، الذي يشكل معسكر أوشفيتس أحد رموزه، أن يواصل اقتراف جرائمه، لاسيّما عندما يتعلق الأمر بنوع من «الأنانية الجماعية»، والتي تمثل أحد الأفكار المحورية في كتاب« باور».

وإذا ما قصرنا البحث على الفترة التي يتناولها «باور»، أي من عام ١٩٣٣ إلى عام ١٩٤٥، لوجب القول بأن «باور» يقبل ويحبّذ جميع تلك «المفاوضات» بين القادة الصهاينة والنازيين، بدءاً من اتفاقيات(الهعفراه) التي مثّلت خرقاً لحملة مقاطعة ألمانيا الهتلرية، وانتهاءً بصفقة الشاحنات التي كان يُراد توجيهها ضد أولئك الذين استطاعوا أن يصيبوا الوحش النازي في مقتل خلال معركة ستالينجراد، والذين واجهوا ببسالة، في عام ١٩٤٤، قوات النازيين المؤلفة من ٢٣٦ فرقة، بينما كانت هناك ١٩ فرقة ألمانية فحسب تواجه الجيوش الأمريكية في إيطاليا، وكانت هناك ٦٤ فرقة موزعة بين فرنسا والنرويج.

ويمكن القول بأن كل ما كان يشغل فكر القادة الصهاينة من البدء حتى المنتهى هو إقامة دولة قوية في فلسطين، ونقل «مادة بشرية نافعة» إليها بدلاً

من اليهود الأقل كفاءة (وقد تولى جميع هؤلاء القادة الصهاينة الذين عرضوا التعاون مع «هتلر» عام ١٩٤١، من أمثال «شامير»، مقاليد الحكم في إسرائيل فيما بعد). ولم يدر بخلد هؤلاء القادة الصهاينة في أي لحظة قدر المسئوليات التي تثقل كاهل جميع القوى المنخرطة في مقاومة «هتلر»، وكأنه لم يكن هناك أي أعداء أو ضحايا للنازيين غير اليهود، وكأن الأمر كله كان ينحصر في إنقاذ اليهود وحدهم.

وقد وصل الحال بالإنجليز أنفسهم إلى أن يضيقوا ذرعاً بهذا الإصرار على تجاهل معاناة خمسين مليوناً من ضحايا النازية، وعلى المطالبة بإنقاذ اليهود دون غيرهم، بل والاكتفاء بإنقاذ اليهود القادرين على إنشاء دولة قوية في فلسطين وليس كل اليهود.

«لقد عرض وفد لندن في المؤتمر اليهودي العالمي فكرة إصدار إعلان مشترك يوقع عليه البابا وزعماء القوى الغربية. ولكن أحد أعضاء مكتب الشئون الخارجية علّق على ذلك بقوله: هل سنكون مجرد أدوات في أيدي هؤلاء الناس؟ ولماذا يتعين على البابا أن يدين إبادة اليهود في المجر بدلاً من أن يدين إلقاء القنابل الحارقة على بلادنا.» (باور، ص ٣٩٣).

الفصل الثاني

أسطورة/خرافة عدالة محاكمات نورمبرج

«هذه المحكمة تُعد استمراراً لمساعي الحلفاء أثناء الحرب».

روبرت جاكسون ـ المدعي العام الأمريكي (جلسة ٢٦ يوليو/ تموز ١٩٤٦).

في ٨ أغسطس/ آب ١٩٤٥، اجتمع قادة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا لكي يضعوا موضع التنفيذ مسألة «ملاحقة كبار مجرمي الحرب من الدول الأوروبية التابعة للمحور»، وذلك عن طريق إنشاء «محكمة عسكرية دولية» (المادة ١-أ).

وتحدد المادة ٦ من الباب الثاني، في قانون إنشاء المحكمة، هذه الجرائم على النحو التالي:

١ ـ «جرائم ضد السلام»، وتتعلق بأولئك الذين كانوا مسئولين عن نشوب الحرب.

٢ ـ «جرائم الحرب»، وتتمثل في انتهاك قوانين الحروب وأعرافها.

٣ ـ «جرائم ضد الإنسانية»، وهي الجرائم التي تمس بالأساس السكان المدنيين.

ويثير قانون هذه المحكمة ملاحظتين ضروريتين، وهما:

١ ـ أن هذه المحكمة ليست محكمة دولية، حيث لم يشارك في تشكيلها إلا المنتصرون وحدهم، ومن ثم لم تُعرض عليها سوى الجرائم التي ارتكبها المهزومون[1]. وهذا ما اعترف به عن حق المدعي العام الأمريكي «روبرت چاكسون»، الذي رأس جلسة ٢٦ يوليو/ تموز ١٩٤٦، حيث قال: «لايزال الحلفاء في حالة حرب مع ألمانيا، بالمعنى الحرفي للكلمة... ومن ثم فإن هذه المحكمة، باعتبارها محكمة عسكرية، تُعد استمراراً لمساعي الحلفاء أثناء الحرب».

٢ ـ وانطلاقاً من ذلك، فإن هذه المحكمة محكمة استثنائية تمثل آخر عمل من أعمال الحرب، بل وتنفي عن الحلفاء المنتصرين، من حيث المبدأ، أي مسئولية عن إشعال فتيل الحرب.

وهكذا، فقد استُبعد مسبقاً كل ما يمكن أن يعيد إلى الأذهان السبب الأساسي لاندلاع الحرب. فلم يُطرح في نورمبرج أي تساؤل عما إذا كانت

---

(١) لنتخيل الوضع مثلاً لو كانت هذه المحكمة قد شُكلت من ممثلي دول محايدة أو ممثلي الشعوب المستعمَرة: مثل الهنود في آسيا أو في أمريكا، والسود في إفريقيا، وأبناء الشعوب الآسيوية، والذين عانوا، منذ ٥٠٠ سنة، من هيمنة أشد ضراوة بكثير من تلك التي عاناها البيض على أيدي هتلر.

معاهدة فرساي(*)، بكل ما ترتب عليها من عواقب ولا سيما تضاعف معدلات البطالة فضلاً عن الإفلاس، هي السبب في وصول «هتلر» إلى سُدّة الحكم بحصوله على أغلبية أصوات الشعب الألماني[1]. فعلى سبيل المثال، فرضت هذه المعاهدة على ألمانيا المهزومة عام ١٩١٨ (ومن منطلق أن الأقوى هو الذي يملك «الحق») أن تدفع تعويضات قيمتها ١٣٢ مليار مارك ذهبي (أي ما يعادل ١٦٥ مليار فرنك ذهبي)، بينما كان إجمالي الدخل القومي لألمانيا آنذاك يعادل ٢٦٠ مليار مارك ذهبي.

وقد أدى هذا إلى انهيار الاقتصاد الألماني، مما دفع بالشعب الألماني إلى هوة اليأس والإحباط، نظراً لحالة الإفلاس وانهيار قيمة العملة الوطنية فضلاً عن تفشي البطالة. وكان من شأن هذا كله أن يجعل المناخ مواتياً لصعود نجم «هتلر»، إذ منحته هذه الأوضاع أبسط الحجج لدعم شعاره الرئيسي المتمثل في: إلغاء معاهدة فرساي بكل ما صاحبها من بؤس وإذلال.

وليس أدل على ذلك من أن ثمة علاقة طردية بين تصاعد معدلات البطالة من جهة، وتزايد شعبية «الحزب القومي الاشتراكي» من جهة أخرى خلال الانتخابات المختلفة، مثلما يتضح فيما يلي:

(*) معاهدة فرساي: هي المعاهدة التي تمخضت عنها الحرب العالمية الأولى، وتم التوقيع عليها في ٢٨ يونيو/ حزيران ١٩١٩ بين الحلفاء المنتصرين (فرنسا وبريطانيا وروسيا) وألمانيا المهزومة، وفُرضت بمقتضاها شروط قاسية على ألمانيا من بينها اقتطاع أجزاء منها وضمها إلى الدانمرك وبولندا وفرنسا وغيرها، وتحديد حجم الجيش الألماني، وإلغاء المعاهدات التجارية المبرمة بين ألمانيا والدول الأخرى، ومصادرة الودائع الألمانية في الخارج بالإضافة إلى دفع غرامة باهظة. (المترجم)

(١) في عام ١٩١٩ كتب عالم الاقتصاد المشهور لورد «جورج ماينارد كينز» قائلاً: «بإبرام معاهدة كتلك، فلابد أن تندلع حرب جديدة في غضون عشرين عاماً».

١ ـ الفترة من عام ١٩٢٤ إلى عام ١٩٣٠ :

التواريخ	عدد الأصوات التى حصل عليها الحزب	النسبة المئوية	عدد المقاعد	عدد العاطلين
٤/ ٥/ ٢٤	١٩١٨٠٠٠	٦,٦	٣٢	٣٢٠٧١١
٧/ ١٢/ ٢٤	٩٠٨٠٠٠	٣	١٤	٢٨٢٦٤٥
٢٠/ ٥/ ٢٨	٨١٠٠٠٠	٢,٦	١٢	٢٦٩٤٤٣

٢ ـ الفترة من عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٣٣ :

التواريخ	عدد الأصوات التى حصل عليها الحزب	النسبة المئوية	عدد المقاعد	عدد العاطلين
١٤/ ٤/ ٣٠	٦٤٠٧٠٠٠	١٨,٣	١٠٧	١٠٦١٥٧٠
٣١/ ٧/ ٣٢	١٣٧٧٩٠٠٠	٣٧,٣	٢٣٠	٥٣٩٢٢٤٨
٦/ ١١/ ٣٢	١١٧٣٧٠٠٠	٣٣,١	١٩٦	٥٣٥٥٤٢٨
٥/ ٣/ ٣٣	١٧٢٦٥٨٠٠	٤٣,٧	٢٨٨	٥٥٩٨٨٥٥

وعندما حصل «هتلر»، مع حلفائه السياسيين، على الأغلبية المطلقة في الرايخستاج (البرلمان)، كانت دوائر المال في أمريكا وإنجلترا وفرنسا هي التي ساعدته على إعادة بناء قواه العسكرية. فلم يكن مصرف شرايدر الألماني هو وحده الذي يمول «صندوق الدعاية المركزي» التابع لحزب «هتلر»، بل لقد شاركت الاحتكارات الأمريكية والإنجليزية والفرنسية الكبرى بقسط وافر في تمويل عملية إعادة تسليح ألمانيا.

وهذا ما فعله اتحاد «دوبون دونيمور» للصناعات الكيميائية في أمريكا، واتحاد الصناعات الكيميائية الإمبراطورية في إنجلترا، حيث دعّما «أ. د. فارين»، الذي اقتسما معه سوق البارود العالمية. وكذلك الحال مع مصرف «ديلون» في نيويورك، الذي دعّم اتحاد «فيرنجته ستالفيرك» الألماني للحديد والصلب. كما حصلت مؤسسات ألمانية أخرى على دعم من «مورجان» و«روكفلر» وغيرهما.

وهكذا، أسهم الدولار والجنيه الإسترليني في نسج خيوط المؤامرة التي جاءت بهتلر إلى الحكم.

وفيما يتعلق بفرنسا، يمكن التعرف على جانب من علاقات التعاون من خلال رد وزير الاقتصاد الوطني على الاستجواب المقدم من عضو مجلس الشيوخ «بول لافون» بخصوص كميات الحديد المصدّرة إلى ألمانيا منذ عام ١٩٣٤، حيث أفاد الوزير بما يلي:

«يبين الجدول التالي كميات معدن الحديد (القائمة رقم ٢٠٤ من تعريفة الجمارك) المصدرة إلى ألمانيا خلال الأعوام ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧:

السنة	الكميات (بالطن المترى)
١٩٣٤	١٧٠٦٠٩١٦
١٩٣٥	٥٨٦١١٦١١١
١٩٣٦	٧٧٩٣١٧٥٦
١٩٣٧	٧١٣٢٩٢٣٤

[المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية عدد ٢٦ مارس/ آذار ١٩٣٨]

وبالرغم من هذا كله لم يتم في نورمبرج استجواب مسئولي مؤسسات: ديبون دونيمور، وديلون، ومورجان، وروكفلر، وفرانسوا دي ويندل، عن دورهم بمقتضى الباب الخاص «بالجرائم ضد السلام» في قانون المحكمة.

ملاحظة: كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنتج نحو ١٣٥ ألف طن من المواد الكيميائية السامة خلال سنوات الحرب، بينما كانت ألمانيا تنتج ٧٠ ألف طن، والمملكة المتحدة ٤٠ ألف طن واليابان ٧٥٠٠ طن.

* * *

كثيرا ما يتم الاستشهاد بأقوال هتلر وكبار القادة النازيين، والتي يصبون فيها اللعنات على الشيوعيين واليهود.

ويُشار في هذا السياق، بصفة خاصة، إلى الفصل الخامس عشر من الجزء الثاني من كتاب كفاحي، وعنوانه: «حق الدفاع الشرعي»، وفيه يعيد «هتلر» إلى الأذهان أحداث الماضي، ولا سيما حرب الغازات التي شنّها الإنجليز أثناء الحرب العالمية الأولى، فيقول:

«لو كان قد تم، في بداية الحرب وخلالها، الزج دفعةً واحدةً باثني عشر ألفاً أو خمسة عشر ألفاً من هؤلاء العبريين المفسدين للشعب، في مرمى الغازات السامة التي تعرض لها على الجبهة مئات الألوف من خيرة عمالنا الألمان من مختلف الأصول والمهن، لما ذهبت تضحيات ملايين الرجال سدى. بل لو كان قد تم التخلص في الوقت المناسب من أولئك السِّفْلة الاثني عشر ألفاً، لأمكن إنقاذ حياة مليون شخص من خيرة الألمان الشجعان الواعدين».

وفي خطاب أمام الرايخستاج، في ٣٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٣٩، يقول هتلر أيضاً:

«إذا نجحت دوائر المال اليهودية العالمية، داخل أوروبا وخارجها، في دفع الشعوب من جديد إلى أتون حرب عالمية، فلن تكون النتيجة سيطرة الشيوعية على العالم وبالتالي انتصار اليهودية، بل إبادة الجنس اليهودي في أوروبا . . . فقد ولّت تلك الأيام التي كانت فيها الشعوب غير اليهودية قابعة بلا حول ولا قوة تحت سطوة الدعاية. إذ صار لدى ألمانيا القومية الاشتراكية وإيطاليا الفاشية، من الآن فصاعداً، مؤسسات يمكنها كلما اقتضت الضرورة أن تبين للعالم أجمع تفاصيل وعواقب أي مسألة قد تستشعرها شعوب شتى بشكل غريزي دون أن يكون لديها القدرة على تفسيرها على نحو علمي.

ويوسع اليهود أن يواصلوا حملاتهم الضارة في بعض البلاد، متحصنين في ذلك بنفوذهم في مجالات الصحافة والسينما والإذاعة والمسرح والأدب وغيرها. أما إذا نجح هذا الشعب مرة أخرى في الزج بملايين البشر إلى صراع عبثي تماماً، وإن كان ينطوي على مكاسب للمصالح اليهودية، فسوف يكون ذلك برهاناً على فعالية العمل الذي أدى، في غضون سنوات قلائل، إلى القضاء على اليهودية قضاءً مبرماً في ألمانيا وحدها».

[المصدر: سجلات المحكمة العسكرية الدولية، المجلد ٣١ ص ٦٥]

وفي ٣٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٤١، وجّه «هتلر» خطاباً إلى يهود أوروبا كافةً، قال فيه إنهم «سيكفّون عن لعب دورهم، إذا ما تحولت الحرب إلى حرب شاملة». وفي خطاب آخر، في ٣٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٢، أعلن «هتلر» أن الحرب ستشهد «إفناء اليهودية في أوروبا».

وتزخر وصية «هتلر» السياسية، التي نشرتها محكمة نورمبرج العسكرية الدولية، بعبارات مماثلة، إذ يقول على سبيل المثال:

«لكنني، فيما ذكرتُ آنفاً، لم أدع أدنى مجال للشك في أنه إذا ما عاود أولئك المتآمرون الدوليون في الدوائر المالية والتمويلية معاملة شعوب أوروبا كما لو كانت مجرد رزمٍ للأسهم المالية، فسوف يتعين على هذا الشعب، الذي يُعد المجرم الحقيقي في ذلك الصراع الدامي، أن يدفع الثمن باهظاً، وأعني بذلك اليهود!

إنني لم أدع لأحد أدنى شك في حقيقة المصير الذي ينتظره، وهو نفس مصير ملايين الأطفالً من أبناء الشعوب الآرية الأوروبية الذين ماتوا جوعاً، وملايين الرجال والشباب الذين لقوا حتفهم، ومئات الألوف من النساء والأطفال الذين حُرقوا أحياءً من جراء قصف مدنهم بالقنابل. ولابد للمجرم أن يلقى عقابه، حتى وإن تعين تحقيق ذلك بوسائل أكثر إنسانية».

والملاحظ هنا أن «هتلر» يتحدث عن القضاء على «نفوذ»، أما «هملر» فيتحدث بصورة مباشرة وصريحة عن القضاء على «بشر».

فهذا مثلاً ما قاله «هملر»، في خطاب موجه إلى قادة القوات البحرية في فايمار، في ١٦ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٣:

«عندما كنتُ أضطر، أثناء وجودي في أي قرية، إلى إصدار أوامر بالقضاء على عناصر «الأنصار» وقياداتهم(*) من اليهود، كنتُ أعطي

(*) المقصود هنا المتطوعون الذين انخرطوا فى حركة مقاومة النازية فى الاتحاد السوفيتى وبلدان أوربا، والتى لعب الشيوعيون دورا بارزا فى تنظيمها. . (المترجم).

الأوامر دائماً بقتل زوجات هؤلاء العناصر والقياديين وأطفالهم على حد سواء».

وفي خطاب آخر إلى مجموعة من القادة العسكريين في سونتهوفن، في ٥ مايو/ أيار ١٩٤٤، قال «هملر»:

«ينبغي علينا، في سياق هذا الصراع مع آسيا، أن نعتاد على نسيان الأعراف وقواعد اللعبة التي كانت ساريةً في الحروب الأوروبية في الماضي، بالرغم من أنها حميمة بالنسبة لنا وأكثر ملاءمةً لعقليتنا».

بيد أن هذه الوحشية لم تكن للأسف مقصورة على طرف واحد فحسب.

ففي ٤ سبتمبر/ أيلول ١٩٤٠، أعلن هتلر في «سبورت بالاست»:

«إذا ما ألقى الطيران الإنجليزي ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف كيلوجرام من القنابل، فسوف نلقي نحن مئة ألف، مئة وخمسين ألف، مئتي ألف، ثلاث مئة ألف، أربع مئة ألف، بل أكثر في ليلة واحدة».

ولاشك فى أن هذا التصريح ينطوي على مبالغة حمقاء في قدرات سلاح الطيران الألماني، ولكنه يبين إلى أى مدى وصلت إليه الكراهية بين الشعوب في كلا الطرفين.

وفي معرض الرد على هذا التصريح، راح «كلينتون فاديمان»، رئيس تحرير صحيفة نيويوركر الأسبوعية وأبرز الشخصيات في «هيئة كُتّاب الحرب» وهي هيئة أدبية حكومية شبه رسمية، يطالب الكتّاب: «بإثارة مشاعر الكراهية الشديدة تجاه جميع الألمان وليس القادة النازيين وحدهم».

ولكي لا يترك «فاديمان» مجالاً للجدل حول فحوى كلامه، أردف مؤكداً أن: «الطريقة الوحيدة لجعل الألمان يفهمون هي قتلهم. بل وأظن أنهم لن يفهموا عندئذ أيضاً».

وفي إبريل/ نيسان ١٩٤٢، فصّل «فاديمان» مفهومه العنصري، في معرض التنويه بكتاب صنع الغد الذي ألّفه «دي سال»، فكتب يقول: «ليس العدوان النازي الحالي مجرد عمل تقوم به شرذمة من الأشقياء، ولكنه التعبير النهائي عن أعمق غرائز الشعب الألماني. فهتلر تجسيد لقوى أكبر منه. والبدعة التي يبشر بها الآن ترجع إلى ٢٠٠٠ سنة. وما هي هذه البدعة؟ إنها لا تعدو أن تكون نوعاً من التمرد على الحضارة الغربية التي بدأت مع «أرمينيوس»... وهكذا تغدو الأبعاد الحقيقية لهذه الحرب واضحةً جلية.»

ويواصل «فاديمان» حديثه مؤيداً اقتراح «همنجواي»: «إن الحل النهائي الوحيد هو تعقيم النازيين، بالمعنى الطبي الجراحي للكلمة».

وفي الوقت نفسه يسخر «فاديمان» من رأي «دوروثي طومسون»، التي قالت إنه ينبغي التمييز بين النازيين وغيرهم من الألمان.

ولم يكن رأي «فاديمان» هذا مجرد رأي فردي. ففي أعقاب خطاب هتلر في «سبورت بالست»، نشرت صحيفة ديلي هيرالد اللندنية مقالة للأب «و. ويب»، قال فيها:

«يجب أن يكون شعارنا هو «مَحْوهم». ومن أجل ذلك، يجب أن تنصب علومنا كلها على اختراع متفجرات جديدة أشد هولاً... وربما لا

يجوز لرجل دين يتمسك بالإنجيل أن ينساق إلى مثل هذه المشاعر، ولكني أقولها دون مواربة، إنه لو كان الأمر بيدي لمحوت ألمانيا من الخريطة. فهم جنس شيطاني ابتُليت به أوروبا على مدى قرون عدة».

ومن حسن الحظ أن مثل هذه التُرَّهات قد قُوبلت بالرفض والاحتجاج من جانب بعض الأصوات في إنجلترا. إذ لا يمكن الخلط بين الشعب الإنجليزي، أو الشعب الألماني بثقافته الرفيعة، وأولئك القادة المتعطشين للدماء وأولئك الذين يبثون الكراهية ويحضّون على الموت.

وفي يناير/ كانون الثاني، كتب الزعيم الصهيوني «فلاديمير جابوتينسكي» في صحيفة «ناتشاريتش» اليهودية قائلاً:

«إن مصالحنا اليهودية تقتضي إفناء ألمانيا تماماً. فالشعب الألماني بأكمله يمثل خطراً علينا».

ومن جانبه، صرّح «تشرشل»، في حديث مع «بول رينو» في ١٦ مايو/ أيار ١٩٤٠، قائلاً:

«سوف نقوم بتجويع ألمانيا، وسوف ندمر مدنها، ونحرق محاصيلها وغاباتها».

[المصدر: بول بودوين: تسعة شهور في الحكومة، ١٩٤٨، ص ٥٧]

أما الوزير البريطاني اللورد «فانسيتارت»، وهو من أبرز المحرضين على العداء والكراهية، فلم يتورع عن القول في معرض تبرير فظاعة عمليات القصف التي تشنها القوات البريطانية:

«إن خيرة الألمان هم الألمان الموتى. إذن فلتمطر السماء بالقنابل!».

وفي يوليـو/ تموز ١٩٤٤، بعث «ونسـتـون تشـرشل» بمذكـرة من أربع صفحات إلى رئيس أركان القوات البريطانية، الجنرال «هاستينجز إيماي»، عرض فيها المشروع التالي:

«أود أن تفكروا بشكل جدي في مسألة الغازات الخانقة. . .

فمن العبث أن نضع الاعتبارات الأخلاقية في الحسبان في هذه القضية، بينما سبقنا العالم أجمع إلى استخدامها خلال الحرب الأخيرة دون أن يلقى ذلك معارضةً من دعاة النزعة الأخلاقية أو من الكنيسة. ومن جهة أخرى، فقد كان قصف المدن المفتوحة يُعد أمراً محظوراً من قبل، أما الآن فقد أصبح شيئاً عاديا وحقيقة واقعة. فهو لا يعدو أن يكون مجرد تقليعة، لا تختلف كثيراً عن التقاليع الخاصة بطول أو قِصر تنورة المرأة.

وأود أن ندرس الأمر بأعصاب باردة ونبحث كم يكلفنا استعمال هذه الغازات. . . ويجب ألا ندع المبادئ البالية تغل أيدينا. . .

إن بوسعنا أن نغرق مدن الرور وغيرها من المدن الألمانية، بحيث يصبح أغلب سكانها بحاجة إلى تلقي علاج دائم. . . وقد يتعين علينا الانتظار بضعة أسابيع أو بضعة شهور قبل أن أطلب منكم إغراق ألمانيا بالغازات الخانقة، وإذا ما حدث ذلك فسوف نغرقها تماماً. أما في الوقت الراهن، فأود أن يتولى دراسة هذا الموضوع بهدوء أناس عقلاء وليس جوقة من منشدي المزامير التي تبعث على الغم، ممن يصادف المرء أمثالهم هنا وهناك».

[المصدر: مجلة أمريكان هيرتدج، عدد أغسطس/ آب - سبتمبر/ أيلول ١٩٨٥]

وبالرغم من هذا كله، لم يمثل «تشرشل» ولا «ستالين» ولا «ترومان» في قفص الاتهام مع مجرمي الحرب.

وبالمثل، لم يُوجه الاتهام إلى أولئك الكُتّاب الذين دعوا إلى ارتكاب أفظع الجرائم وأحطها. وسنكتفي هنا بذكر اثنتين على سبيل المثال من أكثر هذه الدعوات شططاً وجنوناً. وأولاهما هي الدعوة إلى «الإبادة الجماعية»، بالمعنى الحرفي للكلمة، التي أطلقها الكاتب الأمريكي اليهودي «ثيودور كوفمان» في عام ١٩٤٢، في سياق كتابه: **لابد من إبادة ألمانيا**، والذي عرض فيه الأطروحة التالية: **«إن الألمان جميعهم لا يستحقون الحياة (سواء أكانوا معادين للنازية أم شيوعيين أم حتى من أحباء السامية). ومن ثم ينبغي تجنيد ٢٠ ألف طبيب بعد الحرب لكي يقوم كل منهم بتعقيم ٢٥ رجلاً أو امرأة من الألمان يوميا، بحيث لا يكون هناك بعد ثلاثة شهور أي ألماني قادر على الإنجاب، وبالتالي سوف يفنى الجنس الألماني بأسره في غضون ٦٠ سنة».**

وقد كانت هذه الدعوة بمثابة فرصة ذهبية لتأجيج مشاعر العداء للسامية. إذ أمر «هتلر» ببث فقرات من هذا الكتاب من جميع محطات الإذاعة.

أما الدعوة الثانية فتتمثل في النداء الذي نشره الكاتب السوفيتي «إليا إهرنبورج»، في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٤، بعنوان «نداء إلى الجيش الأحمر»، وقال فيه:

«اقتلوا، اقتلوا! فليس بين الألمان بريء، سواء الأحياء منهم أو من سيولدون! نفذوا توجيهات الرفيق «ستالين» واسحقوا إلى الأبد ذلك الوحش الفاشي في عقر داره. اخسفوا بكل عنف كبرياء النساء الجرمانيات. وخذوهن غنائم لكم. اقتلوا، اقتلوا ياجنود الجيش الأحمر البواسل، وامضوا في هجماتكم التي لا قِبَل لأحد بصدها». (أورده الأدميرال دونيتز في كتابه: عشرة أعوام وعشرون يوماً، ص ٣٤٣، ٣٤٤).

ومع ذلك، لم يمثل هذان الكاتبان وأمثالهما مع المتهمين الذين حُوكموا في نورمبرج، كما لم يمثل هناك أولئك الحكام الذين كانوا يوفرون لهم الحماية.

ولم يكن ضمن المتهمين أيضاً أي من القادة الأمريكيين والإنجليز المسئولين عن قصف مدينة درسدن، مما أدى إلى مصرع ٢٠٠ ألف من المدنيين الأبرياء، دون أن يكون هناك أي مكسب عسكري وراء هذا العمل، حيث كان الجيش الأحمر قد تخطى هذه الأهداف.

وبالمثل، لم يُحاكم «ترومان»، الذي أقدم على ارتكاب مذبحة مروعة بإلقاء قنبلتين ذريتين على مدينتي هيروشيما ونجازاكي، مما أسفر عن مصرع ٣٠٠ ألف من المدنيين، دون أن تكون هناك أي ضرورة عسكرية لعمل كهذا، حيث كان إمبراطور اليابان قد أصدر بالفعل قراراً باستسلام بلاده.

كما لم يُحاكم «ستالين» أو «بيريا»، على سبيل المثال، لمسئوليتهما عن المذبحة التي راح ضحيتها آلاف الضباط البولنديين في بلدة كاتين، والتي ادعيا أن الألمان هم الذين ارتكبوها.

وقد جاءت الأساليب الإجرائية لمحكمة نورمبرج انطلاقاً من نفس المبادئ (أو بالأحرى انعدام المبادئ) التي تقضي بأن يكون المتهمون من بين المهزومين وحدهم.

وهكذا، فقد حدد القانون الأساسي للمحكمة هذه الإجراءات على النحو التالي:

المادة ١٩ : لن تتقيد المحكمة بالقواعد الفنية المتعلقة بإقامة الأدلة . وسوف تسعى بقدر الإمكان إلى اتباع وتطبيق إجراءات سريعة («مستعجلة» حسب النص الإنجليزي)، وليس إجراءات شكلية . وسوف تقر أي وسائل ترى أنها حاسمة .

المادة ٢١ : لن تكون المحكمة مطالبةً بتقديم أدلة على الوقائع الشهيرة، وستعتبرها وقائع ثابتة . كما ستعتبر الوثائق والتقارير الرسمية الصادرة عن حكومات الحلفاء بمثابة أدلة صحيحة .

وهذا هو المسخ القانوني الذي غدا واجباً أن تُؤخذ أحكامه باعتبارها قواعد لا تقبل التشكيك، ومعايير لحقيقة تاريخية لا يجوز المساس بها، وذلك وفقاً لقانون جايسو-فابيو الصادر في ١٣ يوليو/ تموز ١٩٩٠ .

فقد أُدرج هذا النص في القانون الخاص بحرية الصحافة الصادر من قبل فى عام ١٩٨١، وذلك في المادة ٢٤ ب، التي تقضي بما يلي :

«يُعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة السادسة من المادة ٢٤ (وهي الحبس لمدة تتراوح بين شهر وسنة واحدة، وغرامة تتراوح بين ألفين وثلاثة آلاف فرنك، أو إحدى هاتين العقوبتين) كل من أنكر بإحدى الوسائل المنصوص عليها في المادة ٢٣، وجود جريمة أو أكثر من الجرائم ضد الإنسانية، كما حددتها المادة ٦ من القانون الأساسي للمحكمة العسكرية الدولية الملحقة باتفاق لندن المبرم في ٨ أغسطس/ آب ١٩٤٥، والتي ارتكبتها منظمة ثبت أنها منظمة إجرامية طبقاً للمادة ٩ من القانون المذكور، أو ارتكبها شخص ثبتت إدانته في مثل هذه الجرائم أمام محكمة فرنسية أو دولية .

ويجوز للمحكمة أن تأمر أيضاً بما يلي:

١ - الإعلان عن قرارها طبقاً للشروط المنصوص عليها في المادة ٥١ من قانون العقوبات.

٢ - نشر هذا القرار أو إدراجه في بيان، طبقاً للشروط المنصوص عليها في المادة ٥١ (١) من قانون العقوبات، على ألا تتجاوز تكاليف النشر أو الإدراج قيمة الحد الأقصى للغرامة المستحقة».

* * *

وقد قُوبلت الإجراءات المتبعة في محكمة نورمبرج باعتراضات شتى، حتى من جانب القضاة الأمريكيين على أعلى مستوى، أي قضاة المحكمة العليا.

ومن أوائل هؤلاء القاضي «چاكسون»، الذي كان رئيساً لتلك المحكمة. وفي هذا الصدد يقول المؤرخ الإنجليزي «دافيد إيرفنج»، والذي اعترف بأنه أساء الحكم على القاضي «چاكسون» من قبل:

«لقد اعترى كبار القضاة في العالم أجمع، شعور بالخزي من إجراءات نورمبرج. ولا شك في أن القاضي الأمريكي «روبرت هـ. چاكسون» رئيس هيئة الادعاء، قد شعر بذلك هو الآخر، وهو الأمر الذي يتبدى واضحاً من مذكراته الشخصية، التي قرأتها.

فقد قُيِّض لي أن أطّلع على «يوميات» (القاضي چاكسون) في مكتبة الكونجرس. . . [ويتضح منها أنه] بعد فترة قصيرة من قرار الرئيس «ترومان» بتكليف «روبرت هـ. چاكسون» برئاسة فريق القضاة الأمريكيين

أثناء محاكمة نورمبرج (مايو/ أيار ١٩٤٥)، علم «چاكسون» بالخطط الأمريكية بخصوص إلقاء قنابل ذرية، فشعر بالضيق من المهمة المنوطة به والتي تعني أنه مُطالب بأن يجرِّم قانوناً ـ باسم إحدى الدول ـ أفعالاً قامت هي بارتكاب مثلها، إذ كان يعلم جيداً أن الولايات المتحدة مقبلةٌ على ارتكاب جرائم أفظع في المستقبل». (٩٣٩٢ ـ ٩٣٩٤/ ٣٣). (١)

وهناك أيضاً المحامي «كريستي» الذي استند إلى كتاب «ألفيوس توماس ماسون» عن «هارلان فيسك ستون»، وعنوانه: عماد القانون (وقد شغل هارلان فيسك ستون منصب رئيس قضاة المحكمة العليا في الولايات المتحدة)، حيث يستشهد «كريستي» بصفحة ٧١٥ من هذا الكتاب، والتي جاء فيها أن «ستون» بعث برسالة إلى مدير تحرير مجلة فورتش، قال فيها إنه يشجب تلك الإجراءات المتبعة في محكمة نورمبرج، ويعتبرها بمثابة «عملية إعدام تعسفي على مستوى عالٍ» (٩٩٥ - ٩٩٧/ ٥)، ص ٧١٦.

أما القاضي «وينر ستروم»، عضو هيئة المحكمة العليا الأمريكية ورئيس إحدى دوائر محكمة نورمبرج (٥٩١٥ - ٥٩١٦/ ٢٣)، فقد «شعر بالاشمئزاز من الجو بأكمله، ومن سلوك المترجمين والمحامين وممثلي الادعاء. . . حتى إنه رفض ترشيحه للانضمام إلى هيئة القضاة، وغادر ألمانيا على الفور عائداً إلى الولايات المتحدة. وقد نشر مقالاً في صحيفة

---

(١) تقتصر الإشارات هنا على الرقم الوارد في محاضر محاكمة تورنتو عام ١٩٨٨، والتي نشرتها باربارا كولزكا، تورنتو، أغسطس/ آب ١٩٩٢.

شيكاجو ويلي تريبيون، في ٢٣ فبراير/ شباط ١٩٤٨، بسط فيه اعتراضاته على تشكيل المحكمة وعلى الإجراءات المتبعة فيها، ولاسيما مناخ الكراهية والعداء، والأحكام المسبقة التي يتبناها بعض «الأجانب الذين حصلوا أخيرا على الجنسية الأمريكية». (١)

وفيما يتعلق بالمتهمين الأساسيين: «هس وسترايتشر وبوهل»، فقد تعرضوا جميعهم للتعذيب.» (٥٩١٩/ ٢٣).

وطبقاً لما نص عليه القانون الأساسي لمحكمة نورمبرج، باعتبار تقارير لجان التحقيق التي شكلها الحلفاء بمثابة أدلة إثبات، **فقد اعتبر المنتصرون، في جلسة ٨ أغسطس/ آب ١٩٤٥، أن التقرير السوفيتي بخصوص بلدة كاتين، والذي اتهم الألمان بارتكاب مذبحة راح ضحيتها ١١ ألف جندي بولندي، يُعد «دليلاً قاطعاً» لا يقبل المناقشة.**

[المصدر: الوثيقة السوفيتية رقم ٥٤، في المجلد ٣٩ من سجلات المحكمة العسكرية الدولية (ص ٢٩٠/ ٣٢)]

وعندئذ صار بوسع المدعي العام السوفيتي الچنرال «رودينكو» أن يقول إن هذا التقرير «لايمكن أن يكون موضع اعتراض» بموجب المادة ٢١ من القانون الأساسي لمحكمة نورمبرج (المجلد ١٥، ص ٣٠٠).

---

(١) في كتابه المعنون: المفارقة اليهودية (جروست أند دنلاب، ١٩٧٨، ص ١٢٢)، ذكر الدكتور جولدمان أنه: «خلال الحرب، قرر المؤتمر اليهودي العالمي إنشاء مركز للشئون اليهودية في نيويورك، وتولى إدارته اثنان من كبار القضاة اليهود الليتوانيين، وهما جاكوب ونحميا روبنسون. وبفضل جهودهما، توصل المركز إلى صياغة فكرتين ثوريتين تماماً وهما: محكمة نورمبرج وتقسيم ألمانيا».

وفي ١٣ إبريل/ نيسان ١٩٩٠ أعلنت الصحف العالمية أن «بيريا» وغيره من المسئولين السوفيت هم الذين ارتكبوا مذبحة كاتين. فقد قام العلاّمة «نافيل»، من جامعة جنيف، بفحص جثث الضحايا، حيث عثر في جيوبهم على وثائق ترجع إلى عام ١٩٤٠، مما يثبت أنهم قُتلوا في ذلك التاريخ. ويُذكر أن منطقة سمولينسك، التي تقع فيها بلدة كاتين، كانت تخضع لاحتلال السوفيت في عام ١٩٤٠.

* * *

ولكي لا نبتعد عن الموضوع المحوري لهذا الكتاب، وهو «الأساطير المؤسسة لدولة إسرائيل»، فسوف نتناول بالبحث والفحص واحدة من الأكاذيب الصارخة التي ألحقت، ولا تزال بعد مضي أكثر من نصف قرن، تلحق أكبر الضرر في منطقة الشرق الأوسط، بل في العالم بأسره، ألا وهي أسطورة/ خرافة إبادة ستة ملايين يهودي، والتي أصبحت بمثابة عقيدة تبرر، بل وتقدس (بكل ما تنطوي عليه كلمة «الهولوكوست» من معان) كل صور الابتزاز التي تمارسها دولة إسرائيل في فلسطين، وفي منطقة الشرق الأوسط كلها، وفي الولايات المتحدة ومن خلالها في السياسة الدولية، وذلك بوضع هذه الممارسات فوق القانون الدولي.

فقد صدقت محكمة نورمبرج على هذا الرقم رسميا، ومنذ ذلك الحين لم يتوقف استخدامه للتأثير على الرأي العام وتوجيهه، من خلال وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة، ومن خلال الأعمال الأدبية والسينمائية، وحتى الكتب المدرسية.

بيد أن هذا الرقم لا يستند إلا لشهادتين: وهما شهادة «هوتل» وشهادة «ويزلسني».

وهذا ما أدلى به، أمام قضاة محكمة نورمبرج، الشاهد الأول الدكتور «فيلهلم هوتل»، الذي كان رئيساً للمكتب الملحق بالقسم الرابع في «مكتب الأمن المركزي للرايخ»:

«في إبريل/ نيسان ١٩٤٤، التقيت بأدولف إيخمان، الذي كنت أعرفه منذ عام ١٩٣٨، ودار بيننا حوار في شقتي في بودابست. . . وكان يعرف أن الحلفاء يعتبرونه مجرم حرب لأنه يحمل في عنقه وزر آلاف اليهود الذين قُتلوا. فسسألته عن عددهم، فأجابني قائلاً إن هذا الموضوع على درجة عالية من السرية، ولكنه سيبوح لي به، وأضاف أن المعلومات المتوافرة لديه جعلته يخلص إلى نتيجة مؤداها أن هناك أربعة ملايين يهودي قُتلوا في شتى معسكرات الاعتقال، بالإضافة إلى مليونين آخرين لقوا مصرعهم بوسائل أخرى».

[المصدر: سجلات محاكمات نورمبرج، الجزء ٤، ص ٦٥٧]

أما أقوال الشاهد الثاني فكانت كالتالي:

«قال لي (إيخمان) إنه سيقفز إلى القبر ضاحكاً لأنه في حالة من الرضا لا مثيل لها من جراء إحساسه بأنه يحمل في عنقه وزر خمسة ملايين شخص». (المرجع السابق).

وقد علّق بولياكوف نفسه على هاتين الشهادتين بقوله: «يمكن الاعتراض على هذا الرقم الذي لا يستند إلى أدلة كافية، ومن ثم يمكن اعتباره موضع شك».

[المصدر: مجلة تاريخ الحرب العالمية الثانية، أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٦]

وذكرت صحيفة دير أوفباو العبرية في نيويورك أنه كان هناك في ذلك التاريخ ثلاثة ملايين و٣٧٥ ألف شخص تقدموا بطلبات للحصول على «تعويضات» عن الأضرار التي لحقت بهم خلال فترة حكم «هتلر».

ويضاف إلى ذلك أن الشهادة الرئيسية التي تُعد أدق وأكمل شهادة كانت تلك التي أدلى بها «هوتل»، عميل «جهاز الاستخبارات السرية».

[المصدر: المجلة الإنجليزية ويك إند، في عددها الصادر في ٢٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٦١، وقد ظهرت على غلافه صورة «هوتل» مع تعليق يقول: «قصة جاسوس» أغرب من الخيال. صديق القادة النازيين كان عميلاً للاستخبارات البريطانية]

وللتأكيد على وجاهة الاعتراضات التي أبداها عدد من كبار قضاة المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية، وكثيرون آخرون على المخالفات القانونية في «محكمة نورمبرج»، سوف نكتفي هنا، على سبيل المثال لا الحصر، بعرض بعض انتهاكات القواعد الراسخة المتعارف عليها لسير الإجراءات في أي محاكمة حقيقية، وفي مقدمتها:

١ ـ إقامة الدليل على صحة النصوص المقدمة للمحكمة والتحقق منها.

٢ ـ تحليل قيمة الشهادات، والظروف التي اكتنفت عملية الحصول عليها.

٣ ـ الفحص العلمي لأداة الجريمة للتثبت من طريقة استخدامها والآثار المترتبة على ذلك.

أولا: النصوص

تتألف النصوص الأساسية، والتي تُعتبر حاسمة للتدليل على صحة الأحداث التي تُوصف بأنها «الحل النهائي»، من أوامر بالإبادة تُنسب إلى كبار القادة النازيين: مثل «هتلر وجورينج وهايدريش وهملر»، بالإضافة إلى التعليمات الصادرة بتنفيذها.

وفيما يتعلق بأوامر هتلر بشأن «الإبادة»، فقد بذل المنظرون لفكرة وقوع عملية إبادة جماعية وعملية إبادة لليهود (الهولوكوست) جهوداً محمومة، إلا إنهم لم يعثروا على أي أثر لأوامر من هذا النوع. في عام ١٩٦٨، كتبت السيدة «أولجا ورمسر ميجو» تقول:

«لا يوجد أي أمر مكتوب ينص صراحةً على تنفيذ عملية الإبادة بالغاز في معسكر أوشفيتس، ولا يوجد بالمثل أي أمر بوقف هذه العملية في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٤». ثم تضيف مؤكدة بشكل قاطع أنه «لم يتم في جميع المحاكمات، سواء محاكمات نورمبرج أو محاكمات عناصر الصف الثاني، أو محاكمة «هس» في كراكوفيا و«إيخمان» في إسرائيل، أو محاكمات قادة معسكرات الاعتقال، أو محاكمات فرانكفورت المنعقدة في الفترة من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٦ إلى أغسطس/ آب ١٩٧٥ (والتي مثل فيها عدد من ضباط الصف الثاني في أوشفيتس، تقديم ذلك الأمر الشهير الذي يُقال إن «هملر» وقّعه في ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٤، والخاص بوقف عمليات إبادة اليهود بالغاز، أي الأمر بوقف ما يُسمى «الحل النهائي». »

[المصدر: أولجا ورمسر ميجو، نظام معسكرات الاعتقال النازية، ١٩٦٨، ص ٥٤٤ و ص ١٣]

وفي عام ١٩٦٠ ، اعترف الدكتور «كوبوفي» ، الخبير في «مركز التوثيق» في تل أبيب بأنه : «لاتوجد أي وثيقة ، موقّعة من «هتلر أو هملر أوهايدريش» ، تتحدث عن إبادة اليهود . . . ولا ترد كلمة إبادة » في رسالة «جورينج» إلى «هايدريش» بخصوص الحل النهائي للمسألة اليهودية»

[المصدر: لوسي دافيدوفيتش، الحرب على اليهود (١٩٧٥)، ص ١٢١]

وفي فبراير/ شباط ١٩٧٩ ، عُقدت حلقة دراسية في جامعة السوربون في باريس بغرض التصدي للكتابات النقدية لمن يدعون إلى «إعادة النظر» في حقيقة واقعة الإبادة . وفي المؤتمر الصحفي الذي أعقب الحلقة ، اضطُر كل من «ريمون آرون» و«چاك فوريه» إلى الاعتراف بأنه : «بالرغم من البحث الدائب المستفيض ، فإنه لم يُعثر مطلقاً على أمر من «هتلر» بإبادة اليهود» .

كما اعترف «لاكير» ، في عام ١٩٨١ بأنه : «لم يتم حتى الآن العثور على أمر مكتوب صادر عن «هتلر» بإبادة الجماعات اليهودية في أوروبا ، والأرجح أنه لم يصدر أي أمر من هذا النوع على الإطلاق» .

[المصدر: والتر لاكير، السر الرهيب، فرانكفورت، برلين، فيينا ١٩٨١، ص ١٩٠]

وبالرغم من هذا كله ، فقد أمكن العثور على مؤرخين آخرين قاموا ، بإيعاز من «فيدال ناكي» و«ليون بولياكوف» ، بالتوقيع على الإعلان التالي :

«لا ينبغي التساؤل عن الكيفية التي أمكن بها تنفيذ مثل هذه المذبحة الجماعية من الناحية العملية . فقد كانت ممكنة من الناحية العملية لأنها حدثت . وهذه هي نقطة الانطلاق الحتمية لأي بحث تاريخي بخصوص هذا

الموضوع. فثمة حقيقة لابد أن نتذكرها وحسب: وهي أنه، ليس هناك، ولا يجب أن يكون هناك، أي جدل حول وجود غرف الغاز».

وينطوي هذا الإعلان على ثلاث نقاط أساسية:

ـ لاينبغي التساؤل . . .

ـ نقطة الانطلاق الحتمية . . .

ـ لا يجب أن يكون هناك أي جدل . . . .

وهي باختصار: ثلاثة محرمات، ثلاثة مقدسات، ثلاثة حدود نهائية للبحث.

ويُعد هذا النص سابقة تاريخية في تاريخ كتابة التاريخ: إذ إن «الواقعة» التي ينبغي التثبت منها تُطرح بشكل مسبق، قبل الشروع في أي بحث أو انتقاد، باعتبارها حقيقة مطلقة لا يجوز المساس بها، فهي معصومة بفضل تلك التحريمات الثلاثة التي تحظر أي بحث أو أي تشكيك فيما اتفق المنتصرون على صحته إثر انتصارهم.

بيد أنه يتعين على عملية التأريخ، إذا ما أُريد لها توخي النهج العلمي واحترامه، ألا تكف عن البحث وعن إثارة التساؤلات في كل ما يُعتقد أنه أصبح من المسلَّمات الراسخة، حتى ولو كان ذلك من قبيل قاعدة إقليدس أو قوانين نيوتن.

وثمة مثال شهير على ذلك:

«في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٠، رأت اللجنة الدولية المعنية بمعسكر أوشفيتس تغيير اللوحة التذكارية الموضوعة على مدخل المعسكر، والتي

كُتب عليها «أربعة ملايين قتيل»، ووضع لوحة أخرى محلها كُتب عليها «أكثر من مليون قتيل». ولكن رئيس اللجنة، الدكتور «موريس جولدشتاين»، اعترض على هذا الاقتراح.

[المصدر: صحيفة لوسوار، بروكسل، ١٩ - ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩١، ص ١٦]

والواقع أن الدكتور «جولدشتاين» لم يكن يعترض البتة على ضرورة تغيير اللوحات القديمة، ولكنه كان يريد ألا يُدون أي رقم على اللوحة الجديدة، لأنه كان يعلم جيداً أنهم قد يُضطرون خلال فترة وجيزة إلى تخفيض ذلك الرقم مرة أخرى.

وبالمثل، ظلت اللوحة الموضوعة على مدخل معسكر بيركناو، حتى عام ١٩٩٤، تحمل العبارة التالية:

«في هذا المكان، وفي الفترة من عام ١٩٤٠ إلى عام ١٩٤٥، عُذِّب أربعة ملايين شخص، من الرجال والنساء والأطفال، ثم قُتلوا في سياق عمليات الإبادة الجماعية الهتلرية».

وبفضل جهود اللجنة الدولية لمتحف الدولة، والتي يرأسها المؤرخ «فلاديسلاف بارتوسفسكي»، وتضم ستة وعشرين عضواً من مختلف الجنسيات، تم تعديل تلك العبارة بما يجعلها أكثر تعبيراً عن الحقيقة، فأصبحت كالتالي:

«فليكن هذا المكان، الذي قتل فيه النازيون مليوناً ونصف المليون من الرجال والنساء والأطفال معظمهم من اليهود المنحدرين من دول أوروبية شتى، بمثابة صرخة يأس وتحذير للإنسانية إلى الأبد».

[المصدر: مقال لوك روزنزفيج، صحيفة لوموند، ٢٧ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٥]

ويبين لنا هذا المثال أن التأريخ يتطلب «إعادة النظر» بشكل دائم ومتواصل في جـميع المسلَّمات، وذلك لكي يتسنى له أن يفلت من براثن الإرهاب الفكري لدعاة بث الكراهية والبغضاء. فهو إما أن يكون ضرباً من «إعادة النظر»، وإما أن يكون مجرد دعاية مضللة.

فلنعد إذن إلى هذا التأريخ بمعناه الحقيقي، أي القائم على النقد وعلى «إعادة النظر» في المسلَّمات، أو بعبارة أخرى في التأريخ الذي يستند إلى تحليل دقيق للنصوص، وتوثيق للشهادات، وفحص متمعن لأداة الجريمة.

ولنبدأ بإلقاء نظرة على النص المتعلق باليهود في برنامج «الحزب القومي الاشتراكي» النازي.

فقد تناولت النقطة الرابعة من البرنامج قضية اليهود على النحو التالي:

«لا يحق الحصول على الجنسية الألمانية إلا للأشخاص الكاملي المواطنة، وهؤلاء هم الذين يجري في عروقهم دم ألماني صرف، بغض النظر عن الانتماء الديني. وبالتالي لا يمكن لأي يهودي أن يكون مواطناً كامل المواطنة».

ويُلاحظ هنا أن النص الألماني الأصلي قد استخدم لفظتين مختلفتين، وهما لفظة "Staatsburger" وتعني «المواطن»، ولفظة "Volksgenosse" وتعني «المواطن الكامل المواطنة»، وهو الذي ينتمي إلى جماعة متجانسة.

أما النقطة الخامسة من البرنامج فتنص على أنه:

«لا يحق لمن لا يمتلك الجنسية الألمانية أن يعيش في ألمانيا إلا باعتباره ضيفاً، ويتعين عليه أن يخضع للقوانين السارية بخصوص إقامة الأجانب».

ثم تأتي النقطة السابعة فتحدد شروطاً معينة يجوز بمقتضاها حظر إقامة من لا يملكون الجنسية الألمانية في نطاق أراضي الرايخ. بينما تطالب النقطة الثامنة بوقف هجرة غير الألمان إلى ألمانيا، والبدء على الفور في ترحيل غير الألمان، ممن دخلوا أراضي الرايخ اعتباراً من ٢ أغسطس/ آب ١٩١٤. والواضح أن هذه النقطة الأخيرة قد قُصد بها يهود الشرق، والذين وصلوا بأعداد كبيرة إلى أراضي الرايخ خلال الحرب العالمية الأولي وفى أعقابها.

كما تتناول النقطة الثالثة والعشرون من البرنامج نفس القضية، حيث تنص على أنه لا يحق لليهود العمل في الصحافة، بينما تؤكد المادة الرابعة والعشرون أن الحزب النازي يقاتل «الروح اليهودية المادية».

أ ـ أوامر هتلر بإبادة اليهود:

ذكر «راءول هيلبرج»، في كتابه: القضاء على يهود أوروبا، الذي صدرت طبعته الأولى عام ١٩٦١، أن «هتلر» أصدر أمرين بالإبادة، أحدهما في ربيع عام ١٩٤١ (عند دخول قواته إلى روسيا)، والثاني بعد ذلك بعدة شهور.

ولكن في عام ١٩٨٥، وفي الطبعة الثانية المنقّحة، حُذفت بشكل منهجي متعمد جميع الإشارات الخاصة بصدور أوامر أو قرارات من «هتلر» بشأن «الحل النهائي».

[المصدر: «هيلبرج المنقح»، حوليات سيمون فِزنتال (المجلد ٣/ ١٩٨٦، ص ٢٩٤)]

ففي طبعة عام ١٩٦١، يقول المؤلف (في ص ١٧١): «كيف بدأت

مرحلة تقنين عمليات القتل؟ لقد بدأت في الأساس من خلال قرارين أصدرهما «هتلر»، وكان أولهما في ربيع عام ١٩٤١».

ففي أي صورة إذن صدر هذان الأمران؟

يجيب «هيلبرج» قائلاً: «وفقاً لما ذكره الجنرال «چوديل»، والذي كتب الوثيقة التي اقتبستها، فقد جاءت الأوامر على النحو التالي: قال «أدولف هتلر» إنه يريد التخلص من القادة الشيوعيين اليهود. هذا فيما يتعلق بالأمر الأول... وهذا هو مضمون الأمر، حسبما وصفه الجنرال چوديل». (٤ ـ ٨٢).

وفي موضع آخر يقول «هيلبرج» إن «الأمر كان شفويا».

وبالتالي فقد غدت المسألة كما يلي: «هيلبرج» قال إن الجنرال «چوديل» قال إن «هتلر» قال....

وفي أولى تصريحاته المعادية للسامية، وفي ثنايا كتابه: كفاحي، أعلن «هتلر» صراحة عن رغبته في طرد اليهود من ألمانيا. وسوف نتناول فيما يلي النصوص الألمانية التي وردت فيها عبارة «الحل النهائي»، بغية الوقوف على تعريف محدد لها.

في ٢٤ يونيو/ حزيران ١٩٤٠، أي عقب انتصار ألمانيا على فرنسا، بعث «هايدريش» برسالة إلى وزير المالية «ريبنتروب»، تحدث فيها عن «حل إقليمي نهائي».

[المصدر: چيرالد فيلمنج، هتلر والحل النهائي، ميونيخ ١٩٨٢، ص ٥٦]

وكان الهدف من ذلك هو توطين اليهود في «مَعْزل»(*) خـارج أوروبا، ولهذا عرض «ريبنتروب» مشروع مدغشقر لتوطينهم هناك.

وفي يوليو/ تموز ١٩٤٠، لخّص «فرانز رادماخر»، الذي كان مسئولاً عن الشئون اليهودية، هذا الأمر في عبارة واحدة تقول: «كل اليهود خارج ألمانيا».

[المصدر: چوزيف بيلنج، الحل النهائي للمسألة اليهودية، باريس ١٩٧٧، ص ٥٨]

وقد كان هذا «الحل الإقليمي النهائي» يتماشى مع الوضع الجديد لألمانيا، التي أصبحت تسيطر على أوروبا كلها، ومن ثم لم يعد كافياً طرد اليهود من ألمانيا وحدها.

بيد أن «رادماخر»، الذي أُنيطت به مهمة الإشراف على مشروع «الحل النهائي»، الذي يقضي بترحيل جميع اليهود من أوروبا إلى مدغشقر، أوضح أن تنفيذ هذا المشروع قد يستغرق أربع سنوات. وفي فصل بعنوان «التمويل»، أشار «رادماخر» إلى أن «تحقيق الحل النهائي سوف يتطلب أموالاً طائلة».

[المصدر: N.G. 2586]

(*) المعزل (بالفرنسية: Reserve وبالإنجليزية: Reservation) هو مكان شبه مغلق ومنعزل عما حوله، يُستخدم لتوطين جماعة ذات سمات عرقية خاصة تختلف عن أغلبية سكان المجتمع، ولا يُراد لها أن تندمج تماماً في نسيج المجتمع. ويلاحظ أن نفس هذا الاسم يستخدم للإشارة إلى المناطق المخصصة حالياً لتوطين من تبقى من الهنود الحمر في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن أباد المستوطنون البيض أغلبيتهم الساحقة على مدى عشرات السنين. (المترجم)

ب ـ رسالة «جورينج» إلى «هايدريش» بتاريخ ٣١ يوليو/ تموز ١٩٤١:

كتب «هايدريش» يسأل «جورينج»: «في عام ١٩٣٩، صدرت أوامركم إليَّ باتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمسألة اليهودية. فهل يجب عليَّ الآن توسيع نطاق المهمة التي كلفتموني بها لتشمل الأراضي الجديدة التي استولينا عليها في روسيا؟».

والملاحظ هنا أيضاً أنه لا يوجد في هذه العبارات أي شيء بخصوص قتل اليهود. إذ يقتصر الحديث على نقلهم جغرافيا، وذلك تمشياً مع الأوضاع الجديدة ليس إلا. (٩٣٧٣ ـ ٩٣٧٤/ ٣٣).[١]

ومن ثم فقد كان «الحل النهائي» الوحيد يكمن في إخلاء أوروبا من اليهود، بنقلهم بعيداً، إلى أن تسمح الحرب (بافتراض أن ألمانيا هي التي ستنتصر) بتوطينهم جميعاً في جيتو خارج أوروبا (وفقاً لمشروع مدغشقر الذي كان أول اقتراح في هذا الصدد).

أما الافتراض القائل بأن النازيين كانوا يستخدمون لغة سرية مُشفَّرة[٢] حتى لاينكشف أمرهم فهو افتراض لا يقوم على أي سند، وذلك نظراً لوجود وثائق أخرى واضحة تتحدث عن جرائم مماثلة: مثل الموت الرحيم[*]، والأمر بقتل أفراد قوات الصاعقة البريطانيين، والأمر بإعدام

---

(١) الإشارة هنا إلى أرقام هذه الفقرات في محاضر محاكمة تورنتو عام ١٩٨٨.

(٢) يتيح هذا الادعاء في واقع الأمر تأويل أي عبارة على أي نحو. فإذا كانت هناك خلال فترة الاحتلال رسالة مُشفَّرة قادمة من لندن، على سبيل المثال، وتقول: «لاتنسوا الموعد مع مارجريت»، فمن الممكن تأويلها على أنها تعني «انسفوا ذلك الجسر».

(*) الموت الرحيم: تعبير أطلقه النازيون على عملية التخلص من المعوقين والمشوهين والمرضى بأمراض وراثية أو مزمنة وغيرهم بتصفيتهم جسديا. (المترجم)

الطيارين الأمريكيين، والأمر بإبادة السكان الذكور في ستالينجراد عند احتلالها. «وقد عُثر على وثائق تتعلق بهذه الجرائم جميعها. أما في تلك الحالة وحدها (أي إبادة اليهود) فلا يوجد أي شيء، لا وثائق أصلية ولا نسخ منها». ويمكننا أن نضيف هنا أنه لم يُعثر أيضاً على التعليمات أو الأوامر اللازمة لتنفيذ تلك التعليمات الهائلة. (٩٣٧٥-٣٣/٩٣٧٦).

«وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٤٢، أبلغ رئيس الجستابو «رينهارد هايدريش» القادة في برلين بأن الفوهرر قرر ترحيل جميع اليهود إلى الأراضي الواقعة في الشرق، بدلاً من ترحيلهم إلى ما وراء البحار حسبما كان مخططاً من قبل»(٩٥٤٤/ ٣٤).

وفي مارس/ آذار ١٩٤٢، وُزعت نشرة على الوزراء في مكتب «هايدريش»، لإحاطتهم علماً بأنه يتعين تجميع يهود أوروبا في الشرق، وذلك «لحين نقلهم بعد الحرب إلى منطقة نائية مثل مدغشقر، لتصبح وطناً قوميا لهم...» (٩٥٤٦-٩٥٤٥ - ٣٤).

ويرى «بولياكوف» أنه «في بعض الأحيان، وإلى أن تم العدول عن «مشروع مدغشقر»، كان يُشار إليه باعتباره «الحل النهائي» للمسألة اليهودية».

[المصدر: بولياكوف، محاكمة القدس، باريس ١٩٦٣]

ولاشك فى أن التمسك بمقولة الإبادة الجسدية، رغم أنف الحقائق، يستدعي البحث عن ذريعة ما، وهذه إحداها: «كانت عبارة الحل النهائي

للمسألة اليهودية واحدة من تلك العبارات التقليدية التي تستخدم للإشارة إلى مخطط هتلر لإبادة يهود أوروبا».

[المصدر: چيرالد ريتلنجر، الحل النهائي، ص ١٩]

والملاحظ أنه لم يُقدم أي تبرير للفرضية التي تقول إن النازيين كانوا يستخدمون لغة مُشفَّرة، وإن كانت هذه الفرضية في حد ذاتها تعني إمكان تأويل محتوى أي وثيقة على أي نحو. وهناك مثالان على ذلك:

وأولهما هو رسالة «جورينج» المؤرخة في ٣١ يوليو/ تموز ١٩٤١ (بعد شهر من رسالة هايدريش المشار إليها آنفاً، تغيرت معاني الكلمات على حين غِرّة!).

ففي هذه الرسالة، اختتم «جورينج» تعليماته إلى «هايدريش» قائلاً: «استكمالاً للمهمة التي كُلفتم بها بموجب المرسوم رقم ٢٤/ ١/ ١٩٣٩، والتي تتلخص في التوصل بأفضل السبل الممكنة إلى حل للمسألة اليهودية عن طريق التهجير أو الإجلاء تبعاً للظروف، فإنني أكلفكم بمقتضى هذه الرسالة بأن تواصلوا عملكم، متخذين كل الاستعدادات اللازمة، . . . من أجل التوصل إلى حل شامل للمسألة اليهودية في المناطق الخاضعة للسيطرة الألمانية في أوروبا. . . كما أطلب منكم أن تُقدموا على وجه السرعة مشروعاً شاملاً، يتضمن كل الإجراءات التنظيمية والتدابير المادية الدقيقة، من أجل تحقيق الحل النهائي للمسألة اليهودية الذي نتطلع إليه».

[المصدر: هيلبرج، مصدر سبق ذكره، الطبعة الثانية، ص ٤٠١ (N.G. 2586-E.P.S. 710)]

ومن الأمور الدالة هنا أن «ريتلنجر» قد حذف من نص الوثيقة التي أوردها (في ص ١٠٨ من كتابه) تلك الفقرة الأولى التي تشير إلى استخدام

أسلوب التهجير أو الإجلاء، في حين أن هذه الرسالة تتحدث عن توسيع جديد لإجراءات الإجلاء التي تُتخذ «تبعاً للظروف»، مع ملاحظة أنه في يناير/ كانون الثاني ١٩٣٩(*) لم يكن «هتلر» يسيطر إلا على بولندا، ولم يكن قد استولى على فرنسا بعد، أما في يوليو/ تموز ١٩٤١(**) فكان قد بسط سيطرته على أوروبا بأسرها.

ومع ذلك، فإن مدلول رسالة «جورينج» واضح تماماً من الفقرة الأولى ويتلخص في أن: سياسة تهجير أو إجلاء اليهود، والتي كانت تُنفذ في ألمانيا حتى ذلك الحين، ينبغي توسيع نطاقها تباعاً، وفقاً للمكاسب الجديدة التي تحققها ألمانيا، وذلك بحيث تشمل جميع المناطق الخاضعة للسيطرة الألمانية في أوروبا. ويُراعى في هذا «الحل الشامل» أن يكون متماشياً مع الأوضاع الجديدة. ومن ثم فقد يكون المقصود به تحقيق «حل نهائي» بعد انتهاء الحرب، أو ترحيل اليهود بشكل نهائي إلى إفريقيا أو غيرها في حالة انتصار ألمانيا في أوروبا بأسرها، بما في ذلك روسيا، مما يتيح تحقيق هدف هتلر الثابت والدائم المتمثل في «إخلاء أوروبا من اليهود».

ولكي نوجز ما سبق، يمكن القول بأنه إذا لم تُفسر تعليمات «جورينج» إلى «هايدريش» تفسيراً متعسفاً مغرضاً وفقاً لنوايا مسبقة، فإنها لا تعني سوى تطبيق نفس السياسة، المطبقة آنذاك في ألمانيا، على نطاق أوسع في

(*) وهو التاريخ الذي الذي يُقال إن جورينج أصدر فيه أمراً، إلى هايدريش باتخاذ إجراءات لحل المسألة اليهودية. (المترجم).

(**) تاريخ رسالة جورينج إلى هايدريش المقتبسة هنا. (المترجم).

أوروبا. ولا شك فى أن مثل هذا الهدف يُعتبر هدفاً إجرامياً يتنافى مع الاعتبارات الإنسانية، إلا إنه لم ينطو في أي فترة من الفترات على فكرة «الإبادة» التي أشار إليه المدعي العام «روبرت م. و. كيمنر» أثناء محاكمة نورمبرج، عندما قال: «بموجب تلك السطور، كُلِّف هايدريش وأعوانه رسميا بمهمة إعدام (اليهود)».

والجدير بالذكر أن «جورينج» قد اعترض خلال المحاكمة على ترجمة الكلمة الألمانية "Gesamtlosung " (والتي تعني «الحل الشامل») بالعبارة الإنجليزية "Final Solution " (والتي تعني «الحل النهائي»)، حيث توجد كلمة ألمانية مختلفة للدلالة على هذا المعنى الأخير وهي "Endlosung"، وهو الأمر الذي جعل القاضي «چاكسون» يقر بأن الترجمة ملفَّقة، ومن ثم أمر بتصحيحهابحيث تطابق المعنى الحقيقي.

[المصدر: سجلات المحكمة العسكرية الدولية، المجلد ٩، ص ٥٧٥]

وكان «هايدريش» قد أبلغ «ريبنتروب»، في ٢٤ يونيو/ حزيران ١٩٤٠، برغبته في تحقيق «حل نهائي» في أقرب وقت ممكن، حيث كتب إليه قائلاً:

«لم يعد بالإمكان الاعتماد على التهجير لحل المشكلة العالمية المتمثلة في وجود نحو ثلاثة ملايين وربع المليون يهودي حالياً في الأراضي الخاضعة لسيطرة ألمانيا في الوقت الراهن. ولذلك، أصبح من الضروري التوصل إلى حل إقليمي نهائي».

[المصدر: القرينة رقم ٤٦٤ في محاكمة إيخمان في القدس]

وفي نفس تلك الفترة تقريباً، بعث «هملر» بمذكرة إلى «هتلر» ختمها بالقول: "أتمنى أن أرى المسألة اليهودية وقد سُوِّيت تماماً بفضل تهجير جميع اليهود إلى إفريقيا أو إحدى المستعمرات."

[المصدر: دفتر المذكرات الرابع (بالألمانية)، ١٩٥٧، ص ١٩٧]

وقد تمسك «هتلر» بهذا الاقتراح منذ ذلك الحين. ففي ١٠ فبراير/ شباط ١٩٤٢ بعث «رادماخر»، الذي كان مسئولاً في وزارة الخارجية، برسالة رسمية قال فيها:

«وفي الوقت نفسه، فقد أتاحت لنا الحرب مع الاتحاد السوفيتي توفير أراضٍ جديدة للحل النهائي. وبناءً على ذلك، قرر الفوهرر ترحيل اليهود إلى الشرق بدلاً من مدغشقر. ومن ثم لم تعد هناك أي ضرورة للتفكير في مدغشقر كمكان للحل النهائي».

[المصدر: الوثيقة رقم ٣٩٣٣، في محاكمة فيلهلم شتراس. أوردها ريتلنجر في كتابه: الحل النهائي، ص ٧٩، حيث «أوّل» مرة أخرى تلك العبارات بحيث تبدو مجرد عبارات «رمزية» أو «على سبيل التمويه»، وذلك دون أن يقدم أي تبرير للجوء النازيين إلى استخدام العبارات على هذا النحو]

والواقع أن التعبير الألماني الأصلي الذي استُخدم هو: «die Gesamtlosung der Judenfrage"، والذي يعني الحل العام «الشامل» للمسألة اليهودية، وقد استخدمه جورينج لأول مرة في الفقرة الأولى من رسالته المؤرخة في ٣١ يوليو/ تموز ١٩٤١، والذي أصدر فيه الأمر إلى

هايدريش بإعداد خطة هذا الحل، بينما استخدم في الفقرة الأخيرة من الرسالة عبارة «Endlosung der Judenfrage»، والتي تعني «الحل النهائي للمسألة اليهودية»، ثم شاع هذا التعبير فيما بعد ولكن بمعناه الأصلي، وليس بمعنى التخلص من هذه المسألة بالتخلص من الأشخاص الذين كانوا السبب فيها. وقد ذُهل القاضي جاكسون نفسه من الترجمة المغرضة ولم يجد بدا من الاعتراف بذلك والأخذ بالمعنى الأصلي الذي أوضحه جورينج في جلسة ٢٠ مارس/ آذار ١٩٤٦ (سجلات المحكمة العسكرية الدولية، المجلد ٩، ص ٥٥٢). ولكن الصحافة لم تذكر كلمة واحدة عن هذه الواقعة، والتي تهدم تلك النظرية من الأساس.

أما المثال الثاني، فهو تبديل معاني الكلمات بصورة تعسفية مغرضة لتبرير زعمٍ عن «مؤتمر فانسي» الذي عُقد في برلين في ٢٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٢.

ففي بداية المؤتمر ذكّر «هايدريش» الحاضرين بأنه قد أُسند إليه «منصب المسئول المكلّف بإعداد الحل النهائي للمسألة اليهودية في أوروبا». أضاف أنه «أصبح من الآن فصاعداً مسئولاً عن الإجراءات الشاملة اللازمة للحل النهائي للمسألة اليهودية بغض النظر عن الحدود الجغرافية».

ثم مضى «هايدريش» ملخصاً ملامح السياسة المعادية لليهود التي نُفذت حتى ذلك الحين، وتمثل في:

أ ـ إبعاد اليهود عن القطاعات الحيوية للشعب الألماني.

ب ـ إبعاد اليهود عن المجال الحيوي(*) للشعب الألماني.

وواضعاً نصب عينيه الوضع الجديد الناجم عن التقدم الساحق للجيش الألماني على الجبهة الشرقية (الاتحاد السوفيتي)، واصل «هايدريش» حديثه قائلاً إنه: «بناءً على تفويض أوَّلي من الفوهرر، فقد تمت الاستعاضة عن أسلوب التهجير ببديل آخر للحل وهو نقل اليهود إلى الشرق».

«إلا أنه لا ينبغي النظر إلى هذه الإجراءات باعتبارها مجرد إجراءات وقتية مُسكِّنة. فالخبرات العملية التي حصلنا عليها في هذا الصدد تكتسب أهمية قصوى فيما يتعلق بالحل النهائي للمسألة اليهودية مستقبلاً».

[المصدر: N.G. 2586G]

ولم يكن بالإمكان في واقع الأمر تحقيق هذا الحل إلا بعد الحرب. وقد كان هناك سعي دائم لمثل هذا الحل من نفس المنطلق، وهو إبعاد جميع اليهود خارج أوروبا. وهذا ما قاله «هتلر» تحديداً لسفيره في باريس «أبيتز» حيث ذكر أنه عازمٌ على إبعاد جميع اليهود عن أوروبا عقب الحرب.

[المصدر: «وثائق السياسة الخارجية الألمانية» ١٩١٨ـ١٩٤٥، المجموعة د، المجلد ١٠، ص ٤٨٤]

(*) المجال الحيوي: أحد المفاهيم الأساسية في الأدبيات النازية، ويتلخص في أن ألمانيا أمة حيوية حركية تتميز عن الأمم الأخرى، بانتمائها إلى العرق الآري الذي يفوق سواه من الأعراق، ومن ثم يحق لها أن تحصل على مجال حيَوي يتناسب مع مكانتها تلك ويتجاوز المجال الذي فرضته معاهدة فرساي. وبناءً على ذلك، يتعين على الشعب الألماني أن يغزو مجاله الحيوي حتى يصبح مجالاً ألمانيا صرفاً خالياً من العناصر الضارة في الداخل والخارج، وفي مقدمتها السلاف واليهود والغجر. (المترجم)

نصوص مؤتمر فانسي (٢٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٢):

«في إطار الحل النهائي، سوف يتم نقل اليهود، تحت إشراف ملائم، نحو الشرق، للاستفادة بهم في العمل، وسوف يُعزل الإناث عن الذكور، ثم يُنقل اليهود القادرون على العمل في طوابير هائلة إلى مناطق الأعمال الكبرى، ليقوموا بشق الطرق وتعبيدها، ونتيجة لذلك فسوف تموت أعداد كبيرة منهم بالطبع، من خلال الانتقاء الطبيعي (*).

أما هؤلاء الذين سيبقون في نهاية المطاف، فسوف يكونون بلا شك العناصر الأقوى. وينبغي التعامل معهم على هذا الأساس، لأنهم نتاج عملية انتقاء طبيعي، ولهذا يجب النظر إلى تحررهم باعتباره الخلية المولّدة لتطور يهودي جديد. (حسبما تبين لنا خبرات التاريخ. . . .)» (١٣/٣١٣٣).

ويعقّب «إيرفنج» على ذلك بقوله: «لقد قرأت محاضر محاكمة فيلهم شتراس، وهي المحاكمة الثانية بعد محاكمة نورمبرج، والتي تلتها اثنتا عشرة محاكمة أخرى. ولم يُقدم في أي منها دليل يثبت أن مسألة التخلص من اليهود قد نُوقشت في مؤتمر فانسي». (٩٣٧٢ ـ ٩٣٧٣/ ٣٣).

(*) الانتقاء (أو الانتخاب) الطبيعي: أحد المفاهيم الأساسية لدى داروين، ويقوم على أن العالم بأسره في حالة تطور دائم، وأن تقدم الأنواع البيولوجية الحية يعتمد على الصراع المتواصل من أجل البقاء، والذي لا ينتصر فيه إلا الأصلح، وأن تغيّر هذه الأنواع يرجع إلى عملية الانتقاء الطبيعي التي تُنحى خلالها العناصر الضعيفة وغير النافعة، ولا يبقى سوى العناصر الأقوى والأصلح. (المترجم)

فالوثيقة التي يُطلق عليها اسم «وثيقة فانسي» هي عبارة عن محضر مؤتمر عُقد في ٢٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٢، وحضره الوزراء المعنيون من الناحية الإدارية بحل المسألة اليهودية، بالإضافة إلى رؤساء الأجهزة التي أُنيطت بها مهمة تنفيذ الحل. ولا ترد في هذا النص أى إشارة إلى غرف الغاز أو الإبادة، إذ يقتصر الحديث على نقل اليهود إلى أوروبا الشرقية.

وتتسم هذه الوثيقة بجميع سمات الوثائق المزورة، هذا إذا أخذنا بصورتها التي نشرها «روبرت ن. و. كيمنر» في كتابه: **إيخمان والمعضلة**، ص ١٣٢ والصفحات التالية (الناشر: بروبا فيرلاج، ١٩٦١). فلا يوجد عليها أي ختم، أو تاريخ، أو توقيع، وقد كُتب النص بآلة كاتبة عادية على ورق من القطع الصغير.

ومهما يكن الأمر، فليس في هذه الوثيقة أي ذكرٍ لغرف الغاز.

ومما يستلفت النظر في الترجمة الفرنسية لنص الوثيقة أن العبارة الألمانية الواردة في حديث «هايدريش» وهي:

"die Zuruckdrangung der juden aus dem Lebensraum des deutschen Volkes".

(والتي تعني «إبعاد اليهود عن المجال الحيوي للشعب الألماني») قد تُرجمت على النحو التالي: "L'elimination des juifs de l'espace vital du peuple allemand."

(والتى تعني «استبعاد اليهود من المجال الحيوي للشعب الألمانى»). ثم فُسرت كلمة "elimination" (أى الاستبعاد) فى التعليق على النص باعتبار

أنهـا تعنى «الإبادة» "extermination" . وقد حدث الشيء نفسه في الترجمتين الإنجليزية والروسية .

بيد أن الألمان كانوا يفضلون استخدام تعبيرات أخرى للدلالة على عزمهم إبعاد اليهود عما يسمّونه «المجال الحيوي» لهم ، ومنها كلمة "Ausrotting" (وتعني «اقتلاع» أو «استئصال»). هي التي تُرجمت إلى «الإبادة» والتي تدل عليها في الألمانية كلمة مختلفة تماماً هي "Vernichtung" . فعلى سبيل المثال ، تحدث «هملر» في خطبة في مدينة بوزن أمام قادة أفرع «جهاز الأمن الخاص» في ٤ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٣ ، قائلاً: «إنني أفكر حالياً في إبعاد اليهود "Auschaltung" ، في اقتلاع الشعب اليهودي . . » . ولكن «م. بيلنج»، في كتابه : ملف **إيخمان**، ترجم هذه العبارة كالتالي : «إنني أعني بإبعاد اليهود إبادة الشعب اليهودي» (ص ٥٥). وترجمها في موضع آخر كالتالي : «إبعاد اليهود، وبعبارة أخرى إبادتهم» (ص ٤٧).

وهناك مثال آخر ، ففي ملاحظة دوّنها «روزنبرج» عن أحاديثه مع «هتلر»، ومؤرخة في ١٦ ديسمبر / كانون الأول ١٩٤١ ، استخدم عبارة "Ausrotting das judentums" أي «اقتلاع العناصر اليهودية» . وفي جلسة ١٧ إبريل/ نيسان ١٩٤٦ ، في محاكمة نورمبرج ، ترجم المدعي العام الأمريكي «دود» هذه العبارة كالتالي «إبادة اليهود» (سجلات المحكمة العسكرية الدولية ، المجلد ١١ ، ص ٥٦٢). وقد اعترض «روزنبرج» على هذه الترجمة ولكن دون جدوى . ومما يستدعي النظر هنا أن النازيين كثيراً ما كانوا يستخدمون في أدبياتهم عبارة "Ausrottung des Christentums"

أي «اقتلاع العناصر المسيحية»، ودائماً ما تُترجم هذه العبارة بمعناها الدقيق والصحيح، كأن يُقال مثلاً «اقتلاع العناصر المسيحية من الثقافة الألمانية» (انظر مثلاً مجلة تاريخ الحرب العالمية الثانية، ١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٨، ص ٥٢). أما عندما تكون الإشارة إلى اليهودية (Judentum) أو إلى الشعب اليهودي (das judische volk) فلا بد أن تتحول كلمة "Ausrotting" اقتلاع" إلى «إبادة»، بحيث يبدو الحديث وكأنه يدور عن إبادة أشخاص وتصفيتهم جسديا، في حين أن المقصود به إقصاء كيانٍ ما(*).

وبرغم استمرار الزعم على مدى أكثر من ثلث قرن بأن قرار «إبادة» يهود أوروبا قد اتُخذ خلال مؤتمر فانسي، المنعقد في ٢٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٢، فقد اختفى تماماً منذ عام ١٩٨٤ أي حديث عن هذا المؤتمر حتى في كتابات أشد المعادين لفكرة «إعادة النظر» في وقائع التاريخ، حيث تخلوا عن ذلك «التأويل» لوثيقة فانسي، أثناء مؤتمر شتوتجارب الذي عُقد في مايو ١٩٨٤. ومن ثم، فقد اضطُر هؤلاء أنفسهم، عند هذه النقطة، إلى «إعادة النظر» في روايتهم للتاريخ.

[المصدر: إلبرهارد جاكريل وجورجين روهر، قتل اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية، ١٩٨٥، ص ٦٧]

(*) من المفاهيم المحورية في الفكر النازي مفهوم الحفاظ على نقاء العرق الآري الألماني، الذي هو أرقى الأعراق، وعلى نقاء ثقافة هذا العرق. ولا يتأتىَ ذلك إلا باستبعاد جميع العناصر الأخرى الغريبة التي تشوِّه هذا النقاء وتحول دون انطلاق جميع طاقات الشعب الألماني في مجاله الحيوي. ومن هنا الحديث عن اقتلاع العناصر المسيحية واليهودية بمعنى تنقية الشعب الألماني وثقافته من هذه «الشوائب». والملاحظ أنه رغم تواتر الدعوات إلى «اقتلاع المسيحية» في الأدبيات النازية، فإنها لم تُفسر مطلقاً باعتبارها جزءاً من مخطط نازي بهدف «إبادة» المسيحية أو المسيحيين. (المترجم)

وفي عام ١٩٩٢، كتب «يهودا باور» في صحيفة كاناديان جويش نيوز (٣٠ يناير/ كانون الثاني) قائلاً إن ذلك «التأويل» لوقائع مؤتمر فانسي ضربٌ من «الحماقة».

أما «چان كلود بريساك»، وهو أحدث الناطقين بلسان المؤرخين الأشد عداءً لفكرة «إعادة النظر» في وقائع التاريخ، فقد أكد هو الآخر نفس الموقف الجديد الذي يمثل في حد ذاته نوعاً من إعادة النظر في الموقف القديم، حيث ذكر في كتابه: **محارق أوشفيتس** (١٩٩٣):

«عُقد مؤتمر فانسي في برلين في ٢٠ يناير/ كانون الثاني. ونُوقشت خلاله خطة ترمي إلى «إبعاد» اليهود نحو الشرق، وطُرحت فكرة «الانتقاء الطبيعي» من خلال العمل، ولكن لم يتحدث أحد مطلقاً عن عملية تصفية جسدية على نطاق واسع. وخلال الأيام والأسابيع التالية، لم يتلق مسئولو معسكر أوشفيتس أي مكالمات هاتفية أو برقيات أو رسائل تطلب منهم دراسة عمل أي تجهيزات لتنفيذ ذلك الهدف». (ص ٣٥).

وفي «الثبت الموجز للأحداث» في نفس الكتاب، اكتفى «بريساك» بأن أورد أمام تاريخ ٢٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٢ العبارة التالية: «مؤتمر فانسي بخصوص إبعاد اليهود نحو الشرق» (ص ١١٤).

وهكذا، فقد عُدِّلت فكرة «الإبادة»، وأصبح الأمر مجرد «إبعاد».

ومما يستلفت النظر أيضا أن هذا الكتاب، الذي يهدف بالأساس إلى «إثبات» مقولة الإبادة، لم يتطرق البتة للوثيقة التي يُفترض أنها أكثر الوثائق أهمية، بعد وثيقة فانسي، ألا وهي رسالة هايدريش المؤرخة في ٣١

يوليو/ تموز ١٩٤١، والتي يُقال إنه تم التأكيد فيها على أن «الحل النهائي» يعني «الإبادة» وليس نقل اليهود بعيداً عن أوروبا.

* * *

وأثناء محاكمة تورنتو، استشهد المحامي «كريستي»، الذي تولى الدفاع عن «إرنست زندل»، بالصفحة ٦٥١ من كتاب هيلبرج: **القضاء على يهود أوروبا**، وفيها يقول: «في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٤، قرر «هملر» أن المسألة اليهودية قد حُلَّت من جميع الأوجه العملية. وفي الخامس والعشرين من نفس الشهر أمر هملر بتفكيك جميع أجهزة القتل».

[المصدر: شهادة كورت بيشر، ٨ مارس/ آذار ١٩٤٦ P.S. 3762]

ولكن «هيلبرج» يقر بأن ذلك لم يكن أمراً من «هملر» (٨٦٤ : ٨٦١ ـ ٤)، ثم يضيف قائلاً: «ربما ساق «بيشر» هذا الكلام من الذاكرة خلال إدلائه بشهادته. ومن ثم لم يكن في حاجة لاستخدام نفس العبارات التي استخدمها هملر».

وها نحن أولاء مرة أخرى أمام حديث من قبيل: «هيلبرج» قال. . . إن «بيشر» قال. . . إن «هملر» قال. . . . (٨٦٧ ـ ٤)

ومن جهة أخرى، فإن ثمة ما يثبت أن النازيين كانوا يرون أن «الحل النهائي» للمسألة اليهودية لن يتحقق إلا بعد الحرب. ففي «الملف البني»(*) لصيف عام ١٩٤١، وردت فقرة بعنوان: «تعليمات بشأن حل المسألة اليهودية»، جاء فيها: «يجب أن تُتخذ جميع الإجراءات المتعلقة بالمسألة

(*) الملف البني: هو سجل تعليمات القيادة النازية إلى جهاز «الأمن الخاص». (المترجم)

اليهودية في الأراضي المحتلة في الشرق بعد انتهاء الحرب. وسوف تجد المسألة اليهودية حلا شاملاً لها في أوروبا».

[المصدر: هنري مونراي، اضطهاد اليهود في بلدان الشرق حسبما عُرض في نورمبرج، ١٩٤٩ .P.S. 702]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن توضيح هذه المسألة لا يعني بأي حال التهوين من شأن الجرائم التي اقترفها «هتلر»، ولكن القصد منه هو أن يعيد إلى الأذهان حقيقة دامغة لم يستطع تجاهلها حتى أشد المتحمسين لمقولة «الإبادة»، وهي أن «هتلر» كان في وضع ميئوس منه خلال السنتين الأخيرتين للحرب، وبعد معركة ستالينجراد. إذ كان الحلفاء يدمرون بقذائفهم مراكز الإنتاج الحربي وشبكة المواصلات الألمانية.

ومن ثم فقد كان «هتلر» آنذاك في أمسّ الحاجة إلى حشد مزيد من القوات وتجنيد أفراد جدد، وهو الأمر الذي أدى إلى إخلاء المصانع من عمالها. فهل يُعقل أن يكون «هتلر» في وقت كهذا مهتما ذلك الاهتمام المحموم بمخطط إبادة اليهود والسجناء، بدلاً من الاستعانة بهم للعمل في المواقع المختلفة، حتى ولو كان ذلك في ظروف غير إنسانية؟ لقد اضطُر «بولياكوف» نفسه إلى الإقرار بهذا التناقض العبثي، في كتابه: **صلاة الكراهية** (ص ٣)، حيث يقول: «كان من الأفضل كثيراً، من الناحية الاقتصادية، أن تتم الاستعانة بهم في أداء الأعمال الشاقة المضنية، مع حجزهم في معزل، على سبيل المثال».

كما تشير «حنة أرندت» إلى الجانب الجنوني في هذه العملية، فتقول: «لقد اندفع النازيون بكل قواهم إلى عمل عبثي تماماً، عندما أقدموا على

تشييد مبان شاهقة وباهظة التكاليف لتنفيذ عمليات الإبادة، وكذلك على نقل ملايين الناس، بينما كانت الحرب على أشُدها، وكانت البلاد تعاني من نقص شديد في مواد البناء وفي وسائل النقل. . . وهذا التناقض الجلي بين سلوك النازيين هذا ومقتضيات الوضع العسكري يضفي على هذه العملية بكاملها طابعاً جنونيا وخياليا.».

[المصدر: حنة أرندت، النظام الشمولي، باريس ١٩٧٢، ص ١٨٢]

ولكن الأمر الأكثر غرابة حقا هو أن يظل أشخاص على قدر كبير من الذكاء، مثل «بولياكوف» و«حنة أرندت»، مكبلين حتى النخاع في أسر أحكامهم المسبقة، دون أن يراودهم الشك في صحة فرضياتهم التي لا يقبلها العقل، ودون أن يحاولوا مراجعة أنفسهم والعودة إلى الوثائق والحقائق.

ففي منطقة أوشفيتس-بيركناو، كانت هناك مراكز صناعية قوية، مثل مصنع فاربن (للصناعات الكيميائية)، وسايمنز (لوسائل المواصلات)، وبورتلاند (لمواد البناء). وفي معسكر مونوفيتس (وهو أحد المعسكرات الملحقة بأوشفيتس)، كان هناك عشرة آلاف معتقل ومئة ألف عامل مدني وألف أسير بريطاني يقومون بالعمل.

[المصدر: الجرائم الألمانية في بولندا، ١٩٤٦، الجزء الأول، ص ٣٧]

وفي الفترة من عام ١٩٤٢ إلى عام ١٩٤٤، كان المعتقلون يُستخدمون في أعمال السخرة في ٣١ معسكراً من بين المعسكرات الملحقة بأوشفيتس والبالغ عددها ٣٩، وكان أغلب من يُسخرون للعمل في ١٩ معسكراً من اليهود.

وفي ٢٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٢، وجّه «هملر» التعليمات التالية إلى المفتش العام المشرف على معسكرات الاعتقال: «اتخذ الاستعدادات لاستقبال ١٠٠ ألف يهودي... وسوف تُسند إلى معسكرات الاعتقال مهام اقتصادية كبرى في غضون الأسابيع القادمة».

[المصدر: N.O. 020-a]

وفي مايو/ أيار ١٩٤٤، أمر «هتلر» باستخدام ٢٠٠ ألف يهودي كعمال في برنامج جاجر للإنشاءات وفي مؤسسة تود.

وفي ١٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٣، صدر أمر من «جهاز الأمن الخاص» بمنح علاوة للمعتقلين، بما في ذلك اليهود، ممن أثبتوا كفاءة وتميزاً في العمل.

[المصدر: مركز متحف أوشفيتس، ٦، ١٩٦٢، ص ٧٨]

لم يكن هناك إذن أي شيء يمكن أن يُعد «جنونيا أو خياليا»، بل كانت هناك على العكس واقعية شرسة ومريرة، وهو الأمر الذي يقدم دليلاً آخر يدحض مقولات «الإبادة».

ثانيا: الشهادات

عُقدت محاكمة المسئولين عن معسكر أوشفيتس في مدينة فرانكفورت في الفترة من ٢٠ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٣ إلى ٢٠ أغسطس/ آب ١٩٦٥، وذلك في قاعة مسرح فسيحة تليق بحدث سياسي مثير، بُذل جهد كبير في الإعداد له. وبرغم المهابة التي اتسم بها المشهد، فإن المحكمة لم تجد

بُدّاً من الاعتراف، في حيثيات الحكم، بأنه لم يكن بحوزتها سوى أسانيد واهية لتأييد حكمها.

«لقد افتقرت المحكمة إلى معظم وسائل المعلومات التي تتوافر عادة في أي محاكمة جنائية عادية حتى يتسنى تكوين صورة وافية دقيقة عن الوقائع مثلما حدثت لحظة الجريمة. إذ كان ينقصها معاينة جثث الضحايا، والاطلاع على تقارير التشريح، والنتائج التي خلص إليها الخبراء بخصوص أسباب الوفاة. كما كان ينقصها التعرف على الآثار التي خلفها الجناة، وأدوات الجريمة، وما إلى ذلك. وفضلاً عن هذا، لم يتيسر التحقق من صحة الشهادات إلا فيما ندر».

[المصدر: حيثيات الحكم، ص ١٠٩]

كانت أداة الجريمة، حسبما ذكر الادعاء، هي «غرف الغاز». إلا أن قضاة المحكمة لم يعثروا لها على أي «أثر».

ومع ذلك، فقد كان كافياً أن الواقعة المنظورة «ذائعة الصيت» لكي تغدو حقيقة ساطعة لا يتطرق إليها الشك، تماماً مثلما كان يحدث في عصور غابرة أيام محاكمة السَّحَرة، حيث لم يكن أحد ليجرؤ على التشكيك في قدرة الساحر على «الاتصال» بالشياطين، خوفاً من أن يجد نفسه بغتةً في المحرقة.

ولكن ألم يكن من الأفكار الذائعة الصيت حتى عام ١٧٥٧ أن الشمس تدور حول الأرض؟ ألم يكن ذلك من المسلمات التي لا تحتاج إلى إثبات؟

وإذا كان الدليل على صحة مقولة أو واقعة ما هو عدد الشهود الذين تحدثوا عنها، فلماذا لا نسلِّم، كما يقول المؤرخ «سينوبوس»، بأن القول

بوجود الشيطان في العصور الوسطى له من الأسانيد ما يفوق بكثير تلك التي تثبت وجود أي شخصية تاريخية؟

لقد كتب «ستيفن بينتر»، وهو أحد القضاة الذين أوفدتهم الولايات المتحدة الأمريكية إلى موقع داخاو(*) الذي أصبح معسكراً أمريكيا ومركزاً «لمحاكمات جرائم الحرب»، يقول:

«عشت في داخاو لمدة ١٧ شهراً بعد الحرب، بوصفي قاضياً عسكريا أمريكيا. وأشهد أنه لم تكن هناك غرف غاز في داخاو. أما ما كانت تُعرض على الزائرين بوصفها غرفة غاز، فليست في الحقيقة سوى محرقة لجثث الموتى. وبالمثل، لم تكن هناك أي غرف غاز في معسكرات الاعتقال في ألمانيا. وقد قيل لنا إن ثمة غرفة للغاز في معسكر أوشفيتس. ولكن هذا المعسكر كان يقع في المنطقة الخاضعة لسيطرة الروس، ولم نستطع الحصول على إذن منهم لزيارة المكان. . . وهكذا فهم يستغلون نفس الأسطورة الدعائية القديمة التي تقول إن ملايين اليهود قد قُتلوا. وبوسعي أن أؤكد، بعد أن أمضيت ست سنوات بعد الحرب في كل من ألمانيا والنمسا، أن كثيراً من اليهود قد لقوا حتفهم فعلاً، ولكن عددهم لا يصل قطعاً إلى المليون. وأظن أنني أقدر من أي شخص آخر على الحديث في هذا الشأن».

[المصدر: رسالة من بينتر إلى المجلة الكاثوليكية الأسبوعية أور صانداي فيزيتور، ١٤ يونيو/ حزيران ١٩٥٩، ص ١٥]

(*) داخاو: أحد معسكرات الاعتقال التي أقامها النازيون في ألمانيا. (المترجم)

ونظراً لعدم وجود أي إثباتات مكتوبة أو وثائق يُعتد بها، فقد اضطُرت محكمة نورمبرج إلى أن تبني أحكامها على «أقوال الشهود»، شأنها في ذلك شأن الأفلام والروايات الخيالية التي قُدمت عن هذا الموضوع في وقت لاحق.

والملاحظ أن شهادات الفارين من معسكرات الاعتقال، والذين استدعتهم المحكمة للإدلاء بشهاداتهم وقطعوا بوجود «غرف الغاز»، لم تكن مستمدةً مما شاهدوه بأعينهم، ولكن من «أقوال سمعوها».

ومن الأمثلة الصارخة الدالة على ذلك، شهادة الدكتور «بيندكت كاوتسكي»، والذي خلف والده في زعامة «الحزب الاشتراكي الديمقراطي» في النمسا.

فقد ذكر أولاً أنه لم يكن بوسع أي معتقل أن يظل على قيد الحياة في أوشفيتس لأكثر من ثلاثة شهور (بالرغم من أنه ظل معتقلاً هناك لمدة ثلاث سنوات!)، ثم عاد وألّف كتاباً بعنوان **الشيطان والملعون** (صدر في سويسرا عام ١٩٤٦)، تحدث فيه عن «غرف الغاز» قائلاً: «أنا لم أرها بنفسي، ولكن أشخاصاً موضع ثقة أكدوا لي وجودها».

وهناك شهادات اعتبرتها المحكمة أساسية، وبالأخص شهادة «رودولف هس»، و«سوكل» و«نيزلي» (والذي كان طبيباً في أوشفيتس).

وبطبيعة الحال كان «رودولف هس»، القائد السابق لمعسكر أوشفيتس، أهم هؤلاء الشهود وأقدرهم على «إثبات» أقوال المنتصرين الذين جلسوا على مقاعد القضاة.

فقد أصبحت الأقوال التي أدلى بها لدى القبض عليه هي خلاصة شهادته أمام محكمة نورمبرج، والتي لم تكن تنتظر منه أكثر من ذلك.

وفيما يلي نص الشهادة التي أدلى بها بعد أداء اليمين، ثم وقّع عليها في جلسة ٥ إبريل/ نيسان ١٩٤٦.

«توليت قيادة معسكر أوشفيتس حتى أول ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٣. وحسب تقديراتي، فقد بلغ عدد الضحايا الذين أُعدموا وأُبيدوا هناك بالغاز والأفران الحارقة مليونين ونصف المليون شخص، كما لقي نصف مليون شخص مصرعهم من جراء الجوع والمرض. وبذلك يكون إجمالي عدد القتلى ثلاثة ملايين شخص. لقد كان «الحل النهائي» للمسألة اليهودية يعني إبادة جميع اليهود في أوروبا. وقد تلقيت الأمر بالإعداد لتنفيذ عمليات الإبادة في أوشفيتس في يونيو/ حزيران ١٩٤١. وفي تلك الآونة، كانت هناك ثلاثة معسكرات أخرى للإبادة تحت إشراف الحكومة وهي بلزك وتريبلنكا وفولزك».

ولا يمكن لأحد بالطبع أن يتخيل أن هناك تأكيداً آخر أدق وأكمل من هذا للمقولات التي ظلّت وسائل الإعلام تتناقلها على مدى نصف قرن.

ولكن هذه الشهادة في حد ذاتها تنطوي على ثلاث نقاط منافية للحقيقة تماماً:

١ ـ فهناك أولاً الرقم الذي ذُكر لإجمالي الضحايا في أوشفيتس، وهو ثلاثة ملايين. وقد كان هذا الرقم ضروريا لتبرير القول بأن إجمالي عدد الضحايا اليهود هو ستة ملايين، وهو الرقم الرسمي الذي أُعلن منذ البداية

في نورمبرج، وأصبح منذ ذلك الحين لازمةً تتردد على ألسنة المؤرخين الرسميين ووسائل الإعلام. إلا أنه يتعين تخفيض هذا الرقم بمقدار الثلثين، بعد أن تغيرت اللوحة التذكارية القديمة الموضوعة على مدخل معسكر أوشفيتس - برخاو، والتي كان مدوناً عليها عبارة «أربعة ملايين قتيل»، وحلّت محلها لوحة جديدة كُتب عليها «أكثر من المليون بقليل».

٢ ـ وهناك ثانياً حقيقة بسيطة، وهي أنه لم يكن هناك وجود لمعسكري بلزك وتريبلنكا في عام ١٩٤١، حسبما ادعى هس، إذ لم يتم افتتاح هذين المعسكرين إلا في عام ١٩٤٢.

٣ـ أما الحقيقة الثالثة فهي أن «معسكر فولزك» الذي ذكره هس ليس له وجود على أي خريطة.

فكيف أمكن هذا تسجيل هذه «الشهادة الأساسية» والأخذ بها دون التحقق من صحتها؟

يوضح «هس» نفسه هذا الأمر: فقد كتب أقواله الأولى وهو في قبضة السلطات البولندية التي ألقت القبض عليه.

وفي كتابه المعنون: **قائد في أوشفيتس**: السيرة الذاتية لرودولف هس، يقول في الصفحة ١٧٤:

«خلال جلسة استجوابي الأولى، انتُزعت الاعترافات مني تحت وطأة الضرب، ولا أعرف شيئاً عن محتوى ذلك المحضر بالرغم من أنني وقّعت عليه.» (٥/٩٥٦)

(وتُوجد في أسفل الصفحة حاشية تقول إن «هس» وقَّع على محضر طُبع على الآلة الكاتبة ويقع في ثماني صفحات، وذلك في الساعة الثانية

والنصف فجر يوم ١٤ مارس/ آذار ١٩٤٦ . ولايختلف محتوى هذه المحضر من الناحية الجوهرية عما قاله «هس» وكتبه لاحقاً في نورمبرج أو كراكاو) .

ويصف «هس» نفسه ، في ملاحظات دونها بخط اليد في كراكاو ، ملابسات الاستجواب الأول الذي أجرته الشرطة العسكرية البريطانية :

«قُبض عليَّ الساعة الحادية عشرة مساءً يوم ١١ مارس/ آذار ١٩٤٦ . . . وعاملني أفراد شرطة الأمن الميدانية معاملة مؤلمة . حيث جرّوني إلى ثكنة هايد ، وهي نفس الثكنة التي أطلق الإنجليز سراحي منها قبل ثمانية أشهر . وهناك تم استجوابي للمرة الأولى . واستُخدمت في ذلك أساليب عنيفة . ولا أعرف شيئاً عن محتوى محضر الأقوال ، مع أنني وقّعت عليه . فقد أجهزت عليَّ . . . كميات الكحول التي احتسيتها وضربات السياط التي انهالت عليَّ . وبعد بضعة أيام نُقلت إلى منديين سورويزر ، حيث مركز الاستجواب الرئيسي في المنطقة الخاضعة لسيطرة القوات البريطانية . وهناك تعرضت لمعاملة أسوأ وأمرّ ، على أيدي مدعٍ عام ، كان هو نفسه ضابطاً» .

[المصدر : الوثيقة رقم ١٢١٠]

ولم تتأكد ، إلا في عام ١٩٨٣ ، تفاصيل ذلك التعذيب الذي تعرض له «رودولف هس» لانتزاع «أدلة» منه تثبت أنه أباد «مليونين ونصف المليون» من اليهود في أوشفيتس خلال عام ١٩٤٣ .

وقد جاء هذا التأكيد في ثنايا كتاب ألّفه «روبرت بتلر» وعنوانه : فرق الموت (منشورات هاملين) ، حيث أورد المؤلف شهادة «برنارد كلارك» (الذي ألقى القبض على «هس» في ١١ مارس/ آذار ١٩٤٦ في المزرعة التي

كان يختبىء داخلها، وكان قد عرف ذلك المكان من زوجة هس بعد أن هددها بقتلها هي وأطفالها). وفي هذه الشهادة قال «كلارك» إنه قام بتعذيب «هس» على مدى ثلاثة أيام لكي يحصل منه على «اعتراف صريح ومتسق» (من قبيل ذلك الاعتراف الذي اقتبسناه آنفاً، والذي وقّع عليه «هس» في الساعة الثانية فجر يوم ١٤ مارس/ آذار ١٩٤٦).

فبمجرد إلقاء القبض على «هس»، تعرّض لضرب مبّرح حتى إن **«الضابط الطبي تدخل بإلحاح لدى الضابط المسئول وصاح فيه: قُل له أن يوقف الضرب، وإلا فلن يبقى لديكم سوى جثة هامدة».**

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بدا واضحاً أن «بتلر» و«كلارك» يشعران بالرضا التام عن أعمال التعذيب هذه.

ومن جهة أخرى، أُوفدت إلى ألمانيا في عام ١٩٤٨ لجنة تحقيق أمريكية، تضم القاضيين «فان رودن» و«سمبسون»، لتقصي المخالفات التي ارتكبتها المحكمة العسكرية الأمريكية في داخاو (والتي مَثَل أمامها ١٥٠٠ أسير ألماني، حُكم على ٤٢٠ منهم بالإعدام). وقد خلصت اللجنة إلى أن المتهمين تعرضوا لمختلف ضروب التعذيب البدني والنفسي لإجبارهم على الإدلاء بكل «الاعترافات» المطلوبة.

كما قامت اللجنة بفحص ١٣٩ معتقلاً، وتبين أن ١٣٧ منهم قد أصيبوا بعاهات مستديمة من جراء تعرضهم للركل في الخصيتين.

[المصدر: حوار مع القاضي إدوارد ل. فان رودن في مجلة ذا بروجرس، فبراير/ شباط ١٩٤٩]

محاكمة أوشفيتس:

يستلفت النظر هنا مصير المتهم الأساسي «ريتشارد باير»، وهو آخر قائد لمعسكر أوشفيتس، والذي تُوفي قبل بدء المحاكمة. فقد أُلقي القبض عليه في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٠، بالقرب من هامبورج، حيث كان يعيش متخفياً ويعمل في قطع الأخشاب في الغابات. وفي يونيو/ حزيران ١٩٦٣، لقي مصرعه في السجن في ملابسات غامضة.

وتشير مصادر عديدة، تستند إلى ما أوردته الصحافة الفرنسية نفسها، إلى أن «باير» ظل طوال فترة اعتقاله يرفض بإصرار تأكيد وجود غرف الغاز في القطاع الذي كان يخضع لإشرافه.

[المصدر: هرمان لانجبين، قضية أوشفيتس، فرانكفورت ١٩٦٥]

وجاء في تقرير تشريح جثة باير، الذي أصدره معهد الطب الشرعي التابع لجامعة فرانكفورت، أنه «ليس مستبعداً... وجود سم عديم الرائحة وغير متحلل».

وقد اقتبس «إبرهارد إنجلهارد»، المحامي في نورمبرج، هذه الفقرة من تقرير التشريح في سياق رسالة بعث بها إلى المدعي العام في فرانكفورت، بتاريخ ١٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٣، وأكد فيها أنه تم وضع السم لباير خلال استجوابه.

وهناك مثال ثان، وهو تقرير أقوال «جيرشتاين»، أحد ضباط فرق «الأمن الخاص» النازية، والذي جاء ملفقاً بصورة جلية، حتى إن المحكمة العسكرية الدولية في نورمبرج رفضت الاعتداد به في جلسة ٣٠يناير/ كانون

الثاني ١٩٤٦ ، بينما استعان المدعي العام الفرنسي ديبوست بجانب منه في الوقائع المتعلقة بمادة «زيكلون ب Zyklon B» ، والتي قيل إنها كانت تُستخدم في غرف الغاز ، ثم استُخدم التقرير بعد ذلك كدليل أثناء محاكمة «إيخمان» في القدس عام ١٩٦١ .

فقد جاء في هذه «الشهادة» أنه كان يُقتل يوميا ٦٠٠ ألف شخص في المعسكرات الثلاثة بلزك وتريبلنكا وسوبيبور . ولو سلّمنا بهذا الرقم لبلغ إجمالي عدد الضحايا ٢٥ مليون شخص!

[المصدر: P.S. 1553]

كما يقول «جيرشتاين» إنه شاهد ذات مرة أشخاصاً يتراوح عددهم بين ٧٠٠ و ٨٠٠ شخص ، مكدسين وقوفاً في غرفة مساحتها ٢٥ متراً مربعاً (أي أنه كان هناك أكثر من ٢٨ شخصاً في كل متر مربع!) .

وقد أعد الباحث «هنري روكيه» رسالة لنيل درجة الدكتوراه ، أثبت فيها عدم اتساق «تقرير جيرشتاين» ، وأجيزت الرسالة بتقدير «جيد جدا» . بل وكتب «ألان ديكو» ، في صحيفة لوماتان دي باري (١٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٨٦) يقول إنه «يتعين على جميع الباحثين من الآن فصاعداً أن يأخذوا مثل هذه الدراسات بعين الاعتبار» . ثم أردف قائلاً إن العلامة «روكيه» يُعد «أكثر الناس معرفة بحقيقة تقرير جيرشتاين» .

إلا أن الأمر لم يمض بسلام . فقد بدأ البحث عن ذرائع إدارية ، بالرغم من أن كل الإجراءات التي اتبعها «روكيه» كانت صحيحة . فقد أعد رسالته في باريس تحت إشراف العلاّمة «روجيو» ، ثم أحيلت الرسالة إلى جامعة

نانت لتقوم لجنة بتقييمها، تحت إشراف العلاّمة «ريفير». ومع ذلك فقد اتُّهم بأنه لم يسدد رسوم التسجيل في كلية الآداب في جامعة نانت! ومن ثم، تقرر إلغاء درجة الدكتوراه التي مُنحت لهنري روكيه.

وهناك مثال ثالث، وهو شهادة الطبيب المجري المقيم في المنفى «ميكلوس نيزلي»، وهي من أكثر «الشهادات» شهرة. فقد كتب «نيزلي» مقالة بعنوان: طبيب في أوشفتيس (ونشرها ﭽان بول سارتر في مجلة الأزمنة الحديثة في عام ١٩٥٣، وترجمها «تيبر كريمر» وصدرت ككتيب عام ١٩٦١).

ويقول «نيزلي»، على سبيل المثال، إن طول كل غرفة من غرف الغاز كان يبلغ ٢٠٠ متر، بينما تقول الوثيقة التي قُدمت في محاكمة نورمبرج إن مساحات غرف الغاز كانت كالتالي: ٢١٠ م٢، و ٤٠٠ م٢، و ٥٨٠ م٢. وإذا سلّمنا بالرقم الذي ذكره نيزلي عن طول الغرفة، لوجب أن يكون عرض هذه الغرف على التوالي هو ١,٠٥م، ٢ م، ٢,٩٠ م. وهو أمر لا يُعقل عندما يقال إن ثلاثة آلاف شخص كانوا يدخلون هذه الغرف ويسيرون فيها بحرية، وإنه كانت هناك أعمدة في الوسط ومقاعد على الجانبين.

ومما له دلالة في هذا الصدد، أنه لم يأت أي ذكر لمؤلَّف نيزلي سواء في الموسوعة اليهودية (١٩٧١) أو في موسوعة الهولوكوست (١٩٩٠). ولا بد أن القائمين على أمر هاتين الموسوعتين كانوا يدركون أن هذا المؤلَّف غدا موضع شكٍ منذ أن انتقده «بول راسينيه».

وبالإضافة إلى هذا كله، فقد ذكر «نيزلي» أنه وصل إلى المعسكر في نهاية مايو/ أيار ١٩٤٤، وكانت عمليات الإبادة بالغاز مستمرة هناك على مدى

أربع سنوات قبل ذلك التاريخ. إلا أن إحدى الوثائق التي قُدمت في نورمبرج (الوثيقة رقم N.O.4.401) تؤكد أن الأوامر بصنع أفران الغاز لم تصدر إلا في أغسطس/ آب ١٩٤٢، بينما تذكر وثيقة أخرى (الوثيقة رقم 4.463) أن هذه الأفران لم تصبح جاهزة إلا في ٢٠ فبراير/ شباط ١٩٤٣.

وفي أغسطس/ آب ١٩٦٠، أصدر «معهد التاريخ المعاصر» في ميونيخ تقريراً وُزّع على الصحف وجاء فيه أنه:

«لم يتم مطلقاً الانتهاء من غرف الغاز أو تشغيلها في معسكر داخاو... وقد بدأت عمليات الإبادة الجماعية لليهود باستخدام الغاز في عام ١٩٤١ - ١٩٤٢، ولكنها لم تكن تُنفذ إلا في بضعة مواقع في الأراضي البولندية المحتلة، باستخدام منشآت خاصة صُممت لهذا الغرض. ولم تُنفذ هذه العمليات بأي حال على الأراضي الألمانية».

[المصدر: مجلة دي زايت، ١٩ أغسطس/آب ١٩٦٠]

وهناك أمثلة أخرى كثيرة:

ففي مرافعته أمام محكمة نورمبرج، في جلسة ٣٠ مايو/ أيار ١٩٤٦، قال «ساوكل» (وهو أحد المتهمين الأساسيين):

«أقر بأن توقيعي موجود على هذه الوثيقة. ولكني أرجو من المحكمة أن تسمح لي بتوضيح ملابسات الحصول على هذا التوقيع.

لقد قُدمت الوثيقة لي في صورتها النهائية، فطلبت الإذن بقراءتها ودراسة محتواها لكي يتسنى لي أن أتخذ قراراً بشأن التوقيع عليها. ولكن لم يُسمح لي بذلك... ثم دخل شرطي بولندي أو روسي وسأل: أين هي

أسرة ساوكل؟ سوف نأخذ ساوكل معنا ولكن أسرته سوف تُسلَّم في الأراضي السوفيتية. ولأنني أب لعشرة أطفال، فقد كانت أسرتي هي كل ما يشغل فكري، ومن ثم وقّعت على هذه الوثيقة».

* * *

وتُعد شهادة الجنرال «أولندروف» على وجه الخصوص أكثر شهادات المتهمين وضوحاً. فقد تولى، في الفترة من صيف ١٩٤١ إلى صيف ١٩٤٢، قيادة الفرق المكلفة باغتيال العناصر السياسية القيادية التي تشرف على أنشطة المقاومة في جنوب روسيا. وعند مثوله للمحاكمة العسكرية الدولية[1]، قال إنه تلقى أوامر شفوية بأن يضيف إلى المهام المنوطة به مهمة إبادة اليهود باستخدام شاحنات خاصة مجهزة لقتل الأشخاص، بما في ذلك النساء والطفال.

[المصدر: سجلات المحاكمة العسكرية الدولية، المجلد ٤، ص ٣١١: ٣٥٥ والمجلد ٢٢، ص ٤٧٨: ٤٨٠، ٤٩١: ٤٩٤، ٥٠٩: ٥١٠، ٥٣٨]

ولكن شهادة الجنرال «أولندروف» أثناء محاكمته الثانية (محاكمات نورمبرج العسكرية، القضية رقم ٩) جاءت مختلفة تماماً. فقد تراجع عن أقواله التي أدلى بها أثناء المحاكمة العسكرية الدولية فيما يتعلق بصدور أمر

---

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أن «المحاكمة العسكرية الدولية»، هي تلك التي حُوكم فيها كبار القادة النازيين. أما «محاكمات نورمبرج العسكرية» فقد مثل فيها عدد من المتهمين الأقل مكانةً، وإن كان بعضهم قد حُوكم أكثر من مرة، ومن هؤلاء الجنرال أولندروف الذي مثل في تسع من هذه المحاكمات (المجلد ٤ من سجلات محاكمات نورمبرج العسكرية).

شفوي له بإبادة اليهود، واعترف بأنه قتل عدداً من اليهود والغجر، ولكن ذلك حدث خلال الحملة على عناصر حركة المقاومة، ولم يكن في إطار مخطط خاص لإبادة اليهود والغجر. كما اعترف بأنه قتل ٤٠ ألف شخص، وليس ٩٠ ألف شخص كما ذكر من قبل أثناء المحاكمة العسكرية الدولية.

[المصدر: سجلات محاكمات نورمبرج العسكرية، المجلد ٤، ص ٢٢٣ : ٣١٢]

* * *

والملاحظ أن كتابات المؤرخين والباحثين الذين شككوا في مقولات «الإبادة» أو انتقدوها لم تُقابل بأي تفنيد نقدي أو تمحيص علمي أو نقاش موضوعي، وكان مصيرها هو الصمت والتجاهل في أحسن الأحوال والقمع والاضطهاد في السيئ منها.

ولكن مهما استمر هذا القمع وذلك الصمت المريب إزاء الأبحاث التي تنطلق من رؤية نقدية، واستمر في المقابل فيض التمويل والتسويق الإعلامي لمقولات المدافعين عن المحرمات التي لا تُمس، فلن يزول في نفسي الشك والارتياب في صحة هذه المقولات، بل وليس من شأن موجة التحامل والتحيز السائدة حالياً إلا أن تعزز لدي هذه الشكوك.

فقد سبق لي أن واجهت نفس النوع من التحامل والتحيز منذ ١٤ عاماً، في سياق القضية التي رفعتها ضدي «الرابطة الدولية لمناهضة العنصرية ومعاداة السامية» في عام ١٩٨٢، لأنني تجرأت على القول بأن الغزو الإسرائيلي للبنان يُعد جزءاً لا يتجزأ من نهج الصهيونية السياسية. وقد انتهى الأمر برفض دعوى الرابطة أمام المحكمة الابتدائية، ومحكمة الاستئناف ثم أمام محكمة النقض، مع إلزامها بدفع مصاريف القضية.

كما أدى نشر كتابي: **ملف إسرائيل** (منشورات بابيروس، باريس ١٩٨٣) إلى الإفلاس الفوري لناشره.

أما كتابي: **فلسطين أرض الرسالات** (منشورات ألبا تروس، باريس ١٩٨٦)، فلم أتمكن من توزيعه بالطرق المعتادة. إذ راحت المكتبات التي يُعرض فيها الكتاب تتلقى بانتظام تهديدات مستمرة بتحطيم واجهاتها، ومن ثم أعادت أغلب النسخ إلى الناشر، وبالتالي توقف توزيع الكتاب من الناحية العملية. وهذا ما حدث أيضاً للكتاب الحالي: **الأساطير/ الخرافات المؤسسة للسياسية الإسرائيلية**، والذي تستميت الصحف الفرنسية في الهجوم عليه، بدءاً بصحيفتي «دى كانار أنشينيه» و«لوموند»، ومروراً بصحيفتي «لو باريزيان» و«لاكروا» وانتهاءً بصحيفة «أومانيتيه»، دون أن تتيح لي أي من هذه الصحف فرصة الرد على ما يُثار ضدي، حيث كان الاستثناء الوحيد هو صحيفة «لوفيجارو» التي وافقت على نشر ردي بعد أن حذفت منه أجزاءً كبيرة.

ولهذا كله، فقد اضطررتُ، كما هو الحال مع بعض «المؤرخين الجدد» في إسرائيل، إلى نشر كتابي هذا في فرنسا على نفقتي الخاصة، بينما يُترجم الكتاب ويُعد للنشر في إيطاليا وألمانيا وتركيا ولبنان والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى روسيا.

بيد أن مؤامرات الصمت وحملات القمع والاضطهاد، التي يُجابه بها من ينتقدون الكتابات التاريخية عن جرائم «هتلر»، تستند جميعها إلى ذرائع مشينة وملفقة. إذ يسعى هؤلاء المنتقدون إلى التأكيد على أنه لم تكن ثمة حاجة إلى اختلاق أكاذيب لإظهار مدى فظاعة الجرائم الكبرى التي ارتكبها

«هتلر» بحق اليهود وبحق جميع خصومه من الشيوعيين الألمان والسلاف وغيرهم، ممن دحروه في نهاية المطاف. ولكن خصوم النقد التاريخي يرون في هذا المسعى «تبرئة لهتلر أو على الأقل تهويناً من شأن جرائمه»!

ويرى أولئك المنتقدون أن الجرائم النازية لم تكن مجرد مذبحة واسعة النطاق لليهود وحدهم، بل راح ضحيتها عشرات الملايين في ساحة النضال ضد الفاشية. ولكن هذا الرأي يُعد في نظر الخصوم نوعاً من «العنصرية» وتحريضاً على التمييز والكراهية العرقية!

وفي مواجهة هذه الجوقة التي تشن حملات الكراهية والعداء على كل الباحثين ذوي الرؤية النقدية، نسوق اليوم تلك العناصر التي يتضمنها هذا الكتاب، والتي نستند فيها إلى مصادر أولئك الخصوم أنفسهم، على أمل أن تُستخدم هذه العناصر في إجراء مناقشة حقيقية لوقائع الماضي، دون أن يُوصم هذا الباحث أو ذاك بأن له دوافع سياسية معينة، ودون الحكم عليه مسبقاً بالوقوع فريسة للقمع أو الصمت. فلا يمكن بناء المستقبل بترسيخ الكراهية وتغذيتها بالأكاذيب.

ومن شأن هذا النقد للوقائع والروايات التاريخية المسلَّم بها وللدراسات العلمية عنها، أن يتيح للرأي العام فرصة التفكير بإمعان في جرائم الأمس والحيلولة دون وقوعها في المستقبل. ومن ثم فهو يُعد نوعاً من الالتزام الأخلاقي والعلمي على حد سواء.

* * *

ومما يسترعي الانتباه أنه لم تتوافر حتى الآن سوى أرقام كاذبة واعتباطية عن هذا الموضوع، حتى للفنانين ذوي المواهب الفائقة والنوايا الطيبة.

لكن ذلك لم يمنع ظهور أعمال إبداعية حقيقية مثل رواية «روبرت ميرل»: **الموت مهنتي**، والتي تروي بضمير المتكلم سيرة «هس»، الذي تولى قيادة معسكر أوشفيتس. فبالرغم من استشهاد الكاتب بالأرقام الملفقة التي أوردها «هس» في شهادته، فقد بلغ أسلوب «ميرل» في بعض الأحيان مستوى عالياً من التميز يجعله جديراً بأن يوضع في مصاف «ستاندال».

ففي أحد أجزاء الرواية يدور هذا الحوار:

. . . «صاح المدعي العام قائلاً: لقد قتلت ثلاثة ملايين ونصف المليون شخص!

ـ طلبتُ الإذن بالكلام وقلت: عفواً ياسيدي. أنا لم أقتل سوى مليونين ونصف فقط!

وعندئذ سرت همهمات في القاعة. . . رغم أن كل ما فعلته هو أنني صححتُ رقماً خاطئاً».

[المصدر: روبرت ميرل، الموت مهنتي، الناشر: جاليمار، ١٩٥٢، ص ٣٦٥ : ٣٦٦]

وفي عالم السينما، قدّم «آلان ريسنيه»، في فيلمه الرائع الرقيق «الليل والضباب»، صورة مؤثرة للوحشية والمعاناة لا يمكن أن تُنسى، ولم يشوِّه هذه الصورة سوى إقحام ذلك الرقم الاعتباطي: تسعة ملايين من الضحايا اليهود في معسكر أوشفيتس وحده!

ولكن سرعان ما ظهر سيل من الأعمال الأدبية والأفلام السينمائية والتليفزيونية المكرّسة لتحريف مغزى الجريمة النازية. وإزاء وضع كهذا لابد

للمرء أن يتساءل: كم مرة عُرضت علينا بعد التحرير، وعندما كان بوسع جيل بأكمله أن يشاهد ويحكم بنفسه، أعمالٌ تتناول مآثر الذين تصدوا بكل بسالة للنازية؟ كم مرةً مثلاً عُرض فيلم «معركة الماء الثقيل»، والذي يحكي قصة ذلك الدور البطولي الحاسم الذي قام به «چوليو كوري» وفرقته، عندما استولوا على مستودعات الماء الثقيل في النرويج. والتي لو وقعت في يد «هتلر» لكان أول من يصنع القنبلة الذرية ويستخدمها؟

وكم مرة عُرض فيلم «معركة القضبان» الذي يقص مأثرة عمال السكك الحديدية الذين قاموا بتدمير طرق المواصلات الألمانية لشل حركة القوات النازية والحيلولة دون تجمعها؟ وكم مرة عُرضت الأفلام الأخرى العديدة، مثل فيلم «هل باريس تحترق»، الذي يصوّر انتفاضة سكان باريس ونضالهم لتحرير مدينتهم بعد أن أسروا الحاكم الألماني «فون شولتيتز» لإرغامه على الاستسلام؟

وكم مرة في المقابل عُرضت علينا أفلامٌ مثل «الخروج» و«الهولوكوست» و«شـواه»(*) وغيرها من الأفلام الروائية التي تزخر شاشات التليفزيون كل أسبوع بمشاهدها المسيلة للدموع، وكأن معاناة و«تضحيات» طائفة من البشر أنبل وأسمى من المعاناة التي كابدها باقي البشر أجمعين في مسيرة نضالهم البطولي؟

(*) شواه: كلمة عبرية ذات دلالة دينية تعني «حرق القربان»، وتُستخدم في الأدبيات الصهيونية للإشارة إلى «إبادة اليهود» على أيدي النازيين. وكما هو الحال مع كلمة «هولوكوست»، فإن استخدام كلمة «شواه» على هذا النحو يرمي إلى إضفاء طابع القداسة والتضحية على «الشعب اليهودي» الذي كُتب عليه أن يعاني دائماً بوصفه «الشعب المختار» حسب التصور الصهيوني. (المترجم)

فمع فيلم «شواه»، الذي أخرجه «لانزمان»، يظل المرء على مدى تسع ساعات أسير مشاهد لا حصر لها للحجارة والقطارات الصاخبة، ثم تنهال عليه الشهادات المثيرة، من قبيل شهادة الحلاق في معسكر تريبلنكا، والذي يؤكد أنه كان يضع ٦٠ امرأة و ١٦ حلاقاً في غرفة مساحتها ١٦ متراً مربعاً!

وهناك بالطبع من يغدقون بالأموال لكي تستمر عملية «المتاجرة بالإبادة» هذه. وفي مقدمة هؤلاء دولة إسرائيل نفسها. فقد قرر «مناحم بيجين» تخصيص ٨٥٠ ألف دولار لإنتاج فيلم «شواه»، حيث اعتبره «مشروعاً ذا أهمية قومية».

[المصدر: «الوكالة اليهودية للبرق»، ٢٠ يونيو/ حزيران ١٩٨٦. ذي جويش جورنال، نيويورك، ٢٧ يونيو/ حزيران ١٩٨٦، ص ٢]

ومن أكثر الإفلام التي ساهمت في التلاعب بالرأي العام العالمي الفيلم التليفزيوني «الهولوكوست»، والذي يُعد جريمة من منظور الحقيقة التاريخية. فالفكرة الأساسية التي تشكل عصب الفيلم أنه لا يُعقل أن يمر حدث بمثل هذا الهول، أي إبادة ستة ملايين يهودي، في غفلة من عيون الشعب الألماني بأكمله. فإذا كان الألمان لم يعرفوا بالحدث، فذلك لأنهم لم يريدوا أن يعرفوا. ومن ثم فجميعهم مذنبون.

[المصدر: صحيفة ليبراسيون، ٧ مارس/ آذار ١٩٧٩]

وها هي ذى الثمار السامة التي نتجت عن «صلوات الكراهية»:

«يجب طرد جميع عملاء العدو من البلاد. لقد انقضت سنتان ونحن نطالب بالسماح لنا باتخاذ إجراء، رغم أن ما نطلبه في منتهى البساطة

والوضـوح: الإذن ثم مـا يكفي من السـفن. ولكن المشكلة أن إغـراق هذه السفن ليس، للأسف، من اختصاص مجلس مدينة باريس».

[المصدر: النشرة الرسمية لمجلس مدينة باريس. محاضر مناقشات مجلس مدينة باريس. جلسة ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٢، ص ٦٣٧]

كـان النقـاش يدور حـول اقـتـراح مـدروس، حـسـبـمـا أكـد السـيـد «موسكوفيتش» في ١٥ يناير/ كـانون الأول ١٩٦٣، أثناء نظر دعوى تشهير أقامها، حيث قال: «إنني نادم لأنه لـم تتم إبادة أعداء فرنسـا. . . ومازلت أشعر بالندم». (صحيفة لوموند، ١٧ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٣).

وقد ساهم الأدب الروائي في عملية التضليل هذه.

فقد قدم «دافيد روسي» عملاً رصيناً محكماً في كتابه الأول، الذي ألّفه بعد خروجه من معسكر بوخنفالد(*)وهو بعنوان **عالم الاعتقال** (منشورات مينوي، ١٩٤٦)، إلا أن كـتـابه الثـاني: **أيام مــوتنا**، جـاء حـافـلاً بمعظم التفاهات النمطية التي شكلت صلب الأعـمال الأدبية عن تجربة الاعتقال، وإن كان يضعها في قالب أدبي بارع.

أما «مارتن جراي» فيقدم، في روايته: **باسم كل أهلي**، وصفاً لمعسكر اعتقـال لم تطأه قدماه، مستعيناً في ذلك بالتسهيلات التي ينعم بها كبار الكتاب الفرنسيين. وهكذا تنتقل الأحداث من السجلات المزيفة في وزارة المحاربين القـدمـاء، والتي اكـتـشـفـهـا «سيـرج كـلارسـفـيلد»، إلى الرؤى الكابوسية التي صاغها «إيلي فايزل» **(الحاصل على جائزة نوبل)**، والـذي

(*) بوخنفالد: أحد معسكرات الاعتقال التي أقامها النازيون في ألمانيا. (المترجم)

رأي «بأم عينيه» «ألسنة لهب هائلة» تتصاعد من حفرة «كان يُلقى فيها بالأطفال الصغار» (دون أن «تلحظ» ألسنة اللهب هذه أيّ طائرة من الطائرات الأمريكية التي لم تكف عن التحليق فوق المعسكر!). وفي تصعيد للوحشية والهذيان يمضي الراوي قائلاً: «أخبرني أحد الشهود فيما بعد أن الأرض ظلت تميد على مدى شهور طويلة، وأن دفقات من الدم كانت تندفع منها بين الفينة والفينة. (وفي هذه المرة كانت «الشهادة» عن بابيار).

[المصدر: إيلي فايزل، أقوال غريبة، الناشر: دي سوي، باريس ١٩٨٦، ص ٨٦، ص ١٩٢]

وقد تمثلت ذروة هذا النوع من الأدب الروائي في رواية: **مذكرات آن فرانك**(*)، التي حققت أعلى مبيعات في العالم، حيث تحل الأحداث المؤثرة محل الأحداث الواقعية، وتتخفى الخرافة في زي التاريخ.

فقد أدلى المؤرخ الإنجليزي «دافيد إيرفنج» بالشهادة التالية عن مذكرات آن فرانك، أثناء محاكمة تورنتو يومي ٢٥ و ٢٦ إبريل/ نيسان ١٩٨٨:

(*) آن فرانك (١٩٢٩ ـ ١٩٤٥) فتاة ألمانية هاجرت مع أسرتها إلى هولندا بعد وصول هتلر للحكم، واضطرت للاختباء بعدما قرر النازيون إرسال أختها إلى معسكرات السخرة، وظلت مع أسرتها في مخبئهم لأكثر من عام حتى وقعوا في أسر النازيين وزُج بهم في أحد معسكرات الاعتقال. وهناك لقيت آن وأختها حتفهما بسبب المرض. وقد نسج الصهاينة عشرات القصص المختلقة عن سيرة آن، جاعلين منها رمزاً لعذابات اليهود في ظل النازية، والتي يصورها الصهاينة كما لو كانت جريمة في حق اليهود وحدهم. (المترجم)

«في نهاية المطاف، وافق والد آن فرانك، الذي استمرت مراسلاتي معه عدة سنوات، على إخضاع مخطوطة «المذكرات» للفحص المعملي، وهذا ما ألجأ إليه دائماً عندما يكون هناك شك في أي وثيقة».

وقد أُجري الفحص في معمل الشرطة الجنائية الألمانية في فيسبادن. وأثبت الفحص أن قسماً من مخطوطة «مذكرات» آن فرانك قد كُتب بالقلم الجاف (ويُذكر أن هذا النوع من الأقلام لم يُطرح في الأسواق إلا عام ١٩٥١، بينما تُوفيت آن فرانك عام ١٩٤٥).

ويواصل «دافيد إيرفنج» شهادته قائلاً إن:

«النتيجة التي خلصتُ إليها بخصوص «مذكرات» آن فرانك هو أن جانباً كبيراً منها قد كتبته فعلاً فتاة يهودية في العاشرة من عمرها أو نحو ذلك. وبعد موت الفتاة المأساوي بمرض التيفوس في أحد معسكرات الاعتقال، أخذ والدها «أوتو فرانك» هذه النصوص، ثم عكف عليها، هو وأشخاص آخرون لا أعرفهم، وأدخلوا عليها تعديلات لإضفاء طابع مثير يجعلها قابلة للبيع. وقد حققت مبيعات «المذكرات» بالفعل أرباحاً طائلة للأب ولمؤسسة آن فرانك على حد سواء. ومع ذلك، فليس لهذا العمل أي قيمة تاريخية وثائقية نظراً للتعديلات التي أُدخلت على النص».

والملاحظ أن هذه الأعمال، التي تندرج في سياق «المتاجرة بالإبادة»، لا تستند إلا على «الشهادات» التي تسرد طرقاً شتى «لقتل» الضحايا «بالغاز»، دون أن تبين لنا طريقة عمل غرفة غاز واحدة. (وهو ما برهن لوشتر استحالة تنفيذه من الناحيتين الفيزيائية والكيميائية)، ودون أن توضح لنا كيفية تشغيل أي من تلك الشاحنات التي قيل إنها كانت تستخدم «كأفران غازٍ متنقلة».

وبالمثل، لم يدلنا أحد على مكان رماد الجثث التي قيل إنها دُفنت بعد حرقها وهي تُقدر بعدة أطنان.

وهكذا «لاتوجد أي صورة لغرف الغاز. فقد تبخرت الجثث، وبقي الشهود».

[المصدر: صحيفة لو نوفيل أويزرفاتور، ٢٦ أبريل/ نيسان ١٩٨٥]

ويمكن إذن تصور ما ينطوي عليه عمل «كلود لانزمان» من تفاهة لا حدود لها. إذ يعترف المؤلف نفسه قائلاً: «كان عليّ صنع هذا الفيلم من لا شيء، وبدون أي مصادر وثائقية. باختصار كان عليّ أن أخترع كل شيء».

ثالثا: سلاح الجريمة

لو أخذنا في الاعتبار الهدف الذي ترمي إليه أي محاكمة جنائية، لوجب أن نسلّم بأن ثمة أهمية قصوى لسماع رأي الخبراء بشأن عدد كبير من التساؤلات، حتى وإن كان القصد من ذلك هو مجرد تكوين فكرة عن مدى صدق الشهود العديدين، وكذلك صدق بعض «الوثائق». وسنحاول هنا طرح بعض من هذه الأسئلة المتوقعة بخصوص موضوعنا:

- ما المدة اللازمة لكي يبدأ مفعول غاز «زيكلون ب»؟ وكيف تظهر آثاره؟

- ما المدة التي يظل خلالها الغاز فعالاً داخل مكان مغلق (سواء أكان المكان بدون تهوية، أم جرت تهويته فور استعمال الغاز)؟

ـ هل يمكن، حسبما قيل، الدخول بدون كمامات إلى غرف الغاز المشبعة بغاز «زيكلون ب»، بعد نصف ساعة فحسب من استخدام هذا الغاز؟

ـ هل يمكن أن تحترق الجثث بالكامل داخل المحارق في غضون ٢٠ دقيقة؟

ـ هل يمكن تشغيل أفران المحارق بصفة مستمرة طوال الليل والنهار دون توقف؟

ـ هل يمكن حرق جثث بشرية داخل حفرٍ عمقها عدة أمتار؟ وإذا أمكن ذلك، فكم من الوقت تستغرق هذه العملية؟

لم يظهر حتى الآن أي «دليل قاطع» في هذا الشأن.

وسنكتفي هنا بذكر مثالين:

ـ أولهما هو استخدام الشاحنات «كغرف غازٍ متنقلة».

ـ وثانيهما هو تصنيع الصابون من الدهن البشري (وقد استُخدمت نفس الأكذوبة خلال الحرب العالمية الأولى).

(وبالمثل فإن أكذوبة «القتل بالغاز» هي نسخة حديثة من أكذوبة «قتل الصرب بالغاز» على أيدي البلغار في عام ١٩١٦).

[المصدر: صحيفة ديلي تلجراف، لندن، ٢٢ مارس/آذار ١٩١٦، ص ٧. صحيفة ديلي تلجراف، لندن، ٢٥ يونيو/حزيران ١٩٤٦، ص ٥]

وثمة حكاية عن تنفيذ عمليات الإبادة باستخدام «غرف الغاز المتنقلة»، وهي عبارة عن شاحنات يُقال إن آلاف الأشخاص قد أُبيدوا داخلها، وذلك

بتوجيه أنابيب طرد العادم إلى داخل الشاحنات. وقد انتشرت هذه الحكاية للمرة الأولى في أوساط الرأي العام في الغرب عندما عرضتها صحيفة نيويورك تايمز في الصفحة السابعة من عددها الصادر في ١٦ يوليو/ تموز ١٩٤٣. (وحتى ذلك الحين لم يكن هناك من يتناول هذا الموضوع سوى الصحافة السوفيتية).

وفي هذه الحالة، كما في غيرها، اختفت تماماً أداة الجريمة (وهي هنا مئات أو آلاف من الشاحنات المجهزة لعمليات القتل هذه)، إذ لم تُقدم أي منها كدليل إثبات في أي محاكمة.

ومما يستلفت النظر هنا أيضاً أن خطة «الإبادة» كان مقرراً لها أن تظل «سرا» مطلقاً، على حد تعبير «هس»، ولكن الغريب أن يعلم بهذا السر آلافٌ من سائقي الشاحنات ومعاونيهم الذين كان عليهم أن يتعاملوا من الضحايا (دون أمر رسمي)، وأن يقوموا بإخفاء الجثث بطريقة سحرية، ومع ذلك فقد ظل هذا «السر الرهيب» حبيس صدورهم دون أن ينبس أحدهم بكلمة عنه.

أما خرافة «الصابون البشري» فقد كان «فيزنتال» هو الذي روَّج لها في سلسلة مقالات نُشرت في صحيفة الجماعة اليهودية في النمسا: دير نيوفيج (الطريق الجديد) في عام ١٩٤٦. ففي مقالة بعنوان: " RJF" كتب يقول:

«سمعت تلك الكلمات الرهيبة «شحن لأغراض الصابون» للمرة الأولى في نهاية عام ١٩٤٢. كان ذلك في بولندا. وكان المصنع في جاليشيا بمنطقة بلزك. وفي الفترة من إبريل/ نيسان ١٩٤٢ إلى مايو/ أيار ١٩٤٣، استُخدم ٩٠٠ ألف يهودي كمواد أولية في هذا المصنع».

وبعد أن أوضح «فيزنتال» أنه كان يتم تحويل الجثث إلى مواد أولية، أضاف أن: «البقايا الدهنية كانت تُستخدم في صنع الصابون». ثم يواصل حديثه قائلاً:

«بعد عام ١٩٤٢، كان الناس في بولندا يدركون جيداً ماذا يعني صابون RJF. وليس بوسع العالم المتمدن أن يتخيل مدى فرحة النازيين وزوجاتهم هناك بهذا الصابون. فقد كانوا يرون في كل قطعة صابون يهوديا تحوّل هكذا بطريقة سحرية، لكي لا يصبح مثل فرويد أو إيرليخ أو أينشتاين».

وقد جاء الرد على مثل هذه الخرافة من متحف الإبادة النازية في إسرائيل (يادفاشيم)، والذي أكد رسميا أن النازيين لم يستخدموا جثث اليهود في صنع الصابون. وكل ما في الأمر أن ألمانيا كانت تعاني خلال سنوات الحرب من نقص حاد في المواد الدهنية، ومن ثم وُضع إنتاج الصابون تحت إشراف الحكومة، وكانت تُنقش على قطع الصابون الأحرف الثلاثة "RJF"، وهي اختصار عبارة ألمانية تعني «إدارة الرايخ للمواد التموينية الدهنية»، ولكن البعض فسَّر هذه الأحرف الثلاثة خطأ على أنها تعني «دهن يهودي صاف»، ثم انتشرت الشائعة بعد ذلك بسرعة البرق.

وهناك ثلاث وثائق أساسية لو قُدِّر لها أن تُناقش بشكل جدي وعلني لكان ذلك كفيلاً بوضع حد للجدل حول «غرف الغاز»، وهي: «تقرير لوشتر»(٥ إبريل/ نيسان ١٩٨٨)، وتقرير معاينة موقع كراكاو (٢٤ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٠)، ثم تقرير «جيرمار رودولف» (١٩٩٤). فهذه الوثائق الثلاث هي الوحيدة التي تتبنى منهجاً علميا موضوعيا، وتتضمن

نتائج تحليل عينات من الموقع، مما يجعل بالإمكان إجراء مزيد من التحاليل الكيميائية.

وفيما يتعلق بغاز «زيكلون ب»، الذي قيل إنه استُخدم في قتل عدد كبير من المعتقلين، فهو أحد نواتج حمض السيانيدر، وعادةً ما يُستخدم في تعقيم الملابس والأدوات التي يُخشى أن تكون سبباً في انتشار الأوبئة، ولا سيما وباء التيفوس. وقد بدأ استخدامه لهذا الغرض خلال الحرب العالمية الأولى، ولكنه استُخدم كوسيلة إعدام للمرة الأولى في ولاية أريزونا الأمريكية عام ١٩٢٠، ثم امتد استخدامه إلى ولايات أخرى، من بينها كاليفورنيا وكولورادو، وميريلاند، ومسيسيبي، وميسوري، ونيفادا، ونيو مكسيكو، ونورث كارولينا.

[المصدر: تقرير لوشتر (رقم ٠٠٤/ ٩)]

والجدير بالذكر أن «لوشتر» كان يعمل مستشاراً هندسيا لولايات ميسوري وكاليفورنيا ونورث كارولينا. **وقد تخلت بعض تلك الولايات في الوقت الراهن عن استخدام هذا الغاز كوسيلة إعدام، نظراً للنفقات الباهظة التي يستلزمها إنتاج هذا الغاز وتوفير مواد تصنيعه وصيانته، فضلاً عن أن استخدام هذا الغاز يتطلب إجراءات أمان قصوى، مما يجعل منه أكثر وسائل الإعدام تكلفةً.**

فمن الضروري تهوية الغرفة التي يُستخدم فيها غاز «زيكلون ب»، لمدة عشر ساعات على الأقل، تبعاً لأبعاد الغرفة. (٠٠٥/ ٦).

كما يتطلب استخدام الغاز أن تكون الغرفة مُحكمة، ومن ثم يتعين أن

تكون الجدران مكسوةً بالصُلب، وأن تكون مفاصل الأبواب مصنعة من مادة خاصة مثل «الابيستوس» أو «نيوبرين» أو «تيفلون» (٠٠١/ ٧).

وقد قام «لوشتر» بزيارة ومعاينة ما زُعم أنها "غرف غاز" في معسكر أوشفيتس - بيركناو وغيره من المعسكرات في الشرق، وانتهى إلى الاستنتاجات التالية:

(٠٠١/ ١٢ - فيما يتعلق بالفرنين رقمي ١ و ٢ في أوشفيتس):

«يتبين من المعاينة الموضعية لهذه المنشآت أن تصميمها في غاية السوء والخطورة إذا ما تم استخدامها كغرف إعدام. فلا توجد بها التجهيزات اللازمة لاستخدامها لهذا الغرض...

فالفرن الأول ملاصق لمستشفى فرع «جهاز الأمن الخاص» في أوشفيتس. وأنابيب الصرف الخاصة به تصب في شبكة المجاري الرئيسية للمعسكر، وهذا كفيل بجعل الغاز يتسرب إلى جميع مباني المعسكر. (٠٠٢/ ١٢). أما المبنى الموجود في ماجدانيك فلا يمكن أن يصلح للغرض الذي قيل إنه كان يُستخدم لأجله، إذ لا يتوافر فيه الحد الأدنى لمتطلبات إنشاء غرفة غاز».

ويخلص «لوشتر» منْ هذا كله إلى استحالة أن تكون أي من الغرف الموجودة في تلك المباني قد استُخدمت لقتل بشر بالغاز. فإقدام أي شخص على العمل في مثل هذه الظروف يعني المخاطرة بحياته وحياة جميع الموجودين في الأماكن المحيطة. كما لا تُوجد في هذه المباني أي وسائل للتهوية أو توزيع الهواء أو إضافة المواد اللازمة لاستخدام غاز «زيكلون ب» (١٤٥/ ٣٣).

وينهي «لوشتر» تقريره بهذا الاستنتاج الحاسم:

«بعد الاطلاع على جميع المصادر الوثائقية ومعاينة جميع المواقع في أوشفيتس، وبيركناو، وماجدنيك، فإن الباحث يرى أن ثمة أدلة قاطعة على أنه لم توجد على الإطلاق في أي من هذه الأماكن أي غرف للإعدام بالغاز».

[المصدر: تقرير فريد لوشتر كبير المهندسين، أعد في مالدين، ولاية ماساتشوسيتس، ٥ إبريل/ نيسان ١٩٨٨]

وخلال محاكمة تورنتو، أشار المحامي «كريستي» إلى أن كثيراً من «شهادات» الشهود تتناقض تماماً مع حقيقة الإمكانات الكيميائية والعملية. وفيما يلي ثلاثة أمثلة على هذه التناقضات:

١ ـ يقول «رودولف هس» في كتابه: **قائد في أوشفيتس** (ص ١٩٨):

«كانت الأبواب تُفتح بعد نصف ساعة من وقف تشغيل الغاز، أي بعد تهوية المكان وتجديد الهواء به، ثم يتم على الفور رفع الجثث».

وقد أثار هذا القول دهشة المحامي «كريسيتي»، فسأل في عجب: «إذن لم يكن هؤلاء يرتدون أي كمامات؟» (٥١١٢٣).

فمن المستحيل علميا الاقتراب من جثث تعرضت لغاز «زيكلون ب» بعد نصف ساعة فحسب، ناهيك عن الأكل أو الشرب أو التدخين. . إذ لا يصبح المكان آمناً إلا بعد عشر ساعات على الأقل من تهويته.

٢ ـ استدل المحامي «كريستي» بإحدى وثائق محاكمات نورمبرج (الوثيقة رقم PS1553) والملاحق المرفقة بها، والتي أقر فيها «هيلبرج» بأنه أرسلت

إلى أوشفيتس كمية من غاز «زيكلون ب» تعادل نفس الكمية التي أُرسلت في نفس اليوم إلى أورانين بورج .

ولكن «هيلبرج» يقر في الوقت نفسه بأن أورانين بورج : «كان معسكر اعتقال ومركزاً إداريا ، ولم يُقتل فيه أي شخص بالغاز على حد علمه» .

بل لقد أثبتت الاختبارات وفحوص المعاينة التي أجراها «لوشتر» أن آثار الحامض ، الذي ينتج عنه غاز «زيكلون ب» والموجودة في الغرف المخصصة للتعقيم ، أكثر من مثيلتها الموجودة في تلك الغرف التي قيل إنها كانت «غرف غاز» .

وفي معرض التعليق على ذلك يقول «لوشتر» :

«كنا نتوقع أن يثبت الفحص وجود نسبة عالية من مادة «السيانيد» في العينات المأخوذة من غرف الغاز الأولى ، تفوق النسبة الموجودة في العينات الأخرى (اعتماداً على ماذكرته المصادر من أن هذه الغرف كانت تُستخدم فيها كميات ضخمة من الغاز) . وما دام الفحص قد أثبت عكس ذلك ، فعلينا أن نستنتج . . . أن هذه المنشآت لم تكن على الإطلاق غرفاً للإعدام بالغاز» .

[المصدر: تقرير لوشتر، ٠٠٦/ ١٤]

وقد تأكدت صحة هذا الاستنتاج من خلال الاختبارات التي أجراها في كراكاو «معهد اختبارات الطب الشرعي» ، في الفترة من ٢٠ فبراير/ شباط إلى ١٨ يوليو/ تموز ١٩٩٠ . وقد بعث المعهد بنتائج الفحص إلى إدارة متحف أوشفيتس ، في رسالة بتاريخ ٢٤ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٠ .

[المصدر: إشارة المعهد رقم ٧٢٠/ ٩٠ ، إشارة المتحف رقم ٨٩-١٨٦٠/ ٥١/ ٨٥٢٣-١]

ومع ذلك، فلا تزال تُعرض على السياح ـ كما في داخاو ـ نماذج لغرف الغاز تتفاوت فيما بينها من حيث إتقان الصنع. وربما تُعرض عليهم أيضاً طريقة تشغيلها، برغم أنه لم يتم في حقيقة الأمر استخدام مثل هذه الغرف على الإطلاق.

٣ ـ قام «لوشتر» بفحص المواقع التي يُقال، وفقاً للخرائط الرسمية لمنطقة بيركناو، إن النازيين كانوا يستخدمونها «كحفر لحرق» الجثث، والتي تذكر معظم النصوص المتعلقة بالإبادة أن عمقها يبلُغ ستة أقدام. ومما يستلفت النظر في هذا الصدد أن مستوى المياه في هذه الحفر يصل إلى نحو قدم أو قدم ونصف من السطح. وهنا يؤكد لوشتر أنه من المستحيل حرق الجثث تحت الماء، كما أنه ليس هناك ما يدعو للاعتقاد بأن وضع هذه المواقع قد تغيّر عما كان عليه زمن الحرب، حيث تذكر أدبيات الإبادة أن معسكري أوشفيتس وبيركناو قد بُنيا في منطقة مستنقعات (٩١٠٠ـ٩١٠١/ ٣٢). وبالرغم من ذلك، فلا تزال تُعرض على الناس صور فوتوغرافية لما يُزعم أنها كانت «حفر للحرق».

أما فيما يتعلق بما قيل عن عمليات حرق الجثث في الهواء الطلق داخل «حفر الحرق»، فقد أكد التقرير أن «بيركناو مبنيّ فوق مستنقع، وكان مستوى المياه في جميع هذه المواقع على عمق ٦٠ سنتيمتراً من السطح». (١٤/٠٠٨).

وهناك وثيقة قيّمة وجديرة بأن تكون مادة لدراسة موضوعية، إذ تختلف عن تلك الوثائق المسلّم بها، والتي تصف مباني أوشفيتس ـ بيركناو، ولا سيما ألسنة اللهب التي تتصاعد في الهواء، والتي كان دخانها يعتم السماء،

كما ذكرت عدة «شهادات». وتتمثل هذه الوثيقة في مجموعة صور لموقعي أوشفيتس وبيركناو، التقطتها الطائرات الأمريكية من الجو أثناء الحرب، ونشرها الأمريكيان «دينو أ. بروجيوني وروبرت بورير» في كتيب بعنوان: **عودة إلى الإبادة**: دراسة تحليلية لمواقع الإبادة في أوشفيتس-بيركناو على ضوء أحداث الماضي، الاستخبارات المركزية الأمريكية، فبراير/ شباط ١٩٧٩، واشنطن، ١٩ صفحة.

وبالرغم من تعليقات محللي الاستخبارات المركزية الأمريكية على الصور، والتي رددوا فيها نفس المقولات التقليدية عن الموضوع، فإننا لا نجد في هذه الصور ما يتفق مع الأقوال التي تدعي أن ألسنة اللهب كانت تلتهم زهاء ٢٥ ألف جثة كل يوم، في الفترة من مايو/ أيار إلى أغسطس/ آب ١٩٤٤، عندما تم ترحيل عدد من يهود المجر إلى ذلك المعسكر. فعلى سبيل المثال، لا تبين الصور (التي التقطت في ٢٦ يونيو/ حزيران وفي ٢٥ أغسطس/ آب ١٩٤٤) أي آثار للدخان، ولا تظهر فيها أي تجمعات بشرية أو أي تجهيزات خاصة.

وهناك أيضاً سجل صور أوشفيتس، والذي يضم ١٨٩ صورة التُقطت داخل معسكر بيركناو في نفس الفترة تقريباً، مع مقدمة كتبها «سيرج كلارسفيلد»، بالإضافة إلى تعليقات كتبها «ج. بريساك». وتعرض هذه الصور ١٨٩ مشهداً للحياة اليومية في معسكر الاعتقال، في الفترة التي شهدت وصول قافلة من الأشخاص الذين تم ترحيلهم من المجر. إلا أنه ليس هناك في هذه الصور، هي الأخرى، ما يشير إلى وقوع عمليات إبادة منظمة على نطاق واسع.

بل إن المشاهد التي تظهر في عدد كبير من الصور تجعلنا نستبعد تماماً احتمال وقوع عمليات إبادة منظمة في بعض المواقع «السرية» في المعسكر، وذلك بالرغم من أن تعليقات «بريساك» على الصور قد جاءت مفعمة بالتعميمات والتقديرات الجزافية، وهو ما يجعل الصور تعطي انطباعاً يختلف تماماً عن حقائق الأمور، ويُساعد من ثم على استمرار عملية التلفيق والتضليل.

[المصدر: سجل صور أوشفيتس (الناشر: لوسوي، باريس ١٩٨٣. ٢٢١ صفحة]

إلا إن الباحث الكندي «چون بول»، المتخصص في تحليل الصور الملتقطة من الجو، هو الذي جمع على ما يبدو أدق وأشمل مجموعة صور وثائقية حول هذا الموضوع، ثم عكف على دراستها وتحليلها. وجاءت النتائج التي انتهى إليها على النقيض تماماً من روايات المؤرخين الرسميين.

[المصدر: «دليل الصور الجوية» الصادر عن: Ball Resource limited. Suite 160.7231
]120th Street Delta, B.C. Canada. 4C6PS. 1992.

وقد طُرحت جميع هذه التساؤلات الفنية المتخصصة أثناء محاكمة «زندل» في تورنتو، حيث تسنّى لكل طرف أن يعبّر عن رأيه بشكل حر ووافٍ. ومن ثم، تُعد محاضر هذه المحاكمة مصدراً نادراً لأي مؤرخ أمين ونزيه، إذ تتيح له فرصة الاطلاع على مختلف العناصر التي دار حولها النقاش. ومما يضاعف من قيمة الآراء التي عرضها جميع المشاركين أن كل طرف كان يتحدث وهو يضع في حسبانه أنه عرضة للنقد المباشر والفوري من الأطراف الأخرى.

ومن أهم التفاصيل الحاسمة التي عُرضت في هذه المحاكمة، ما أدلى به، في جلستي ٥ و٦ إبريل/ نيسان ١٩٨٨، «إيفان لاجاس»، مدير مؤسسة كالاجاري للمحارق في كندا، والتي بُنيت على نمط أشبه بنمط محارق بيركناو، وإن كانت تلك قد شُيدت عام ١٩٤٣. وقد عرض «لاجاس» جميع الشروط الفنية اللازمة لمثل هذه الأجهزة، وكذلك متطلبات صيانتها. كما بيّن أن ثمة ضرورة لتبريد الأجهزة فيما بين عمليات الإحراق، وكذلك عند إدخال الجثث، وإلا تعرضت الأفران للعطب.

ثم طُلب من «لاجاس» أن يدلي برأيه فيما ذكره «هيلبرج» في كتابه: **القضاء على يهود أوروبا** (الطبعة الثانية، ص ٩٧٨) عن طاقة ٤٦ فرناً في المحارق الأربعة في بيركناو، حيث كان «هيلبرج» قد أكد أنه:

«من الناحية النظرية، يمكن إحراق ٤٤٠٠ جثة يوميا في المحارق الأربعة في بيركناو. ولكن طاقة الأفران تقل من الناحية العملية، نظراً لفترات التوقف وإبطاء التشغيل».

وقد أكد «لاجاس» من جانبه أن هذا القول ضرب من «الهراء» وأنه «غير واقعي»، ووصف الادعاء بإمكان إحراق ٤٤٠٠ جثة يومياً في ٤٦ فرناً بأنه ادعاء «مضحك». كما أكد لاجاس، استناداً إلى خبرته الشخصية، أنه ربما كان بالإمكان إحراق ١٨٤ جثة يومياً في بيركناو.

[المصدر: سجلات محكمة تورنتو، ٧٣٦-٧٣٨/ ٢٧]

وتختلف هذه التأكيدات بالطبع عن تلك الادعاءات التي ساقها «بريساك» في كتابه: **محارق أوشفيتس**: آلية القتل الجماعي (باريس،

١٩٩٣)، حيث لا يخصص سوى فصل يقع في ٢٠ صفحة (من الصفحة ١٤٧) للحديث عن «غرف الغاز»، بينما لا ينبس بكلمة واحدة عن تقرير «لوشتر»، بالرغم من أنه دأب منذ عام ١٩٩٠ على «دحض» هذا التقرير (بتمويل دائم من مؤسسة كلارسفيلد).

ولا مناص من القول في النهاية بأن الشكوك ستظل قائمة ما لم يتم إجراء حوار علمي علني بين علماء وباحثين متخصصين، على نفس المستوى من الكفاءة، حول محتوى تقرير «لوشتر»، ونتائج الفحوص التي أُجريت في كراكاو في عام ١٩٩٠، بناءً على طلب إدارة متحف أوشفيتس، وما لم تصبح جميع المسائل الخلافية بشأن «غرف الغاز» موضع نقاش حر.

فحتى الآن، لا تزال الحجج الوحيدة التي تُثار في وجه من يشككون في الروايات الرسمية لوقائع التاريخ هي رفض النقاش، والهجوم، والرقابة، والقمع.

الفصل الثالث

أسطورة/خرافة
«الملايين الستة» (الهولوكوست)

«الإبادة الجماعية: هي القضاء على جماعة عرقية، بشكل مخطط ودءوب، بإفناء أفرادها». معجم لاروس

«الإبادة الجماعية، شأنها شأن الوعد الإلهي في التوراة، هي أحد الذرائع الأيديولوچية لإنشاء دولة إسرائيل».

[توم سيجيف: المليون السابع، الناشر ليانا ليفي، ١٩٩٣، ص ٥٨٨]

عادة ما تُستخدم ثلاث مصطلحات للإشارة إلى المعاملة التي لاقاها اليهود على أيدي الألمان، ألا وهي «الإبادة الجماعية»(Genocide)، و«الهولوكوست»، (Holocauste)، و«شواه» .(Shoah)

أما مصطلح «الإبادة الجماعية»، فله مدلول محدد، وهو إبادة عرق أو جنس. فلو افترضنا أنه كان هناك «جنس» يهودي، كما ادعت المقولات العرقية النازية، وكما يدعي القادة الإسرائيليون في الوقت الراهن، لكان علينا أن نتساءل:

هل حدثت فعلاً «إبادة جماعية» لليهود أثناء الحرب؟

تقدم كل المعاجم تعريفاً محدداً لمصطلح «الإبادة الجماعية». فيذكر معجم لاروس مثلا أن «الإبادة الجماعية هي القضاء على جماعة عرقية، بشكل مخطط ودءوب، بإفناء أفرادها».

ولايمكن لهذا التعريف أن ينطبق بشكل حرفي إلا في حالة غزو يشوع لبلاد كنعان، حيث يخبرنا «سفر يشوع» عند الحديث عن غزوه لأي مدينة قائلا: «فأسلمها الرب هى أيضاً إلى يد إسرائيل مع ملكها، فدمرها وقتل كل نفس فيها بحد السيف فلم يفلت منها ناج»(*) (سفر يشوع ١٠ : ٣٠، على سبيل المثال).

ومن ثم، فقد استُخدمت الكلمة بشكل مغلوط تماماً خلال محاكمات نورمبرج، لأن الأمر لم يكن يتعلق بإفناء شعب بأكمله، كما هو الحال في «عمليات الإبادة المقدسة» للعماليق والكنعانيين والشعوب الأخرى، والتي يسردها «سفر يشوع» تفصيلاً. فيقول مثلاً عند استيلاء يشوع على مدينتي عجلون وحبرون: «وهكذا قضوا على كل نفس فيها» (سفر يشوع ١٠ : ٣٧). ثم يصف ما حدث عند الاستيلاء على حاصور فيقول: «ونهب الإسرائيليون لأنفسهم كل غنائم تلك المدن. أما الرجال فقتلوهم بحد السيف فلم يبق منهم حى» (سفر يشوع ١١ : ١٤).

(*) يتكرر هذا الوصف عدة مرات في سفر يشوع، والمقصود هنا أنه كان يقضي على جميع سكان تلك المدن، فلايبقى منهم أحد على قيد الحياة. (المترجم)

أما في حالتنا فقد حدث العكس تماماً، حيث تزايد اليهود (الذين تصفهم الأدبيات النازية بأنهم يشكلون «جنساً») بشكل ملحوظ في العالم منذ عام ١٩٤٥.

وليس هناك أدنى شك في أن اليهود كانوا أحد العناصر التي استهدفها «هتلر»، انطلاقاً من نظريته العرقية حول تفوق «العرق الآري»، فضلاً عن أنه كان يرى على الدوام أن ثمة تطابقاً بين اليهود والشيوعية التي اعتبرها العدو الأساسي (وليس أدل على ذلك من آلاف الشيوعيين الألمان الذين أعدموا، فضلاً عن ممارسات هتلر الوحشية في حق الأسرى «السلاف» خلال الحرب). واستناداً إلى هذه الرؤية، استحدث هتلر مصطلح «البلشفية (أو الشيوعية) اليهودية».

ومنذ أن أسس «هتلر» حزبه «القومي الاشتراكي»، لم يقتصر على السعي إلى استئصال شأفة الشيوعية فحسب، بل وضع نصب عينيه أيضاً طرد جميع اليهود من ألمانيا أولاً، ثم من أوروبا عندما بسط سيطرته عليها. وقد استعان «هتلر» على تحقيق أهدافه تلك بأشد الوسائل خلوا من الإنسانية: ففي البداية كانت هناك سياسة التهجير، ثم الإبعاد. وفي أثناء الحرب، لجأ إلى الزج بهؤلاء اليهود في معسكرات الاعتقال في ألمانيا، ثم كان هناك مخطط ترحيل اليهود إلى مدغشقر، والتي كان يُراد لها أن تصبح بمثابة «جيتو» كبير ليهود أوروبا. ثم كانت هناك عمليات ترحيل اليهود إلى المناطق المحتلة في الشرق، وفي مقدمتها بولندا، حيث كان السلاف واليهود والغجر يُجبرون على العمل بالسخرة في مشروعات الإنتاج الحربي، مما أدى إلى هلاك أعداد منهم. ثم كانت هناك، بعد ذلك كله، تلك الأوبئة الفتّاكة، مثل وباء

التيفوس، والتي كانت متفشية في معسكرات الاعتقال، حسبما يُستدل من كثرة عدد المحارق المخصصة لحرق جثث من أهلكتهم الأوبئة.

وها هي ذى المحصلة المريرة لضحايا الوحشية الهتلرية على المستويين السياسي والعِرقي:

أسفرت الحرب العالمية الثانية عن مقتل ٥٠ مليوناً من البشر، من بينهم ١٧ مليوناً من مواطني الاتحاد السوفيتي وتسعة ملايين من الألمان. كما تكبدت بولندا، وغيرها من بلدان أوروبا التي احتلها النازيون، ملايين القتلى، ومثلهم الملايين من جنود بلدان إفريقيا وآسيا، والذين جُندوا وزُج بهم في هذه الحرب التي نشبت مثل سابقتها، الحرب العالمية الأولى، نتيجة صراعات بين الدول الغربية.

لم تكن الهجمة النازية إذن مجرد «مذبحة» واسعة النطاق استهدفت اليهود في المقام الأول، أو استهدفتهم وحدهم، وهو الأمر الذي تحاول بعض الدعايات أن ترغمنا على تصديقه، بل كانت بالأحرى كارثة إنسانية، إلا أن ثمة سوابق عديدة لها. **فقد اتبع «هتلر» في تعامله مع البيض نفس النهج الذي اتبعه المستعمرون البيض منذ خمسة قرون مع «الملونين» من الهنود الحمر في أمريكا، الذين كان عددهم ٨٠ مليوناً أبيد منهم ٦٠ مليوناً (وهنا أيضاً كان عدد من قُتلوا نتيجة السخرة والأوبئة أكثر ممن قُتلوا بالأسلحة).** كما حدث الشيء نفسه مع سكان إفريقيا، والذين نُقل منهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية عدد يتراوح بين عشرة ملايين وعشرين مليون نسمة. **ولو وضعنا في الاعتبار أن مقابل كل إفريقي وقع في أسر تجار العبيد، كان هناك عشرة آخرون يلقون حتفهم أثناء عملية الأسر، لتعين**

القول بأن عدد من قُتلوا من سكان إفريقيا يتراوح ما بين ١٠٠ مليون و ٢٠٠ مليون نسمة.

ومن ثم، فقد كان ضروريا أن تصبح أسطورة/ خرافة إبادة اليهود هي الشغل الشاغل للعالم كله، فالحديث عنها باعتبارها «أكبر عملية إبادة جماعية في التاريخ» يعني بالنسبة للاستعماريين الغربيين نسيان الجرائم التي اقترفوها (مثل إبادة الهنود الحمر في أمريكا واستعباد سكان إفريقيا)، كما كان يعني إخفاء عمليات القمع الوحشية التي ارتكبها «ستالين».

وبالمثل، كان الأمر ضروريا بالنسبة للقادة الإنجليز والأمريكيين، ولا سيما بعد مذبحة دريسدن في فبراير/ شباط ١٩٤٥، والتي راح ضحيتها نحو ٢٠٠ ألف مدني ممن قُتلوا حرقاً بالقنابل الفوسفورية في غضون سويعات، وذلك دون أن يكون هناك أي هدف عسكري من وراء ذلك، حيث كانت القوات الألمانية قد انسحبت من الجبهة الشرقية بأكملها أمام التقدم الساحق والسريع للقوات السوفيتية، التي كانت قد وصلت إلى منطقة أودر منذ يناير/ كانون الثاني من ذلك العام.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد وجدت هي الأخرى فرصة سانحة لإبعاد الأنظار عن واقعة إلقاء القنبلتين الذريتين على هيروشيما ونجازاكي، مما أسفر عن «مصرع ما يزيد عن ٢٠٠ ألف شخص، بالإضافة إلى قرابة ١٥٠ ألف جريح، من المحتم أنهم سيلقون حتفهم عاجلاً أو آجلاً».

[المصدر: بول ماري دي لاجورس: ١٩٣٩ - ١٩٤٥. حرب مجهولة. الناشر: فلاماريون. باريس ١٩٩٥، ص ٥٣٥]

ولم تكن الأهداف المرجوة من الحرب عسكرية، بل سياسية في المقام الأول. ففي عام ١٩٤٨ ذكر «تشرشل» في كتابه: **الحرب العالمية الثانية** (المجلد السادس) أنه: «ليس صحيحاً القول بأن القنبلة الذرية هي التي حسمت مصير اليابان».

ويؤكد نفس القول القائد العسكري الأمريكي الأدميرال «وليام ليهي» الذي ذكر في كتابه: **كنتُ هناك**: «في رأيي أن استعمال ذلك السلاح الوحشي في هيروشيما ونجازاكي لم يكن عظيم الأثر في الحرب ضد اليابان».

والواقع أن إمبراطور اليابان «هيروهيتو» كان قد بدأ بالفعل، منذ ٢١ مايو/ أيار ١٩٤٥، في إجراء مفاوضات مع الاتحاد السوفيتي (الذي لم يكن آنذاك طرفاً في الحرب مع اليابان) من أجل إعلان استسلام بلاده، وشارك في هذه المفاوضات وزير الخارجية الياباني والسفير السوفيتي مالك. بل لقد «طلب الأمير كونوي اتخاذ الاستعدادات للقيام بزيارة إلى موسكو لإجراء مفاوضات مباشرة مع مولوتوف».

[المصدر: بول ماري دي لاجراس، حرب مجهولة، ص ٥٣٢]

«وقد كانت واشنطن على علم تام بنوايا اليابان. إذ كان «ماجيك» يقوم بالإبلاغ عن فحوى المراسلات بين وزير الخارجية (الياباني) ونظيره السوفيتي في موسكو».

[المصدر: المرجع السابق، ص ٥٣٣]

«لم يكن الهدف عسكريا إذن بل كان بالأحرى سياسيا، وهو ما أكده وزير الطيران الأمريكي «فنلتر»، الذي أوضح أن استخدام القنبلة الذرية كان

يـرمـي إلـى إقصـاء اليـابان عن السـاحة قبل دخول روسيـا طرفـاً في حرب اليابان».

[المصدر: مجلة السبت الأدبية، ٥ يونيو/ حزيران ١٩٤٤]

ويخلص الأدميرال «ليهي» إلى القول: «لقد انحدرنا إلى درك السلوك الهمجي للعصور الوسطى، عندما أقدمنا على استخدام القنبلة الذرية للمرة الأولى... فهذا السلاح الجديد والرهيب، والذي يُستخدمُ في حرب غير حضارية، هو ضرب من الهمجية الحديثة لا يليق بمسيحيين».

وهكذا فقد كانت دعاوى «غرف الغاز» و«الإبادة الجماعية» و «المحارق» فرصة سانحة لأولئك القادة، الذين كان يجدر بأي «محكمة دولية» حقيقية مؤلفة من بلدان محايدة أن تضعهم في قفص الاتهام مع مجرمي الحرب من أمثال «جورينج» وعصبته. إذ وجدوا في هذه الدعاوى ذريعةً، ما كانوا يحلمون بمثلها، من أجل «تبرير»، إن لم يكن محو، الجرائم التي اقترفوها في حق الإنسانية.

ويعترف بذلك صراحةً المؤرخ الأمريكي «و. ف. أولبرايت»، الذي شغل منصب مدير «المدرسة الأمريكية للدراسات الشرقية»، وذلك في كتابه الضخم: **من العصر الحجري إلى العصر المسيحي**: عقيدة التوحيد وتطورها (الترجمة الفرنسية، الناشر بايو ١٩٥١). فهو يبدأ أولاً بتبرير «عمليات الإبادة المقدسة» التي ارتكبها يشوع خلال غزوه لبلاد كنعان، ثم يمضي إلى القول: **«ربما كنا نحن الأمريكيين آخر من يحق له الحكم على اليسرائيليين... إذ سبق لنا أن أبدنا... آلاف الهنود في شتى أرجاء**

بلادنا، ثم جمعنا من تبقى منهم في معسكرات اعتقال كبيرة». (ص ٢٠٥).

أما مصطلح «الهولوكوست» فقد بدأ استخدامه للإشارة إلى نفس المأساة منذ السبعينات، بعدما استخدمه «إيلي فايزل» في كتابه: الليل (١٩٥٨)، ثم شاع المصطلح بعد ظهور فيلم «الهولوكوست»، والذي يعكس بصورة جلية ذلك الإصرار على تحويل الجرائم التي ارتُكبت بحق اليهود إلى حدث استثنائي فريد لا يمكن أن يُقارن البتة بالمذابح النازية التي راح ضحيتها آخرون من غير اليهود، بل ولا يمكن أن يُقارن بأي جريمة أخرى عبر التاريخ، ذلك لأن ثمة طابعاً مقدساً لمعاناة اليهود وموتهم، وهو ما يتجلى في معني كلمة «هولوكوست» "Holocauste" الوارد في معجم لاروس الشامل (جزءان، باريس ١٩٦٩، ص ٧٧٢)، والذي جاء كالتالي: «الهولوكوست طقس للتضحية مألوف لدى اليهود، وفيه تحرق النار القربان بالكامل».

ومن ثم، فإن استشهاد اليهود لا يقارن بأي استشهاد آخر، فطبيعته المقدسة تجعله جزءاً لا يتجزأ من مشيئة الله وإيذاناً بعهد جديد، شأنه شأن صلب يسوع في الفكر الديني المسيحي. ولهذا لم يكن غريباً أن يعلن أحد الحاخامات أن «إنشاء دولة إسرائيل هو الرد الإلهي على الهولوكوست».

ولكي يغدو هذا الطابع المقدس للهولوكوست مبرراً، فمن الضروري أن تكون هناك إبادة كاملة، وخطة سرية محكمة لتنفيذ عمليات الإعدام ثم حرق الجثث.

وتتطلب هذه الإبادة الكاملة، بطبيعة الحال، أن يكون هناك تصور عن «حل نهائي» للمسألة اليهودية يتمثل في الإبادة.

إلا أنه لا يوجد أي نص يثبت أن النازيين كانوا يعنون بعبارة «الحل النهائي» للمسألة اليهودية إبادة اليهود.

وقد ارتبط عداء «هتلر» لليهود، منذ خطبه الأولى، بعدائه للشيوعية. (فكان يستخدم على الدوام تعبير «الشيوعية اليهودية»)، وكانت أولى معسكرات الاعتقال التي شيّدها مخصصة للشيوعيين الألمان، والذين لقي الآلاف منهم حتفهم، وفي مقدمتهم «تالمان» زعيم الحزب الشيوعي.

أما اليهود، فقد وجه لهم «هتلر» أشد الاتهامات تناقضاً. إذ كان يقول عنهم حيناً إنهم أنشط قادة الثورة البلشفية (ضارباً المثل بأسماء مثل تروتسكي وزينوفييف وكامينيف وغيرهم)، ثم يعود فيصفهم في الوقت نفسه بأنهم أكثر الرأسماليين استغلالاً للشعب الألماني.

وبعد أن نجح «هتلر» في تصفية الحركة الشيوعية في ألمانيا، فضلاً عن تهيئة المجال لتوسع ألمانيا شرقاً، أصبح كل ما يهمه هو سحق الاتحاد السوفيتي، حيث ظل هذا الهدف هو شغله الشاغل منذ بداية حياته السياسية وحتى نهايتها، وتجلّى ذلك في معاملته الوحشية للأسرى السلاف (البولنديين والروس) في فترات بأسه. كما شكّل «هتلر»، خلال حربه مع الاتحاد السوفيتي، «فرقاً خاصة» أُنيطت بها مهمة التصدي لأنشطة أنصار السوفيت المنخرطين في حركة المقاومة، فضلاً عن قتل قادتهم السياسيين، حتى ولو كانوا أسرى. وكان من بين هؤلاء عدد كبير من اليهود الذين قُتلوا بعد ما سطروا مع رفاقهم من السلاف بطولات مجيدة.

وتؤكد هذه الحقائق قصور المقولات الدعائية عن «عداء السوفيت للسامية». فلا يمكن الزعم بأن السوفيت كانوا يُقصون اليهود عن الوظائف

المهمة، مع التأكيد في الوقت نفسه، على أن أغلب «القادة السياسيين» لجماعات أنصار السوفييت، والذين تسعى «الفرق الخاصة» النازية لقتلهم، كانوا من اليهود. إذ لا يُعقل أن تُسند إلى يهود لا يُوثق في أمرهم هذه المسئولية الحساسة المتمثلة في قيادة النشاط خلف خطوط العدو (حيث يسهل الفرار أو التعاون مع العدو).

وفيما يتعلق بيهود ألمانيا ويهود أوروبا، صاغ «هتلر» واحدة من أكثر الأفكار النازية وحشية، ألا وهي إخلاء ألمانيا ثم أوروبا بأسرها من جميع اليهود.

وقد سار مخطط «هتلر» لتحقيق هذا الهدف على عدة مراحل:

ـ أولاها: تنظيم عملية هجرة لليهود، بشروط تتيح نهب الأثرياء منهم (وقد رأينا من قبل أن القادة الصهاينة قد تعاونوا مع النازيين في هذا المشروع من خلال اتفاقيات «هعفراه»، وتعهدوا في المقابل بخرق حملة مقاطعة ألمانيا الهتلرية وبعدم الانخراط في الحركات المناهضة للفاشية).

ـ وتتمثل المرحلة الثانية في طرد اليهود من ألمانيا بغرض نقلهم إلى منطقة تكون بمثابة جيتو عالمي. وفي هذا الصدد، طُرح اقتراح بنقلهم إلى جزيرة مدغشقر، التي كان يفترض أنها ستخضع للسيطرة الألمانية التامة بعد أن تقوم فرنسا بتسليمها للألمان ودفع تعويضات للسكان الفرنسيين المقيمين هناك. ولكن تخلى النازيون عن هذا المشروع فيما بعد. ولم يكن السبب في ذلك هو التحفظات الفرنسية بقدر ما كان عجز ألمانيا، بسبب ظروف الحرب، عن توفير السفن الضخمة اللازمة لمثل هذه العملية.

ـ أما المرحلة الثالثة فهي احتلال شرق أوروبا، ولا سيما بولندا، مما يجعل بالإمكان تحقيق «الحل النهائي»، وهو إخلاء أوروبا من اليهود. وتمثلت أولى خطوات هذه المرحلة في ترحيلهم بشكل جماعي إلى تلك المعسكرات النائية، حيث كابدوا أشد صنوف المعاناة. ولم تقتصر تلك المعاناة على ما يتعرض له جميع السكان المدنيين في زمن الحرب، من أهوال القصف والمجاعة والحرمان والاضطرار للسير على الأقدام مسافات طويلة، لإخلاء المواقع المستهدفة، بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر قاتلة لأشدهم ضعفاً. ففضلاً عن هذا كله، كان هناك العمل الإجباري، في أوضاع شديدة القسوة وغير إنسانية، من أجل تلبية الاحتياجات الحربية الألمانية. (فعلى سبيل المثال، كان معسكر أوشفيتس - بيركناو موقعاً لأهم مراكز الصناعات الكيميائية، ألا وهو مصنع فاربن). وكانت هناك في النهاية تلك الأوبئة الفتاكة، وفي مقدمتها وباء التيفوس، والتي أودت بحياة أعداد كبيرة من المعتقلين في هذه المعسكرات بعدما أعياهم الإنهاك المستمر بالإضافة إلى سوء التغذية.

فهل كان من الضروري إذن اللجوء إلى وسائل أخرى لتفسير التزايد الرهيب في نسبة الوفيات بين ضحايا تلك الممارسات؟ وهل كان من الضروري المبالغة بشكل صارخ في الأرقام التي تشير إلى أعداد الضحايا، بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر الاضطرار إلى تخفيضها في وقت لاحق؟ . . . لقد حدث ذلك بالفعل. فعلى سبيل المثال:

ـ تغيرت اللوحة الموضوعة على مدخل معسكر أوشفيتس - بيركناو، والتي كان مدوناً عليها أن عدد الضحايا أربعة ملايين، ووُضعت لوحة جديدة تقول إن عدد الضحايا مليون فقط.

ـ تغيرت اللوحة الموضوعة على «غرفة الغاز» في معسكر داخاو، ووُضعت لوحة جديدة أثبت فيها أن هذه الغرفة لم تُستخدم على الإطلاق.

ـ تغيرت اللوحة على مدخل ساحة «فيلودورم ديفر» في باريس، والتي كانت تقول إن عدد اليهود الذين اعتُقلوا هناك يبلغ ٣٠ ألف شخص، وحلَّت محلها لوحة جديدة تبين أن عددهم ٨١٦٠ شخصاً فحسب.

[المصدر: صحيفة لوموند، ١٨ يوليو/ تموز ١٩٩٠، ص ٧]

وليس الغرض من ذلك هو التهوين من حجم المأساة.

فقتل إنسان واحد بريء، يهوديا كان أو غير يهودي، هو جريمة في حق الإنسانية بأسرها. ولكن إذا كان عدد الضحايا في حد ذاته أمراً غير ذي أهمية، فلماذا التشبث إذن طيلة ما يزيد على نصف قرن بمقولة الضحايا اليهود «ستة الملايين». ثم ماذا عن أعداد الضحايا غير اليهود، في كاتين ودرسدن وهيروشيما ونجازاكي، والتي لم تُعتبر يوماً من المسلّمات، بينما يتم إضفاء القداسة على رقم «ستة الملايين»، بالرغم من أنه لا يشير سوى لفئة واحدة من الضحايا، الذين لا يختلف اثنان على ما تعرضوا له من معاناة وإجحاف، بل وبالرغم من الاضطرار إلى تخفيضه بصفة دائمة.

ولنتأمل مثلاً التقديرات المختلفة لعدد الضحايا اليهود في معسكر أوشفيتس – بيركناو وحده:

ـ ٩ ملايين، حسبما جاء في فيلم «الليل والضباب» الذي أخرجه «آلان ريسينيه» عام ١٩٥٥، وهو فيلم رائع ومؤثر بالرغم من ذلك.

ـ ٨ ملايين، وفقاً لما ورد في كتاب: **وثائق عن تاريخ الحرب. معسكرات الاعتقال** (المكتب الفرنسي للنشر، ١٩٩٥، ص ٧).

ـ ٤ ملايين، طبقاً للتقرير السوفيتي الذي اعتبرته محكمة نورمبرج «دليلاً قاطعاً»، بموجب المادة ٢١ من القانون الأساسي للمحكمة، والتي تنص على أن «. . . تُعتبر الوثائق والتقارير الرسمية الصادرة عن حكومات الحلفاء بمثابة أدلة صحيحة. ». ويُذكر أن نفس المادة تنص على أنه «لن تكون المحكمة مطالبة بتقديم أدلة على الوقائع الشهيرة، وستعتبرها وقائع ثابتة».

ـ مليونان، حسبما ذكر المؤرخ «ليون بولياكوف» في كتابه: **صلوات الكراهية** (الناشر: كالمان ليفي ١٩٧٤، ص ٤٩٨).

ـ مليون و ٢٥٠ ألفاً، وفقاً لما ذكره المؤرخ «راءول هيلبرج» في كتابه: **القضاء على يهود أوروبا** (الطبعة الإنجليزية، الناشر: هولمز آند ماير، ١٩٨٥، ص ٨٩٥).

وفي مقالة في صحيفة لوموند بعنوان «تقدير عدد ضحايا أوشفيتس»، لخّص «فرانسوا بيداريدا»، مدير «معهد التاريخ المعاصر» التابع للهيئة الوطنية للبحث العلمي في باريس، نتائج أبحاث تاريخية مستفيضة استغرقت زمناً طويلاً وشارك فيها علماء من جنسيات مختلفة، حيث قال:

«لقد تبنت الذاكرة الجماعية رقم «أربعة الملايين»، الذي ساقه تقرير سوفيتي، ولا يزال هذا الرقم مسجلاً على النصب التذكاري لضحايا النازية في أوشفيتس. أما الرقم الموجود في متحف يادفاشيم في القدس عن إجمالي الضحايا فهو أعلى بكثير من العدد الحقيقي.

ومع ذلك، فقد عكفت الذاكرة العلمية على العمل الجاد منذ نهاية

الحرب، وتوصلت بعد بحث دقيق ومتأن، إلى أنه لا يمكن التسليم برقم «أربعة الملايين» لأنه لا يستند إلى أي أساس يُعتد به.

فقد استندت المحكمة(*) إلى ما أكده إيخمان من أن سياسة الإبادة أسفرت عن مقتل ستة ملايين يهودي، من بينهم أربعة ملايين ماتوا في المعسكرات. ولكن لو عدنا إلى أحدث المؤلفات وأدق الإحصائيات، مثلما يتجلى في كتاب «راءول هيلبرج»: **القضاء على يهود أوروبا** (فايار ١٩٨٨)، فسوف نخلص إلى أن عدد الضحايا في أوشفيتس يبلغ زهاء المليون، وهو رقم يقبله جميع المتخصصين، إذ أصبح من المتفق عليه في الوقت الراهن فيما بينهم أن عدد الضحايا لا يقل عن ٩٠٠ ألف ولا يزيد عن مليون و ٢٠٠ ألف».

[المصدر: صحيفة لوموند ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٩٠]

ومع ذلك، وبالرغم من تخفيض الرقم الذي يشير إلى عدد الضحايا في أوشفيتس - بيركناو، بصفة رسمية، من أربعة ملايين إلى مليون، فلا يزال هناك من يردد رقم «ستة الملايين»(١) للإشارة إلى إجمالي اليهود الذين أُبيدوا، متبعاً في ذلك عملية حسابية غريبة وهي: ٦ - ٣ = ٦.

(*) المقصود محكمة نورمبرج (المترجم).

(١) يشير الكتاب السنوي اليهودي الأمريكي رقم ٥٧٠٢، والذي يتناول الفترة من ٢٢ سبتمبر/ أيلول ١٩٤١ حتى ١١ سبتمبر/ أيلول ١٩٤٢، (ص ٦٦٦) إلى أن عدد اليهود في بلدان أوروبا الخاضعة للسيطرة الألمانية، في أعقاب التوسع النازي الكبير وامتداده إلى روسيا، كان يبلغ في عام ١٩٤١ ثلاثة ملايين ومئة وعشرة آلاف وسبع مئة واثنين وعشرين (٣١١٠٧٢٢)، بما في ذلك اليهود الذين تبقوا في ألمانيا. فكيف يُباد منهم إذن ستة ملايين؟

The American Jewish Year Book, No. 5702 (September 22, 1941 - September 11, 1942, Vol. 43. Philadelphia: The Jewish Publication Society of America).

وإذا كانت هذه السلسلة من التقديرات تتعلق بعدد الضحايا في معسكر أوشفيتس وحده، فمن الممكن أن يُقال الشيء نفسه عن عدد الضحايا في المعسكرات المختلفة.

فكم يبلغ مثلاً عدد الذين لقوا مصرعهم في ماجدانيك؟:

ـ مليون و ٥٠٠ ألف، حسبما تذكر «لوسي دافيدوفيتش» في كتاب: **الحرب على اليهود** (مطبوعات بنجوين، ١٩٨٧، ص ١٩١).

ـ ٣٠٠ ألف، وفقاً لما جاء في كتاب «ليا روش» و«إبرهارد جيكل»: **الوفيات في ظل الرايخ الثالث** (الناشر: هوفمان أند كامب، ١٩٩١، ص ٢١٧).

ـ ٥٠ ألف، حسبما ذكر «راءول هيلبرج» في كتابه: **القضاء على يهود أوروبا** (المذكور آنفاً).

وهنا يبرز السؤال: ألا يُعد هذا كله من قبيل خدمة دعايات النازيين الجدد في ألمانيا (أو الحزب اليميني المتطرف في فرنسا)؟ إذ تصبح لديهم حجة قوية تتيح لهم أن يقولوا: «إذا كنتم قد كذبتم بخصوص عدد الضحايا اليهود، فما الذي يمنع أن تكونوا قد بالغتم أيضاً في جرائم هتلر؟».

ذلك لأن الحقائق، وليست الأكاذيب، هي وحدها الكفيلة بالتصدي لنزعات التهوين من الطابع الإجرامي للوحشية النازية. فالحقيقة في حد ذاتها هي أبلغ إدانة للهمجية.

بل إن من شأن هذا التباين الصارخ في التقديرات المتعلقة بأعداد القتلى اليهود أن يولّد مزيداً من الشكوك. وهذه بعض الأمثلة:

ـ تتحدث صحيفة نيويورك تايمز، في عددها الصادر في ٣ يونيو/ حزيران ١٩٤٢، عن «مبنى للإعدام»، كان يُقتل فيه ألف يهودي كل يوم رمياً بالرصاص.

ـ كما تتحدث نفس الصحيفة، في عددها الصادر في ٧ فبراير/ شباط ١٩٤٣، عن «مراكز لتسميم الدم» في بولندا المحتلة.

ـ وفي كتاب: **قتل اليهود في بولندا** (الناشر: يروبا فيرلاج، زيورخ ونيويورك، ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٥، ص ٢٩٠ وما بعدها)، يروي المؤلف «ستيفان زند» أنه كان يتم إدخال اليهود في حوض سباحة ضخم يمر فيه تيار كهربائي ذو ضغط عال لإعدامهم صعقاً. ويخلص من ذلك إلى القول: «وهكذا حُلَّت مشكلة إعدام ملايين البشر».

ـ وتشير وثيقة نورمبرج (رقم P.S. 3311) المؤرخة في ١٤ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٥ إلى أنه كان يُلقى بالضحايا في «غرف بها أبخرة حارقة».

ـ وبعد شهرين ونصف (وبالتحديد في فبراير/ شباط ١٩٤٦)، حلَّت «غرف الغاز» محل «غرف البخار الحارق» في مناقشات المحكمة نفسها. وفي عام ١٩٤٦، أضاف «سيمون فيزنتال» عنصراً جديداً إلى غرف الإعدام، حيث ذكر أن هذه الغرف كانت تحوي أقنية لجمع الدهون من جثث اليهود الذين يُعدمون، وذلك لصنع صابون، وأن كل قطعة من هذا الصابون كان يُكتب عليها الأحرف الثلاثة "RJE" (وهي حسب قوله اختصار عبارة «دهن يهودي صاف»). ومع ذلك لا ينبس فيزنتال بكلمة واحدة عن غرف الغاز هذه في كتابه: الليل (الصادر عام ١٩٥٨)، وإن كانت الترجمة الألمانية

لهـذا الكتـاب تتضـمن إشـارات إلى «غـرف الغـاز»، حيث وُضـعت هذه التسمية كمرادف لكلمة"crematoire " (أي «المحرقة») .

وثمة روايات أخرى عن أساليب القتل ، منها مثلاً حكاية القتل باستخدام الجير النشط داخل شاحنات ، وكـان أول من ابتكرها الكاتب البولندي «جان كـاراسكي » في كتـابه : **حكـاية من دولـة سـرية** (الناشـر : ريفرسـايد برس ، كمبردج . وصدرت ترجمة فرنسية للكتاب تحت عنوان : شهادة أمام العالم . الناشر : سيلف ، باريس ١٩٤٨) .

ولكن أكـثر هذه المقـولات انتـشاراً في البرامـج التليفـزيونية والصحـافة والكتب المدرسـية ، مقـولة الإعـدام باسـتخدام غـاز «زيكلون ب» ، ومقـولة القتل داخل شاحنات عن طريق توجيه أنابيب العادم إلى الداخل .

وحـتى لا نقـدم ذريعـة جـديدة لدعـايات المولعين بهتلر ، فـلا مـناص من القـول هنا بأنه من المؤسف حقـا ألا تتخذ محكمة نورمبرج ، أو أي محكمـة أخـرى ، الإجراءات اللازمة لمعاينة المواقع التي جرت فيها جرائم الحرب ، حتى يتسنى تحديد أداة الجريمة على نحو حاسم جازم .

* * *

وهناك مثال آخر مؤسف ، ألا وهو معسكر داخاو . فـخـلال محـاكمـات نورمبرج عُرض في المحكمة فيلم عن الفظائع النازية ، ووردت فيه إشارة إلى «غـرفـة غـاز» وحـيـدة هي الغـرفـة الموجـودة في داخـاو . ولكن الزوار الذين يتـوافدون على الموقع في الوقت الحـالي ، من الطلاب والسياح الذين تُنظم لهم رحلات خاصة ، يجدون لافتةً كُتب عليها أنه لم يُعدم أي شخص بالغاز في ذلك المكان ، لأنه لم يتم على الإطلاق الانتهاء من تشييد «غرفة الغاز» .

وفي الوقت نفسه يُقال لهؤلاء الزوار إن عمليات الإعدام بالغاز كانت تُنفذ في الشرق، خارج الأراضي التي كانت جزءاً من ألمانيا قبل الحرب.

ويقر بيان أصدره «مارتن بروتسات»، من معهد التاريخ المعاصر في ميونيخ (نُشر في ١٩ أغسطس/ آب ١٩٦٠ في صحيفة دي زايت)، أنه «لم يتم إعدام أي سجناء من اليهود أو غيرهم بالغاز في داخاو أو برجن بيلسن أو بوخنفالد[١] . . . وقد بدأت عمليات الإبادة الجماعية لليهود باستخدام الغاز في عام ١٩٤١- ١٩٤٢ . . . ولكنها لم تكن تُنفذ إلا في بضعة مواقع في الأراضي البولندية المحتلة: مثل أوشفيتس - بيركناو، وسوبيبور، وتريبلنكا، وكلمنو، وبلزك (ولم تُنفذ هذه العمليات بأي حال على الأراضي الألمانية)».

وبالرغم من هذا التأكيد القاطع، فقد كان «شهود العيان» الذين تحدثوا عن عمليات إعدام بالغاز في معسكرات الغرب لا يقلون عدداً عن أولئك الذين تحدثوا عن عمليات مماثلة في معسكرات الشرق.

---

(١) يدحض هذا القول من جديد «قرارات» محكمة نورمبرج، والتي بُنيت على أساس وجود عمليات إعدام بالغاز في تلك المعسكرات. ويُذكر أن «مارتن بروتسات» كان في عام ١٩٧٢ مديراً لمعهد التاريخ المعاصر في ميونيخ. ويفوق هذا الإعلان في أهميته ركام «الشهادات» التي أدلى بها «شهود عيان» وأكدوا فيها وجود غرف غاز في تلك المعسكرات: من قبيل «غرف الغاز» التي قيل إنها «مشيّدة» في داخاو.
فعلى سبيل المثال. ذكر السير «هارلي شواكروس»، أمام محكمة نورمبرج في جلسة ٢٦ يوليو/ تموز ١٩٤٦ أن "غرف الغاز لم تكن موجودة في أوشفيتس وتريبلنكا فحسب، بل كانت موجودة بالمثل في داخاو . . ." (سجلات المحاكمة العسكرية الدولية، المجلد ١٩، ص ٤٥٦٣).

وأليس من شأن هذا أن يقدم مبرراً قويا للتشكيك في صحة وقائع الاضطهاد والقتل والتعذيب التي عانى منها اليهود وغيرهم من خصوم النظام النازي، مثل الشيوعيين الألمان الذين كانوا أول ضحايا هذا النظام، ومن أجلهم شُيدت أولى معسكرات الاعتقال؟

ثم ماذا عن عمليات القصف الجوي التي اكتوى بنارها سكان البلدان المشاركة في الحرب؟ وماذا عن أعمال السخرة، والتنقل الدائم من مكان لآخر في شروط غير إنسانية خلَّفت آلاف الجثث على شتى الطرق، فضلاً عن التجويع والأوبئة الفتاكة؟ وهل كانت هذه المأساة الدامية في حاجة إلى المبالغة الصارخة من أجل التدليل على أن مذابح اليهود تنبع من عداء النازيين الوحشي للسامية؟

وهل نحن في حاجة إلى التلويح الدائم بشبح «غرف الغاز» من أجل الإبقاء بأي ثمن على الطابع المقدس والفريد لحدث «الهولوكوست»؟

لقد كان الصحفي الشهير «بواز إفرون» أول من أقدم، في عام ١٩٨٠، على إثارة التساؤلات عن مغزى ذلك الطابع الاستثنائي الفريد لمذابح اليهود، عندما كتب يقول:

«... كأنما أصبح من المسلمات أن يُقتاد أي ضيف رفيع المستوى في زيارة إجبارية إلى متحف ياد فاشيم... لكي يعي تماماً ذلك الإحساس بالذنب الذي ننتظر أن يبديه.

ولكن افتراضنا الدائم بأن العالم يكرهنا ويضطهدنا يجعلنا نشعر بأننا لسنا ملزمين بأن نُحاسب عن أفعالنا تجاهه». إذ إن العزلة المرضية عن العالم

وقوانينه قد تدفع بعض اليهود إلى معاملة غير اليهود باعتبارهم أدنى من البشر، متبارين بذلك مع النازيين في نزعتهم العنصرية. ثم يواصل «إفرون» حديثه، محذراً من الخلط بين مشاعر العداء لدى العرب ومشاعر العداء للسامية لدي النازيين، فيقول: «لايمكن فصل الطبقة الحاكمة في بلد ما عن دعايتها السياسية. لأن هذه الدعاية تُقدم باعتبارها جزءاً من واقع تلك الطبقة. ومن ثم يعمل الحكام في عالم مسكون بالخرافات والأشباح التي صنعوها بأنفسهم».

[المصدر: بواز إفرون: «الإبادة الجماعية: خطر على الأمة». مجلة إيتون ٧٧، عدد ٢١، مايو/ أيار - يونيو/ حزيران ١٩٨٠، ص ١٢ وما بعدها]

وثمة خلط في أذهان ملايين الناس، الذين لا سبيل للشك في حسن نواياهم، بين «المحارق» و«غرف الغاز». ومن ثم فلابد من التأكيد على أن وجود أعداد كبيرة من الأفران الحارقة في المعسكرات النازية لا يُعد برهاناً كافياً على مقولات الإبادة، إذ كان الغرض منها هو محاولة الحد من انتشار وباء التيفوس. وتوجد محارق مماثلة في جميع المدن الكبرى في العالم مثل باريس (في مقبرة بير لاشيز) ولندن وغيرهما من العواصم المهمة، ولا يمكن اعتبار عمليات حرق الموتى فيها دليلاً قاطعاً على أن ثمة رغبة في إبادة السكان.

ومن ثم، كان من الضروري أن يقترن الحديث عن «المحارق» بحديث آخر عن «غرف الغاز»، حتى يتسنى تعزيز مقولة الإبادة حرقاً.

ويتمثل الشرط الأساسي للتدليل على حدوث عمليات الإبادة هذه في تقديم ما يثبت صدور أمرٍ من النازيين باتخاذ مثل هذا الإجراء. إلا أنه لم يتم

العثور على مثل هذا الإثبات في جميع الوثائق الألمانية التي استولى عليها الحلفاء بعد هزيمة «هتلر».

والملاحظ هنا أنه بالرغم من التأكيدات الرسمية بعدم حدوث أي عمليات إعدام بالغاز في الأراضي الألمانية (أراضي الرايخ السابقة)، على خلاف ما ذكره «شهود عيان» لا حصر لهم، فإنه لم يتم الإقرار بعدم موضوعية الشهادات التي تحدثت عن وقوع هذه العمليات في مراكز الاعتقال في شرق أوروبا، ولا سيما في بولندا، حتى عندما ثارت شكوك لها مايبررها بخصوص تلك «الشهادات».

فلا يزال الأسلوب المبهر الذي صُمم به متحف داخاو يخدع آلاف الأطفال الذين يُساقون إلى هذا المكان لترسيخ مقولة الإبادة (الهولوكوست) في نفوسهم، بل ويخدع بالمثل أشخاصاً راشدين مثل الأب «مورلي» الدومينكي، الذي تحدث في كتابه: **أرض القحط** (الناشر: بلود وجاي، ١٩٤٧، ص ١٥) عما شاهده هناك قائلاً: «نظرت بعينين مفعمتين بالرعب من الكوّة الكئيبة التي كان بوسع النازيين المتوحشين أن يبصروا منها أولئك التعساء وهم يلفظون أنفاسهم وسط الغاز».

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، إذ امتد تأثير هذه الخرافة، التي يجري ترسيخها بمهارة، إلى أشخاص كانوا من قبل معتقلين في بوخنفالد وداخاو وغيرهما من المعسكرات. ففي عام ١٩٨٦، على سبيل المثال، كتب المؤرخ الفرنسي الكبير «ميشيل بوار»، العميد الفخري لكلية كان والذي كان معتقلاً في معسكر ماتهاوزن، يقول:

«في الدراسة التي قدمتها . . . عام ١٩٥٤ عن ما تهاوزن، تحدثت مرتين عن غرف الغاز. ولكن تسنى لي بعد فترة أن أعاود التفكير في الأمر ملياً،

فرحت أسائل نفسي: من أين جاءني ذلك اليقين بوجود غرفة غاز في ماتهاوزن؟ لم يكن ذلك أثناء إقامتي في المعسكر. فلم يدر بخلدي ولا بخلد أي شخص آخر آنذاك أن ثمة غرفة هناك. كان هذا اليقين إذن بمثابة «علاوة» إضافية حصلت عليها بعد الحرب وقبلتها كإحدى المسلمات. كما لاحظت أن نص دراستي لم يتضمن أي أسانيد بخصوص غرفة الغاز، رغم أنني أيدت أغلب مقولاتي بأسانيد. . . ».

[المصدر: صحيفة أويست فرانس، ٢ و ٣ أغسطس/ آب ١٩٨٦، ص ٦]

وكان «جابرييل كوهين بنديت» قد كتب من قبل يقول: «فلنقاتل من أجل هدم غرف الغاز التي تُعرض على السياح في معسكرات نعلم علم اليقين أنه لم تكن فيها أي غرفة غاز، وإلا فلن يصدقنا أحد بعد فيما نثق في صحته».

[المصدر: صحيفة ليبراسيون، ٥ مارس/ آذار ١٩٧٩، ص ٤]

وفي الفيلم الذي عُرض في محكمة نورمبرج، على مرأى من جميع المتهمين، لم تظهر سوى غرفة غاز وحيدة، هي غرفة معسكر داخاو.

وفي ٢٦ أغسطس/ آب ١٩٦٠، أصدر «بروتسات» بياناً باسم «معهد التاريخ المعاصر» في ميونيخ، والمعروف بميوله الصهيونية، ونُشر في صحيفة دي زايت (ص ١٤) وجاء فيه: «لم يتم مطلقاً الانتهاء من غرف الغاز أو تشغيلها في معسكر داخاو».

ومنذ صيف عام ١٩٧٣، وُضعت لافتة أمام رشاشات مياه الاستحمام الموجودة في المعسكر، كُتب عليها: «لم تُستخدم مطلقاً غرفة الغاز هذه،

والتي صُممت علـى هيئة حـمام مـن قبيل التمـويه». ثم تؤكـد الـلافتة أن المعـتـقلـين الـذين حُكـم عليـهم بالإعـدام بالغـاز قـد نُقلوا إلى الشرق.

ومع ذلك، كانت «غرفة غاز» داخاو هي الوحيدة التي عُرضت صورة لها على المتهمين أثناء محاكمة نورمبرج، باعتبارها أحد مواقع الإبادة الجماعية. وقد صدّق المتهمون على ذلك، فيما عدا جورينج وسترايتشر.

الفصل الرابع

أسطورة/خرافة

«أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»

«ليس هناك شعب فلسطيني. . . ولم يكن الأمر أننا جئنا وأخرجناهم من الديار واغتصبنا أرضهم. فلا وجود لهم أصلاً».

[المصدر: جولدا مائير في تصريح لصحيفة صنداي تايمز، ١٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٩]

تستند الأيديولوچية الصهيونية إلى مسلمة بسيطة، تتمثل فيما جاء في سفر التكوين (١٥ : ١٨ - ١٩): «سأعطي نسلك هذه الأرض من وادى العريش إلى النهر الكبير نهر الفرات».

وانطلاقاً من هذا «الوعد الإلهي»، يذهب القادة الصهاينة، وحتى الملحدين منهم، إلى القول: إن الرب وَهَبنا أرض فلسطين، وذلك دون التساؤل عن طبيعة هذا الوعد، أو ما ينطوي عليه الميثاق المعقود مع الرب، أو ما إذا كانت هناك شروط لذلك «الاختيار» الإلهي.

ويجدر هنا أن نتوقف قليلاً عند الاحصائيات، بما في ذلك الإحصائيات الرسمية للحكومة الإسرائيلية، إذ تشير إلى أن نسبة المتدينين بين الإسرائيليين

لا تزيد على ١٥٪، ومع ذلك لا يتورع ٩٠٪ من الإسرائيليين عن القول بأن تلك الأرض هبة من الرب . . . الرب الذي لا يؤمنون به .

ولا تتمسك الغالبية العظمى من الإسرائيليين في الوقت الراهن بأداء الشعائر الدينية أو اتباع قواعد العقيدة . ولا ينخرط في صفوف الأحزاب الدينية سوى قلة قليلة من المواطنين ، وإن كانت هذه الأحزاب تلعب دوراً حاسماً في دولة إسرائيل .

ويفسِّر «ناثان فاينشتوك» هذه المفارقة الجليّة في كتابه : **الصهيونية ضد إسرائيل**، فيقول :

«إذا قُدِّر لرؤية الحاخامات الظلامية أن تنتصر ، فسيكون السبب في ذلك أن النزعة الصهيونية الدينية لا تتسق إلا بالعودة إلى عقيدة موسى . فلو استبعدنا مفاهيم «الشعب المختار» و«الأرض الموعودة» لانهارت أسس الصهيونية . ولهذا فإن الأحزاب الدينية تستمد قوتها من تواطؤ الصهاينة غير المتدينين . كما كان من شأن الحاجة إلى الحفاظ على تماسك البنية الصهيونية لدولة إسرائيل أن تفرض على قادتها تعزيز ودعم سلطة رجال الدين . فقد كان حزب «ماباي(*) »، ذو النزعة الاشتراكية الديمقراطية ، هو الذي ضغط ،

(*) «ماباي» : اختصار العبارة العبرية «مفليجيت بو علي إرتس يسرائيل» أي «حزب عمال أرض إسرائيل» . وهو حزب صهيوني تأسس عام ١٩٣٠ في فلسطين ، وقام بدور أساسي في تنفيذ المخطط الصهيوني على أرض فلسطين . كما سيطرت عناصره على «المنظمة الصهيونية العالمية» ، ولعبت دوراً قياديا في مساعي الحصول على تأييد إحدى القوى العظمى الاستعمارية لبناء دولة صهيونية وفي ترسيخ هياكل هذه الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية فيما بعد . وفي عام ١٩٦٨ اندمج حزب «ماباي»=

بإيعاز من «بن جوريون» لجعل الدين مادة إجبارية في المدارس. ولم يكن للأحزاب الدينية دور في ذلك».

[المصدر: الصهيونية ضد إسرائيل. الناشر: ماسبيرو، ١٩٦٩، ص ٣١٥]

«إن وجود هذه الدولة هو تجسيد للوعد الإلهي. ومن السخف أن يطالب أحدٌ بإثبات شرعيتها بغير ذلك. وهذه هي المسلّمة الأساسية التي صاغتها جولدا مائير».

[المصدر: صحيفة لوموند، ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧١]

ويكرر «مناحم بيجين» هذه الفكرة فيقول: «لقد وُعدنا بهذه الأرض، ولنا الحق فيها».

المصدر: تصريح لبيجين في أوسلو. صحيفة دافار، ١٢ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٨]

أما «موشي ديان» فيقول:

«إذا كنا نمتلك التوراة، ونعتبر أنفسنا شعب التوراة، فمن الواجب علينا شرعاً أن نمتلك جميع الأراضي المنصوص عليها في التوراة. أراضي القضاة(*) والآباء. أراضي أورشليم وحبرون(**) وأريحا، والأراضي الأخرى».

[المصدر: موشي ديان، صحيفة چيروزاليم بوست، ١٠ أغسطس/ آب ١٩٦٧]

= مع حزب «اتحاد العمل» الإسرائيلي، ثم انضم إليهما حزب آخر هو حزب «رافي» («قائمة عمال إسرائيل») وكوّن الثلاثة «حزب العمل الإسرائيلي». ومن أبرز قيادات «ماباي» التي تقلدت مناصب حيوية في إسرائيل: بن جوريون، وليفي أشكول، وجولدا مائير، وموشي ديان، وشمعون بيريز، وإسحاق رابين. (المترجم).

(*) القضاة: هم مجموعة من الكهنة تولوا حكم قبائل العبرانيين في بداية استقرارهم، وكانوا يجمعون بين السلطتين الدينية والزمنية، ويدبرون أمور تلك الجماعات على أساس عشائري أبوي. وقد استمر عهد القضاة حوالي أربعة قرون، حسبما يذكر سفر القضاة. (المترجم)

(**) أورشليم وحبرون: هما الاسمان اللذان تطلقهما أسفار العهد القديم على مدينتي القدس والخليل. (المترجم)

ومما له دلالته في هذا الصدد أن يستشهد «بن جوريون» بما حدث في أمريكا، باعتبار ذلك «سابقة» تُحتذى. فعلى مدى قرن كامل، لم يضع المستوطنون هناك حدوداً ثابتة لتوسعهم الذي امتد إلى المحيط الهادي. ثم تقرر بعد ذلك «إغلاق الحدود» إثر النجاح في «مطاردة الهنود الحمر» وطردهم والاستيلاء على أراضيهم.

ويعبّر «بن جوريون» عن رأيه صراحة، فيقول: **«إن الأمر لا يكمن في الإبقاء على الوضع القائم. فنحن في حاجة إلى دولة حركية مهيأة للتوسع».**

ومن ثم، جاءت الممارسات السياسية متطابقة مع تلك الرؤية الغربية التي تقول: استولوا على الأرض، واطردوا السكان، مثلما فعل يشوع خليفة موسى.

فها هو ذا «مناحم بيجين»، الذي تشرّب بالتراث التوراتي، يقول دون مواربة:

«سوف تعود أرض إسرائيل الكبرى إلى شعب إسرائيل، كاملةً وإلى الأبد».

[المصدر: مناحم بيجين، التمرد: قصة الإرجون، ص ٣٣٥]

وهكذا، وضعت إسرائيل نفسها منذ البداية فوق القوانين الدولية كافةً.

ففي ١١ مايو/أيار ١٩٤٩، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية على الأمم المتحدة قبول عضوية إسرائيل وفقاً لثلاثة شروط هي:

١ ـ عدم المساس بوضع القدس.

٢ ـ السماح بعودة العرب الفلسطينيين إلى أرضهم.

٣ ـ احترام الحدود التي عيّنها قرار التقسيم.

وفي معرض الحديث عن قرار التقسيم، الذي أصدرته الأمم المتحدة قبل انضمام إسرائيل إلى عضويتها، أعلن «بن جوريون»:

«إن دولة إسرائيل تعتبر قرار الأمم المتحدة، الصادر في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧، باطلاً ولاغياً».

[المصدر: صحيفة نيويورك تايمز، ٦ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٣]

أما «موشي ديان»، فيعيد إلى الأذهان ما سبق أن طرحه الكاتب الأمريكي «أولبرايت» عن أوجه التماثل بين التوسع الأمريكي والتوسع الصهيوني. يقول:

«خذوا على سبيل المثال إعلان الاستقلال الأمريكي، فهو لا يتضمن أي إشارة إلى حدود الدولة. ومن ثم فلسنا ملزمين بتعيين حدود الدولة».

[المصدر: صحيفة جيروزاليم بوست، ١٠ أغسطس/ آب ١٩٦٧]

ولا تختلف هذه السياسة بأي حال عن شريعة الغاب. إذ لم تحترم إسرائيل على الإطلاق مبدأ «تقسيم فلسطين»، طبقاً لقرار الأمم المتحدة.

والملاحظ أن القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة (التي كانت الدول الغربية تمثل الأغلبية الساحقة فيها آنذاك) في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧، يبين بشكل واضح المهام التي رأى الغرب أن على «قاعدته المتقدمة» أن تنهض بها. ففي ذلك الوقت كان اليهود يشكلون ٣٢٪ من

السكان ويمتلكون ٦ , ٥٪ من الأراضي. فأصبحوا بموجب هذا القرار يمتلكون ٥٦٪ من الأراضي، بما في ذلك أكثر الأراضي خصوبة. وقد صدر القرار تحت ضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية.

فقد مارس الرئيس «ترومان» ضغوطاً لم يسبق لها مثيل على وزارة الخارجية الأمريكية. وهو ما عبر عنه نائب وزير الخارجية «سامنر ويلز» بقوله: «بأمر مباشر من البيت الأبيض، كان على المسئولين الأمريكيين أن يستعينوا بكل أوجه الضغط المباشر وغير المباشر. . . لضمان الحصول على الأغلبية اللازمة خلال التصويت النهائي».

[المصدر: سامنر ويلز: علينا ألا نخفق، بوسطن ١٩٤٨، ص ٦٣]

ويؤكد نفس الحقيقة «جيمس فورستال»، وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، ويقول: «كانت الأساليب التي استُخدمت في الضغط على الدول الأخرى في الأمم المتحدة أقرب ما تكون إلى الفضيحة»

[المصدر: مذكرات فورستال، نيويورك: ذا فايكنغ برس ١٩٥١، ص ٣٦٣]

وفي هذا الصدد، لجأت الإدارة الأمريكية إلى الاستعانة بنفوذ الاحتكارات الخاصة.

ويسوق «ديكس بيرسون» بعض الأدلة على ذلك، في مقال له في صحيفة شيكاغو ديلي (٩ فبراير/ شباط ١٩٤٨)، فيقول: «قام هارفي فايرستون، صاحب مصانع المطاط في ليبيريا بعدد من التحركات مع الحكومة الليبيرية. . . ».

إلا أن الطابع المتحيز لهذه القرارات لم يمنع إسرائيل من انتهاكها منذ عام ١٩٤٨.

فبالرغم من احتجاج العرب على الجور الذي لحق بهم، واصل القادة الإسرائيليون استغلال كل الوسائل للاستيلاء على مزيد من الأراضي (مثل يافا وبيت لحم)، حتى أصبح الصهاينة يسيطرون على نحو ٨٠٪ من أراضي فلسطين، بينما طُرد ٧٧٠ ألف فلسطيني من ديارهم.

وكان الأسلوب الذي استُخدم لتحقيق هذا الهدف هو الترويع والإرهاب.

وليس أدل على ذلك مما حدث في قرية دير ياسين. ففي ٩ إبريل/ نيسان ١٩٤٨، أقدمت قوات منظمة «إرجون»، التي كان «مناحم بيجين» يتزعمها، على قتل ٢٥٤ من الرجال والنساء والأطفال والكهول من سكان هذه القرية، وذلك على غرار المذبحة التي ارتكبها النازيون في بلدة أورادور(*).

وقد اعترف «مناحم بيجين»، في كتابه: التمرد - قصة الإرجون، أن دولة إسرائيل ما كانت لتوجد لولا «الانتصار» في دير ياسين (ص ١٦٢ من الطبعة الإنجليزية). ثم أضاف قائلاً:

«نفذت قوات الهاجاناه هجمات ناجحة على جبهات أخرى، وكان العرب يلوذون بالفرار مذعورين وهم يصرخون: دير ياسين». (ص ١٦٢).

وقد اعتُبر جميع الفلسطينيين الذين غادروا ديارهم قبل أول أغسطس/ آب ١٩٤٨ في عداد «الغائبين».

(*) أورادور: قرية في النمسا كانت مسرحاً لمذبحة مروعة ارتكبتها القوات النازية في ١٠ يونيو/ حزيران ١٩٤٤. ويُقدر عدد الضحايا الذين أُحرقوا أحياءً في كنيسة القرية بنحو ٦٤٢ شخصاً، بينهم أكثر من ٤٥٠ من النساء والأطفال. (المترجم)

وبهذه الذريعة صادرت السلطات الإسرائيلية ثلثي الأراضي التي كان العرب يملكونها (٧٠ ألف هكتار من بين ١١٠ آلاف هكتار). وفي عام ١٩٥٣، صدر القانون الخاص بالملكية العقارية، والذي نص على دفع تعويضات لملاك الأراضي التي صودرت، على أساس سعر الأرض في عام ١٩٥٠. ولكن قيمة الليرة الإسرائيلية كانت قد انخفضت، في غضون هذه الفترة، فأصبحت تعادل نحو خُمس قيمتها السابقة.

وبالإضافة إلى ذلك، استمر نفس المخطط الاستعماري التقليدي المتمثل في شراء الأراضي من الملاك الإقطاعيين (الأفندية) غير المقيمين، وهو المخطط الذي بدأ منذ تدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وأدى هذا كله إلى طرد الفلاحين الفقراء من الأراضي التي كانوا يشتغلون فيها، بعد تسويات بين ملاك الأراضي والمحتلين الجدد. ومن ثم لم يعد أمام أولئك الفلاحين سوى الفرار بعد أن فقدوا أرضهم.

وقد عيّنت الأمم المتحدة وسيطاً دوليا لمعالجة تلك الأزمة، وهو الكونت «فولك برنادوت»، الذي كتب في تقريره الأول قائلاً: «سيكون خرقاً للمبادئ الأساسية [للأمم المتحدة] أن يُمنع الضحايا الأبرياء من العودة إلى ديارهم، بينما يستمر تدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين، وهو الأمر الذي يهدد بأن يحل هؤلاء المهاجرون محل اللاجئين العرب الذين تمتد جذورهم في هذه الأرض على مدى قرون عدة». كما تطرق برنادوت في تقريره إلى «النهب الصهيوني العارم وتدمير القرى دون أي ضرورة عسكرية واضحة».

وقد أُعد هذا التقرير (وثيقة الأمم المتحدة رقم A.648، ص ١٤) في ١٦ سبتمبر/ أيلول ١٩٤٨. وفي اليوم التالي، اغتيل الكونت برنادوت مع

مساعده الفرنسي سيروت، أثناء وجودهما في الجزء الذي يحتله الصهاينة من مدينة القدس.

[المصدر: للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن اغتيال الكونت برنادوت، انظر تقرير الجنرال لوندستروم (الذي كان يجلس في سيارة برنادوت لحظة وقوع الحادث)، والذي أرسل إلى الأمم المتحدة في نفس اليوم الذي شهد عملية الاغتيال (١٧ سبتمبر/ أيلول ١٩٤٨). وقد نشر لوندستروم كتاباً آخر بمناسبة الذكرى العشرين لوقوع تلك الجريمة، وهو بعنوان: اغتيال الكونت برنادوت (روما)، وصدر ثانيةً عام ١٩٧٠ تحت عنوان: تكريماً لذكرى الكونت فولك برنادوت. وانظر أيضاً كتاب رالف هيونز المعنون: الكونت برنادوت، حياته وأعماله (هاتشنسون، ١٩٤٨). وكذلك اعترافات باروخ نادل في صحيفة يوروبا الأسبوعية الصادرة في ميلانو (نقلتها صحيفة لوموند، ٤ و ٥ يوليو/ تموز ١٩٧١)]

ولم تكن هذه أول جريمة يرتكبها الصهاينة ضد مَنْ يُقدم على التنديد بأساليب الغش والخداع التي ينتهجونها.

ففي ٩ يونيو/ حزيران ١٩٤٢ صرح اللورد «موين»، المعتمد البريطاني في القاهرة، في جلسة لمجلس اللوردات **أن اليهود المعاصرين لا ينحدرون من نسل العبرانيين القدامي، وليس لهم أي «حق مشروع» في الأراضي المقدسة. كما كان موين من المطالبين بالحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ولهذا اتُهم بأنه «عدو حاقد للاستقلال العبري».**

[المصدر: إسحاق زهار: المخاطر والتحرير: دور أمريكا في إنشاء إسرائيل. نيويورك، الناشر بلوك ١٩٥٤، ص ١١٥]

وفي ٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٤، أُغتيل اللورد موين في القاهرة برصاص اثنين من أعضاء جماعة شتيرن (بزعامة إسحاق شامير).

وبعد ثلاثة عقود، كشفت صحيفة إيفننج ستار (أوكلاند، ٢ يوليو/ تموز ١٩٧٥) النقاب عن أن إسرائيل قد تسلّمت جثتي القاتلين، اللذين أُعدما في القاهرة، مقابل الإفراج عن ٢٠ معتقلاً عربيا، حيث دُفنا في ساحة «النصب التذكاري للأبطال» في القدس. وفي أعقاب ذلك، أعربت الحكومة الإنجليزية عن أسفها لقيام إسرائيل بتكريم القتلة وتصويرهم كأبطال.

وفي ٢٢ يوليو/ تموز ١٩٤٦، انفجرت قنبلة في جناح فندق الملك داود في القدس، الذي اتخذته قيادة الأركان العامة الإنجليزية مقرا لها، مما أسفر عن مصرع نحو ١٠٠ شخص من الإنجليز والعرب واليهود. وقد اعترفت منظمة «إرجون»، بزعامة «مناحم بيجين» بمسئوليتها عن تدبير هذا الهجوم.

وقد حلّت دولة إسرائيل محل المستعمرين القدامى، كما استمرت في انتهاج نفس أساليبهم. فعلى سبيل المثال، كان يتم توزيع المساعدات اللازمة لري الأراضي الزراعية على نحو يكفل استئثار المزارعين اليهود بالامتيازات بشكل دائم. وفي الفترة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٩ تزايدت مساحة الأراضي المنزرعة في القطاع اليهودي من ٢٠ ألف هكتار إلى ١٦٤ ألف هكتار، بينما تناقصت مساحة الأراضي المماثلة في القطاع العربي من ٤١٠٠ هكتار إلى ٨٠٠ هكتار. ومن ثم، فقد استمر نفس النهج الاستعماري، بل وتفاقمت حدته، وهو الأمر الذي عبّر عنه «د. روزنفيلد» في كتابه: **العمال العرب المهاجرون**، الذي نشرته الجامعة العبرية في القدس في عام ١٩٧٠، حيث قال إن الزراعة العربية كانت أكثر ازدهاراً خلال فترة الانتداب البريطاني عما هي عليه في الوقت الراهن.

كما تمثلت نفس أساليب التمييز هذه في سياسات الإسكان، وهو ما أوضحه «د. إسرائيل شاحاك»، رئيس «الرابطة الإسرائيلية لحقوق الإنسان» والأستاذ في الجامعة العبرية في القدس، في كتابه **عنصرية دولة إسرائيل** (ص ٥٧)، حيث قال إن هناك مدناً بأكملها يُحظر فيها على غير اليهود إقامة أي مبان، وذلك بموجب القانون الإسرائيلي (مثل مدن الكرمل والناصرة واللد وحَّاصور وغيرها).

وتسود نفس النظرة الاستعمارية في مجال الثقافة.

«ففي عام ١٩٧٠، اقترح وزير التعليم على طلاب المدارس الثانوية صيغتين للأدعية في صلاة الذكرى(*)، تقول أولاهما إن معسكرات الموت قد شيدتها «الحكومة النازية الشيطانية وأمة الألمان القتلة». بينما تشير الثانية إلى «أمة الألمان القتلة» بوجه عام. . . وتتضمن الصيغتان فقرة. . . تدعو الرب «أن ينتقم لدم الضحايا أمام عيوننا».

[المصدر: إنهم إخوتي مَنْ أبحث عنهم. وزارة التعليم والثقافة الإسرائيلية. القدس ١٩٩٠]

ومن الطبيعي أن تؤتي ثقافة الكراهية العنصرية هذه ثمارها المرَّة.

فقد كتب الضابط «إيهود برامز»، المسئول عن الجهاز التعليمي في الجيش، يقول: «بعد «كاهانا» ظهرت بشكل متزايد جماعات مؤلفة من

(*) صلاة الذكرى: صلاة تُقام في المعابد اليهودية إحياءً لذكرى إبادة اليهود على أيدي النازيين، وذلك في «يوم الذكرى» (يوم هازكرون)، الذي تحتفل به إسرائيل في ١٤ مايو/ أيار من كل عام، ويُعد من أهم المناسبات الرسمية هناك، حيث تُنكس الأعلام وتُغلق دور اللهو وتُقام الصلوات، كما يتوقف النشاط تماماً في الدولة الصهيونية لمدة دقيقتين حداداً على ضحايا النازية من اليهود. (المترجم)

الجنود المشبعين بتاريخ الإبادة، ولديها تصورات مختلفة لإبادة العرب». ثم يضيف برامز قائلاً: «مما يبعث على القلق الشديد أن تُستخدم حادثة الإبادة لإضفاء شرعية على العنصرية اليهودية. وعلينا أن ندرك من الآن فصاعداً أنه لم يعد كافياً معالجة مسألة الإبادة، إذ ينبغي التصدي بالمثل لظاهرة تصاعد الفاشية، بتوضيح طبيعتها ومخاطرها على الديمقراطية». ويحذر برامز من أن «كثيراً من الجنود قد صاروا يرون أن حادثة الإبادة تبرر ارتكاب أي عمل مشين».

[المصدر: توم سيجيف، المليون السابع، ص ٤٧٣]

وقد أثيرت نفس القضية بشكل واضح، حتى قبل قيام دولة إسرائيل. ففي عام ١٩٤٠، كتب «يوسف فيتز»، مدير «الصندوق القومي اليهودي»، قائلاً:

«ينبغي أن يكون واضحاً بالنسبة لنا أنه لا مكان لشعبين في هذا البلد. فإن غادره العرب فسوف يكون كافياً لنا. . . وليست هناك وسيلة أخرى غير ترحيلهم جميعاً، فلا يبقى لهم أثر في أي قرية. ويجب أن نوضح لروزفلت ولقادة الدول الصديقة بأن أرض إسرائيل لن تكون صغيرة إذا ما غادرها العرب جميعاً، وإذا ما اتسعت الحدود إلى الشمال على طول نهر الليطاني، وإلى الشرق باتجاه مرتفعات الجولان».

[المصدر: يوسف فيتز، المذكرات، تل أبيب، ص ١٩٦٥]

أما «يورام بن بورات»، فيعيد إلى الأذهان الأهداف التي ينبغي بلوغها، في سياق مقالة نشرتها صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية (١٤

يوليو/ تموز ١٩٧٢)، فيقول: «يجب على المسئولين الإسرائيليين أن يوضحوا للرأي العام، بكل صراحة وقوة، عدداً من الحقائق التي تُنسى بمرور الأيام، وفي مقدمتها أنه لا وجود للصهيونية أو الاستيطان أو الدولة اليهودية دون تهجير العرب ومصادرة أراضيهم».

وتندرج هذه الأقوال في صلب النهج الصهيوني المتشدد، والذي يسعى إلى خلق أغلبية يهودية في بلد تسكنه أغلبية من السكان الأصليين العرب الفلسطينيين.

وقد ساقت الصهيونية السياسية حلا وحيداً لهذه المشكلة، ينبع من برنامجها الاستعماري، ويتمثل في خلق تجمع استيطاني في فلسطين، وطرد الفلسطينيين، وتشجيع الهجرة اليهودية.

ومن ثم كان طرد الفلسطينيين والاستيلاء على أراضيهم جزءاً من مشروع واعٍ ومنظم ودءوب.

فعندما صدر وعد بلفور في عام ١٩١٧، لم يكن الصهاينة يمتلكون سوى ٥ , ٢٪ من أرض فلسطين، ثم أصبحوا يمتلكون ٥ , ٦٪ منها عند صدور قرار «تقسيم فلسطين»، وفي عام ١٩٨٢ أصبحوا يمتلكون ٩٣٪ منها.

ولم تختلف الوسائل التي اتُبعت لانتزاع الأرض من أصحابها عن تلك التي استخدمها أشد المستعمرين عنفاً، وإن كانت الصهيونية قد أضفت عليها صبغة عنصرية أوضح.

وقد اتسمت المرحلة الأولى في هذا الصدد بخصائص الاستعمار التقليدي، المتمثل في استغلال الأيدي العاملة المحلية، وهو الأمر الذي

يتجلى في حالة البارون «إدوارد روتشيلد»، والذي دأب على استغلال العمالة الرخيصة من الفلاحين في مزارع الكروم التي يملكها في الجزائر، ثم انتقل إلى فلسطين وواصل انتهاج نفس الأسلوب، وكان التغيير الوحيد الذي طرأ هو أنه وسَّع من نطاق نشاطه في فلسطين واستغل عرباً آخرين بخلاف الجزائريين للعمل في مزارع الكروم.

وشهد عام ١٩٠٥ تحولاً تاريخيا مهما مع وصول موجة جديدة من المهاجرين الذين قدموا من روسيا إثر سحق ثورة ١٩٠٥ هناك. فبدلاً من مواصلة النضال في الوطن، جنباً إلى جنب مع باقي الثوريين الروس، فرَّ هؤلاء المحمّلون بإرث الثورة المهزومة إلى فلسطين ليبشروا فيها بنوع غريب من «الاشتراكية الصهيونية»، ثم شرعوا في إقامة عدد من المشروعات الحرفية والمزارع التعاونية، عن طريق إقصاء المزارعين الفلسطينيين، وذلك بهدف خلق اقتصاد يعتمد على نشاط وطبقة عاملة يهودية. وهكذا تم الانتقال من الاستعمار التقليدي (حسبما يتبدى في النمط الإنجليزي أو الفرنسي) إلى الاستيطان البشري، والذي يستدعي من وجهة نظر الصهيونية السياسية تدفق المهاجرين وتوفير الأراضي والأشغال «لهم» و«دون مزاحمة» من أحد (على حد تعبير العلاّمة كلاين). كان المقصود إذن إحلال هؤلاء المهاجرين محل الشعب الفلسطيني، والاستيلاء على أرضه بطبيعة الحال.

وشكّل تأسيس «الصندوق القومي اليهودي» في عام ١٩٠١ نقطة الانطلاق في هذه العملية الكبرى، حيث اتسم نشاطه بطابع فريد، بالمقارنة بأشكال الاستعمار الأخرى، إذ نص قرار إنشائه على أن الأراضي التي يشتريها الصندوق لا يجوز بيعها أو حتى تأجيرها لغير اليهود.

ويجدر التوقف هنا أمام قانونين يتعلقان بنشاط «الصندوق القومي اليهودي»، وأولهما هو القانون الذي أُقر في ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٣، والثاني هو القانون الذي أقر في ١٠ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٦، ويتعلق بنشاط «الصندوق التأسيسي اليهودي». إذ «سمح هذان القانونان بتحويل الشركات التي كانت تتمتع بعدد من الامتيازات»، حسبما ذكر العلاّمة كلاين، والذي لم يحدد طبيعة هذه الامتيازات بل اكتفى بالإشارة إلى «ملاحظة» عابرة مفادها أن الأراضي التي يمتلكها «الصندوق القومي الإسرائيلي» تُعتبر من «أرض إسرائيل»، وأنه صدر قانون ينص على عدم جواز التصرف في هذه الأراضي. ويُعد هذا القانون أحد «القوانين الأساسية» الأربعة التي أُقرت عام ١٩٦٠ (والتي قيل إنها تشكل عناصر الدستور المقبل للدولة. ومع ذلك لم يتم وضع هذا الدستور على الإطلاق، رغم مرور قرابة ٥٠ عاماً على قيام دولة إسرائيل). ومما يدعو للأسف أن القانوني المحنك العلامة كلاين لم يبد أي تعليق حول مبدأ «عدم جواز التصرف»، بل ولم يحدد نطاقه وطبيعته. ومن ثم تصبح أى قطعة أرض «ينقذها» الصندوق القومي اليهودي جزءاً من الأرض «اليهودية»، ولا يحق أن يشتريها «غير اليهود» أو أن يستأجرها «غير اليهود»، بل ولا يحق حتى أن يعمل فيها «غير اليهود».

فهل يمكن لأحد الادعاء بأن هذا القانون لا يتسم بالتمييز العنصري؟

وتتلخص السياسة الزراعية للقادة الصهاينة في نهب الفلاحين العرب بشكل منظم ودءوب.

فهناك مثلاً القانون العقاري الصادر عام ١٩٤٣، أثناء فترة الانتداب البريطاني، والذي يجيز نزع ملكية الأراضي من أجل «الصالح العام». وقد

استُخدم هذا القانون، في عام ١٩٦٢، بشكل جائر ينطوي على التمييز من أجل مصادرة ٥٠٠ هكتار من الأراضي في دير العرض ونابلس وبئنة، لأن «الصالح العام» كان يقتضي إقامة مدينة الكرمل المخصصة لليهود وحدهم.

وهناك أيضاً استخدام «قوانين الطوارئ» التي أصدرتها السلطات البريطانية في عام ١٩٤٥ ضد العرب واليهود، ومن بينها القانون ١٢٤ والذي يجيز للحاكم العسكري فرض قيود على جميع حقوق المواطنين، بما في ذلك حقهم في التنقل، وذلك بدعوى الحفاظ على «الأمن». فإذا أعلن الجيش فرض حظر التجول على منطقة ما «لاعتبارات أمنية»، لا يصبح لأي عربي الحق في التوجه للعمل في أرضه إلا بتصريح من الحاكم العسكري. أما إذا رفض الحاكم العسكري منح هذا التصريح فإن الأرض تُعد «بوراً»، ومن ثم يحق لوزير الزراعة «الاستيلاء على الأراضي البور لكي يضمن زراعتها».

وعندما أصدرت السلطات البريطانية هذا القانون في عام ١٩٤٥، بغرض التصدي للإرهاب اليهودي، احتج القاضي «برنارد (دوف) جوزيف» على ذلك الإجراء «التعسفي»، وقال: «هل يتعين علينا جميعاً أن نخضع للإرهاب الرسمي؟ . . . فلم يعد هناك أي مواطن بمنجى من الزج به في السجن مدى الحياة بدون أى محاكمة . . . كما تتمتع السلطات بصلاحيات غير محدودة تجيز لها نفي أي شخص . . . وليس ضروريا أن يكون هذا الشخص قد ارتكب مخالفة ما. فيكفي أن يصدر القرار في أي مكتب لكي يكون نافذاً . . .».

ولكن «برنارد (دوف) چوزيف» نفسه لم يتورع عن استخدام جميع هذه القوانين ضد العرب، عندما تولى منصب وزير العدل في إسرائيل.

كما احتج «ج. شابيرا» على هذه القوانين بشدة خلال مظاهرة نُظمت في تل أبيب في ٧ فبراير/ شباط ١٩٤٦ (مجلة هابراكليت، فبراير/ شباط ١٩٤٦، ص ٥٨ - ٦٤)، وقال إن «هذا التشريع يرسخ أوضاعاً لم يسبق لها مثيل في البلدان المتحضرة. بل ولم توجد مثل هذه القوانين حتى في ألمانيا النازية». إلا إن «ج. شابيرا» أقدم هو الآخر على استخدام هذه القوانين ضد العرب فيما بعد، عندما شغل منصب المدعي العام لدولة إسرائيل وعندما عُيّن فيما بعد وزيراً للعدل. ولكي يكون هناك مبرر للإبقاء على مثل هذه القوانين المروعة، لم يتم إلغاء «حالة الطوارئ» في إسرائيل حتى الآن.

ويوضح «شمعون بيريز» السبب في ذلك، إذ كتب في صحيفة دافار (٢٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٢) يقول: «إن استخدام القانون ١٢٥، الذي قام على أساسه الحكم العسكري، هو استمرار مباشر للكفاح من أجل ترسيخ الوجود اليهودي والهجرة اليهودية».

ويندرج في نفس الإطار القانون الخاص بزراعة الأراضي البور، والصادر في عام ١٩٤٨ والمعدل عام ١٩٤٩. إذ يجوز لوزير الزراعة بمقتضى هذا القانون، أن يصادر أى أراضٍ مهملة دون الحاجة للتذرع باعتبارات «الصالح العام» أو مقتضيات «الأمن العسكري». وتجدر الإشارة هنا إلى أن السبب الأساسي في النزوح الجماعي للسكان العرب من فلسطين هو أعمال الإرهاب والترويع، من قبيل مذبحة دير ياسين عام ١٩٤٨ أو مذبحة كفر قاسم في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٥ أو «المجازر» التي

ارتكبتها «الوحدة ١٠١» التي شكلها «موشي ديان» وتولى قيادتها لفترة طويلة «أرييل شارون». إذ أسفرت هذه الأعمال عن «تحرير» مساحات شاسعة من الأراضي، التي أصبحت خالية من العرب سواء أكانوا من الملاك أو الأجراء، ومن ثم أُعطيت للمحتلين اليهود.

وهكذا فقد اكتملت آلية اغتصاب أراضي المزارعين العرب بالقانون الصادر في ٣٠ يونيو/ حزيران ١٩٤٨، ومرسوم الأحكام العرفية الصادر في ١٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٨ بشأن أملاك «الغائبين»، والقانون الصادر في ١٤ مارس/آذار ١٩٥٠ بشأن أراضي «الغائبين»، فضلاً عن ترسانة التدابير التي تضفي الشرعية على عمليات السلب، وذلك بإجبار العرب على ترك أرضهم ثم إقامة مستوطنات يهودية عليها، وهو ما أوضحه «ناثان فاينشتوك» في كتابه: **الصهيونية ضد إسرائيل**.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، إذ كان من الضروري محو كل ما يمكن أن يذكّر بوجود هؤلاء المزارعين العرب الفلسطينيين، وترسيخ المقولة التي تدعي أن فلسطين مجرد «أرض مقفرة»، ولهذا تم تدمير القرى العربية ببيوتها وأسوارها، بل وقبورها. ففي عام ١٩٧٥ عرض« إسرائيل شاحاك» قائمة بأسماء ٣٨٥ قرية عربية دمرتها الجرّافات عن آخرها، من بين ٤٧٥ قرية عربية كانت موجودة عام ١٩٤٨. فمن أجل إثبات أن فلسطين كانت «تفرغ» قبل قيام إسرائيل، دمرت الجرافات مئات القرى ببيوتها وأسوارها وقبورها».

[المصدر: إسرائيل شاحاك، عنصرية دولة إسرائيل، ص ١٥٢ وما بعدها]

ولا تزال المستوطنات الإسرائيلية تواصل ترسيخ وجودها، بعد استئناف بنائها في الضفة الغربية في عام ١٩٧٩، بل ويتم تزويد المستوطنين بالسلاح، كما هو الحال في كل أنواع الاستعمار التقليدي.

وكانت المحصلة النهائية لهذه السياسات هي تشريد مليون ونصف المليون فلسطيني من ديارهم. أما «الأراضي اليهودية» (كما يحلو لمسئولي «الصندوق القومي اليهودي» أن يسموه) فقد أصبحت تمثل ما يزيد على ٩٣٪ من إجمالي أراضي فلسطين، بعد أن كانت لا تزيد على ٥,٦٪ في عام ١٩٤٧ (وتمتلك الدولة ٧٥٪ من هذه الأراضي، بينما يمتلك «الصندوق القومي اليهودي» ١٤٪).

وقد لخصت صحيفة دي ترانسفالر، الناطقة بلسان المستوطنين من أصل هولندي في جنوب إفريقيا (الأفريكانرز)، حصيلة هذه العملية في عبارة واضحة وعميقة الدلالة، لا سيما إذا وضعنا في الاعتبار خبرة هذه الصحيفة الطويلة فيما يتعلق بقضايا الفصل العنصري، إذ كتبت تقول: «ما الفرق بين الطريقة التي يسعى بها الشعب الإسرائيلي للحفاظ على بقائه وسط سكان من غير اليهود، والطريقة التي يسعى بها «الأفريكانرز» للحفاظ على وضعهم هنا؟»

[المصدر: هنري كاتزيو، جنوب إفريقيا: بلد بلا أصدقاء. نقلاً عن ر. ستيفنز، الصهيونية وجنوب إفريقيا والفصل العنصري.]

ويتبدى نفس نظام الفصل العنصري هذا في مجال الأحوال الشخصية، بنفس الحدة التي يتبدى بها في مجال ملكية الأراضي. بل ويمكن القول بأن «الإدارة الذاتية» التي يعرضها الإسرائيليون على الفلسطينيين لا تختلف البتة عن عملية عزل السود في جنوب إفريقيا داخل «مواطن» خاصة بهم.

وفي سـيـاق تحليله لـلعـواقب التي ينطوي عليـهـا «قـانون العـودة»(*) الإسـرائيلي، يطرح «كلود كلاين» التساؤل التالي: «إذا كـان أكثرية السكان في دولة إسـرائيل ينتـمـون إلى الشعب اليـهـودي، لوجب القـول بأن سكان دولة إسرائيل ليسوا جميعهم من اليهود، إذ توجد أقلية لها وزنها من العرب والدروز. ومن ثم فالسؤال هو: إلى أي مدى يمكن القول بأن قانون العودة لا ينطوي على التمـييز في حين أنه يشجع هجرة طائفة من السكان (تبعـاً لانتمائهم الديني والعِرقي)؟».

[المصدر: كلود كلاين، مدير معهد القانون المقارن في الجامعة العبرية في القدس، الطابع اليهودي لدولة إسرائيل، باريس، الناشر: كوجا ١٩٧٧، ص ٣٣]

ثم يمضي الكاتب إلى التساؤل عما إذا كان «قانون العودة» يمثل أحد صور التمييز التي تحظرها «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التفرقة العنصرية» (التي صدّقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٥). ويخلص الكاتب، وهو قانوني مرموق، إلى إجابة بارعة عن هذا التساؤل، نترك للقارئ أن يحكم عليها بنفسه، إذ يقول: «لايجوز اتخاذ أي إجراء ضد جماعة بعينها من السكان. وقد اتُّخذ قانون العودة

(*) قانون العودة: قانون أصدره الكنيست الإسرائيلي عام ١٩٥٠، ثم طرأ عليه تعديل في عام ١٩٥٤، وينص على حق أي يهودي في أي مكان من العالم في الهجرة إلى إسرائيل والحصول على الجنسية الإسرائيلية، إلا إذا رأى وزير الداخلية أن طالب الهجرة من ذوي النشاط المعادي لليهود، أو أنه يمكن أن يعرض الأمن والصحة العامة للخطر. ويُعد هذا القانون أحد الدعائم الأساسية التي يقوم عليها البنيان الشاذ للدولة الصهيونية، إذ يمكن بموجبه لأي يهودي في أى جزيرة نائية في العالم أن يتخذ من فلسطين المحتلة وطناً له، بينما يُحرم الفلسطينيون أصحاب الوطن الأصليين من هذا الحق. (المترجم)

«لصالح» اليهود الذين يرغبون في الاستقرار في إسرائيل، دون أن يكون موجهاً ضد أى جماعة أو قومية بعينها. ومن ثم فنحن نرى أنه لا ينطوي على التمييز بأى حال من الأحوال».

[المصدر: كلاين، المرجع السابق، ص ٣٥]

ووفقا لهذا المنطق المضلل، رغم ما فيه من جرأة، فإن كل المواطنين «متساوون»، ولكن بعضهم «متساوون» بصورة أكبر من غيرهم، مثلما تقول الدعابة المشهورة. فلنحاول إذن إلقاء الضوء على الواقع الملموس الناجم عن قانون العودة.

ففيما يتعلق بمن لا ينطبق عليهم قانون العودة، أُعد قانون خاص هو «قانون الجنسية» (القانون رقم ٥٧١٢ لعام ١٩٥٢)، والذي يسري، طبقاً للمادة ٣، على «كل من كان من رعايا فلسطين، قبل تأسيس دولة إسرائيل مباشرة، ولا يمكنه الحصول على الجنسية الإسرائيلية بمقتضي المادة ٢» (وهي المادة المتعلقة باليهود وحدهم). ويتعين على من يخضعون لهذا التوصيف (والذين يُحسبون في عداد «من لم يحصلوا على أى جنسية من قبل»، أي أنهم مشردون بالوراثة) أن يقدموا ما يثبت أنهم كانوا يقيمون في فلسطين خلال فترة زمنية معينة. (وغالباً ما يكون الحصول على مثل هذه الوثائق أمراً مستحيلاً، نظراً لاختفائها أو ضياعها بسبب ظروف الحرب والترويع التي صاحبت إنشاء دولة إسرائيل). وفي حالة عدم القدرة على تقديم مثل هذا الإثبات، تصبح الوسيلة الوحيدة أمام الشخص المعني للحصول على حق المواطنة هي «التجنس». ويستدعي ذلك مثلاً «معرفة دقيقة باللغة العبرية». وبعد هذا كله يجوز لوزير الداخلية «وفقاً لتقديره» أن يوافق (أو يعترض) على منح الجنسية الإسرائيلية لهذا الشخص.

وخلاصة القول أن هذا القانون يعطي الحق لأي يهودي قادم من أى بقعة نائية في العالم أن يصير إسرائيليا بمجرد أن تطأ قدماه مطار تل أبيب. أما الفلسطيني الذي وُلد على أرض فلسطين من أبوين فلسطينيين، فهو يُعتبر في نظر القانون الإسرائيلي مجرد شريد لا وطن له. ومع ذلك فالقانون، حسبما يرى البعض، لا ينطوي على أي تمييز عنصري ضد الفلسطينيين، فهو مجرد إجراء «لصالح اليهود» ليس إلا!

وأمام وضع كهذا، لا يملك المرء إلا أن يتفق مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ١٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٥ (القرار رقم ٣٣٧٩/ ٣٠)، والذي يعتبر الصهيونية «شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري».

والواقع أن من يأتون إلى إسرائيل تحقيقاً «للوعد الإلهي» لا يمثلون سوى قلة قليلة من إجمالي أولئك الذين يستقرون فيها. ولم يكن لـ «قانون العودة» أثر يُذكر في هذا الصدد، لحسن الحظ. إذ يوجد في شتى بلدان العالم يهود قاموا بدور بارز في مختلف حقول الثقافة والعلوم والفنون، وسيكون من المؤسف أن تحقق الصهيونية نفس الهدف الذي وضعه أعداء السامية نصب أعينهم، ألا وهو اقتلاع هؤلاء اليهود من بلدانهم الأصلية وحصرهم في جيتو عالمي.

ومن الأمثلة الدالة هنا حالة اليهود الفرنسيين في الجزائر. فبعد إبرام اتفاقيات إفيان عام ١٩٦٢، وإعلان استقلال الجزائر، غادر البلاد ١٣٠ ألف يهودي، ولكن لم يتوجه منهم إلى إسرائيل سوى ٢٠ ألفاً فقط، بينما عاد ١١٠ آلاف إلى فرنسا. ولم تكن حركة النزوح هذه نتيجة اضطهاد من إعداء

السامية، بل جاءت نتيجة الاستعمار الفرنسي السابق، حيث لاقى اليهود الفرنسيون في الجزائر نفس مصير غيرهم من الفرنسيين الذين استقروا هناك.

ولكن يمكن القول إجمالاً إن جميع المهاجرين اليهود إلى إسرائيل تقريباً قد قدموا هرباً من الاضطهاد على أيدي أعداء السامية.

ففي عام ١٨٨٢ كان تعداد سكان فلسطين ٥٠٠ ألف نسمة، من بينهم ٢٥ ألف يهودي فقط.

ومنذ عام ١٨٨٢ بدأت موجات الهجرة المكثفة في أعقاب المجازر الكبرى التي وقعت في روسيا القيصرية.

من ثم، وصل إلى فلسطين ٥٠ ألف يهودي في الفترة من عام ١٨٨٢ إلى عام ١٩١٧.

ولكن العدد الأكبر من المهاجرين جاء من ألمانيا، نتيجة لحملة معاداة السامية الشرسة التي شنها هتلر، حيث وصل إلى فلسطين زهاء ٤٠٠ ألف يهودي قبل عام ١٩٤٥.

في عام ١٩٤٧، أي قبيل إنشاء دولة إسرائيل، كان في فلسطين ٦٠٠ ألف يهودي من إجمالي عدد السكان البالغ مليون و٢٥٠ ألف نسمة.

عندئذ بدأت عملية اقتلاع الفلسطينيين من وطنهم بشكل منظم. فقبل اندلاع حرب عام ١٩٤٨، كان هناك نحو ٦٥٠ ألف عربي يعيشون في المنطقة التي أصبحت فيما بعد دولة إسرائيل.

في عام ١٩٤١ لم يبق منهم غير ١٦٠ ألفاً. ولكن هذا العدد وصل إلى ٤٥٠ ألف نسمة في نهاية عام ١٩٧٠، وذلك نتيجة ارتفاع معدل المواليد.

وقد كشفت «رابطة حقوق الإنسان في إسرائيل» النقاب عن أن الفترة من ١١ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ إلى ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٩ شهدت نسف أكثر من ٢٠ ألف بيت عربي في إسرائيل والضفة الغربية.

ويشير الإحصاء الذي أجرته السلطات البريطانية في ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٢٢، إلى أن تعداد سكان فلسطين كان يبلغ ٧٥٧ ألف نسمة، من بينهم ٦٦٣ ألف عربي (حيث بلغ عدد المسلمين ٥٩٠ ألف نسمة والمسيحيين ٧٣ ألف نسمة)، بالإضافة إلى ٨٣ألف يهودي (أي أن العرب عموماً كانوا يمثلون ٨٨٪ من إجمالي السكان، بينما يمثل اليهود ١١٪). وتجدر الإشارة هنا إلى أن فلسطين، التي زُعم آنذاك أنها مجرد «أرض مقفرة»، كانت تصدر الحبوب والحمضيات إلى الخارج.

ففي عام ١٨٩٢ كتب آحاد هعام، (أي «أحد العامة» وهو اسم الشهرة لأشر جينزبرج) أحد الرواد الصهاينة الأوائل، عن انطباعاته بعد زيارته إلى فلسطين، قائلاً:

« اعتدنا في الخارج أن ننظر إلى أرتس يسرائيل باعتبارها أرضاً شبه مقفرة، مجرد صحراء لا نبت فيها، وبالتالي فبوسع كل من يرغب في امتلاك أرض أن يأتي هنا ليجد ضالته. ولكن الحقيقة غير ذلك تماماً. فعلى امتداد البلاد لا تكاد توجد أرض مقفرة، والأماكن الوحيدة غير المزروعة هي عبارة عن مناطق رملية وجبلية لا تنبت فيها سوى أشجار الفاكهة، بل ولا يتأتى ذلك إلا بعد جهد جهيد وعمل شاق من أجل استصلاح تلك الأرض وفلاحتها».

[المصدر: آحاد هعام، الأعمال الكاملة (بالعبرية)، تل أبيب، الناشر ديفر، الطبعة الثامنة، ص ٢٣]

والحقيقة أن أولئك الذين يُطلق عليهم اسم «البدو» (*) كانوا، قبل قدوم الصهاينة، يصدرون ٣٠ ألف طن من القمح سنوياً. كما تضاعفت مساحة بساتين الكروم العربية ثلاث مرات في الفترة من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٤٢، بينما تضاعفت مساحة مزارع البرتقال والحمضيات سبع مرات في الفترة من عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٤٧، كما ارتفع إنتاجها بمقدار عشرة أضعاف بين عامي ١٩٢٢ و ١٩٣٨.

وليس أدل على ذلك مما جاء في التقرير الذي قدمه وزير الدولة البريطاني لشئون المستعمرات إلى البرلمان البريطاني في يوليو/ تموز ١٩٣٧ (والمعروف باسم «تقرير بيل»)، حيث أشار فيه إلى النمو السريع في إنتاج مزارع البرتقال في فلسطين، وأضاف أن الاستهلاك العالمي من البرتقال الشتوي سيصل في غضون السنوات العشر التالية إلى ٣٠ مليون صندوق، وأن حصة البلدان المنتجة والمصدِّرة ستكون على النحو التالي:

فلسطين	:	١٥ مليوناً
الولايات المتحدة	:	٧ ملايين.
أسبانيا	:	٥ ملايين
بلدان أخرى (قبرص، مصر، الجزائر.... وغيره)		٣ ملايين

[المصدر: «تقرير بيل»، الفصل الثامن، الفقرة ٩١، ص ٤١٢]

(*) «البدو»: المقصود هنا سكان فلسطين العرب. وتستخدم الأدبيات الصهيونية هذا الوصف للإيحاء بأن فلسطين كانت مجرد صحراء مقفرة وأن المستوطنين الصهاينة قد جاءوا لتعميرها وتنميتها وتمدينها، وليس استعمارها ونهبها وتشريد شعبها. (المترجم).

ومن جهة أخرى، ذكرت دراسة أعدتها وزارة الخارجية الأمريكية، وقُدمت إلى إحدى لجان الكونجرس في ٢٠ مارس/ آذار ١٩٩٣، أن: «هناك أكثر من ٢٠٠ ألف إسرائيلي يقيمون في الأراضي المحتلة (بما في ذلك الجولان والقدس الشرقية)، ويشكلون قرابة ١٣٪ من إجمالي السكان في هذه الأراضي».

ويعيش زهاء ٩٠ ألفاً من هؤلاء في ١٥٠ مستوطنة في الضفة الغربية «والتي تخضع نصف مساحة أراضيها لسيطرة السلطات الإسرائيلية».

وتضيف الدراسة قائلة: «أما في القدس الشرقية وفي الضواحي العربية المحيطة بالمدينة، فيعيش نحو ١٢٠ ألف إسرائيلي في حوالي ١٢ حياً، بينما يعيش ثلاثة آلاف إسرائيلي في نحو ١٥ مستوطنة في قطاع غزة، والذي صادرت سلطات الدولة العبرية ٣٠٪ من أراضيه المزدحمة أصلاً بالسكان. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ١٢ ألف إسرائيلي ينتشرون في أكثر من ٣٠ موقعاً في مرتفعات الجولان».

[المصدر: صحيفة لوموند، ١٨ أبريل/ نيسان ١٩٩٣]

كما كتبت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، وهي من أكثر الصحف الإسرائيلية توزيعاً، تقول:

«منذ سنوات السبعينات، لم تشهد الأراضي المحتلة مثل هذا التصاعد السريع في عمليات البناء. فكل ما يشغل «أرييل شارون» (وزير الإسكان والبنية التحتية) هو إقامة مستوطنات جديدة وتطوير المستوطنات القائمة وشق الطرق وإعداد أراضٍ جديدة للبناء».

[المصدر: أُعيد نشر النص في صحيفة لوموند، ٨١ أبريل/ نيسان ١٩٩١]

(والجدير بالذكر أن «أرييل شارون » هو القائد العسكري الذي قاد عملية غزو لبنان، كما أشرف على تسليح ميليشيات الكتائب التي ارتكبت مجازر دامية في مخيمات الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا . وقد تغاضى «شارون» عن أنشطة هذه الميليشيات، بل وكان ضالعاً فيما ارتكبته، حسبما كشفت لجنة التحقيق الإسرائيلية التي عينتها الحكومة للتحقيق في ملابسات تلك المجازر) .

والواقع أن الحفاظ على المستوطنات اليهودية داخل الأراضي المحتلة وتمتعها بحماية الجيش الإسرائيلي، فضلاً عن تسليح المستوطنين (الذين أصبحوا أشبه ما يكون بمغامري الغرب الأمريكي في الماضي)، يجعل حصول الفلسطينيين على «حكم ذاتي» حقيقي ضرباً من الخيال، كما يجعل إرساء السلام أمراً مستحيلاً مع استمرار الاحتلال .

تركز الجانب الأكبر من النشاط الاستيطاني في مدينة القدس، ولا يخفي قادة إسرائيل أن الهدف من ذلك هو التأكيد على أنه لا رجعة في قرار إسرائيل بضم القدس بأكملها، وذلك بالرغم من أن الأمم المتحدة أدانت هذا القرار بالإجماع (كما أدانته الولايات المتحدة نفسها!) .

يشكل وجود هذه المستوطنات الإسرائيلية انتهاكاً صارخاً لأحكام القانون الدولي، ولاسيّما أحكام اتفاقية جنيف المبرمة في ١٢ أغسطس/ آب ١٩٤٩، حيث تنص مادتها التاسعة على أنه : «لا يجوز لسلطة الاحتلال نقل جزء من سكانها المدنيين الأصليين إلى الأراضي التي تحتلها» .

بل «هتلر »نفسه لم يقدم على انتهاك هذا القانون الدولي . فلم يحدث مثلاً أن قام بإسكان «مستوطنين» مدنيين من الألمان فوق أرض طرد منها فلاحين فرنسيين .

أما ذريعة «الأمن» فلا تقل سخفاً عن ذريعة « إرهاب» الانتفاضة الفلسطينية، والأرقام خير دليل على ذلك :

«منذ اندلاع الانتفاضة في ٩ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٧ ، لقي ١١١٦ فلسطينياً مصرعهم برصاص جنود الجيش والشرطة والمستوطنين، حيث قُتل ٦٢٦ شخصاً في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ ، وقتل ١٣٤ شخصاً عام ١٩٩٠ ، و٩٣ شخصاً عام ١٩٩١ ، و١٠٨ أشخاص عام ١٩٩٢ ، بالإضافة إلى ١٥٥ شخصاً في الفترة من أول يناير/ كانون الثاني إلى ١١ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٣ وكان من بين الضحايا ٢٣٣ طفلاً وصبياً تقل أعمارهم عن ١٧ عاماً، وذلك وفقاً لدراسة أعدتها « الجمعية الإسرائيلية لحقوق الإنسان» .

تشير مصادر عسكرية إلى أن عدد الجرحى الفلسطينيين بلغ زهاء ٢٠ ألف شخص، بينما قدرت وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة عدد الجرحى بنحو ٩٠ ألفاً .

من جهة أخرى قُتل ٣٣ جندياً إسرائيليا منذ ٩ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٧ ، حيث قُتل ٤ جنود في عام ١٩٨٨ ومثلهم في عام ١٩٨٩ ، وجندي واحد عام ١٩٩٠ ، واثنان عام ١٩٩١ ، و١١ جندياً عام ١٩٩٢ ومثلهم عام ١٩٩٣ .

كما قُتل ٤٠ مدنياً إسرائيلياً ، معظمهم من المستوطنين، في الأراضي المحتلة، وذلك وفقاً لمصادر الجيش الإسرائيلي .

وتشير تقديرات المنظمات الإنسانية إلى أن عدد السجناء الفلسطينيين المحتجزين في السجون والمعتقلات الخاضعة لإشراف الجيش بلغ ١٥ ألف شخص في عام ١٩٩٣ .

وقد لقي ١٢ فلسطينياً مصرعهم داخل السجون الإسرائيلية منذ اندلاع الانتفاضة، ومات بعضهم في ملابسات لم يُكشف النقاب عنها حتى الآن، حسبما ذكرت «الجمعية الإسرائيلية لحقوق الإنسان». كما أشارت هذه المنظمة إلى أن هناك ما لا يقل عن ٢٠ ألف معتقل يتعرضون للتعذيب كل عام أثناء استجوابهم في المعتقلات العسكرية.»

[المصدر: صحيفة لوموند، ١٢ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٣]

كانت هناك إذن انتهاكات كثيرة لأحكام القانون الدولي، التي يُنظر إليها بوصفها مجرد «قصاصة ورق»، ويُضاف إلى ذلك كما يقول «شاحاك»: «إن هذه المستوطنات بحكم طبيعتها تسهم في ترسيخ نظام يقوم على السلب والتمييز والفصل العنصري».

[المصدر: إسرائيل شاحاك، عنصرية دولة إسرائيل، ص٢٦٣]

وهذه هي شهادة العلامة «إسرائيل شاحاك» عن تلك الوثنية التي تتمثل في إحلال دولة إسرائيل محل رب إسرائيل، يقول:

«إنني يهودي وأعيش في إسرائيل، وأعتبر نفسي مواطناً ملتزماً بالقانون. وأؤدي واجبي في الجيش كل سنة رغم أنني تجاوزت الأربعين. ولكنني لست «منتمياً» تماماً لدولة إسرائيل ولا لأية دولة أو منظمة أخرى! فأنا متمسك بمثلي العليا: أؤمن أن على المرء أن يقول الصدق، وأن يفعل كل ما في وسعه من أجل العدالة والسلام لجميع البشر. كما إنني متعلق بالشعر العبري واللغة العبرية، وأحترم إلى حد ما بعض قيم أنبيائنا القدامى.

ولكن أيعقل أن ينتمي المرء إلى عقيدة الدولة؟ إنني أتخيل جيداً رد

عاموس أو إشعياء لو كان قد طُلب منهما أن «ينتميا» إلى عقيدة مملكة يسرائيل أو يهودا!

فاليهود يرددون عن يقين ثلاث مرات كل يوم عبارة تقول إن على اليهودي أن ينذر نفسه للرب، الرب وحده: « فأحبوا الرب إلهكم من كل قلوبكم ونفوسكم وقوتكم » . (سفر التثنية ٦ : ٥). ولكن لم يعد يؤمن بذلك سوى قلة قليلة. إذ يبدو لي أن أغلب الشعب قد فقدوا ربهم، واستبدلوا به صنماً. تماماً مثلما فعلوا قديماً حين راحوا يعبدون العجل الذهبي في الصحراء ووهبوا كل ما معهم من ذهب ليقيموا له تمثالاً. ولكن صَنَمهم الحديث اسمه هذه المرة دولة إسرائيل» .

[المصدر: المرجع السابق، ص ٩٣]

الباب الثالث

التوظيف السياسي للأسطورة

الفصل الأول

قوى الضّغط الإسرائيلية-الصّهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية

« إن تأثير رئيس وزراء إسرائيل على السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط يفوق بكثير تأثيره في بلاده ذاتها. »

[بول فندلي: من يجرؤ على الكلام، ص ٩٢]

كيف استطاعت مثل هذه الأساطير/ الخرافات / الخرافات أن تبعث في نفوس ملايين الناس ذوي النوايا الطيبة عقائد يصعب اقتلاعها؟

- عن طريق تشكيل «جماعات ضغط »بالغة القوة، بوسعها أن تغيّر مجرى نشاط الساسة وأن تتحكم في الرأي العام. أما وسائل العمل لتحقيق هذا الهدف فتختلف باختلاف البلدان.

ففي الولايات المتحدة، يمكن «للصوت اليهودي» أن يمثل عاملاً حاسماً في تحديد من يحصل على الأغلبية في الانتخابات، والتي كثيراً ما يكون

الفوز فيها بفارق طفيف في الأصوات (نظراً لتغيب عدد كبير من الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم، فضلاً عن عدم وجود خلافات جوهرية بين برنامجي الحزبين الرئيسيين).

ويُضاف إلى ذلك أن القدرة على التأثير في الرأي العام تعتمد إلى حد كبير على «مظهر» المرشح أو براعته خلال اللقاءات التليفزيونية، وهو الأمر الذي يعتمد بدوره على ميزانية حملته الانتخابية وإمكان «تسويق» برنامجه السياسي. فعلى سبيل المثال: «بلغت ميزانية الحملات الدعائية ٥٠٠ مليون دولار خلال الانتخابات الأمريكية لشغل مقاعد مجلس الشيوخ عام ١٩٨٨».

[المصدر: آلان كوتا: الرأسمالية في جميع حالاتها، الناشر: فايار، ١٩٩١، ص ١٥٨]

وتُعد «لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية» أقوى جماعات الضغط المعترف بها رسمياً في الكونجرس الأمريكي.

وقد تمتع الصهاينة بنفوذ قوي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٤٢، وهو الأمر الذي أتاح عقد مؤتمر لغلاة الصهاينة في فندق بلتيمور في نيويورك(*) آنذاك، تقرر فيه الانتقال من فكرة إقامة «وطن قومي في فلسطين» (وفقاً لوعد بلفور، وعن طريق الاستيطان التدريجي من خلال شراء الأراضي، وذلك تحت الحماية البريطانية أو الأمريكية) إلى فكرة إنشاء «دولة يهودية ذات سيادة».

(*) لمزيد من التفاصيل عن مؤتمر بلتيمور، راجع مقدمة المؤلف في صدر هذا الكتاب. (المترجم).

ويتسم تاريخ الصهيونية السياسية بنوع من الازدواجية، التي تتجلى في «التأويلات» المختلفة لنص «إعلان بلفور» (عام ١٩١٧)، والذي كان بمثابة محصلة لمساعي «هرتزل». فقد اقتبست عبارة « وطن قومي يهودي» من مقررات مؤتمر بازل، إذ كان اللورد «روتشيلد» قد أعد مشروع بيان يشيد «بالمبدأ القومي للشعب اليهودي». أما إعلان وعد بلفور فلم يكن يتحدث عن فلسطين بل اكتفى بالدعوة إلى « إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين» . والملاحظ أن الجميع يتحدثون عن إقامة « وطن»، كما لو كان الأمر مجرد مركز روحي وثقافي، ولكنهم يعنون في واقع الأمر إقامة «دولة»، شأنهم في ذلك شأن «هرتزل» نفسه. ففي كتابه: **الحقيقة عن معاهدات السلام** (الناشر: جولانز١٩٣٨، المجلد ٢، ص ص ١١٣٨ - ١١٣٩) ، كتب «لويد چورچ» يقول: « ليس هناك أدنى شك في أن ما كان يدور بخلد أعضاء الوزارة آنذاك هو . . . أن فلسطين ستصبح دولة مستقلة». كما لا يخلو من دلالة ما أعلنه الچنرال «سموتس»، وزير الحرب في الحكومة البريطانية، أثناء وجوده في چوهانسبرج في ٣ نوفمبر/ تشرين الأول ١٩١٥، حيث قال: «خلال الأجيال القادمة سوف تشهدون بعث دولة يهودية كبيرة من جديد «في فلسطين.»

وفي ٢٦ يناير/ كانون الثاني ١٩١٩، كتب اللورد «كرزون» يقول: «يحدثك «وايزمان» عن شئ ما، فتعتقد أن المقصود هو «وطن قومي يهودي»، ولكنه في الحقيقة يضع نصب عينيه شيئاً مختلفاً تماماً. فهو يفكر في دولة يهودية وسكان عرب خاضعين لحكم اليهود. وهو يسعى إلى تحقيق هذا الهدف خلف ستار الضمانات البريطانية وبحمايتها».

وقد أوضح « وايزمان » للحكومة البريطانية صراحةً أن هدف الصهيونية هو خلق « دولة يهودية» (تضم أربعة أو خمسة ملايين يهودي). وفي المقابل أكد له «لويد چورچ» و«بلفور» «إننا نعني بعبارة «الوطن القومي» ، الواردة في وعد بلفور ، إقامة دولة يهودية» .

في ١٤ مايو/ أيار ١٩٤٨ ، أعلن «بن جوريون » في تل أبيب أن « الدولة اليهودية في فلسطين سوف تُدعى إسرائيل .

وقد كان هناك خلاف في الرأي بين فريقين ، أحدهما يرى ـ مثل بن جوريون ـ إن من واجب كل يهودي في العالم أن يأتي للعيش في إسرائيل ، بينما يرى الفريق الآخر إن نشاط اليهود في الولايات المتحدة أعظم أهميةً لمصلحة إسرائيل نفسها ، إلا إن الغلبة كانت من نصيب الاتجاه الثاني . فقد هاجر إلى إسرائيل ٣٥ ألف أمريكي أو كندي ، ولم يستقر منهم هناك سوى ٥٤٠٠ شخص .

[المصدر : ملفين وروفسكي : نحن شيء واحد! يهود أمريكا وإسرائيل ، نيويورك ١٩٧٨ ، الناشر : أنديز برس دبلداي ، ص ٢٦٥ - ٢٦٦]

قد انضمت دولة إسرائيل إلى عضوية الأمم المتحدة بفضل الضغوط الوقحة التي مارستها جماعات الضغط .

ولم يكن «أيزنهاور» يريد أن يفقد صلاته بالبلدان العربية المنتجة للنفط «ذلك المصدر الفريد للقوة الاستراتيچية ، وأحد المصادر الكبرى للثروة في تاريخ العالم» .

[المصدر : بيك ، الروابط العرقية والسياسة الخارجية ، ص ٨١]

لكن «ترومان» ألقى بكل مخاوفه جانباً لدواعٍ انتخابية. وبالمثل فعل خلفاؤه.

وكان الرئيس «ترومان» نفسه قد تناول موضوع نفوذ جماعات الضغط الصهيونية وقوة «الصوت اليهودي»، وذلك في حديث مع عدد من الدبلوماسيين، حيث قال: «**اعذروني أيها السادة. فلابد أن أستجيب لرغبات مئات الآلاف ممن ينتظرون نجاح الصهيونية. ولا يوجد بين الناخبين آلاف العرب**».

[المصدر: ويليام إدي: روزفلت وبن سعود، أصدقاء الشرق الأوسط الأمريكيون، نيويورك ١٩٥٤، ص ١٣]

أما رئيس الوزراء البريطاني السابق «كليمنت إتلي» فقد أدلى بهذه الشهادة: «**لقد شكلت أصوات اليهود والمساعدات المالية التي قدمتها عدة شركات يهودية كبرى ملامح السياسة الأمريكية في فلسطين**».

[المصدر: كليمنت إتلي: مذكرات رئيس وزراء، الناشر: هانيمان، لندن ١٩٦١، ص ١٨١]

وفي عام ١٩٥٦، قام إيزنهاور، بالتعاون مع السوفيت، بوقف العدوان الإسرائيلي الأنجلوفرنسي على قناة السويس.

أما السيناتور «چون ف. كنيدي» فلم يبد أي حماس بخصوص هذا الموضوع.

وفي عام ١٩٥٨، كلف «مؤتمر رؤساء» المنظمات اليهودية رئيسه «كلوتزنيك» بالاتصال بكنيدي، على اعتبار أنه المرشح المحتمل.

وخلال اللقاء قال له «كلوتزنيك» بكل صراحة: «إذا قلتَ ما يتعين عليك قوله، فبوسعك الاعتماد عليَّ. وإلا فلن أكون الوحيد الذي يدير لك ظهره».

أما ما يتعين قوله، فقد لخّصه «كلوتزنيك» في عبارة واحدة: كان موقف «أيزنهاور» سيئاً في أزمة السويس، بينما كان« ترومان» يسير على الطريق الصحيح عام ١٩٤٨ . . . وقد أخذ «كنيدي» بهذه «النصيحة» في عام ١٩٦٠، عندما اختاره مؤتمر الحزب الديمقراطي مرشحاً للرئاسة. وبعد تصريحاته في نيويورك أمام شخصيات يهودية، كانت حصيلة ما ظفر به نصف مليون دولار لتمويل حملته الانتخابية، و«كلوتزنيك» مستشاراً له، و٨٠٪ من أصوات اليهود.

[المصدر: ملفين وروفسكي، مرجع سبق ذكره، ٢٧١ : ٢٨٠]

وخلال اللقاء الأول بين «كنيدي» و«بن جوريون»، داخل فندق والدورف أستوريا في نيويورك في ربيع عام ١٩٦١، قال «كنيدي»: «أعلم جيداً أنني انتُخبت بفضل أصوات اليهود الأمريكيين. وأنا مدين لهم بانتخابي. فقل لي ما الذي ينبغي عليَّ أن أفعله من أجل الشعب اليهودي».

[المصدر: إدوارد تيفنان: قوى الضغط، ص ٦٥ (ويستشهد في ذلك بكتاب بارزوهار عن سيرة بن جوريون)]

وبعد «كنيدي» مضى «جونسون» إلى أبعد من ذلك. وهو ما عبّر عنه دبلوماسي إسرائيلي بقوله: «لقد فقدنا صديقاً عظيماً، ولكننا وجدنا صديقاً

أعظم . . . إن «چونسون» هو أفضل صديق عرفته الدولة اليهودية في البيت الأبيض . »

[المصدر: ل. كينان، خط دفاع إسرائيل، بافلو، الناشر: بروميثوس بوك ١٩٨١ ، ص ٦٦ - ٦٧]

فقد أبدى «چونسون» تأييداً شديداً لإسرائيل خلال «حرب الأيام الستة» عام ١٩٦٧ . ومنذ ذلك الحين راح ٩٩٪ من اليهود الأمريكيين يدافعون عن الصهيونية الإسرائيلية . «أن يكون المرء يهودياً اليوم معناه أن يكون مرتبطاً بإسرائيل» .

[المصدر: شلومو أفنيري: تشكّل الصهيونية الحديثة، نيويورك، بيزك بوكس ١٩٨١، ص ٢١٩]

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٧ أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٢٤٢ ، والذي يطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها خلال الحرب . وكان «ديجول» قد أعلن - عقب هذا العدوان - حظر إرسال أية أسلحة إلى إسرائيل . كما اتخذ الكونجرس الأمريكي قراراً مماثلاً . ولكن «چونسون» أمر برفع هذا الحظر في ديسمبر/ كانون الأول . وتحت ضغوط من «لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية» ، وافق على تزويد إسرائيل بالطائرات التي طلبتها من طراز « فانتوم» .

[المصدر: بيك، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥ : ٦٦]

ونتيجةً لذلك ، كفت إسرائيل عن توجيه أية انتقادات لحرب فيتنام .

[المصدر: أبا إيبان، سيرة ذاتية، ص ٤٦٠]

وعندما زارت «جولدا مائير» الولايات المتحدة في عام ١٩٦٩ وصفها نيكسون بأنها «دَبورة (*) التوراتية»، ثم راح يغمرها بعبارات المديح لما حققته من ازدهار في إسرائيل.

[المصدر: ستيفن ل. س. شبيجيل: صراع عربي إسرائيلي من نوع آخر. الناشر: دار نشر جامعة شيكاغو ١٩٨٥، ص ١٨٥]

ومن ثم رفضت «جولدا مائير» «خطة روجرز»، التي تضمنت أهم ما نص عليه قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

[المصدر: كينان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٩]

ومن جانبه، أرسل «نيكسون» إلى إسرائيل ٤٥ طائرة من طراز «فانتوم»، وما يزيد عن ٨٠ طائرة من قاذفات القنابل من طراز «سكاي هوك».

وفي ٢٨ سبتمبر/أيلول ١٩٧٠، تُوفي جمال عبد الناصر، وخلفه السادات الذي عرض التوصل إلى سلام مع إسرائيل. ولكن وزير الدفاع «موشي ديان» رفض العرض، مخالفاً بذلك رأي «أبا إيبان» وزير الخارجية.

وفي ٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣، شن السادات هجوماً خاطفاً، أُطلق عليه اسم «حرب يوم الغفران»، وأدى ذلك إلى تقويض سمعة «جولدا

(*) دبُّورة: إحدى الشخصيات الجليلة لدى اليهود يصفها «سفر القضاة» بأنها «نَبيّة... قاضيةُ إسرائيل» (٤: ٤)، ثم يمضي في تعداد مآثرها وشجاعتها في قيادة اليسرائيليين والانتصار على ملك كنعان، ويروي على لسانها هذه الكلمات: «خُذل الحكام في إسرائيل، خُذلوا حتى قمتُ أنا دبُّورة. قمت أماً في إسرائيل» (٥: ٦) (المترجم).

مائير»، فاضطرت للاستقالة في ١٠ أبريل/ نيسان ١٩٧٤، كما استقال «موشي ديان».

ولكن جماعة الضغط اليهودية في الكونجرس الأمريكي حققت نجاحاً كبيراً في حملتها من أجل إعادة تسليح إسرائيل على وجه السرعة. وكانت النتيجة أن وافق الكونجرس على تقديم ملياري دولار معونةً لإسرائيل، بدعوى التصدي لجماعات الضغط العربية المنافسة.

[المصدر: نيف، محاربو القدس، ص ٢١٧]

كما أُضيفت إلى المعونة الحكومية أموال من المصارف اليهودية في وول ستريت.

[المصدر: بيك، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥ وأبا إيبان، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦٠]

ومن بين الذين قدموا تبرعات للسيناتور «هيوبرت همفري»، كان هناك ١٢ شخصاً تبرع كل منهم بأكثر من ١٠٠ ألف دولار، ومن بينهم ١٥ يهودياً في مقدمتهم سادة «المافيا اليهودية في هوليوود» من أمثال «ليوفاسرمان». وقد ساهم هؤلاء عموماً بأكثر من ٣٠٪ من ميزانية الحملة الانتخابية للحزب الديمقراطي.

[المصدر: ستيفن د. إيزاكس، اليهود والسياسة الأمريكية، نيويورك، الناشر: دبلداي ١٩٧٤، الفصل الثامن]

وفي ٢١ مايو/ أيار ١٩٧٥ حشدت «لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية» قواها من جديد، وتمكنت في غضون ثلاثة أسابيع من جمع توقيعات ٦٧ من أعضاء مجلس الشيوخ على بيان يطالب الرئيس «فورد» بأن يحذو حذوهم في مساندة إسرائيل.

[المصدر: نص أورده شيشان، العرب والإسرائيليون وكيسنجر، الناشر: ريدرز دايجست برس، ص ١٧٥]

وهكذا، غدا الطريق ممهداً أمام «كارتر». حيث ظهر في معبد إليزابيث اليهودي في نيوجرسي، وهو يرتدي رداء القضاة المخملي، ثم قال:

«إنني أقدِّس الإله الذي تقدسونه. ونحن (كمسيحيين) ندرس التوراة التي تدرسونها». واختتم كلمته بالقول: «إن الحفاظ على بقاء إسرائيل لا يدخل في نطاق السياسة. إنه واجب أخلاقي».

[المصدر: صحيفة تايم، ٢١يونيو/ حزيران ١٩٧٦]

وفي تلك الفترة، كان «بيجين»، ومعه الأحزاب الدينية، قد نجحوا في انتزاع السلطة من «حزب العمل الإسرائيلي». و «بيجين» هذا، كما يقول كاتب سيرته «يعتبر نفسه يهودياً أكثر منه إسرائيلياً».

[المصدر: سيلفر، بيجين: النبي الممسوس، ص ١٦٤]

في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٦، توجه «ناجوم جولدمان» رئيس المؤتمر اليهودي العالمي إلى واشنطن لمقابلة الرئيس ومستشاريه «فانس» و«بيرچنسكي». حيث قدم للإدارة الأمريكية نصيحة غير متوقعة، وهي «القضاء على جماعات الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة».

[المصدر: صحيفة ستيرن، نيويورك، ٢٤ أبريل/ نيسان ١٩٧٨]

كرَّس «جولدمان» حياته من أجل الصهيونية، ولعب دوراً رائداً في «جماعة الضغط» منذ عهد الرئيس «ترومان». ولكنه يقول اليوم إن «مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية»، الذي يرجع إليه الفضل في ابتكاره، يمثل «قوة تخريبية» و«عائقاً أساسياً» أمام إقرار السلام في الشرق الأوسط.

وكان «جولدمان» يرمي إلى تقويض سياسة «بيجين»، المتربع على قمة

السلطة آنذاك، حتى ولو كان السبيل إلى ذلك هو القضاء على جماعة الضغط التي ينتمي إليها «جولدمان» نفسه.

وبعد ست سنوات، أكد «سايروس فانس»، الذي حضر المقابلة، ما اقترحه «جولدمان»، حيث قال: «اقترح علينا «جولدمان» القضاء على جماعة الضغط، ولكن الرئيس ووزير خارجيته أجابا بأن هذا الأمر ليس في مقدورهما، كما إنه قد يفتح الباب أمام نزعات العداء للسامية».

[المصدر: مقابلة مع سايروس فانس في كتاب إدوارد تيفنان، قوى الضغط. الناشر: يمون وشستر ١٩٨٧، ص ١٢٣]

ثم تقاسم «بيجين» السلطة مع حزب العمل، وعين «موشي ديان» وزيراً للخارجية بدلاً من «شمعون بيريز». وقد تقبل «شندلر»، رئيس مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة، هذا التحول الذي يعزز من نفوذ المتطرفين، ولكنه شدّد على النزعة العملية لدى «موشي ديان». ولم يكن «بيجين» في ذلك الوقت يضع في حسبانه نفوذ الصهاينة الأمريكيين، حيث كان يعتبرهم سنداً ونصيراً لحزب العمل.

ولكن رجال الأعمال الأمريكيين كانوا يلاحظون مدى تأثير الحاخامات على «بيجين»، فضلاً عن تحمسه لمبدأ «الاستثمار الحر» (على عكس حزب العمل الذي ينادي بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد)، ومن ثم رحبوا باتفاقيات كامب ديفيد (سبتمبر/ أيلول ١٩٧٨). ولم يتطرق السادات، وهو يعقد صلحاً منفرداً مع إسرائيل، لوضع الضفة الغربية (يهودا والسامرة، وهما من الأراضي «التوراتية» في نظر بيجين)، إذ كان كل ما يهمه هو أرض سيناء، والتي لا يعتبرها «بيجين» أرضاً «توراتية».

[المصدر: ستيفن د. إيزاكس، اليهود والسياسة الأمريكية، ص ١٢٢]

وفي عام ١٩٧٦ حصل «كارتر» على ٦٨٪ من أصوات اليهود. ولكنه لم يحصل في عام ١٩٨٠ إلا على ٤٥٪ منها، لأنه قام خلال هذه الفترة ببيع شحنة طائرات من طراز «ف ١٥» لمصر، وشحنة طائرات من طراز «أواكس» للمملكة العربية السعودية، رغم تأكيده على أن هذه الطائرات لن تُستخدم أبداً ضد إسرائيل، لأن الجيش الأمريكي يراقب ويدير نظم تشغيلها من الأرض.

وقد تفوق «ريجان» عليه في المعركة الانتخابية عام ١٩٨٠، وقام الرئيس الجديد، على عكس سلفه، بمنح إسرائيل ٦٠٠ مليون دولار من المعونات العسكرية للسنتين التاليتين.

أما «بيجين» فقد اطمأن، بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، إلى أن مصر لن توجه له ضربةً من الخلف، وأن طائرات «أواكس» التي بيعت للسعودية تخضع للإشراف الأمريكي الكامل. كما رأى الأمريكيون مقدرته على شن حرب وقائية (على غرار الهجوم الياباني على بيرل هاربور(*) والهجوم الإسرائيلي على مصر خلال حرب الأيام الستة)، وذلك عندما أقدم، دون إعلان الحرب، على تدمير المفاعل النووي العراقي الذي ساهمت فرنسا في بنائه. وكما هي العادة، تذرع بيجين بنفس الأسطورة/ الخرافة المقدسة:

«لن تكون هناك إبادة أخرى بعد اليوم».

[المصدر: صحيفة واشنطن بوست، ١٠ يونيو/ حزيران ١٩٨١]

(*)بيرل هاربور: ميناء في جزر هاواي وموقع قاعدة أمريكية بحرية وجوية، شنت عليها اليابان هجوماً خاطفاً وساحقاً في ٧ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤١، مما أدى إلى دخول الولايات المتحدة طرفاً في الحرب العالمية الثانية. (المترجم)

وبعد قرابة شهر من عملية المفاعل، وبالتحديد في ١٧ يوليو/ تموز ١٩٨١، قام «بيجين» بقصف غرب بيروت بهدف تدمير قواعد منظمة التحرير الفلسطينية، على حد قوله. ومما شجعه على ذلك، حرص الإدارة الأمريكية على عدم الاحتجاج بصورة عنيفة، خشية تفاقم الوضع في الشرق الأوسط.

وفي الوقت نفسه، أعلن «ريجان» عن مشروع لبيع شحنة من الصواريخ وطائرات «أواكس» إلى السعودية، قيمتها ٨,٥ مليار دولار، شريطة ألا تُستخدم هذه الأسلحة بأي صورة في تهديد إسرائيل، حيث ستبقى خاضعة للإشراف الأمريكي الكامل.

وقد وافقت أغلبية مجلس الشيوخ على هذه الصفقة الاقتصادية المربحة، والتي تعزز من السيطرة الأمريكية على منطقة الخليج (حيث تعهدت السعودية بعدم تحليق طائراتها في الأجواء السورية أو الأردنية، ومن ثم الإسرائيلية).

[المصدر: حقائق وملفات، ٢٠ سبتمبر/ أيلول ١٩٨١، ص ٧٠٥]

كان حلم بناء «إسرائيل الكبرى»، حسب الرواية التوراتية، يستحوذ دوماً على فكر «بيجين». ومن هذا المنطلق، واصل سياسة بناء المستوطنات في الضفة الغربية (والتي بدأها حزب العمل). وإذا كان «كارتر» قد اعتبر هذه المستوطنات «غير شرعية» ومناقضة لقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨، فقد رأى «ريجان» في إسرائيل وسيلة للتصدي لمطامع الاتحاد السوفيتي في نفط الخليج. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨١، التقى «أرييل شارون»، وزير الدفاع في حكومة «بيجين»، بنظيره الأمريكي «كاسبر واينبرجر»،

حيث اتفقا على خطة «للتعاون الإستراتيجي»، بغرض ردع أي تهديد سوفيتي للمنطقة.

[المصدر: صحيفة نيويورك تايمز، أول ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨١]

وفي ١٤ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨١، أعلن «بيجين» ضم مرتفعات الجولان إلى إسرائيل. وعندما احتج «ريجان» على هذا الانتهاك الجديد للقرار ٢٤٢، ثارت ثائرة «بيجين» ورد قائلاً: «هل تظنون أننا إحدى جمهوريات الموز؟ مجرد دولة تابعة لكم؟».

[المصدر: ستيفن إمرسون، ديتون العرب، صحيفة نيوريبليك، ١٦ يونيو/ حزيران ١٩٨٢]

وفي السنة التالية، قام «بيجين» بغزو لبنان، بعدما أعطى الجنرال «هيج»، وزير الدفاع الأمريكي، الضوء الأخضر للقيام بهذا الغزو بغرض فرض حكومة معينة في لبنان.

[المصدر: زئيف شيف ويهود يعاري، حرب إسرائيل في لبنان. نيويورك، الناشر: سيمون وشستر، ١٩٨٤]

انتقدت قلة من الأمريكيين هذا الغزو، تماماً مثلما انتقدت قلة من الإسرائيليين حرب فيتنام. ولكن مذابح صبرا وشاتيلا، التي وقعت على مرأى ومسمع من «شارون» و«إيتان» وبتواطؤ منهما، فضلاً عن المشاهد المروعة التي بثها التليفزيون، أجبرت جماعة الضغط اليهودية على الخروج عن صمتها.

وفي أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨٢، وجه «هرتزبرج»، نائب رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، ومعه عدد غير قليل من الحاخامات، انتقادات لسياسة

«بيجين» . فرد «بيجين» بإلقاء اللوم على الحاخام «شندلر» ، الذي أعلن هذه الانتقادات على شاشات التليفزيون ، وقال عنه إن : «انتماءه الأمريكي يفوق انتماءه اليهودي» ، بينما وصفه أحد مساعدي بيجين بأنه «خائن» .

[المصدر : ميشيل كريمر ، «اليهود الأمريكيون وإسرائيل . الشقاق» ، نيويورك ، ١٨ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨٢]

وقد شرح متحدث باسم «لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية» إستراتيجية الذين يوافقون مثله على الغزو ، قائلاً :

«نحن نريد أن نعزز دعمنا للجناح اليمينى فى إسرائيل ، لأولئك الذين لا يكترثون بما يجرى فى الضفة الغربية ، وإنما يستهدفون الاتحاد السوفيتى» .

[المصدر : مقابلة أوردها تيفنان ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨١]

وفى الوقت نفسه : أعرب الصهاينة المسيحيون في أمريكا عن تأييدهم للعدوان الإسرائيلي . أما زعيمهم «چيري فالويل» ، الذي وصفه «بيجين» بأنه «الرجل الذي يمثل ٦٠ مليوناً من المسيحيين الأمريكيين» ، رغم أنه في بلد لا يوجد فيه سوى ستة ملايين يهودي ، فقد حصل على أعلى وسام صهيوني وهو «جائزة جابوتنسكي» نظير الخدمات التي أداها لإسرائيل ، بالإضافة إلى ١٠٠ مليون دولار من دولة إسرائيل و ١٤٠ مليون دولار من منحة سواجرت .

[المصدر : مجلة تايم «النفوذ والنصر والسياسة» ، ١٧ فبراير / شباط ١٩٨٦]

وهكذا ، أصبح النفوذ المالي ، ومن ثم السياسي ، يلعب دوراً حاسماً في عالم يباع ويشترى فيه كل شيء .

ومنذ عام ١٩٨٤ حتى الآن، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل مساعدات اقتصادية وعسكرية قيمتها ٢٨ مليار دولار.

[المصدر: مجلة تايم، يونيو/ حزيران ١٩٩٤]

وقد كان من شأن الأموال الهائلة التي تتدفق على إسرائيل:

- من التعويضات الألمانية والنمساوية.
- ومن المعونات الأمريكية غير المشروطة.
- ومن تبرعات اليهود.

أن تعزز من قوة قادة إسرائيل، وأن تشجعهم على التطلع، في مجال السياسة الخارجية، إلى تحقيق أكبر طموحاتهم: وهو بناء «إسرائيل الكبرى».

وثمة شهادة دقيقة في هذا الصدد تعرضها مقالة نشرتها مجلة كيفونيم (توجهات)، التي تصدرها «المنظمة الصهيونية العالمية» في القدس، عن «خطط إسرائيل الإستراتيجية في عقد الثمانينيات». ومما جاء فيها:

«لقد غدت مصر، باعتبارها كياناً مركزيا، مجرد جثة هامدة، لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار المواجهات التي تزداد حدةً بين المسلمين والمسيحيين. وينبغي أن يكون تقسيم مصر إلى دويلات منفصلة جغرافيا هو هدفنا السياسي على الجبهة الغربية خلال سنوات التسعينيات».

وبمجرد أن تتفكك أوصال مصر وتتلاشى سلطتها المركزية، فسوف تتفكك بالمثل بلدان أخرى مثل ليبيا والسودان وغيرهما من البلدان الأبعد. ومن ثم فإن تشكيل دولة قبطية في صعيد مصر، بالإضافة إلى كيانات

إقليمية أصغر وأقل أهمية، من شأنه أن يفتح الباب لتطور تاريخي لا مناص من تحقيقه على المدى البعيد، وإن كانت معاهدة السلام قد أعاقته في الوقت الراهن.

وبالرغم مما يبدو في الظاهر، فإن المشكلات في الجبهة الغربية أقل من مثيلتها في الجبهة الشرقية. وتعد تجزئة لبنان إلى خمس دويلات... بمثابة نموذج لما سيحدث في العالم العربي بأسره. وينبغي أن يكون تقسيم كل من العراق وسوريا إلى مناطق منفصلة على أساس عرقي أو ديني أحد الأهداف الأساسية لإسرائيل على المدى البعيد. والخطوة الأولى لتحقيق هذا الهدف هي تحطيم القدرة العسكرية لهذين البلدين.

فالبناء العرقي لسوريا يجعلها عرضة للتفكك، مما قد يؤدي إلى قيام دولة شيعية علَى طول الساحل، ودولة سنّية في منطقة حلب، وأخرى في دمشق، بالإضافة إلى كيان درزي قد ينشأ في الجولان الخاضعة لنا، وقد يطمح هو الآخر إلى تشكيل دولة خاصة، ولن يكون ذلك على أي حال إلا إذا انضمت إليه منطقتا حوران وشمالى الأردن. ويمكن لمثل هذه الدولة، على المدى البعيد، أن تكون ضمانةً للسلام والأمن في المنطقة. وتحقيق هذا الهدف في متناول يدنا.

أما العراق، ذلك البلد الغني بموارده النفطية والذي تتنازعه الصراعات الداخلية، فهو يقع على خط المواجهة مع إسرائيل. ويُعد تفكيكه أمراً مهما بالنسبة لإسرائيل، بل إنه أكثر أهمية من تفكيك سوريا، لأن العراق يمثل على المدى القريب أخطر تهديد لإسرائيل».

[المصدر: مجلة كيفونيم، القدس، العدد ١٤، فبراير/ شباط ١٩٨٢ ص ٤٩ - ٥٩]

وينعم القادة الإسرائيليون بدعم أمريكي لا حدود له من أجل تحقيق هذا المخطط الواسع. فقبيل غزو لبنان، كان لدى إسرائيل ٥٠٧ طائرات، من بينها ٤٥٧ طائرة حصلت عليها من الولايات المتحدة بفضل المعونات والقروض التي تقدمها واشنطن. وتتكفل قوى الضغط الأمريكية بتوفير الوسائل الضرورية لهذا الغرض، حتى ولو اضطرت، تحت تأثير «الضغط» الصهيوني، إلى الوقوف ضد مصالحها القومية.

ولما كانت الخطة التي تعرضها مجلة «كيفونيم» تتضمن أهدافاً بعيدة المدى، وتنطوي على مواجهات محفوفة بالمخاطر، فقد نجحت قوى الضغط الإسرائيلية في دفع الولايات المتحدة للقيام بتلك المهام. وتُعد الحرب على العراق خير دليل على ذلك.

فقد كانت وراء دفع الولايات المتحدة إلى إشعال النزاع اثنتان من جماعات الضغط القوية، وهما:

١ - «جماعة الضغط اليهودية»، والتي ترى أن إقصاء صدام حسين يعني التخلص من تهديد أقوى البلدان العربية... ويلعب اليهود الأمريكيون دوراً أساسيا في وسائل الإعلام في أمريكا الشمالية. كما إن حالة الشد والجذب المستمرة بين الرئيس والكونجرس تفرض على البيت الأبيض أن يولي أكبر اهتمام لموقف المنظمات اليهودية.

٢ - «جماعة الضغط الممثلة لرجال الأعمال»... والتي هداها تفكيرها إلى أن بمقدور الحرب أن تنعش الاقتصاد. ولم لا، ألم يكن من شأن الحرب العالمية الثانية، وما تمخضت عنه من زيادة الطَلب على المنتجات الأمريكية، أن تضع حدا للأزمة الاقتصادية التي بدأت عام ١٩٢٩؟. ثم ألم تحقق حرب كوريا دفعة جديدة هي الأخرى؟

طُوبى إذن لهذه الحرب التي تعيد الازدهار إلى أمريكا . . . »

[المصدر: آلان بيرفيت، صحيفة لوفيجارو، ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٠]

«من الصعب التقليل من أهمية التأثير السياسي لـ «لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية»، . . . والتي تضاعفت ميزانيتها أربع مرات في الفترة من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٨٨ (حيث كانت قيمتها مليوناً و٦٠٠ ألف دولار عام ١٩٨٢، وأصبحت ستة ملايين و٩٠٠ ألف دولار عام ١٩٨٨)».

[المصدر: وول ستريت چورنال، ٢٤ يونيو/ حزيران ١٩٨٧]

ولا يخفي القادة الإسرائيليون هذا الدور الذي تلعبه جماعة الضغط. فقد صرح «بن جوريون» ذات مرة بأنه: «عندما يتحدث يهودي، في أمريكا أو في جنوب إفريقيا، مع أصحابه اليهود عن «حكومتنا» فإنه يعني بالطبع حكومة إسرائيل».

[المصدر: بن جوريون، بعث إسرائيل وقدرها، ١٩٥٤، ص ٤٨٩]

كما أكد المؤتمر الثالث والعشرون للمنظمة الصهيونية العالمية، أن واجبات يهود الخارج تتمثل في: «التزام سائر المنظمات الصهيونية في شتى بلدان العالم بمساعدة الدولة العبرية دون قيد أو شرط وفي كل الظروف، حتى لو تعارض ذلك مع موقف البلدان التي توجد فيها هذه المنظمات»[١].

[المصدر: بن جوريون: «مهمات الصهيونية الحديثة وملامحها»، صحيفة چيروزاليم بوست ١٧ أغسطس/ آب ١٩٥٢، و«تقرير وكالة البرق اليهودية» ٨ أغسطس/ آب ١٩٥١]

(١) لم يتغير هذا الموقف بتاتاً على مدى نصف قرن. فعلى سبيل المثال، صرح كبير حاخامات فرنسا چوزيف سيتروك، في حديثه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق =

والواقع أن هذا الخلط بين اليهودية كعقيدة دينية (جديرة بالاحترام مثلها مثل جميع الأديان الأخرى) والصهيونية السياسية التي تنطوي على ولاء تام لدولة إسرائيل (التي حلَّت محل إله إسرائيل)، ليس من شأنه إلا إعطاء زخم لنزعة العداء للسامية.

وقد اضطُرت وزارة الخارجية الأمريكية نفسها إلى اتخاذ موقف بهذا الشأن. ففي رسالة موجهة إلى «المجلس الأمريكي لليهودية» - وقد نشرها المجلس فيما بعد فى ٧ مايو/ أيار ١٩٦٤ - أشار وزير الخارجية الأمريكي «تالبوت» إلى أن ما يطالب به القادة الصهاينة يتعارض مع المبادئ الأساسية في «الدستور الأمريكي». وأعاد إلى الأذهان الحقائق المتمثلة في أن بلاده «تعترف بدولة إسرائيل كدولة ذات سيادة، كما تعترف بالجنسية التي تمنحها دولة إسرائيل، ولكنها لا تعترف بأي سيادة أو جنسية أخرى في هذا الصدد، ولا تقر أي علاقات سياسية قانونية تقوم على أساس الانتماء الديني للمواطنين الأمريكيين. ومن ثم، يجب أن يكون واضحاً أن وزارة الخارجية لا تعتبر أن مفهوم «الشعب اليهودي» يُعد من مبادىء القانون الدولي».

[المصدر: أورده چورچ فريدمان في كتابه: نهاية الشعب اليهودي، جاليمار ١٩٥٦، ص ٢٩٢]

= شامير في القدس، بأن: «كل يهودي فرنسي هو ممثل لإسرائيل... فلتكونوا على يقين من أن كل يهودي في فرنسا يدافع عما تدافعون عنه».

المصدر: اذاعة صوت إسرائيل، الإثنين ٩ يوليو / تموز ١٩٩٠، نقلته صحيفة لوموند ١٢، ١٣ يوليو / تموز ١٩٩٠، وصحيفة «چور» (اليوم) اليومية الناطقة بلسان الجماعة اليهودية فى فرنسا، فى عددها الصادر يوم ١٢ يوليو / فكرة الولاء المزدوج لا تطرأ على ذهنى مطلقاً. وذلك بالطبع لكى لا يسئ أحد الفهم!

لكن هذا التصريح لا يعدو أن يكون مجرد أقوال، إذ لم يعقب هذا التذكير بالمسلمات القانونية اتخاذ أي إجراء ضد جماعات الضغط الصهيونية.

وتُعد قضية «بولارد» خير مثال على ذلك.

ففي نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٥، أُلقي القبض على صهيوني أمريكي متشدد، يُدعى «جوناثان بولارد» ويعمل محللاً في قيادة القوات البحرية الأمريكية، بينما كان ينقل بعض الوثائق السرية إلى منزله. وعندما استجوبه مكتب التحقيقات الفيدرالي، اعترف بأنه حصل على ٥٠ ألف دولار منذ عام ١٩٨٤ نظير إرسال تلك الوثائق إلى إسرائيل.

«ولم تأت قضية «بولارد» من فراغ. فهي جزء لا يتجزأ من النظام المختل للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية، والتي تتسم بتبعية مفرطة تؤدي بدورها إلى مواقف هوجاء.

فقد نشأ هذا الوضع عام ١٩٨١، عندما تركت إدارة «ريجان» لإسرائيل مطلق الحرية في تنفيذ مغامراتها العسكرية، بدعوى الدفاع عن النفس، وهو التوجه الذي تمثلت أولى نتائجه في عملية غزو لبنان.

...وقد كان متوقعاً أن تؤدي هذه المحاباة من جانب واشنطن إلى زيادة الغطرسة لدى إسرائيل. فمن المعروف أن علاقات التبعية الشديدة تفرز الكراهية والعدوانية... وفيما يتعلق بإسرائيل، فقد اتخذت هذه الكراهية أشكالاً هوجاء، كان أحدها ذلك الهجوم الذي شنته على تونس، وقد تكون قضية «بولارد» شكلاً آخر».

[المصدر: صحيفة واشنطن بوست، ٥ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٥]

«فعلى مدى عقود طويلة، بذل اليهود الأمريكيون قصارى جهدهم لإقناع الرأي العام الأمريكي بأن تأييدهم المطلق لإسرائيل لا يتعارض مع ولائهم لأمريكا. ولكن يبدو أنه أصبح من الصعب الثقة فيهم بخصوص هذا الموضوع. أما من يتحدثون عن «الولاء المزدوج» فسوف يجدون آذاناً صاغية».

[المصدر: صحيفة ها آرتس، أول ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٥]

وما أكثر الأمثلة التي تؤكد أن قوى الضغط الإسرائيلية الصهيونية قد نجحت في دفع الولايات المتحدة إلى اتخاذ مواقف لا تتفق تماماً مع المصالح الأمريكية وإن كانت عظيمة الفائدة للسياسة الإسرائيلية.

وهذه بعض الأمثلة:

قرر السيناتور «فولبرايت»، رئيس لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشيوخ، استدعاء عدد من كبار القادة الصهاينة للمثول أمام لجنة تحقيق، مما أدى إلى إلقاء الضوء على أنشطتهم السرية.

وقد لخص «فولبرايت» نتائج التحقيقات التي أجراها، خلال مقابلة في برنامج «واجه الأمة» بثته القناة التليفزيونية CBS يوم ٧ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، حيث قال: **«إن الإسرائيليين يتحكمون في سياسة الكونجرس ومجلس الشيوخ»**. وأردف قائلاً: **«إن حوالى ٧٠٪ من زملائنا في مجلس الشيوخ يعترفون بأن المواقف والقرارات التي يتخذونها لا تنبع من رؤيتهم الخاصة لما يرون أنه من مبادئ الحرية والعدالة بقدر ما تنبع من الضغوط التي تمارسها جماعات النفوذ»**.

وفي الانتخابات التالية، فقد «فولبرايت» مقعده في مجلس الشيوخ.

ومنذ تقرير «فولبرايت»، لم تكف قوى الضغط الصهيونية عن تعزيز سيطرتها على السياسة الأمريكية. ففي كتابه: **من يجرؤ على الكلام** (الناشر لورانس هيل ١٩٨٥)، تحدث «پول فندلي»، الذي ظل عضواً في الكونجرس طيلة ٢٢ عاماً، عن طريقة عمل جماعة الضغط الصهيونية ومدى نفوذها، فقال: إن هذا «الفرع للحكومة الإسرائيلية» يسيطر على الكونجرس ومجلس الشيوخ ومؤسسة الرئاسة ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع (البنتاجون)، كما يسيطر على وسائل الإعلام ويمتد تأثيره إلى الجامعات والكنائس.

وهناك أدلة وفيرة على أن المطالب الإسرائيلية لها الأولوية على المصالح الأمريكية. ففي ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٤، وافق الكونجرس، بأغلبية ٩٨٪ من أعضائه، على قرار بإلغاء كل القيود على المبادلات التجارية بين إسرائيل والولايات المتحدة، وذلك بالرغم من تحفظ وزارة التجارة على ذلك، فضلاً عن معارضة جميع النقابات. (ص ٣١). وبالإضافة إلى هذا تتزايد كل عام المساعدات المخصصة لإسرائيل في الميزانية الأمريكية، مهما كانت التخفيضات في البنود الأخرى للميزانية.

أما التجسس فقد بلغ حداً كبيراً، مما أدى إلى وقوع أكثر الوثائق سرية في أيدي الحكومة الإسرائيلية. فعلى سبيل المثال كتب «إدلاي ستيفنسون» (أحد المرشحين السابقين للرئاسة)، في مقال بمجلة «الشئون الخارجية» (عدد شتاء ١٩٧٥ - ١٩٧٦) يقول: «من الناحية العملية، لا يمكن أن يُتخذ قرار بشأن إسرائيل، أو حتى يُطرح للنقاش، على مستوى السلطة التنفيذية دون أن تعلم به الحكومة الإسرائيلية على الفور». (ص ١٢٦). فقد رفض وزير

الدفاع، استناداً إلى القانون الأمريكي، تسليم إسرائيل شحنة من القنابل العنقودية (وهي سلاح موجه للمدنيين) في غمرة عدوانها على لبنان. ومع ذلك حصلت إسرائيل على هذه الأسلحة من «ريجان» واستخدمتها مرتين في بيروت لقتل السكان المدنيين (ص ١٤٣).

وفي عام ١٩٧٣، ذكر الأدميرال الأمريكي «توماس مورر»، رئيس هيئة الأركان المشتركة، أن «موردخاي جور»، الملحق العسكري في السفارة الإسرائيلية في واشنطن (والذي تولى فيما بعد منصب رئيس أركان القوات الإسرائيلية)، طلب من الولايات المتحدة تزويد إسرائيل بطائرات مزودة بصواريخ متقدمة جدا (يُطلق عليها اسم «مافريك»)، فأجابه «مورر» قائلاً: «لا يمكنني أن أسلمكم هذه الطائرات. فليس لدينا سوى سرب واحد منها، وقد أقسمنا أمام الكونجرس أننا في أمسّ الحاجة إليه». وعندئذ بادره «جور» بالقول: «أعطونا الطائرات. أما الكونجرس فأنا كفيل به». ويعلق الأدميرال «مورر» على ذلك قائلاً: «وهكذا، ذهب السرب الوحيد المزود بصواريخ مافريك» إلى إسرائيل» (ص ١٦١).

وفي ٨ يونيو/ حزيران ١٩٧٦ قامت القوات الجوية والبحرية الإسرائيلية بقصف الباخرة الأمريكية «ليبرتي» (المزودة بأجهزة استطلاع متقدمة)، وذلك لمنعها من كشف الخطط الإسرائيلية لغزو الجولان. وقد ظلت الطائرات الإسرائيلية تحلّق فوق الباخرة طيلة ست ساعات، بينما استمر قصفها على مدى ٧٠ دقيقة مما أسفر عن مصرع ٣٤ بحاراً وإصابة ١٧١ آخرين، وفي أعقاب ذلك، تذرعت الحكومة الإسرائيلية بأن ما حدث كان مجرد «خطأ»، وتوقفت التحقيقات في الأمر عند ذلك الحد حتى عام

١٩٨٠، عندما استطاع أحد شهود العيان، وهو الضابط «إنيس» الذي كان ضمن طاقم الباخرة، أن يميط اللثام عن حقيقة الحادث، مما يهدم الرواية «الرسمية» عن ذلك «الخطأ»، والتي أكدتها آنذاك لجنة التحقيق برئاسة الأدميرال «إيزاك كيد»، حيث أثبت «إنيس» أن الهجوم كان متعمداً وأنه بمثابة عملية قتل. وقد تعرض كتاب «إنيس» عن الحادث لحصار خانق من قوى الضغط الصهيونية، بينما أوضح الأدميرال «توماس مورر» أن السبب في السكوت على هذه الجريمة هو أن «الرئيس «جونسون» كان يخشى ردود أفعال الناخبين اليهود. . . ». ويضيف قائلاً: «لو كان الشعب الأمريكي قد عرف حقيقة ما حدث لجن جنونه». (ص ١٧٩).

وفي عام ١٩٨٠، طالب «إدلاي ستيفنسون» بإجراء تعديل يقضي بخفض المساعدات الأمريكية لإسرائيل بنسبة ١٠٪ لإرغامها على وقف بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة. وذكر أن إسرائيل (التي يبلغ عدد سكانها ٣ ملايين نسمة) تحصل على ٤٣٪ من إجمالى المساعدات الأمريكية، وتنفقها في تسليح قواتها، وذلك على حساب ثلاثة بلايين نسمة يعانون من الجوع والفقر في العالم.

ويخلص «ستيفنسون» من ذلك إلى القول: «إن تأثير رئيس وزراء إسرائيل على السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط يفوق بكثير تأثيره في بلاده ذاتها». (ص ٩٢)

وتتوالى الأمثلة:

«كان «رابين» قد تخلى منذ زمن عن أسلوب ضم الأراضي الذي دأب حزب العمل الإسرائيلي على انتهاجه منذ عام ١٩٦٧ («شبراً بعد شبر،

وعنزة بعد عنزة»)، ولكنه رأى أن الوقت قد حان لزيادة وتيرة الاستيطان في المدينة المقدسة وتهويدها، وذلك بمصادرة ٥٣ هكتاراً أخرى في القطاع الشرقي من القدس (والتي سبق لإسرائيل مصادرة ثلثي أراضيها منذ عام ١٩٦٧ وتخصيصها لليهود وحدهم). والهدف من ذلك هو خلق وضع لا يبقى معه أي شيء للتفاوض، خلال المفاوضات المقرر إجراؤها عام ١٩٩٦.

وقد قُوبل هذا الاستفزاز الجديد باحتجاجات عنيفة من جانب البلدان العربية، التي نكأ جراحها اقتراح السيناتور «دول» بنقل السفارة الأمريكية في إسرائيل إلى القدس (وهو نفسه الذي وصف إسرائيل في عام ١٩٩٠ بأنها «الطفل المدلل»). ومن ثم، طلبت الجامعة العربية عقد جلسة لمجلس الأمن، كما تقدمت فرنسا بطلب مماثل في ٢ مايو/ أيار. وفي هذه الجلسة وافقت ١٤ دولة، من بين الدول الأعضاء في المجلس والبالغ عددها ١٥، على مشروع قرار يطالب «رابين» بالعدول عن قرار المصادرة. وعندئذ استخدمت الولايات المتحدة، للمرة الثلاثين منذ عام ١٩٧٢، حق النقض لكي تساند إسرائيل. . .

وقد أثارت هذه العزلة الأمريكية قلق بعض ممثلي قوى الضغط الإسرائيلية في الولايات المتحدة، من أمثال «توماس فريدمان» الذي قال: «إن القضية المحورية ليست قضية وضع القدس، التي ستظل عاصمة لإسرائيل مهما حدث. . . ولكنها قضية مصداقية الولايات المتحدة كوسيط وحيد في الصراع العربي الإسرائيلي، وقضية مسيرة التفاوض مع الفلسطينيين» (صحيفة نيويورك تايمز، ١٥ مايو/ أيار ١٩٩٥).

[المصدر: داني رونشتاين، صحيفة ها آرتس، مايو/ أيار ١٩٩٥]

وعندما دُعي الرئيس «كلينتون» لحضور الاجتماع السنوي «للجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية»، شدَّد في كلمته على ضخامة المساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل، حيث قال:

«لقد وفت الولايات المتحدة بوعودها: وأصبحت قدرة إسرائيل العسكرية أشد منها في أي وقت مضى. فقد وافقنا على بيع شحنة من طائرات «ف ١٥» المتطورة، وهي أفضل سلاح من نوعه في العالم من حيث اتساع مدى الفاعلية. كما واصلنا ما بدأناه إثر حرب الخليج من إمداد إسرائيل بشحنة مؤلفة من ٢٠٠ طائرة مروحية مقاتلة، وتعهدنا بالمساهمة بمبلغ ٣٥٠ مليون دولار لإنتاج صواريخ «أرو»، والتي ستحمي إسرائيل من أي هجوم صاروخي جديد، وقمنا بتزويدها بنظام متطور لقاذفات الصواريخ المتعددة. . . . . . ومن أجل زيادة ما لدى إسرائيل من الأسلحة المتقدمة تكنولوچياً، فقد قمنا بتزويدها بأنظمة عسكرية فائقة، كما يسرنا لها أن تحصل من السوق الأمريكية على قاذفات صواريخ موجهة من الفضاء، وهي خطوة لم يسبق للولايات المتحدة أن اتخذت مثلها.

. . . لقد أصبح التعاون بيننا في المجال الاستراتيجي وفي مجال المعلومات أوثق من أي وقت مضى. فقد نفذنا مناورات مشتركة واسعة النطاق، ونتوقع توسيع منشآتنا لتخزين المعدات العسكرية في إسرائيل، كما وقعت وزارة الدفاع الأمريكية عقوداً تبلغ قيمتها أكثر من ثلاثة ملايين دولار لشراء معدات متقدمة تكنولوچياً من الشركات الإسرائيلية».

[المصدر: أوردته صحيفة الشرق الأوسط الدولية، ٢٦ مايو/ أيار ١٩٩٥]

ولم تتورع قوى الضغط الصهيونية عن استخدام أي وسيلة لبلوغ أهدافها، من الضغط المالي إلى الابتزاز، ومن مقاطعة وسائل الإعلام إلى التهديد بالقتل.

ويخلص «پول فندلي» إلى القول: «إن كل من يُقْدم على انتقاد سياسة إسرائيل يجد نفسه عرضةً لأعمال انتقامية شديدة ودائمة، بل وقد يفقد مصدر عيشه نتيجة ضغوط قوى النفوذ الإسرائيلية. فالرئيس يشعر بالخوف منها. والكونجرس يستجيب لكل مطالبها. بل وتحرص أعرق الجامعات على ألا يكون في مناهجها التعليمية ما قد يثير حفيظة تلك القوى، بينما تنقاد وسائل الإعلام الضخمة والقيادات العسكرية لماتمارسه من ضغوط».
(ص ٣١٥)

[المصدر: الجلسات، الجزء التاسع، ٢٣ مايو/ أيار ١٩٦٣]

الفصل الثاني

قوى الضغط الإسرائيلية - الصهيونية في فرنسا

«في فرنسا جماعة ضغط قوية موالية لإسرائيل، وهي تمارس نفوذها في وسائل الإعلام على وجه الخصوص».

الجنرال «شارل ديجول»

لم يجرؤ أحدٌ في فرنسا، غير الجنرال ديجول، على أن يقول صراحة إن «في فرنسا جماعة ضغط قوية موالية لإسرائيل، وهي تمارس نفوذها في وسائل الإعلام على وجه الخصوص». وقد كان هذا التأكيد في حينه بمثابة فضيحة، ولكنه ينطوي على قدر من الحقيقة لا يزال صائباً حتى اليوم.

[المصدر: «فيليب ألكسندر» «الانحياز لإسرائيل»، صحيفة «لو باريزيان ليبريه»، ٢٩ فبراير/ شباط ١٩٨٨]

ومنذ ذلك الحين، وما من مرشح للرئاسة الفرنسية أيا كان الحزب الذي ينتمي إليه، من «ميشيل روكار» إلى «چاك شيراك» مروراً «بميتران»، إلا وذهب إلى إسرائيل ملتمساً الدعم الإعلامي.

وتُعد «الرابطة الدولية لمناهضة العنصرية ومعاداة السامية» مركز قيادة جماعة الضغط هذه، والتي بلغ نفوذها الإعلامي حدا يتيح لها أن تتلاعب بالرأي العام كيفما شاءت. وبالرغم من أن اليهود لا يمثلون سوى ٢٪ من سكان فرنسا، فإن الصهيونية تسيطر على معظم صانعي القرار السياسي في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، وفي الصحف اليومية والأسبوعية، وكذلك في السينما (ولاسيما بعد غزو أفلام هوليوود)، وفي دور النشر (حيث تستطيع هذه العناصر من خلال «لجان القراءة» فرض رأيها). هذا فضلاً عن الإعلانات، التي تمثل نوعاً من الوصاية المالية على وسائل الإعلام.

وليس أدل على ذلك من انحياز وسائل الإعلام بشكل كامل، عندما يتعلق الأمر بالحاجة إلى قلب الحقائق لمصلحة إسرائيل، فعندئذ تُوصف أعمال العنف التي يرتكبها الضعفاء بأنها نوع من «الإرهاب»، أما عنف الأقوياء فهو «نضال ضد الإرهاب».

وعندما يقوم أحد المنشقين على منظمة التحرير الفلسطينية بإلقاء يهودي من على ظهر سفينة «أكيلي لورو»، فلابد أن يُوصف هذا العمل بأنه ضرب من الإرهاب، ولكن ماذا عن قيام إسرائيل بقصف مواقع في تونس على سبيل الانتقام، مما أسفر عن مصرع ٥٠ شخصاً، بينهم عدد كبير من الأطفال؟ هنا يُوصف ذلك بأنه «نضال ضد الإرهاب ودفاع عن القانون والنظام».

وتتردد نفس النغمة في جميع وسائل الإعلام، وكأنما يديرها في الخفاء قائد موسيقي ماهر، سواء أكان الأمر يتعلق بالهجوم على المعبد اليهودي في

شارع «كوبرنيكس»، أم بنبش مقبرة «كاربنترا»، أم بغزو لبنان أو تدمير العراق.

وبوسعي أن أسوق دلائل على ذلك من واقع تجربتي الشخصية. فحتى عام ١٩٨٢، كانت أبواب دور النشر الكبرى والصحف ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية مفتوحةً أمامي.

وعندما وقع الغزو الإسرائيلي للبنان، وما تلاه من مذابح، بادرت مع الأب «لولون» والقس «ماثيو» بنشر بيان في عدد صحيفة لوموند الصادر في ١٧ يونيو/ حزيران ١٩٨٢، بعد أن وافق مدير تحريرها «چاك فوفيه» على منحنا صفحة مدفوعة الأجر. وفي هذا البيان استخلصنا «مغزى العدوان الإسرائيلي بعد مذابح لبنان».

فقد برهنا على أن هذا العدوان ليس مجرد هفوة عابرة، ولكنه جزء لا يتجزأ من نهج الصهيونية السياسية التي قامت على أساسها دولة إسرائيل.

وفي أعقاب النشر، تلقيت تهديدات بالقتل من خلال مكالمات هاتفية ورسائل غُفْل من التوقيع.

كما أقامت «الرابطة الدولية لمناهضة العنصرية ومعاداة السامية» دعوى قضائية ضدنا، حيث اتهمتنا «بمعاداة السامية والتحريض على التمييز العنصري».

وأثناء نظر الدعوى، قال محامي «چاك فوفيه»: إنه لا يمكن الخلط بين اليهود وما يؤمنون به، من جهة، ودولة «إسرائيل» من جهة أخرى. ودلل على ذلك بأن شخصيات يهودية شهيرة، مثل «منديس فرانس» و«ناحوم جولدمان»، قد أدانت انتهاكات إسرائيل في لبنان.

أما دفاعنا نحن، الأب «لولون» والقس «ماثيو» وأنا، فقد استند إلى النص نفسه، حيث أوضحنا ما ندين به في حياتنا لأنبياء اليهود.

كما بينا أن الصهيونية السياسية قد أحلَّت دولة إسرائيل محل إله إسرائيل، وأن سلوك هذه الدولة، في فلسطين ولبنان، يلحق العار باليهودية في نظر العالم أجمع. ومن ثم فإن نضالنا ضد الصهيونية السياسية هو جزء من النضال ضد نزعة معاداة السامية.

ومن جانبي، عرضتُ على المحكمة ما سقته من تحليلات في دراستي المعنونة: **فلسطين أرض الرسالات السماوية**، حيث بينت أن الصهيونية السياسية، التي وضع أساسها «ثيودور هرتزل» (والتي أدانها في ذلك الحين جميع حاخامات العالم باعتبارها خيانة للإيمان اليهودي)، لا تنبع من العقيدة الدينية اليهودية، بل من النزعة القومية والاستعمارية الأوروبية في القرن التاسع عشر.

ومن الطبيعي أن تصطدم بقايا الاستعمار الاستيطاني في فلسطين وجنوب إفريقيا، بطابعها العنصري (الذي أدانته الأمم المتحدة رسميا)، بمقاومة سكان البلاد الأصليين.

وكما هي الحال في كل استعمار أو احتلال (وقد عشنا هذه التجربة في ظل الاحتلال النازي)، فإن القمع يُوصف بأنه نوع من «حفظ النظام»، وتُوصف المقاومة بأنها «إرهاب».

وبينما كان محامي «الرابطة» يلقي مرافعته، باذلاً قصارى جهده لكي يصورني في هيئة «المعادي للسامية»، رحت أسترجع في ذهني بعض أحداث

الماضي. رأيت نفسي في القدس أمام حائط المبكى عام ١٩٦٧، وبصحبتي الوزير الإسرائيلي «بارزيلاي»، ثم في بيت «ناحوم جولدمان»، رئيس «المؤتمر اليهودي العالمي» آنذاك.

ثم رأيت نفسي في معسكر الاعتقال النازي مع صديقي «برنار لوكاش»، مؤسس «الرابطة الدولية لمناهضة معاداة السامية» (والتي صار اسمها فيما بعد «الرابطة الدولية لمناهضة العنصرية ومعاداة السامية»)، حيث كان يساعدني في إعداد الدروس التي نلقيها على رفاقنا المعتقلين عن «أنبياء إسرائيل».

وخطرت على ذهني صورة «تارن»، المناضل الشيوعي المخضرم الملحد، الذي قال لي ولبرنار، بعد أن انتهينا من قراءة «سفر عاموس»: «هذا يمنح المرء زاداً من الشجاعة».

بيد أن سيطرة الصهيونية الإسرائيلية شبه التامة على وسائل الإعلام الأمريكية والفرنسية تدفع العالم إلى قلب المفاهيم رأساً على عقب: فعلى سبيل المثال، يقع هجوم على ديبلوماسي إسرائيلي في لندن (وتعترف تاتشر نفسها في مجلس العموم بأن منفذ الهجوم لا ينتمي لمنظمة التحرير الفلسطينية)، ومع ذلك يُعد الحادث نوعاً من «الإرهاب». ثم يجتاح الجيش الإسرائيلي لبنان، ويقتل الآلاف، وتُسمى العملية «سلام الجليل»!

وفي الأول من يناير/ كانون الثاني ١٩٨٩، تعرض شاشات التليفزيون قائمة ضحايا انتفاضة الحجارة: ٣٢٧ قتيلاً فلسطينياً (معظمهم أطفال يرمون الحجارة) وثمانية قتلى من الإسرائيليين (معظمهم جنود يطلقون الرصاص). وفي اليوم نفسه، يدلي وزير إسرائيلي بتصريح يقول فيه:

«لايمكن إجراء مفاوضات إلا إذا توقف الفلسطينيون عن أعمال العنف».
أهو حلمٌ إذن؟ أم أن غيبوبة الحس النقدي هذه قد غدت كابوساً يمسك بتلابيب الجميع؟ أم هو انتصار العبث؟

لقد سبق للجنرال «ديجول»، في عام ١٩٦٩، أن شجب «النفوذ الشديد» لقوى الضغط الصهيونية في جميع وسائل الإعلام: من الصحافة إلى التليفزيون، ومن السينما لدور النشر. أما اليوم، فقد نجح هذا «النفوذ الشديد» في قلب المفاهيم كلها، ومن ثم غدت مقاومة الضعفاء بأيديهم هي «الإرهاب»، وغدا العنف الدموي الذي يمارسه الأقوياء «نضالاً ضد الإرهاب».

وقد كان كل جرمي وجرم الأب «لولون» والقس ماثيو أننا ندَّدنا بما تنطوي عليه عملية قلب المفاهيم من كذب. ولكن محكمة پاريس أصدرت حكماً لصالحنا، في ٢٤ مارس/آذار ١٩٨٣، يقضي بأن «الأمر يندرج في إطار النقد المسموح به لسياسة إحدى الدول وللفكر الذي تستلهمه، ولا يشكل تحريضاً عنصريا... وبناءً على ذلك تُرفض دعوى «الرابطة الدولية لمناهضة العنصرية ومعاداة السامية» وجميع طلباتها، مع إلزامها بدفع مصاريف القضية».

ولكن «الرابطة» استشاطت غضباً واستأنفت الحكم. وفي ١١ يناير/كانون الثاني ١٩٨٤، أصدرت محكمة استئناف پاريس حكمها.

فبعد أن أوردت المحكمة فقرة من مقالنا الذي نتهم فيه دولة إسرائيل بالعنصرية، قدمت حيثياتها على النحو التالي: «حيث إن الرأي الذي عبر عنه الموقعون لا يتعلق إلا بالتعريف الضيق لليهودية المنصوص عليه في

القانون الإسرائيلي . . . فإن المحكمة تصدّق على الحكم المحال إليها ، وتأمر برفض طلبات «الرابطة الدولية لمناهضة العنصرية ومعاداة السامية» مع إلزامها بدفع المصاريف» .

ثم لجأت «الرابطة» إلى محكمة النقض ، والتي أصدرت حكمها القاطع في ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٧ ، والذي قضى نهائياً على آمال الصهاينة في تلويث سمعتنا بالسبل القانونية ، حيث قضت المحكمة «برفض الدعوى مع إلزام المدعي بدفع المصاريف» .

وفي أعقاب ذلك بدأت عملية الحصار بعيداً عن الأطر القانونية . وما أكثر الوسائل لدى قوى الضغط الصهيونية ! فلو كان الحكم قد صدر بإدانتنا ، لاحتل الخبر الصفحات الأولى في جميع الصحف ، ولصورتنا هذه الصحف بأننا «أعداء للسامية» . أما قرار المحاكم بإدانة «الرابطة» فقد قُوبل بالتكتم التام . ولم تشذ عن ذلك صحيفة «لوموند» نفسها ، والتي كان مديرها السابق « فوفيه» متهماً معنا في الدعوى ، حيث اكتفت بنشر خبر صغير عابر عن الحكم .

ومع ذلك ، فقد تحققت على خير وجه بعض الآمال التي كنت أصبو إليها . فعند نشر مقالنا عن نهج الاستعمار الصهيوني في صحيفة «لوموند» ، أضفت سطرين ناشدت فيهما القراء أن يساهموا بتبرعاتهم في سداد نفقات نشر الصفحة ، والتي كلفتني خمسة ملايين سنتيم . وعلى الفور تلقيت تبرعات بمبلغ سبعة ملايين سنتيم ، وكلها من مساهمات صغيرة . وكان ثلث المتبرعين من اليهود ، وبينهم اثنان من الحاخامات .

ولكن ، منذ ذلك الحين بدأت عملية الحصار الإعلامي : إذ أخذت مقالاتي تُقابل بالرفض ، ويُحال بيني والظهور في برامج تليفزيونية . لقد

سبق لي أن نشرت أربعين كتاباً في كبريات دور النشر، من «جاليمار» إلى «سوي»، ومن «بلون» إلى «جراسي ولافون»، وتُرجمت هذه الكتب إلى سبع وعشرين لغة، فإذا بجميع الأبواب تُوصد في وجهي: فها هو ذا أحد كبار الناشرين يقول لمجلس إدارة الدار: «إذا نشرتم أي كتاب لجاوردي، فلن تحصلوا على حق ترجمة أي كتاب أمريكي فيما بعد». ولا غرابة، فهو يظن أن نشر كتاب لي يعني تفجير دار النشر التي يملكها. وها هو ذا ناشر آخر يعنّف المسئولة الأدبية في داره، والتي تحمست لنشر كتاب آخر لي، وعاونتني في العمل طيلة ثلاثة أشهر لكي يخرج الكتاب إلى النور، فيقول لها: «لا أريد جارودي في داري».

هذه هي حكاية الحصار الذي فُرض على إنسان أعزل.

لقد حُكم على مقاومتنا للعبث والعدمية أن تظل أسيرة التكتم والتعتيم، وحُكم علي بالموت الأدبي، وكل جرمي أنني تعلقت بأهداب الأمل.

وليس هذا سوى مثال واحد، من تجربتي الشخصية، على عملية قلب المفاهيم على أيدي الصهيونية.

وبوسعنا أن نسوق عشرات الأمثلة التي نصادفها كل يوم. فالدعاية الصهيونية هي التي تشوّه مغزى الجريمة النازية في حق الإنسانية بأسرها، إذ تحولها من جريمة ضد البشر أجمعين إلى مذبحة لم يذهب ضحيتها سوى اليهود وحدهم.

* * *

ومما يزيد الطين بلّة تلك «الفرمانات الاستبدادية» التي تُفرض باسم القانون، فتحول القاضي إلى حكم يفصل في الحقيقة التاريخية، وذلك بالرغم من كل القوانين الصادرة من قبل والتي تكفل حرية الصحافة.

فقد أُضفي الطابع القانوني على جريمة الرأي بموجب قانون فابيوس، والذي يُطلق عليه اسم «قانون جيسو» نسبةً إلى النائب الشيوعي الذي تبني مشروع القانون في مايو/ أيار ١٩٩٠.

ويتمثل هذا القانون في إدراج مادة في قانون حرية الصحافة الصادر عام ١٨٨١، وهي المادة ٢٤ ب التي تقضي بما يلي:

«يُعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة السادسة من المادة ٢٤، كل من أنكر . . . وجود جريمة أو أكثر من الجرائم ضد الإنسانية، كما حددتها المادة ٦ من القانون الأساسي للمحكمة العسكرية الدولية، والملحق باتفاق لندن المبرم في ٨ أغسطس/ آب ١٩٤٥».

[المصدر: مشروع القانون الذي أقرته الجمعية الوطنية، وأحاله رئيس الجمعية الوطنية إلى رئيس مجلس الشيوخ، الوثيقة رقم ٢٧٨، المرفقة بمحضر جلسة ٣ مايو/ أيار ١٩٩٠]

وقد أكد النائب «إسنيس» في تقريره (ص ٢١): إنه يطالب بوضع قانون جديد يجرم «الداعين إلى إعادة النظر في وقائع التاريخ».

كما طالب «بتوسيع نطاق الصلاحيات الممنوحة للجمعيات في رفع دعاوى أمام القضاء في حالة وقوع مخالفة» (للمادة ٧).

وتحدد مقدمة التقرير الهدف المقصود، ألا وهو: «استكمال ترسانة القمع

الموجودة. . . بما يكفل أن يلعب القانون الجزائي دوره الكامل في القمع والترهيب». (ص ٥).

[المصدر: التقرير رقم ١٢٩٦، المرفق بمحضر جلسة ٢٦ أبريل/ نيسان ١٩٩٠]

وقد رأينا من قبل أن محكمة نورمبرج لا تصلح لأن تؤخذ كحجة قانونية.

ومع ذلك، قدم «توبون»، بعد سنة، اقتراحاً بإدخال تعديل على القانون، ولكن دون جدوى.

وكان سنده في ذلك أن «المادة ٢٤ ب من القانون الصادر في ٢٩ يوليو/ تموز ١٨٨١ بشأن حرية الصحافة باطلة»، وهو الأمر الذي يهدم مساعي «جايسو» لقمع المؤرخين الداعين إلى «إعادة النظر» في وقائع التاريخ، ويحول دون وضع الانتقاد التاريخي في كفة واحدة مع النزعة العرقية أو نزعة تبرير جرائم هتلر.

وقد ساق «توبون» حيثيات رأيه على النحو التالي:

«عندما عُرض الأمر عام ١٩٩٠، استناداً إلى مشروع قانون قدمته المجموعة الشيوعية وكان أول الموقعين عليه النائب «جايسو»، أبديتُ اعتراضي، كما اعترض آخرون، على المبدأ الذي ينطوي عليه هذا النص، والمتمثل في ترسيخ حقيقة تاريخية بموجب قانون، بدلاً من تركها للبحث التاريخي لكي يقول كلمته.

وقد اعترض البعض آنذاك قائلين إنه ما دام التاريخ هو الذي يميط اللثام عن الحقيقة، فليس من شأن القانون أن يفرضها. كما مضى البعض إلى أبعد

من ذلك قائلين إنه لا يجب السماح بالتعبير عنها، ولكن ذلك يقودنا دون أن ندري إلى الوقوع في فخ الجريمة السياسية وجريمة الرأي.

فالمادة ٢٤ ب تُعتبر في نظري خطأ سياسيا وقانونياً فادحا. فهي ترسخ قانوناً استثنائيا، وهو الأمر الذي يدعو للأسف. لقد انقضى عام، ولم يكد يمضي شهر على أحداث «كاربنترا». ولم يُتح لنا أن نفحص ذلك النص الذي أدرجه مؤتمر الرؤساء على عجل في جدول أعماله، بعد أربع وعشرين ساعة من طرحه، ثم نُوقش على الفور لأن رئيس الجمعية الوطنية السيد «فابيوس» قرر شخصيا إدراجه في جدول الأعمال. ولكن بوسعنا الآن، وقد انقضى عام أن نفحص على نحو موضوعي، مثلما أفعل الآن، مدى صلاحية هذا القانون ومدى صحة «جريمة الرأي» التي نصت عليها المادة ٢٤ ب، وأن نستنتج مع «سيمون فيل» أن هذه الجريمة في غير محلها.

[المصدر: الجريدة الرسمية، ٢٢ يونيو/ حزيران ١٩٩١، ص ٣٥٧١. المناقشات البرلمانية، الجلسة الثانية، ١٢ يونيو/ حزيران ١٩٩١]

ومنذ ذلك الحين، أصبح محرماً بالفعل على أي مؤرخ أن يطعن في النتائج التي خلصت إليها محكمة نورمبرج، التي وصفها رئيسها الأمريكي بأنها تمثل «آخر عمل من أعمال الحرب»، والتي «لم تتقيد بالقواعد القانونية المتعارف عليها في المحاكم العادية فيما يتعلق بالإدانة وإقامة الدليل».

وفي خضم الجدل حول هذا القانون الآثم، يأتي تصريح «چاك شيراك» يوم ١٦ يوليو/ تموز ١٩٩٥، ليمثل لحظة مهمة في تاريخنا: لحظة الانفصال عن وحدة الأمة، من أجل التواطؤ على مختلف صنوف التنكر للحقيقة. فعندما يعلن رئيس الجمهورية أن «الفرنسيين والدولة الفرنسية قد ساعدوا

على الجنون الإجرامي للمحتل»، فإنه يرتكب بذلك جريمتين في حق فرنسا:

أولاهما: أنه يتحدث عن حكومة فيشي(*)، باعتبارها دولة فرنسية، مضفياً عليها الشرعية.

والثانية: أنه يهين الشعب الفرنسي بأكمله، عندما يخلط بينه وأولئك الحكام الخانعين الذين عملوا في خدمة المحتل.

بل إنه بتصريحه هذا يتبنى رسمياً ذلك المفهوم الصهيوني الذي تبناه «برنار هنري ليفي» في كتابه: **الأيديولوچية الفرنسية**، حين قال: **«إن الثقافة الفرنسية بأسرها... وأعز تقاليدنا الفرنسية... هي خير دليل على خستنا»**.

ثم مضى داعياً إلى تتبع «هذا التقّيح العميق الجذور» الكامن «في قلب الفكر الفرنسي» والذي يجعل من فرنسا «وطن القومية الاشتراكية بوجه عام».

[المصدر: برنار هنري ليفي، الأيديولوچية الفرنسية، الناشر: جراسي ١٩٨١، ص ٦١، ص ٩٢، ص ١٢٥]

(*) حكومة «فيشي»: هي الحكومة التي تولت مقاليد السلطة في فرنسا خلال الاحتلال النازي (١٩٤٠ ـ ١٩٤٤)، وتزعمها الماريشال «بيتان»، واتخذت من مدينة «فيشي» مقراً لها، وعُرفت بتعاونها مع سلطات الاحتلال وممارساتها القمعية ضد خصومها. (المترجم).

وكانت ذروة الحدث أن يرأس الاحتفال حاخام فرنسا الأكبر «ستروك»، الذي التقى في «إسرائيل» في ٨ يوليو/ تموز ١٩٩٠ مع «إسحاق شامير» (ذلك الذي ظل يعرض خدماته على «هتلر»، ولم يكف هو والدولة التي رأس حكومتها عن انتهاك القانون الدولي، دونما اعتبار لقرارات الأمم المتحدة)، وخلال الاجتماع قال له:

«إن كل يهودي فرنسي هو ممثل لإسرائيل . . . فلتكونوا على يقين من أن كل يهودي في فرنسا يدافع عما تدافعون عنه». ثم أردف قائلاً: «إن فكرة الولاء المزدوج لا تخطر على ذهني مطلقاً».

[المصدر: صحيفة لوموند، ٩ يوليو/ تموز ١٩٩٠]

قيل هذا لشامير (الذي عرض التعاون مع هتلر)، والذي يجدر به أن يتبوأ مكانه الطبيعي بين نزلاء السجون لا بين رؤساء الدول والحكومات.

وكان من الطبيعي أن تُقابل تلك الإهانة للشعب الفرنسي بالترحيب من جانب مسئولي «مجلس ممثلي الهيئات اليهودية في فرنسا»، والذين عبروا عن «رضاهم الكامل لرؤية أعلى سلطة في فرنسا وهي تعترف في نهاية المطاف باستمرار «الدولة الفرنسية» التي حكمت بين عامي ١٩٤٠ و١٩٤٤».

أما الأمر المخزي، فهو أن يعلن رؤساء جميع الأحزاب السياسية الفرنسية، على صفحات الصحف العامة من «لوفيجارو» إلى «أومانيتيه»، عن تأييدهم لما انطوت عليه كلمات «شيراك» من جحود.

نعم إنه جحود وتنكر لتراث فرنسا الموحدة، وللمقاومة التي انخرط فيها شعب بأسره.

فالچنرال «ديجول» لم ينظر مطلقاً إلى فيشي باعتبارها دولة، وكان يقول: «هتلر هو الذي صنع فيشي» (مذكرات الچنرال ديجول، الجزء الأول، ص ٣٨٩). كما كان يتحدث عن مسئولي فيشي بوصفهم «دمى فيشي» (المرجع السابق، الجزء الأول، ص ١٣٠).

وفي موضع آخر يقول: «لقد أعلنتُ عدم شرعية ذلك النظام الذي كان يتلقى أوامره من العدو» (الجزء الأول، ص ١٠٧). ويضيف: «لم تكن هناك حكومة فرنسية بمعنى الكلمة» (الجزء الأول ص ٣٨٨، في برازافيل).

وفي معرض الحديث عن الاتفاق المبرم مع بريطانيا، في ٢٨ مارس/ آذار ١٩٤٠، والذي يمنع وقف العمليات العسكرية من طرف واحد، قال «ديجول»: «إن هذه الهيئة الموجودة في «فيشي»، والتي تُطلق على نفسها اسم (الدولة) تعد هيئة غير دستورية وخاضعة للمحتل... فهي لا تعدو أن تكون، وليس بوسعها إلا أن تكون، أداة يستخدمها أعداء فرنسا». (الجزء الأول، ص ٣٤٢).

ولم يتراجع «ديجول» عن موقفه هذا طوال الحرب. وعندما أصدر قرار تشكيل اللجنة الوطنية الفرنسية، في ٢٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٤١، وجه بياناً جاء فيه:

«استناداً إلى قرارنا الصادر في ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول، وقرارنا الصادر في ١٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٠، بالإضافة إلى إعلاننا الأساسي في ١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٠، ولما كان الوضع الناجم عن حالة الحرب مازال يحول دون عقد أي اجتماع، ودون أي تعبير حر لممثلي الأمة، وبالنظر إلى استمرار انتهاك دستور وقوانين الجمهورية الفرنسية على جميع

أراضي الجمهورية والمستعمرات، سواء على أيدي العدو أو السلطات المتعاونة معه، وبالنظر إلى الدلائل العديدة التي تثبت أن الأغلبية العظمى من الأمة الفرنسية لا تقبل بنظام يُفرض بالعنف والخيانة، بل وترى في سلطة فرنسا الحرة تعبيراً عن أمالها وإرادتها . . .».

[المصدر : المذكرات، الجزء الأول، ص ٣٩٤]

ويمضي «ديجول» ليبرئ الشعب الفرنسي من وزر الخنوع الذي انحدر إليه قادته، فيقول:

«إن إدانة فيشي ممثلة في قادتها تبرئ الشعب الفرنسي من وزر سياسة التهاون والتنازلات الوطنية» (الجزء الثالث، ص ٣٠١).

ثم يشير إلى انتفاضة شعب باريس، قائلاً: «ليس بوسع أحد أن ينكر، لا من أعدائنا ولا من أصدقائنا، أن أربع سنوات من القمع لم تخمد روح العاصمة، وأن الخيانة لم تكن سوى ذرات غبار قذرة على سطح جسد ظل بأكمله سليماً معافى، وأن شوارع باريس وبيوتها وساحاتها ومصانعها ومشاغلها ومكاتبها قد شهدت أعمال المقاومة البطولية التي تحمَّلَ المناضلون من أجلها ويلات القتل والسجن والتعذيب».

[المصدر : الجزء الثالث ، ص ٤٤٢]

وهذا ما تنكَّر له «چاك شيراك» ببضع كلمات ليسترضي الأوساط الإعلامية الصهيونية، وليواصل الخضوع لهيمنة الولايات المتحدة، التي أصبحت نهباً لنفوذ قوى الضغط الصهيونية.

ومن أجل هذا، تراجع عن معارضته لاتفاقية «ماستريختر» المدمرة لفرنسا، وأذعن للأوامر الأمريكية في «اتفاقية التجارة العالمية »(الجات)

والتي تقوض فرص استقلال فرنسا وتجديدها عن طريق إحداث تحول جذري في علاقاتها مع العالم الثالث.

ولقد دأبت الصهيونية على التلويح بشبح العداء للسامية، للإيهام بأن ثمة تهديداً دائماً لإسرائيل، وأن ثمة ضرورة للإسراع بنجدتها. وما أكثر العمليات الاستفزازية التي وقعت مؤخراً بهدف إخفاء حقيقة الإنتهاكات التي ترتكبها إسرائيل. ودائماً ما تُستخدم الوسائل نفسها. فلدى وقوع مذابح «صبرا وشاتيلا»، كتب «الطاهر بن جلون» يقول:

«ثمة حوادث متزامنة، ينتهى بها الحال لأن تصبح، من فرط تكرارها، دليلاً دامغاً. فقد غدا جليا الآن ما النفع الذي يتحقق من اعتداء في أوروبا ينطوي على العداء للسامية، ومَنْ هو المستفيد من الجريمة. نَفْعُه أنه يغطي مذبحة متعمدة راح ضحيتها مدنيون لبنانيون وفلسطينيون. فمما يستلفت النظر أن مثل هذه الاعتداءات قد سبقت وأعقبت وزامنت شلالات الدم التي تسيل في بيروت. وقد دُبرت هذه العمليات الإرهابية بأسلوب معين ونفذت بإتقان، مما جعلها تحقق بشكل مباشر أو غير مباشر الغرض السياسى منها، ألا وهو تحويل الأنظار كلما أوشكت القضية الفلسطينية أن تحظى بشىء من التفهم، أو التعاطف. ألا ينطوي الأمر إذن على سعي دءوب وواعٍ لقلب حقائق الوضع، بحيث يظهر الضحايا فى صورة جلادين و«إرهابيين»؟ وعندما يُصور الفلسطينيون على أنهم إرهابيون، يصبح من السهل طردهم من مسار التاريخ، وبالتالي حرمانهم من أي حقوق.

ألم يسبق عملية شارع «روزييه»، يوم ٩ أغسطس/آب، انهمار طوفان من القنابل من كل نوع على بيروت؟

وألم يتم اغتيال «بشير الجميّل» بعد ساعتين من دخول القوات الإسرائيلية إلى بيروت الغربية ؟ (مما عتّم على اللقاء التاريخي بين ياسر عرفات والبابا)؟

ثم ألم يتزامن انفجار السيارة المحملة بالمتفجرات في شارع «كاردينيه»، وسيل الرصاص أمام المعبد اليهودي فى بروكسل في اليوم التالي، مع مذبحة «صبرا وشاتيلا» التي لم يسبق لها مثيل ؟

[المصدر : صحيفة لوموند، ٢٢ سبتمبر / أيلول ١٩٨٢، ص٢]

وهناك سوابق تاريخية يمكن أن نستخلص منها بعض الدروس. فإن ما يؤجج لهيب العداء للسامية هو ذلك الجهد الدءوب لتشكيل الرأي العام، من خلال إغراقه بنوع من «الإعلام» يستلهم النزعات العرقية.

«في برلين كانت المسارح والصحف .. وغيرهما في أيدي اليهود. كانت أكبر صحيفة ألمانية هي «برلينرتاجبلات»، وتليها صحيفة «فوزيخ زيتونج»، و الأولى يملكها «موسى» والثانية « أولشتاين»، وكلاهما يهودي. كما كان مدير تحرير صحيفة فورفارتز، الصحيفة الرئيسية للاشتراكيين الديمقراطيين، يهوديا. ولهذا لم يكن الألمان يبتعدون عن الحقيقة وهم يتهمون الصحافة آنذاك بأنها يهودية».

[المصدر: «ليبوفيتز»، إسرائيل واليهودية، الناشر: «دجيسكلي دوبروير»، ١٩٩٣، ص ١١٣ (الفصل الثامن عن جذور معاداة السامية)]

أما المثال الآخر الأقرب عهداً، والذي تتجلى فيه هذه المناورات ووسائل استغلالها إعلاميا، فهو حادثة كاربنترا.

ففي مايو/ أيار ١٩٩٠، نُبشت بعض القبور في مقبرة كاربنترا اليهودية، حيث مُثّل بإحدى الجثث ونُقلت إلى قبرٍ آخر.

وعلى الفور، أعلن وزير الداخلية «بيير جوكس» أنه «لا حاجة لإجراء تحقيق قضائي لمعرفة الجناة، الذين ارتكبوا هذه «الجريمة العنصرية». ومع ذلك، وبالرغم من مرور خمس سنوات وإيفاد عشرات المحققين والقضاة ورجال الشرطة إلى الموقع، فليس بوسع أحد اليوم أن يحدد على وجه القطع هوية المجرمين الذين ارتكبوا هذه الفعلة المشينة.

فكل ما نعرفه أنه تم نبش المقبرة اليهودية، وأن الوقائع قد «حُوِّرت»، حيث اعترف المحققون بعد بضعة أيام بأن جثة «جيرمون» لم تُشَوَّه، حسبما قيل في بادئ الأمر. ومن ثم، لابد لنا أن نتساءل: من الفاعل؟ ولماذا؟ ولمصلحة مَنْ هذا «التحوير» في الوقائع بقصد المبالغة في بشاعة الحادث وإثارة الرأي العام؟

وقد استُخدمت الطريقة ذاتها في «تيميسورا» (رومانيا)، حيث أُخرجت بعض الجثث من المشرحة، ووُزعت صورها في شتى أنحاء العالم بغرض إثارة حالة من السخط على مازُعم أنه مذابح جماعية.

وفي عدد صحيفة «لوموند» الصادر في ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٠، كتب «چان ماري دوميناش» (المدير السابق لمجلة «فكر») تحت عنوان: الصمت حول «كاربنترا»، يقول: «لقد انقضت ستة أشهر على حادث نبش مقبرة كاربنترا اليهودية... وما زلنا نجهل هوية الجناة. وثمة عنصر آخر أكثر مدعاة للقلق، وهو أن وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية قد حوّلت هذا الحادث المنكر إلى فضيحة، مما دفع بمئات الآلاف من

المتظاهرين إلى الشوارع، كما أدى إلى الإضرار بسمعة فرنسا في الخارج، ثم لم تسع بعد ذلك إلى مواصلة التحقيقات بل ركنت إلى الصمت التام. فما من شخصية برلمانية أو هيئة فكرية أو أخلاقية تجرؤ على استجواب الحكومة. ويبدو أن حادثة كاربنترا قد انضمت إلى عداد الأساطير/ الخرافات السوداء للأمة، دون أن نعرف الحقيقة، ودون أن نعرف ما حدث على وجه الدقة. فما من أحد حتى الآن يقدر، أو يجرؤ، على أن يكشف النقاب عن حقيقة حادثة كاربنترا».

والواضح أن هذا الصمت المريب الذي أُحيطت به حادثة «كاربنترا»، والذي يندد به «چان ماري دوميناش»، يتناقض تماماً مع الضجيج الإعلامي الذي تعالى في الأيام القلائل التالية للحادث.

ففي ١٤ مايو/ أيار ١٩٩٠، شهدت شوارع «پاريس» مظاهرة ضخمة، احتشد فيها الآلاف (٨٠ ألفاً حسب تقديرات الشرطة، و ٢٠٠ ألف شخص حسب قول منظمي المظاهرة)، وقُرعت أجراس نوتردام تحيةً لهم.

ولم يكن أحد يعرف آنذاك هوية مرتكبي الجريمة النكراء. فضد مَنْ إذن كانت المظاهرة؟

ضد من؟ كان التحقيق هو وحده الكفيل بالإجابة عن هذه التساؤلات، ولكنه لم يسفر عن شيء.

فلمصلحة من إذن حدث ما حدث؟

كان الأمر واضحاً. فقد كان علم إسرائيل يرفرف خفاقاً في مقدمة المظاهرة.

كـمـا كـانت «الـوحـدة الـوطنيـة» الـغـريبـة الـتي تبـدت في المظاهـرة، والتي جعلت «چورج مارشيه» يسير يداً بيد مع «فرانسوا ليونارد»، هي التي مهدت السـبيل لشن هـجوم كـاسـح على كلّ من يطعـن أو يشكك في المقـولات التي تضع إسـرائيل فوق القـانون الدولي. فقـد ألقي الحاخـام «سـيتـروك» خطبة قصيرة عن مغزى المظاهرة، ختمها بصيحة مدوية: «علينا ألا نسمح لأحد بأن يقـول ما يشـاء. وليكن هـذا درسـاً للأسـاتـذة «دعـاة مـراجـعـة الـتـاريخ» وللسياسيين غير المسئولين».

[المصدر: صحيفة «الوميريديونال»، ١٤ مايو/أيار ١٩٩٠]

ومع ذلك، لم تُعرف بعد حقيقة ما حدث في مقـبرة «كـاربنترا»، لأن المحققين استبعدوا احتمـالاً وحيداً من بين كل ما طُرح عليهم من احتمالات، بالرغم من أنه الاحتمال الأرجح.

فلماذا صدرت الأوامر بالتزام الصمت لأولئك الذين كـان بوسعهم أن يصبحوا شهوداً أساسيين؟

«رفض كوهانا، حارس معبد كاربنترا والمكلف بحمل مفتاح المقبرة وأول من اكتشف جثة «فيليكس جيرمون»، أن يتحدث معنا، واكتفى بالقـول: «حـتى لو كنت المحـافظ، فلن أتحـدث، لقـد تلقـيت تعليـمـات بألا أنبس بكلمة». لقد منعه رئيس المجمع الديني من الحديث. وعندما سـألنا الدكتور «فـريديم هداد» برر ذلك بقـوله: «لأنه كـان من الممكن أن يقـول أي شيء». كـمـا أحـجم «فريديم هـداد» نفسـه عن الحـديث عن نبش المقـبـرة، مـثله مـثل الحاخام أمار».

[المصدر: مجلة فارماتان، ١٥ أبريل/ نيسان ١٩٩٥، مقالة المحررين «ميشيل ليتيرو» و«ميشيل برول»]

وعندما سُئل حاخام كاربنترا عما إذا كان سيعاد ترميم المكان، رد قائلاً: «ليس هذا من شأني». وأجاب رئيس المجمع الديني عن نفس السؤال بالقول: «لا مبرر لذلك». أما العمدة فرد قائلاً: «لم يُطلب مني شيء».

[المصدر: المقالة السابقة، مجلة فارماتان، ١٥ إبريل/ نيسان ١٩٩٥]

ولماذا تجاهلت الصحف الفرنسية حادثة مماثلة وقعت في مقبرة «ريشون ليتزيون» الإسرائيلية بالقرب من تل أبيب، يوم ٢ مارس/ آذار ١٩٤٨؟ فقد نُبشت المقبرة وأُخرجت إحدى الجثث وأُلقي بها خارج المقبرة اليهودية. وعلى الفور سارعت الجماعات اليهودية في مختلف أرجاء المعمورة بوصف ما حدث بأنه «عمل همجي ينطوي على العداء للسامية». وبعد بضعة أيام كشفت تحقيقات الشرطة الإسرائيلية النقاب عن حقيقة الحادث، حيث تبين أن صاحبة الجثة امرأة مسيحية كانت متزوجة من يهودي و تُدعى «تريزا إنجيلوفيتش». كما تبين أن حاخام «ريشون ليتزيون» هو الذي أمر باستخراج الجثة، استجابة لطلب المتشددين اليهود الذين اعتبروا وجود الجثة نوعاً من التدنيس لطهارة المكان.

ولماذا لم تذكر أي صحيفة فرنسية أوجه التشابه بين الحادثتين؟ فجيرمون، الذي استُخرجت جثته في كاربنترا، كان هو الآخر متزوجاً من مسيحية، أي أنه كان «مذنباً» أيضاً، ولهذا أُخرجت جثته ونُقلت إلى قبر امرأة يهودية أخرى، تُدعى «إيما أولما»، وهي «مذنبة» بالمثل لأنها تزوجت مسيحيا كاثوليكيا.

ولم لا يذكر أحد أن الجرافات الإسرائيلية قد هدمت مئات القرى

الفلسطينية، ببيوتها وأسوارها وقبورها، لكي يقتنع العالم بأن فلسطين كانت «صحراء مقفرة» قبل قيام إسرائيل؟

[المصدر: إسرائيل شاحاك، عنصرية دولة إسرائيل، ص ١٥٢ وما بعدها]

في صباح «يوم الديمقراطية» في الجامعة العبرية في القدس، طرح بعض الطلاب اليهود سؤالاً وجيهاً:

«لماذا لا تحتجون وأنتم تعلمون أن شارع «إرجون» وفندق «هيلتون» في «تل أبيب» أقيما مكان مقابر إسلامية تم هدمها؟».

[المصدر: «طلاب المنظمة الاشتراكية الإسرائيلية: ماتسبن»، رقم ٢٢٣٤، القدس]

الفصل الثالث

أسطورة/خرافة

المعجزة الإسرائيلية: التمويل الخارجي

«إن قوة القبضة اليهودية تأتي من القفاز الأمريكي الفولاذي الذي يغطيها ومن الدولارات التي تبطّنه». «يشياهو ليبوفيتز»

[المصدر: اليهودية وإسرائيل، ص ٢٥٣]

لن أتحدث هنا عن المبالغ المالية التي دفعتها ألمانيا إلى دولة إسرائيل، بل سأفسح المجال لكي يتحدث عنها تفصيلاً مَنْ قام بدور رئيسي في المفاوضات الخاصة بتحديد قيمة التعويضات، ألا وهو «ناحوم جولدمان»، الذي سرد التفاصيل كاملةً في كتابه: سيرة ذاتية، والذي أهداني إياه ممهوراً بتوقيعه، في ٢٣ إبريل/ نيسان ١٩٧١، تعبيراً عن عرفانه بالمهمة التي قمت بها استجابة لطلبه قبل ذلك بسنتين، لدى «جمال عبدالناصر»، في أعقاب حرب الأيام الستة.

يقول «جولدمان»:

«في مستهل عام ١٩٥١، دخلت إسرائيل الحلبة للمرة الأولى، عندما أرسلت مذكرتين إلى الحلفاء الأربعة، ذكرت فيهما المطالب اليهودية المتعلقة بالتعويضات، والتي بلغت مليارا ونصف مليار دولار، على أن تدفعها مناصفةً كل من ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية. وقد استند تقدير هذا الرقم الإجمالي إلى ما يلي:

لقد استقبلت إسرائيل ٥٠٠ ألف يهودي هارب، ويكلف إدماج الفرد وتأهيله حوالي ثلاثة آلاف دولار. وبما أن إسرائيل أنقذت ضحايا النازية هؤلاء، وتحملت في غمار ذلك أعباءً ماليةً هائلة، فإنها ترى من حقها أن تفرض مطالبها باسم الشعب اليهودي، حتى وإن لم تكن هناك قاعدة قانونية في هذا الصدد، إذ إن الدولة العبرية لم تكن موجودة بعد في عهد النظام النازي». (ص ٢٦٢).

«وفي هذه الظروف جاء إليّ وزير الخارجية الإسرائيلي، في صيف عام ١٩٥١، بصفتي رئيساً للوكالة اليهودية، وطلب مني دعوة المنظمات اليهودية الكبرى في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ودول الكومنولث وفرنسا، إلى مؤتمر يهدف لدعم المطالب الإسرائيلية وإيجاد السبل الكفيلة بتلبيتها» (ص ٢٦٣).

«كانت المفاوضات التي كُلِّفنا بإجرائها ذات طبيعة خاصة، لأنها لا تستند إلى أي أساس قانوني». (ص ٢٦٨).

«قَبل المستشار الفيدرالي، بشجاعة وشموخ، أن يكون مبلغ المليار دولار أساساً للمناقشة. ولكني كنت أعلم أن هناك تياراً معارضاً لدفع تعويضات

بهذه الضخامة، قد تشكل داخل الحكومة وبين زعماء الأحزاب السياسية، وممثلي المصارف والصناعة. وأكد لي الكثيرون مراراً أنه من العبث أن أطمح إلى الحصول على مبلغ قريب مما طلبناه».

«وفي المرحلة الأولى من المفاوضات بين الألمان ووفد «مؤتمر المطالبة بالتعويضات»، تم التوصل إلى اتفاق عام بشأن، التعويضات والتشريعات المنظّمة لها. وأرجئ النظر في موضوع المبلغ الكلي، الذي يصل إلى ٥٠٠ مليون مارك، إلى مرحلة تالية. . . ».

«وبعد مناقشات مطولة انتهت هذه الجولة بموافقة الوفد الألماني على تقديم توصية إلى الحكومة بالاستجابة للطلب الإسرائيلي بدفع مبلغ ثلاثة بلايين مارك (وهو أقل مما طلبناه بنسبة ٢٥٪)». (ص ٢٧٢).

«اضطررت أن أعود إلى بون، في ٣ يوليو/ تموز، حيث قدمت التنازل التالي: تخصيص نسبة ١٠٪ من المبلغ المطلوب، وهو ٥٠٠ مليون، لضحايا النازية من غير اليهود، على أن تتولى الحكومة الألمانية توزيعها» (ص ٢٨٢).

. . . «كان المفترض أن تُوقع المعاهدة في «لوكسمبورج»، في ١٠ سبتمبر/ أيلول ١٩٥٢، حيث يمثل ألمانيا المستشار الألماني، ويمثل إسرائيل وزير الخارجية «موشي شاريت»، وأحضر أنا ممثلاً «المؤتمر المطالبة بالتعويضات» (ص ٢٨٣).

. . . «وقد شكلت المبالغ التي دفعتها ألمانيا عاملاً أساسيا في نمو إسرائيل الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة. ولا أدري ما كان يمكن أن تؤول إليه

إسرائيل في بعض اللحظات الحرجة التي مرت باقتصادها، لو لم تلتزم ألمانيا بتعهداتها. فما كان لخطوط الهاتف ونظم الري والموانىء وقطاعات بأكملها في الصناعة والزراعة أن تصل إلى ما هي عليه حالياً لولا التعويضات الألمانية. وفي النهاية، فقد تلقى مئات الآلاف من ضحايا النازية اليهود مبالغ طائلة خلال السنوات الأخيرة بفضل قانون التعويضات» (٢٨٦).

«عندما ذهبت صبيحة وصولي إلى مكتب رئيس الوزراء «دافيد بن جوريون»، استقبلني بحفاوة قائلاً: «لقد تسنى لكلينا أن نشهد تحقق معجزتين: إنشاء دولة إسرائيل وتوقيع الاتفاقية مع الألمان. أنا مسئول عن المعجزة الأولى، وأنت عن الثانية». (٢٨٤).

[المصدر: ناحوم جولدمان، سيرة ذاتية، الناشر: فايار، باريس ١٩٦٩]

وفي كتاب آخر بعنوان المفارقة اليهودية، لا يكتفي «ناحوم جولدمان» بالحديث عن مفاوضاته مع الألمان، بل يتطرق إلى الوسيلة التي انتزع بها التعويضات من النمسا ومن المستشار «راب». فقد قال «جولدمان» للمستشار: «عليكم أن تدفعوا تعويضات لليهود!».

فرد راب قائلاً: ـ «ولكننا كنا أيضاً من ضحايا النازية».

فقال له «جولدمان»: «في هذه الحالة، سوف أستأجر أكبر قاعة سينما في فيينا، وأعرض فيها يوميا الفيلم الذي يصور دخول الجيوش الألمانية و«هتلر» إلى فيينا، في مارس/ آذار ١٩٣٨».

وعندئذ رد راب: «اتفقنا ستحصل على المال!»

وحصل «جولدمان» آنذاك على مبلغ ٣٠ مليون دولار. وبعد فترة عاد وطلب ٣٠ مليون دولار مرة أخرى.

فقال له راب: «ولكننا اتفقنا على مبلغ ٣٠ مليون فقط».

فبادره «جولدمان» بالقول: «الآن عليك أن تدفع أكثر». وكان له ما أراد، ثم عاد مرة ثالثة ليحصل على المبلغ نفسه. (٨٥٠٧/ ٣١).

وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك مصدران آخران لتمويل ما أُطلق عليه اسم «المعجزة الإسرائيلية»، أحدهما على الصعيد الاقتصادي والآخر على صعيد تسليح إسرائيل بإمكانات عسكرية هائلة (بما في ذلك السلاح النووي)، وهو الأمر الذي يجعل الصورة الشائعة عن داود، وهو يقف ضئيلاً مع مقلاعه في مواجهة «جليات»(*) العملاق، صورة تبعث على السخرية. ففي الحروب المعاصرة، لم تعد القوة العسكرية تقدر بعدد الجنود الذين يمكن حشدهم، بل بما لدى القوات من معدات متقدمة تكنولوچيا. وقد أصبح الجيش الإسرائيلي، بفضل الإمدادات المالية التي تتدفق على إسرائيل، قوة ضاربة تفوق قوة الدول العربية مجتمعة.

فبالإضافة إلى أموال «التعويضات»، تتدفق على إسرائيل موارد مالية وعسكرية لا حدود لها تقريباً، ومعظمها تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية (التي توجد فيها جماعات ضغط يهودية قوية أثبتت كفاءتها)، بالإضافة إلى التبرعات التي يقدمها يهود العالم.

وقد اعترف «بنحاس سابير» عندما كان وزيراً للمالية، في حديثه أمام «مؤتمر أصحاب المليارات اليهود» في القدس عام ١٩٦٧، بأن دولة

(*) «جليات»: أحد العمالقة الذين تحدث عنهم «سفر صموئيل الثانى ٢١: ١٩» ضمن من حاربهم داود وانتصر عليهم في سياق حروبه مع الفلسطينيين. (المترجم).

إسرائيل حصلت على ٧مليارات دولار في الفترة من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٦٦ .

[المصدر : مجلة الاقتصادي الإسرائيلى، سبتمبر/ أيلول ١٩٦٧، العدد ٦]

كما ذكر الدكتور يا «كوف هرتزوج»، الذي كان مديراً لمكتب رئيس الوزراء الإسرائيلى، أن هدف هذه الاجتماعات يتمثل في :

«دراسة الوسائل التي يمكن من خلالها جلب استثمارات مهمة إلى إسرائيل، وإشراك أصحاب رءوس الأموال اليهود المقيمين في الخارج إشراكاً مباشراً في الاقتصاد الإسرائيلى، للعمل على نمو الإحساس بالمسئولية والمشاركة . . . كما أننا نخطط حالياً لإجراء نوع من الحوار الواسع النطاق بخصوص التطابق بين مواقف يهود الشتات وإسرائيل، فيما يتعلق بالتصدي لظاهرة اندماج اليهود في مجتمعاتهم في الخارج».

وقد ثبت بالفعل أن العملية تنطوي على فوائد جمة. إذ يبلغ متوسط ماترسله المنظمات اليهودية الأمريكية إلى إسرائيل سنويا مليار دولار(وتُعتبر هذه المساهمات في الولايات المتحدة بمثابة «تبرعات خيرية»، مما يعني خصمها من الوعاء الضريبى للمتبرع. أي أن عبئها يقع على عاتق دافعى الضرائب الأمريكية حتى لو استُخدمت في تمويل «المجهودات الحربية» لإسرائيل. ولكن القسط الأعظم من هذه المساهمات يأتي مباشرة من الحكومة الأمريكية التي يصل حجم «المعونات» التى تقدمها لإسرائيل سنوياً إلى أكثر من ثلاثة مليارات دولار).

ويتكون نصف هذه المعونات «الرسمية» تقريباً من هبات وقروض«سرعان ما تُنسى». أما النصف الثاني فيضاف إلى الديون الخارجية

الإسرائيلية، التي تتزايد بسرعة كبيرة، وتصل حالياً إلى نحو ٢٠ مليار دولار، أي بمعدل خمسة آلاف دولار للفرد الواحد، وهو معدل لا مثيل له. ويتمثل الجزء الأكبر من هذه المعونات السنوية في إمدادات الأسلحة، التي يحرص الكونجرس على تجنب الإعلان عنها، لتحاشي انتقادات الرأي العام، حيث تخضع لطريقة خاصة في التمويل بموجب قانون تصدير الأسلحة لعام ١٩٧٦.

ولكي ندرك مغزى هذه الأرقام الخاصة بالمعونات المالية الخارجية، يجدر بنا أن نتذكر أن المعونات التي قدمت إلى أوروبا الشرقية، في سياق خطة مارشال، في الفترة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٥٤، بلغت ١٣ مليار دولار. أي أن دولة إسرائيل، التي يقل عدد سكانها عن مليوني نسمة، قد حصلت على أكثر من نصف ما حصل عليه ٢٠٠ مليون أوروبي. وبعبارة أخرى، فقد حصل كل فرد إسرائيلي على خمسين ضعف ما حصل عليه كل فرد أوروبى.

أما العنصر الثاني في المقارنة، فهو أن المعونات السنوية التي حصلت عليها «البلدان المتخلفة» في الفترة من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٩، لم تتجاوز ٣.١٦٤ مليار دولار، بينما حصلت إسرائيل، التي كان عدد سكانها أنذاك ١.٧ مليون نسمة، على ٤٠٠ مليون دولار خلال نفس الفترة، وهو الأمر الذي يعنى أن إسرائيل قد حصلت على ما يعادل عشر المبلغ الذي حصلت عليه «الدول المتخلفة» مجتمعة، بالرغم من أن عدد سكان إسرائيل يقل عن عشر سكان هذه الدول. وبعبارة أخرى. فقد حصل مليونا إسرائيلي على مئة ضعف ما حصل عليه مليارا نسمة من سكان العالم الثالث.

ولكي تتضح المقارنة على نحو أكبر ، يمكن القول بأن إسرائيل حصلت ، خلال ١٨ سنة ، على معونات تقدر بنحو سبعة مليارات دولار ، أي ما يزيد عن إجمالي الدخل القومي للدول العربية المجاورة مجتمعةً (مصروسوريا ولبنان والأردن) ، والذي بلغ ستة مليارات دولارعام ١٩٦٥ .

ولو ألقينا نظرة فاحصة على المعونات الأمريكية وحدها ، لوجدنا أن الولايات المتحدة قدمت لكل إسرائيلي ٤٣٥ دولاراً مقابل ٣٦ دولاراً لكل عربي ، خلال الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٦٧ ، وهو ما يعني أن ٥ , ٢٪ من السكان قد حصلوا على ٣٠٪من المساعدات المخصصة للسكان الباقين الذين تبلغ نسبتهم ٥ , ٩٧٪ .

[المصدر: من إحصاءات الأمم المتحدة المنشورة في : الوضع الحالي لرءوس الأموال البعيدة المدى ، والمعونات الحكومية» (١٩٥١ - ١٩٥٩) أورده جورج كورم في كتابه : مالية إسرائيل (١٩٦٨)]

ولكن أساليب تمويل دولة إسرائيل كانت أكثر طموحاً من ذلك : فهي تهدف إلى إنشاء شبكة مالية عالمية تعمل لصالح هذه الدولة ، التي تقوم بتوجيه استثماراتها (بمناسبة «مؤتمر أصحاب المليارات اليهود» المنعقد عام ١٩٦٧).

[المصدر: چاك بندلاك ، الاعتمادات الخارجية لإسرائيل ، الناشر إيكونوميكا ، باريس ١٩٨٢]

وينصب اهتمام الباحث على دراسة العلاقات بين المساهمات المقدمة من يهود العالم والمعونات المباشرة المقدمة من الحكومة الأمريكية .

ويصف الباحث تطور هذه العلاقات على النحو التالي: «ظل يهود الشتات حتى عهد قريب. (سنوات السبعينيات) هم المصدر الرئيسي لتزويد إسرائيل برءوس الأموال، ولكن يُستدل من الاتجاهات الحالية أن المعونات الحكومية الأمريكية (وتبلغ ملياري دولار سنويا) تفوق بكثير ما يدفعه يهود الشتات (حوالى ٩٠٠ مليون دولار سنويا).

ففي عام ١٩٨٠، على سبيل المثال، تمت الموافقة على بيع أسلحة لإسرائيل بمبلغ مليار دولار. وبمجرد تسليم الشحنة، تم إسقاط نصف المبلغ المتفق عليه، وأضيف النصف الثاني إلى الديون الإسرائيلية للحكومة الأمريكية، ولكن بمهلة سداد تزيد على ١٠ سنوات.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد. فبالنظر إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في إسرائيل منذ عام ١٩٨٣، أصبح تسديد هذه الديون أمراً صوريا، حيث تتم زيادة المعونة الأمريكية المقدمة لإسرائيل سنويا لتعويض ما تسدده من أقساط الديون.

[المصدر: ت. ستوفر، صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، ٢٠ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨١]

وبالمثل، كانت المعونات الأمريكية المخصصة للتسليح هائلة خلال العدوان الإسرائيلي على مصر، في عام ١٩٥٦. فقد ذكر الكاتب الصهيوني «ميشيل بار زوهار» أنه: «اعتباراً من شهر يونيو/ حزيران، بدأت تتدفق على إسرائيل كميات ضخمة من الأسلحة، بموجب اتفاق سري للغاية. وقد لا يكون بالإمكان معرفة قيمة هذه المعونات، لا في واشنطن، ولا في أوساط الهيئة الأمريكية الإنجليزية الفرنسية المعنية بمراقبة موازين القوى في الشرق

الأوسط، ولا في وزارة الخارجية الفرنسية التي تعارض، بشيء من الغيرة، أي تقارب مع إسرائيل خشية أن يؤدي ذلك إلى التأثير على ما تبقى لفرنسا من علاقات مع زبائنها العرب».

[المصدر: ميشيل بارزوهار، بن جوريون: النبي المسلح، باريس ١٩٦٦، الفصل ٢٧]

أما المصدر الثاني للتمويل فيتمثل في سندات دولة إسرائيل المقدرة بالدولارات، والتي تباع في الخارج ثم تُسدد قيمتها مع الفوائد بالعملة الإسرائيلية.

وقد وفرت هذه السنوات للاقتصاد الإسرائيلي ما قيمته ٥ مليارات دولار (حيث بيعت نسبة ٩٩,٨٪ منها في الولايات المتحدة عام ١٩٥١، بينما بيعت نسبة ٨٠٪ عام ١٩٧٨).

[المصدر: «سندات دولة إسرائيل»، الكتاب السنوي الأمريكي اليهودي لعام ١٩٧٢، ص ٢٧٣، وعام ١٩٧٨، ص ٢٠٥، وعام ١٩٨٠، ص ١٥٣]

وفي الفترة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٨٢، حصلت الدولة الصهيونية على زهاء ١١ مليار ونصف المليار دولار في صورة «هبات» أو «سندات».

[المصدر: خلاصة إحصاءات إسرائيل (الكتاب السنوي)، والتقارير السنوية لمصرف إسرائيل]

وينطوي هذا الوضع على ما أسماه «بندلاك» «التواطؤ بين السلطة وعالم المال» في الحركة الصهيونية. وفي عام ١٩٨٠، قدم «بندلاك» هذه الأمثلة المثيرة بخصوص فرنسا:

ـ «جي روتشيلد» : هو رئيس «الصندوق الاجتماعي اليهودي الموحد» ، ورئيس «الجمعية المتحدة ليهود فرنسا»

ـ «دافيد» : هو أمين صندوق «الصندوق الاجتماعي اليهودي الموحد» ، وهو الممثل الفرنسي في الهيئة التنفيذية لوكالة اليهودية .

ـ «آلان» : شغل منصب رئيس مجلس ممثلي الهيئات اليهودية في فرنسا ، ورئيس المجمع الديني الإسرائيلي المركزي .

ـ «إلى» : هو رئيس اللجنة التنفيذية للصندوق الاجتماعي اليهودي الموحد .

ـ «إدموند» : هو رئيس « اللجنة الأوروبية لسندات إسرائيل»

ـ وأخيراً فقد شغلت «رجل أم امرأة روتشيلد» منصب رئيسة منظمات «عاليا للشباب» .

[المصدر : بتدلاك ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٦]

وقد تزايد الاعتماد على الحكومة الأمريكية منذ السبعينيات على وجه الخصوص :

«عندما وقعت حرب الأيام الستة ، كان العجز الخارجي قد وصل إلى ٧٠٠ مليون دولار ، بينما تجاوز المليار دولار في مطلع السبعينيات ، كما لم تعد المساعدات المالية من يهود العالم تكفي لسد الاحتياجات الأساسية للاقتصاد الإسرائيلي . ولهذا كان من الضروري الاستنجاد بالحكومة الأمريكية ، التي بدأت بمنح قروض عسكرية ثم وسعت نطاق معوناتها ، بعد حرب أكتوبر ، لتشمل القطاع الاقتصادي . وقد أدت هذه المساعدات المالية

المقدمة من الحكومة الأمريكية إلى ارتفاع هائل في قيمة الديون الخارجية لإسرائيل، والتي تجاوزت ٢٠ مليار دولار عام ١٩٨٢ . ومن ثم يمكن تحليل ظاهرة تراجع المعونات المالية الواردة من يهود الشتات استناداً إلى عاملين وهما: المعونات المقدمة من الحكومة الأمريكية وزيادة الديون الخارجية لإسرائيل، وهما مظهران من مظاهر التبعية الاقتصادية .

[المصدر: بندلاك: ، مرجع سبق ذكره، ص ٧٩]

ومنذ عام ١٩٤٨ حتى الآن، بلغت المعونات المقدمة من الحكومة الأمريكية إلى إسرائيل نحو ١٨ مليار دولار، موزعة بالتساوي بين الهبات والقروض، ويخصص ثلثاها للأغراض العسكرية .

[المصدر: حتى عام ١٩٧٧ : «الخزينة، قسم المعاملات الخارجية» من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٨١ ، سفارة الولايات المتحدة (تل أبيب)]

والواقع أن تسارع وتيرة هذه المعونات يبعث على الدهشة . ففي عام ١٩٧٥ ، كانت قيمة المعونات لا تتجاوز ١٠٠ مليون دولار، ثم وصلت في عام ١٩٨١ إلى ٢ مليار دولار. وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٨٥ ، طالبت دولة إسرائيل بمعونات إضافية قيمتها ٢١ مليار دولار على مدى ثماني سنوات .

أما الديون الخارجية فقد ارتفعت من ٦ مليارات من الدولارات عام ١٩٧٣ إلى عشرة مليارات عام ١٩٧٦ ، ثم صلت إلى ١٧ مليار دولار في أول يناير/ كانون الثاني عام ١٩٨١ ، أي بمعدل ٤٣٥٠ دولاراً لكل فرد .

كما تزايدت المعونات نتيجة توقيع عقود من الباطن، وخاصة في مجال الطيران (فعلى سبيل المثال، وقعت مصانع الطائرات في إسرائيل عقوداً لتصنيع أجزاء من الطائرات طراز ف ١٤ وف ١٥).

وأخيراً فإن المساعدات الاقتصادية تشمل منح تسهيلات للصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة، بالإضافة إلى استفادة هذه الصادرات من الامتيازات الخاصة بالبلدان النامية، حيث يُعفى ٩٦٪ من هذه البضائع (ومجموعها مليار دولار) من أي رسوم جمركية.

ومجمل القول أنه يكفي إلقاء الضوء على رقم واحد لإدراك طبيعة الدولة الصهيونية، ألا وهو مجموع المساعدات الأمريكية المقدمة لإسرائيل بالنسبة إلى مجموع سكانها، إذ يبلغ نصيب الفرد الواحد ألف دولار، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف دخل المواطن في مصر ومعظم البلدان الإفريقية.

* * *

ويجدر في النهاية أن نستمع إلى رأي العلامة «يشياهو ليبوفيتز»، الأستاذ في الجامعة العبرية في القدس، والذي ألف كتاباً مهماً عن «عقيدة الميمونيين» (ترجم إلى الفرنسية عام ١٩٢٢، وصدر في باريس عن منشورات دوسير)، كما أشرف لمدة ٢٠ عاماً على تأليف الموسوعة العبرية. ويوجز «الليبوفيتز» في كتابه: **إسرائيل واليهودية** (١٩٨٧) موقفه من الصهيونية السياسية، باعتباره يهوديا تعرضت عقيدته الصهيونية الدينية لهزة عنيفة (وهو الذي عاش في فلسطين منذ عام ١٩٣٤)، يقول:

«لقد تعفّن نظامنا من جذوره»(ص ٢٥٥) وذلك لسببين:

١ ـ «أن الشر يتولد من كل ما يتصل بمسألة الأمة والدولة» (ص ١٨٢). فإذا ما نُظر إلى الدولة والأمة باعتبارهما غايةً في ذاتها، فإن ذلك يعني «رفض اليهودية، ما دامت دولة إسرائيل قد أصبحت أكثر أهمية» (١٩٨٢).

«إن النزعة القومية تدمير لجوهر الإنسان» (ص ١٨٢). «فدولة إسرائيل ليست مجرد دولة تمتلك جيشاً ولكنها جيش يمتلك دولة» (ص ٣١).

٢ ـ تبعية هذه الدولة للولايات المتحدة الأمريكية: إذ «قد يصيبنا الانهيار التام في ليلة واحدة، من جراء البلادة التي جعلت وجودنا مرهوناً بالمساعدات الاقتصادية الأمريكية» (ص ٢٥٥).

«فكل ما يهم الأمريكيين هو الحفاظ على جيش من مرتزقة أمريكيين يرتدون زي الجيش الإسرائيلي». (ص ٢٢٦) «إن قوة القبضة اليهودية تأتي من القفاز الأمريكي الفولاذي الذي يغطيها، ومن الدولارات التي تبطّنه». (ص ٢٥٣).

الخـــاتمة

(أ) الاستخدام الأمثل للأساطير باعتبارها مراحل لتحقق إنسانية البشر:

ابتدعت كل الشعوب في مرحلة مبكرة من حياتها، وقبل اكتشاف الكتابة، مأثورات شفوية تستند أحياناً إلى أحداث واقعية، ويجمع بينها، على اختلاف أشكالها، سعيٌ إلى إضفاء تبرير، شاعري في كثير من الأحيان، على أصول هذه الشعوب ونظمها الاجتماعية وتقاليدها الثقافية، ومصدر نفوذ زعمائها، وما تتطلع إليه من أهداف في المستقبل.

وتعكس هذه الأساطير/ الخرافات العظمى ملحمة تحقق إنسانية الكائن البشري، إذ تعبّر، من خلال سرد انتصارات إله أو سلف أسطوري، عن اللحظات الكبرى التي أصبح الإنسان في غمارها واعياً بإمكاناته وواجباته وبقدرته على تجاوز وضعه الراهن، وذلك من خلال صور واقعية، مستمدة من تجاربه أو من طموحاته وآماله، يجسد بها تصوره لوضع مستقبلي نهائي يتحقق فيه ما يحلم به من سعادة و«خلاص».

ويمكننا أن نشير هنا إلى بعض الأمثلة من تراث الشعوب في مختلف القارات. فهذه ملحمة «رامايانا» الهندية ترسم أروع صورة للعلاقة بين الرجل والمرأة، ولإحساسهما بالعزة والشرف وسعيهما الدءوب لصيانة حياة لا تشوبها شائبة، وذلك من خلال سرد لمحن وانتصارات «راما»، بطل الملحمة، وزوجته «شيتا». بل ان اسم البطل نفسه قريب الشبه باسم الإله «راما». وبالإضافة إلى الأسلوب السردي الفريد، فإن قيمة هذه الأسطورة تكمن في تعبيرها عن طموح أناس شتى على مدى آلاف السنين. إذ ترسم لهم صورةً لعظمة الإنسان باعتبارها نموذجاً يُحتذى في مسيرة حياتهم.

وبعد مرور عدة قرون على ظهور رواية «فالكيمي» لهذه الملحمة، والتي دُونت فيها طائفة من أروع المأثورات الشفوية، أعاد الشاعر «تولسيداس» كتابة ملحمة «رامايانا» في القرن الخامس عشر، من خلال رؤية صوفية أعمق لتسامي الإنسان الذي لا حدود له. ولعل هذه الرؤية هي التي جعلت «غاندي» يصفح عن قاتله، بل ويباركه بينما يلفظ أنفاسه الأخيرة، إذ كانت آخر كلمة تنبس بها شفتاه هي: «رام».

ويصدق القول نفسه على ملحمة «مها بهارتا»، التي بلغت ذروتها في «بهاجفا جيتا»، حيث يطرح الأمير «أرجونا» على نفسه، في أوج معركة «كوركيشترا»، الأسئلة الكبرى عن معنى الحياة بكل ما فيها من صراع.

أما «الإلياذة»، فتنتمي لحضارة أخرى، أي لتصور آخر لعلاقة الإنسان بالطبيعة والبشر والإله، وترسم لنا هذه الملحمة أسمى صورة يمكن أن يبلغها الإنسان، كما يتجلى مثلاً في شخصية «هيكتور» الذي يتقدم بخطى ثابتة نحو الموت لكي يحقق لشعبه الحرية والخلاص. وتُنسب إلى الشاعر

«هوميروس» أنه دوَّن هذه الملحمة، مثلما دوَّن «فالكيمي» ملحمة «رامايانا»، جامعاً فيها المأثورات والروايات الشفوية الشائعة في عصره.

وبالمثل، فقد أصبحت أسطورة «بروميثيوس»، التي صاغها «أسخيلوس» قبل مئتي سنة، جنباً إلى جنب مع «بروميثيوس طليقاً» لشيلي، بمثابة رمز خالد لعظمة النضال في سبيل الحرية. وهناك أيضاً دعوة «أنتيجون» لتلك «القوانين غير المكتوبة»، والتي ما برح صداها يتردد في عقول وقلوب كل من يسعون إلى حياة سامية، تعلو على كل المدوَّنات والسلطات والقوانين.

وهناك، بعد ذلك، ملاحم الخلق الكبرى في إفريقيا، مثل الملاحم الشفوية لقبيلة «قادر»، والتي دونها «همباتابا» ليغدو بذلك بمثابة «هوميروس» إفريقيا. وتُضاف إليها ملحمة الخروج عند قبائل «الأزتيك» المكسيكية، والتي تُنسب إلى مؤلفين مجهولين، وأسطورة «فاوست»، التي كرَّس «جوته» حياته لصياغتها، فجاءت معبرة عن تطلعات وطموحات الشخصية الأوروبية في القرن التاسع عشر. ويمكن أن نضيف أيضاً رواية الأبله لديستيويفسكي، والتي قدم فيها شخصية تمثل صيغة حديثة لحياة المسيح، إذ تتمرد على كل أصنام الحياة المعاصرة، وهو نفس ما يفعله «دون كيشوت»، الفارس النبيل الذي يحارب ببسالة مؤسسات عصر يشهد ولادة سطوة المال، والتي يصبح معها العطاء بلاحدود مدعاة للسخرية ومجلبةً للخسارة.

وليست هذه كلها سوى أمثلة قليلة على «أساطير العصور»، التي تعد مع «فيكتور هوجو» لتوقظ الناس من سباتهم.

وتمثل هذه الملاحم «التاريخ المقدس» الحقيقي للإنسانية، تاريخ عظمة الإنسان الذي لا يكف، بالرغم من عثراته، عن السعي لتجاوز ما رسخ من نظم وأعراف.

أما ما يُطلق عليه اسم «التاريخ» فلا يعدو أن يكون سجلا يدونه المنتصرون، وسادة الممالك وقادة الجيوش، أولئك الذين يخربون أرض البشر وينهبون ثروات العالم، ويُسَخِّرون أعظم العبقريات في حقول العلم والتكنولوجيا لخدمة أغراضهم في الهيمنة الاقتصادية أو العسكرية.

وقد ظلت آثار هذه المسيرة محفورة في النُصب الحجرية والقلاع وأقواس النصر والقصور، وركام الكتابات التي كُرِّست لتمجيدهم. وبوسعنا أن نرى ذلك بجلاء في سجل فظائع «رمسيس» على جدران معابد «الكرنك»، وفي المذكرات التي يدونها المؤرخون، من قبيل «جيلبرت دي نوخبت»، الذي يتغنى بمآثر الحروب الصليبية، و«چوليوس سيزار» الذي يعكس في كتابه «حروب الفاليين» رغبة عارمة في الغزو والهيمنة، و «لاس كاسيس» الذي يسرد في كتابه «مذكرات سانت هيلانا» أقوال «نابليون» وهو يتفاخر بأمجاد غزواته، بالرغم من أن فرنسا غدت في نهاية عصره أصغر حجماً مما كانت عليه عندما تولى حكمها.

وهذا النوع من التأريخ لا يتورع، مهما كان الثمن، عن تسخير الأساطير/ الخرافات لخدمة مصالحه وتبرير أغراضه.

(ب) الأسطورة التي تتخفى في ثوب التاريخ، واستعمالها السياسي:

ينبغي ألا تقود قراءة هذا الكتاب: «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية» إلى أي التباس، سواء أكان دينيا أم سياسيا.

فنقد التأويل الصهيوني لنصوص التوراة و«الأسفار التاريخية» (وبالأخص سفر يشوع وسفر صموئيل، وسفري الملوك) لا ينطوي مطلقاً على أي حط من قيمة التوراة، والتي تكشف هي الأخرى جانباً من ملحمة تحقق إنسانية الإنسان وإضفاء طابع قدسي عليه. فهناك مثلاً تضحية «إبراهيم»، والتي تُعد مثالاً خالداً لقدرة الإنسان على تجاوز الاعتبارات الأخلاقية الضيقة، بما تقوم عليه من منطق هش، من أجل التطلع إلى قيم مطلقة تضفي على هذه الأخلاق طابعها النسبي. وينطبق القول نفسه على رمز «الخروج»، والذي يظل رمزاً للخلاص من كل صور العبودية، وللنداء الإلهي الخالد من أجل الحرية.

إن ما نرفضه هنا هو القراءة الصهيونية القبلية ذات النزعة القومية لهذه النصوص، والتي تختزل الفكرة الكبرى عَن العهد بين الله والإنسان، باعتباره موجهاً إلى الناس كافةً، ليصبح مجرد امتياز حصل عليه ما يُسمى «الشعب المختار» من إله منحاز ومقصور على هذا الشعب (ومن ثم فهو مجرد صنم)، وهو الأمر الذي يقود إلى تبرير أشد صور الهيمنة والاستعمار والقتل، وكأن العالم بأسره خُلوٌ من أي «تاريخ مقدس» سوى تاريخ العبرانيين.

ولا يرمي هذا النقد، الذي سقتُ جميع أسانيده من مصادر موثَّقة، إلى الدعوة للقضاء على دولة إسرائيل، بل يهدف بالأحرى إلى نزع القداسة عنها. فالأرض التي قامت عليها هذه الدولة، والتي لا تختلف عن أي أرض أخرى، ليست أرضاً موعودة بل هي أرض تم الاستيلاء عليها، شأنها شأن أراضي فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وفقاً لموازين القوى السائدة في كل عصر من العصور.

وليس المقصود من ذلك الدعوة إلى إعادة صنع التاريخ عبر طلقات المدافع، بل الدعوة إلى خضوع الجميع لأحكام القانون الدولي، لكي لا يكون هناك متسع لترسيخ شريعة الغاب.

وفيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، فإن الأمر يكمن في تطبيق قرار التقسيم الذي صدقت عليه الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية والقرار رقم ٢٤٢ الذي نص على عدم جواز الاعتداء على أراضي البلدان المجاورة أو التعدي على مياهها الإقليمية، كما طالب بالانسحاب من الأراضي المحتلة.

أما إقامة مستوطنات بصورة غير شرعية في الأراضي المحتلة، تحت حماية الجيش الإسرائيلي وأسلحة المستوطنين، فلا تعني سوى ترسيخ هذا الاحتلال بحيث يغدو من المستحيل إقامة سلام حقيقي وتعايش سلمي دائم بين شعبين مستقلين على قدم المساواة؛ سلام قوامه الاحترام المتبادل دون أن يدعي طرف لنفسه الحق في الاستئثار بالقدس، التي كانت موقعاً لالتقاء الديانات الثلاث التي تستمد أصولها من رسالة إبراهيم.

* * *

وبالمثل، فإن نقد مقولة الإبادة النازية لليهود لا يعني بأي حال من الأحوال التهوين من شأن الجريمة. فقتل إنسان واحد بريء بسبب عقيدته أو أصله العرقي يُعد جريمة في حق الإنسانية بأسرها.

ولكن النقد هنا ينصب على ذلك الاستغلال السياسي للمقولة، والذي تقوم به دولة لم تكن موجودة أصلاً عندما وقعت هذه الجرائم، وذلك عن

طريق المبالغة في أرقام الضحايا دون سند أو دليل، لا لشيء إلا للبرهنة على أن معاناة طائفة من البشر تفوق معاناة البشر أجمعين، وكذلك عن طريق إضفاء القداسة على هذا الحدث (من خلال استخدام مصطلح ذي مدلول ديني مثل «الهولوكوست»)، بغرض التمويه على عمليات إبادة أخرى أشد هولاً وشراسة.

ولا يستفيد من عملية الاستغلال هذه سوى الصهاينة، الذين صوروا الأمر وكأنه لا يوجد أي ضحايا سواهم، وسارعوا من ثم بإنشاء دولة إسرائيل. وعلى الرغم من سقوط زهاء ٥٠ مليون قتيل في هذه الحرب العالمية الثانية، فقد قدم هؤلاء أنفسهم كما لو كانوا الضحايا الوحيدين للنازية، والذين لا يجوز لهم من ثم أن يخضعوا لأي قانون دولي، وذلك من أجل إضفاء الشرعية على ما يمارسونه من الانتهاكات في الداخل والخارج.

* * *

وليس المقصود هنا إلصاق تهمة سوء النية بملايين الشرفاء الذين يصدقون هذه الخرافات المضللة التي تتناقلها وسائل الإعلام، ويتملكهم الفزع عن حق مما يُروى من أهوال عن غرف الغاز مثلاً. ولا يختلف الأمر بالنسبة لأولئك البسطاء الذين يتبنون التفسير الحرفي للتوراة، والذي يتناقض تماماً مع التفسيرات المعاصرة، ويخلصون منه إلى الإيمان بصدق «الوعد الإلهي» الموجه إلى «الشعب المختار». فعلى مدى ألف سنة (منذ القرن الرابع وحتى عصر النهضة) كان المسيحيون الأتقياء يؤمنون بأن قسطنطين قد «وهب» بابا روما جميع الدول الخاضعة له.

وقد كانت جدتي، شأنها شأن آلاف الناس الصادقين في إيمانهم، تروي أنها رأت بأم عينيها صليباً من الدم يشق عنان السماء ليلة ٢ أغسطس/ آب ١٩١٤، وظلت تردد ذلك حتى وفاتها.

والهدف من كتابي هذا هو عرض حقائق تتيح للجميع أن يحكموا بأنفسهم على سوءات الصهيونية القائمة على الخرافة، والتي تسببت حتى الآن في إشعال لهيب خمس حروب، مستندة في ذلك إلى الدعم المطلق من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها لا تزال تمثل تهديداً دائماً لأمن العالم وسلامه، من جراء الدور الذي تلعبه قوى الضغط التابعة لها في التأثير على سياسات قوة عظمى مثل الولايات المتحدة.

(ج) المزيفون والتاريخ النقدي:

حرصنا في سياق هذا الكتاب على توثيق أي معلومة نسوقها، من خلال إثبات مصادرها والتدليل عليها، وعلى تجنب أي نوع من التزوير أو التحريف للوقائع. والقصد من ذلك هو أن ننأى بأنفسنا عن الإساءة إلى أي عقيدة دينية أو أي جماعة بشرية، وعن أي دعوة إلى الكراهية أو الاضطهاد.

وتعد «بروتوكولات حكماء صهيون» نموذجاً صارخاً لهذا النوع من التزوير. وقد أوضحت في كتابي: **فلسطين أرض الرسالات السماوية**، الطرق التي اتُبعت في تلفيق المعلومات والوقائع الواردة في «البروتوكولات»، مستلهماً البرهان القاطع الذي قدمه «هنري رولان» في كتابه: **القيامة في عصرنا هذا** (منشورات «جاليمار» ١٩٣٩)، وهو الكتاب الذي صادره هتلر عام ١٩٤٠، لأنه يدحض إحدى الركائز الأساسية للدعاية النازية المعادية لليهود (صدرت طبعة جديدة للكتاب عام ١٩٩١).

وقد كشف «هنري رولان» النقاب عن المصدرين للذين استخدمتهما الشرطة السرية في روسيا القيصرية في مطلع هذا القرن، بإيعاز من وزير الداخلية الروسي آنذاك «فون بلهيف»، وذلك لتلفيق ما تضمنته «البروتوكولات» من أكاذيب، وهما:

١ ـ كتيب مناهض لنابليون الثالث ألفه في فرنسا عام ١٨٦٤ صحفي يُدعى «موريس جولي» وعنوانه: **حوار في جهنم بين «ميكيافيلي» و«مونتسكيو»**، وتتكرر في كل فقراته جميع الانتقادات التي وُجهت إلى الطابع الاستبدادي لإمبراطورية «نابليون»، والتي تنطبق على أي سياسة تسعى للهيمنة والتسلط.

٢ ـ مقال لمهاجر روسي يُدعى «إيليا تسيون»، يهجو فيه وزير المالية الروسي الكونت «وايت»، وعنوانه: **إلى أين يقود استبداد «وايت» الأمة الروسية (١٨٩٥)**، وهو بدوره مقتبس من الكتابات التي ظهرت عام **١٧٨٩**، والتي تتضمن انتقادات تنطبق على جميع العلاقات بين وزراء المالية والمصارف الدولية. ومن ثم فإن الأمر يتعلق بعملية تصفية حساب ينفذها «فون بلهيف» ضد «وايت» لأنه كان يمقته.

ومما يدعو لأسف أن هذه القصة البوليسية الرديئة قد استُخدمت على نطاق واسع (ولا سيما في بعض الدول العربية، وهو الأمر الذي أدنته منذ وقت طويل)، مما يتيح للصهاينة والإسرائيليين فرصة سانحة للتشكيك في أي نقد يُوجه إلى سياستهم في الشرق الأوسط ولمراكز نفوذهم في العالم، عن طريق تصوير هذا النقد على أنه عمل من أعمال التزوير.

ولهذا حرصنا منذ البداية على توثيق كل ما نطرحه من مقولات، بإثبات المصادر والمراجع التي استقيناها منها، بالرغم مما ينطوي عليه هذا العمل من إجهاد للقارئ الذي يتعجل الوصول إلى النتائج مباشرة دون تكبد عناء البحث عن الأدلة والبراهين.

وسوف نوجز الآن ما يمكن أن يقوله التاريخ النقدي، دون إضفاء القداسة عليه من خلال أساطير مُسخَّرة لخدمة سياسة بعينها.

لقد كان اليهود أحد العناصر التي استهدفها «هتلر»، انطلاقاً من نظريته العرقية، إذ يتبين من خطبه وكتاباته السياسية المبكرة أنهم يأتون في المرتبة الثانية بعد الشيوعية، التي كان يرى أن القضاء عليها هو مهمته الأساسية (وهذا هو السبب في تسامح الدول «الديمقراطية الغربية» معه، مثلما يتبدى في قيام رجال الصناعة الغربيين بإعادة تسليح ألمانيا الهتلرية، فضلاً عن سياساتهم التي أدت إلى وقوع شعوب أوروبا فريسة لهتلر). وقد اتسمت أقوال هتلر الأولى المعادية لليهود بالتناقض التام، فكان يدعي أن اليهود هم الذين صنعوا ثورة أكتوبر (١٩١٧) في روسيا، وأن مثل هذه الثورة تهدد أوروبا بأسرها، إذ يمكن أن تقوم فيها أنظمة شيوعية بتواطؤ اليهود، كما طرح «هتلر» مقولة «اليهودية الشيوعية» باعتبارها تجسيداً للحركة الشيوعية العالمية. ولكنه كان يتهم اليهود، في الوقت نفسه، بأنهم تجسيد للرأسمالية العالمية.

ومن جهة أخرى، كان برنامج «الحزب القومي الاشتراكي» النازي ينص على أنه «لا يمكن لأي يهودي أن يكون مواطناً كامل المواطنة».

[المصدر: P.S. 1708]

وكانت هذه المقولات تعني في واقع الأمر حرمان الأمة الألمانية من عدد من أبنائها النابغين في مختلف ميادين الثقافة والموسيقى والعلوم، بدعوى أنهم يؤمنون باليهودية، وهو ما يعكس الخلط المتعمد بين العرق والدين.

وانطلاقاً من نزعة الإقصاء الوحشية هذه، والتي تستبعد شاعراً مثل «هايني» أو عبقريا مثل «أينشتاين»، يحدد «هتلر»، في سياق رسالة لصديقه «جيملش» بتاريخ ١٦ سبتمبر/ أيلول ١٩١٩، «هدفه النهائي» المتمثل في «إبعاد اليهود».

وقد ظل هذا «الهدف النهائي» هو الشغل الشاغل لهتلر حتى وفاته، شأنه شأن محاربة الشيوعية، والتي كانت السبب في دحره في نهاية المطاف.

وقد تباينت سبل تحقيق الهدف المتمثل في «إبعاد اليهود»، وفقاً لتقلبات مسار «هتلر» السياسي، وإن ظل هذا الهدف أحد ثوابت سياسته.

فبمجرد وصول «هتلر» إلى السلطة، وقّع وزير الاقتصاد في حكومته اتفاقاً مع الوكالة اليهودية (الصهيونية) في ٢٨ أغسطس/ آب ١٩٣٣، من أجل «نقل» (بالعبرية «هعفراه») يهود ألمانيا إلى فلسطين.

[المصدر: بروتسات، جاكوبسن، كروزنيك، تحليل لقوات الأمن الخاص، ميونيخ ١٩٨٢، المجلد ٢، ص ٢٦٣]

وبعد ذلك بسنتين، أضفت «قوانين نورمبرج»، الصادرة في ١٥ سبتمبر/ أيلول ١٩٣٥، الصبغة القانونية على النقطتين الرابعة والخامسة من برنامج «الحزب القومي الاشتراكي»، والذي وُضع في ميونيخ في ٢٤ فبراير/ شباط ١٩٢٠، وهي القوانين التي حددت شروط المواطنة ومبدأ

«الدفاع عن الدم» بالنسبة لمواطني الرايخ (وهي تماثل ما اتخذه الملوك الكاثوليك في إسبانيا في القرن السادس عشر من إجراءات ضد اليهود والموريسيكيين انطلاقاً من فكرة «نقاء الدم»). فقد نصت هذه القوانين على أن يُعامل اليهود بوصفهم أجانب، بالإضافة إلى إقصائهم عن الوظائف الحكومية والمناصب المهمة في المجتمع المدني، وكذلك تحريم التزاوج بين اليهود وغيرهم من الألمان.

وقد ازداد هذا التمييز حدة ووحشية منذ عام ١٩٣٨، وكانت البداية هي الحادثة التي عُرفت باسم «ليلة الزجاج المحطم».

ففي ٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٣٨، اغتيل «فون راث» مستشار السفارة الألمانية في باريس برصاص يهودي يُدعى «جرينسبان». وعلى الفور شنت الصحافة الألمانية حملة شرسة على اليهود، كما شهدت ليلتا ٩ و ١٠ نوفمبر/ تشرين الثاني عمليات مطاردة لليهود، وتم نهب وإخلاء محلاتهم التجارية وتحطيم واجهاتها الزجاجية (ومن هنا جاءت تسمية «ليلة الزجاج المحطم»).

وكانت النتيجة مروِّعة:

«نهب وتحطيم حوالي ٨١٥ محلا تجاريا و ١٧١ منزلاً، و ٧٢٦ معبداً يهوديا، و ١٤ من المعالم الأثرية لليهود، واعتقال ٢٠ ألف يهودي و٧ آريين و٣ أجانب، ومصرع ٣٦ شخصاً وجرح ٢٦ آخرين».

[المصدر: تقرير من «هايدريتش» إلى «جورينج» بتاريخ ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٣٨. سجلات محكمة ن«ورمبرج»، المجلد ٩، ص ٥٥٤، وقد اعترف «جورينج» وجميع المتهمين الذين واجهتهم المحكمة بهذه الوثيقة بأنها صحيحة]

ولم تكن هذه الحادثة مجرد رد فعل عاطفي من جانب الشعب الألماني، بل كانت بالأحرى مذبحة منظمة دبرها الحزب النازي. وليس أدل على ذلك من تقرير القاضي «والتر بوخ»، أعلى قضاة الحزب النازي، والذي أُوكلت إليه مهمة التحقيق في الحادث (الوثيقة رقم P.S.3036، المؤرخة في ١٣ فبراير/ شباط ١٩٣٩، سجلات محكمة «نورمبرج»، المجلد ٣٢، ص ٢٩)، وكان عليه أن يحاكم ١٧٤ من أعضاء الحزب، والذين اعتُقلوا يوم ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني بأمر من «هايدريتش» لاتهامهم بتدبير عمليات التخريب والقتل والضلوع فيها.

إلا أن هؤلاء المتهمين كانوا جميعهم من العناصر الثانوية في الحزب.

ومن جهة أخرى أعربت الحكومة النازية، و«هتلر» نفسه، عن إدانتهم لهذا الحادث (باستثناء «جوبلز» الذي أثنى على الجريمة). إلا أن ذلك لا ينفي احتمال صدور تعليمات من «قيادات عليا» بارتكاب الجريمة، لاسيما وأن «جورينج» قد أصدر، فور وقوعها، ثلاثة قرارات ترسخ التمييز العرقي:

ـ وأولها قرار بفرض عقوبة جماعية على يهود ألمانيا، تتمثل في دفع غرامة قيمتها مليار مارك (الوثيقة رقم P.S. 1412، ١٩٣٨، الجزء الأول، ص ١٥٧٩).

ـ وثانيها قرار بإبعاد اليهود عن النشاط الاقتصادي في ألمانيا (الوثيقة رقم P.S. 2875، ١٩٣٨، الجزء الأول، ص ١٥٨٠).

أما القرار الثالث فيفرض على شركات التأمين دفع تعويضات عن الخسائر والأضرار التي نجمت عن أحداث «ليلة الزجاج المحطم»، على أن

تُسدد التأمينات إلى الحكومة وليس إلى من وقع عليه الضرر من اليهود. (الوثيقة رقم P.S. 2694، ١٩٣٨، الجزء الأول، ص ١٥٨١).

ولابد أن نتوقف هنا أمام هذا التطابق المذهل في الأساليب والذرائع التي استخدمت في اضطهاد اليهود في ألمانيا والعرب في فلسطين. ففي عام ١٩٨٢، اغتيل دبلوماسي إسرائيلي في لندن، وعلى الفور حمَّل القادة الإسرائيليون منظمة التحرير الفلسطينية مسئولية هذا العمل، وقاموا بغزو لبنان لتدمير قواعد المنظمة، مما أسفر عن مصرع عشرين ألف شخص. وهكذا أقدم «مناحم بيجن» و«أرييل شارون» على ارتكاب جريمة شبيهة بتلك لتي ارتكبها «جوبلز» وغيره من القادة النازيين في «ليلة الزجاج المحطم»، بل وتسببا في قتل عدد أكبر من الضحايا الأبرياء.

وربما كان الفارق هنا هو أن القادة الإسرائيليين خططوا لعملية غزو لبنان منذ أمد بعيد. ففي ٢١ مايو/ أيار ١٩٤٨، كتب «بن جوريون» في يومياته هذه الملاحظة:

«إن أضعف عنصر في التماسك العربي هو لبنان. فسيادة المسلمين في هذا البلد سيادة مصطنعة ويمكن تغييرها بسهولة. ولهذا يجب إنشاء دولة مسيحية في هذا البلد، على أن يكون حدها الجنوبي هو نهر الليطاني».

[المصدر: ميخائيل بارزوهار، بن جوريون: النبي المسلح، ص ١٣٩]

وفي ١٦ يونيو/ حزيران، حدد «موشي ديان» أسلوب تحقيق ذلك الهدف، بقوله:

«لم يبق أمامنا سوى العثور على ضابط، حتى ولو كان برتبة «ملازم»، واستمالته وشرائه، لكي يعلن نفسه منقذاً للسكان المارونيين، وعندئذ يدخل

الجيش الإسرائيلي لبنان ويحتل جزءاً من أراضيه ويقيم عليها نظاماً مسيحيا موالياً لإسرائيل. وبعد ذلك سوف تسير الأمور على خير ما يرام، فيتم ضم جنوب لبنان بأكمله إلى إسرائيل».

[المصدر: يوميات رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق «موشي شاريت»، نُشرت بالعبرية عام ١٩٧٩]

ومما يضاعف من بشاعة جريمة غزو لبنان في حد ذاتها (بغض النظر عن المجازر التي ارتُكبت على مرأى ومسمع من «شارون» وبتواطؤ منه) أنه لم يثبت ضلوع منظمة التحرير الفلسطينية في حادث الاغتيال الذي استُخدم كذريعة لذلك الغزو.

فقد برهنت «مارجريت تاتشر»، في كلمة لها أمام مجلس العموم البريطاني، على أن مرتكب جريمة الاغتيال هو أحد المعادين صراحة لمنظمة التحرير الفلسطينية، إذ أعلنت فور اعتقال الجناة وبدء تحقيقات الشرطة أنه: «عُثر مع المتهمين على قائمة بأسماء الأشخاص المزمع اغتيالهم، ومن بينهم رئيس مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في لندن... مما يدل على أن الجناة لم يحصلوا على دعم من منظمة التحرير الفلسطينية مثلما ادعت إسرائيل... ولا أعتقد أن الهجوم الإسرائيلي على لبنان كان بمثابة عملية انتقامية ردا على حادث الاغتيال، وكل ما في الأمر أن الإسرائيليين رأوا فيه ذريعة لشن عملياتهم العسكرية».

[المصدر: صحيفة هيرالد تريبيون الدولية، ٨ يونيو/ حزيران ١٩٨٢]

والملاحظ أن هذا التكذيب الصريح للدعاية الإسرائيلية قد مرَّ مرور الكرام في فرنسا دون أن يستلفت الأنظار، بالرغم من أنه يدحض تماماً فكرة

«الدفاع المشروع عن النفس»، التي استخدمتها إسرائيل ذريعة لذلك العدوان.

والواقع أن هذه الحرب على لبنان، شأنها شأن جميع الاعتداءات والانتهاكات التي ارتكبتها دولة إسرائيل، تُعد جزءاً لا يتجزأ في صميم النهج الصهيوني، مثلما تُعد أحداث «ليلة الزجاج المحطم» جزءاً لا يتجزأ في صميم النهج النازي العرقي.

وقد غدا وضع اليهود أشد سوءاً وتأزماً في أعقاب أحداث «ليلة الزجاج المحطم». ففي عام ١٩٣٨ اجتمعت الدول «الديمقراطية الغربية» في مؤتمر إفيان الذي حضره ممثلو ٣٣ دولة (ولم يحضر ممثلون لروسيا وتشيكوسلوفاكيا، بينما سُمح لكل من المجر ورومانيا وبولندا بالحضور بصفة مراقبين، لا لشيء إلا لكي يُطلب من هذه الدول التخلص من اليهود الموجودين فيها).

وفي المؤتمر الصحفي الذي أعقب الاجتماع، ضرب الرئيس «روزفلت» المثل في الأنانية، عندما قال: «لم يكن وارداً مراجعة أو زيادة الأعداد المقررة للمهاجرين إلى الولايات المتحدة».

[المصدر: مازور، «ثلاثون عاماً على مؤتمر إفيان»، في مجلة لوموندجيف، العدد ٥٠، إبريل/ نيسان - يونيو/ حزيران ١٩٦٨، ص ٢٣ وص ٢٥]

وفي مؤتمر «إفيان»، لم يُبد أحدٌ أي اعتبار لمسألة «مساعدة المضطهدين، أو حتى الاهتمام بمصيرهم على نحو جدي».

[المصدر: عشرة دروس من النازية، إشراف ألفريد جروسر، باريس ١٩٧٦، ص ٢١٦]

وفي مارس/ آذار ١٩٤٣ ، كان بوسع «جوبلز» أن يقول على سبيل التهكم:

«كيف ستُحل المسألة اليهودية؟ هل ستُقام يوماً دولة يهودية في مكان ما؟ سوف نرى. ولكن ما يبعث على الدهشة أن البلدان التي يتعاطف فيها الرأي العام مع اليهود ترفض دائماً استقبالهم».

[المصدر: ليون بولياكوف، صلوات الكراهية، ص ٤١]

وبعد هزيمة بولندا، برز في الأفق حل آخر مؤقت للمسألة اليهودية. ففي ٢١ سبتمبر/ أيلول، أصدر «هايدريتش»، وهو يضع نصب عينيه «الهدف النهائي»، أوامره إلى قادة أفرع الأمن بإنشاء «مَعْزَل لليهود» في منطقة الحدود الجديدة مع الاتحاد السوفيتي.

[المصدر: ليون بولياكوف، المرجع السابق، ص ٤١]

كما فتحت هزيمة فرنسا أفاقاً جديدة أمام النازيين. إذ أصبح بالإمكان استخدام أراضي الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية من أجل تحقيق «الحل النهائي» للمسألة اليهودية.

فخلال هدنة يونيو/ حزيران ١٩٤٠، استُبعدت تماماً فكرة ترحيل جميع اليهود إلى مدغشقر.

وكان «هملر»، قد دوَّن في مايو/ أيار ١٩٤٠ ملاحظة تحت عنوان: تأملات حول مسألة معاملة الأجانب في الشرق، قال فيها: «أتمنى أن أرى مفهوم اليهودي وقد مُحِي تماماً بترحيل جميع اليهود إلى إفريقيا أو إحدى المستعمرات».

[المصدر: أربع سنوات في العصر الحديث، ١٩٥٧، ص ١٩٧]

وفي ٢٤ يونيو/ حزيران ١٩٤٠ ، كتب «هايدريتش» إلى وزير الخارجية «ريبنتروب» قائلاً إن بالإمكان التطلع إلى «حل إقليمي نهائي» للمسألة اليهودية .

[المصدر : جيرالد فيلمنج ، هتلر والحل النهائي ، فايسبادن - ميونيخ ١٩٨٢ ، ص٥٦]

ومنذ ذلك الحين بدأ اتخاذ الإجراءات العملية لتنفيذ «مشروع مدغشقر» . ففي ٣ يوليو/ تموز ١٩٤٠ ، أعد «فرانز رادماخر» ، الذي كان مسئولاً عن المسألة اليهودية في وزارة الخارجية ، تقريراً جاء فيه :

«إن الانتصار الوشيك يتيح لألمانيا فرصة حل المسألة اليهودية في أوروبا ، وأعتقد أن ذلك من صميم واجبها . والحل المأمول هو : إبعاد كل اليهود خارج أوروبا» .

وتقترح المذكرة (رقم د ٣) الحل التالي للمسألة اليهودية : يجب أن يُطلب من فرنسا ، عند توقيع اتفاقية السلام ، أن تُعد جزيرة مدغشقر لاستخدامها في حل المسألة اليهودية ، ويتعين عليها أن تتولى نقل الفرنسيين المقيمين هناك ، والبالغ عددهم ٢٥ ألف نسمة ، مع صرف تعويضات لهم ، على أن توضع الجزيرة تحت الحماية الألمانية» .

[المصدر : N.G. 2586-B ، وانظر أيضا : «وثائق السياسة الخارجية الألمانية (١٩١٨ - ١٩٤٥)» ، السلسلة د ، المجلد ١٠ ، لندن ١٩٥٧ ، ص ١١١ : ١١٣]

وفي ٢٥ يوليو/ تموز ١٩٤٠ ، أكد «هانز فرانك» حاكم بولندا أن «هتلر»

وافق على ترحيل اليهود، ولكن لم يتيسر توفير بواخر ضخمة، لأن البحرية البريطانية كانت تسيطر على الطرق والمنافذ البحرية.

[المصدر: P.S. 22.33
سجلات المحاكمة العسكرية الدولية، المجلد ٢٩، ص ٤٠٥.

كان من الضروري إذن البحث عن حل آخر مؤقت، إذ ورد في «محضر الجلسة»:

«يتولى قائد فرق «الأمن الخاص» وقائد الشرطة مسئولية جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ الحل النهائي دون اعتبار للحدود الجغرافية».

[المصدر: N.G. 2586 G]

وهكذا أصبحت المسألة اليهودية تُطرح على مستوى بلدان أوروبا التي احتلها النازيون، بينما أُرجئ «مشروع مدغشقر» إلى حين، وذلك لأن «الحرب ضد الاتحاد السوفيتي وضعت تحت تصرفنا أراضي جديدة لتنفيذ الحل النهائي». ومن ثم، قرر الفوهرر إبعاد اليهود إلى الشّرق، وليس إلى مدغشقر.

[المصدر: N.G. 5570]

وكان الفوهرر قد أعلن فعلاً، في ٢ يناير/ كانون الثاني ١٩٢٤ أن «على اليهود أن يخرجوا من أوروبا، والأفضل أن يتوجهوا إلى روسيا».
[المصدر: أدولف هتلر، تأملات شخصية ١٩٤١ - ١٩٤٤، ألبرت كروس فيرلاج، هامبورج ١٩٨٠، ص ٢٤١]

وفي مايو/ أيار ١٩٤٤ ، أصدر «هتلر» أوامره بنقل ٢٠٠ ألف يهودي للعمل في مصانع السلاح أو في معسكرات الاعتقال، على أن يتولى حراستهم ١٠ آلاف من أفراد جهاز «الأمن الخاص». وكانت ظروف العمل مروعة، فضلاً عن تفشي وباء التيفوس، الذي أدى إلى وفاة عشرات الآلاف من الأشخاص، مما استدعى مضاعفة عدد الأفران المخصصة لحرق جثث الموتى.

وفيما بعد نُقل هؤلاء المعتقلون للعمل في شق الطرق وتعبيدها في ظل أوضاع قاسية نظراً للإنهاك والجوع، مما أسفر عن مصرع عشرات الألوف، أي غالبيتهم.

لقد سقط هؤلاء الشهداء من المعتقلين اليهود والسلاف ضحايا وحشية السادة النازيين الذين كانوا يعاملونهم كالعبيد ويحرمونهم حتى من الإحساس بقيمة العمل الإنساني النافع.

ولا يمكن بأى حال من الأحوال التقليل من شأن تلك الجرائم، أو الاستخفاف بما تكبده الضحايا من أهوال وويلات. ولهذا، فليس ثمة حاجة لأن نقحم في هذه الصورة المأساوية المروعة مشاهد الحرائق المستقاة من جحيم «دانتي»، ولا لأن نضفي عليها تلك الإيحاءات الدينية المقدسة التي تنطوي عليها كلمة مثل «الهولوكوست».

فسرد الوقائع التاريخية المجردة، في حد ذاته، أبلغ وأقدر على دمغ الجريمة من أى أساطير لا تقوم على أسانيد.

ثم إن هذا السرد التاريخي لا يمكن أن يختزل جريمة بهذا الحجم في حق الإنسانية بأسرها لتصبح مجرد مذبحة تستهدف طائفة بعينها من الضحايا

الأبرياء، ولا يمكنه بالمثل أن يتناسى أن هذه الجريمة راح ضحيتها ٥٠ مليوناً من البشر، ولا أن الملايين قد ماتوا وهم يشهرون أسلحتهم في مواجهة هذه الهمجية.

* * *

وتجدر الإشارة في النهاية إلى أن هذا التقييم التاريخي لا يدعي لنفسه أنه القول الفصل النهائي. فهو قابل للمراجعة، شأنه شأن أي تاريخ نقدي وأي فرعٍ من فروع العلم. وسوف يُعاد النظر فيه دون شك مع كشف النقاب عن عناصر جديدة. فهناك آلاف الأطنان من الوثائق الألمانية التي استولى عليها الحلفاء ثم نُقلت إلى الولايات المتحدة، ولم تخضع للفحص الكامل حتى الآن، كما نُقل جزء من هذه الوثائق إلى روسيا، وظل الاطلاع عليها محظوراً لفترة طويلة، وإن كان قد بدأ أخيرا السماح بالاطلاع عليها في حدود ضيقة.

ولا تزال الحاجة قائمة لبذل جهود ضخمة مكثفة، ولكن نجاحها مرهون بعدم الخلط بين الأسطورة والتاريخ، وعدم وضع نتائج مسبقة قبل الشروع في البحث، وغير ذلك من عناصر ذلك النهج الذي تحاول نزعة الإرهاب أن تفرضه. فقد ثبت أخيرا، على سبيل المثال، أنه لا أساس لهذه «القداسة» التي أُضفيت على ما استندت إليه محاكمة نورمبرج من نصوص.

فالتاريخ، مثله مثل سائر العلوم، لا يمكن أن يقوم على أحكام مسبقة أو مسلمات لا تُمس.

فقد أعلنت محكمة «نورمبرج» أرقاماً شتى عن أعداد الضحايا، ثم ثبت فيما بعد أن أبرز تلك الأرقام لم يكن صحيحاً، إذ ذكرت في البداية أن عدد

ضحايا معسكر أوشفيتس يبلغ «أربعة ملايين» قتيل، ثم خُفض الرقم بعد ذلك ليصبح «أكثر من مليون بقليل». وقد قبلت «السلطات» المعنية هذا النوع من المراجعة، وقامت بتغيير اللوحات التذكارية الموضوعة على مدخل المعسكر.

ويصدق القول نفسه على رقم «ستة الملايين» من الضحايا اليهود، والذي شكك في صحته عدد من أشد المدافعين عن مقولة الإبادة، من أمثال «رايتلنجر»، الذي في كتابه: **الحل النهائي** أشار إلى أن عدد الضحايا هو أربعة ملايين ونصف المليون. أما اليوم فقد غدا رقم «ستة الملايين» موضع شك في أوساط الباحثين، حتى ولو ظل عنصراً ثابتاً في الدعاية الإعلامية وفي المناهج المدرسية.

وإذا كنا نفند هنا تلك الأرقام المتعلقة بعدد الضحايا اليهود، فليس القصد من ذلك التهوين من شأن الجريمة، بل إثبات أن إصرار البعض على ترسيخ الأكذوبة حدا بهم إلى تلفيق وتزوير وقائع التاريخ بشكل متعمد ومخطط.

فقد سعى هؤلاء إلى الحط من قدر التضحيات التي تكبدها الآخرون على أيدي النازية خلال الحرب العالمية الثانية التي أسفرت مثلاً عن مقتل ١٧ مليوناً من المواطنين السوفيت وتسعة ملايين من الألمان، وذلك لرغبتهم في ألا يبدو العدد الحقيقي للضحايا اليهود «تافها»، كما سعوا إلى إضفاء طابع القداسة على معاناة اليهود دون غيرهم من الضحايا (من خلال استخدام مصطلح «الهولوكوست»).

ولتحقيق هذا الهدف، كان من الضروري أن تُنتهك أبسط قواعد العدالة وإثبات الحقائق.

كان من الضروري مثلاً تأويل عبارة «الحل النهائي» على أنها تعني الإفناء أو «الإبادة الجماعية»، بالرغم من أنه لم يتم العثور في الوثائق النازية على أي نص يعزز مثل هذا التأويل، إذ كان حديث النازيين يدور دائماً حول إبعاد جميع اليهود من أوروبا، بنقلهم إلى الشرق ثم بنقلهم إلى مستوطن في إفريقيا، وهو حل وحشي على أى حال.

كما كان من الضروري تزييف كل الوثائق، بأن توضع كلمة «إبادة» مرادفاً لكلمة «نقل»، وذلك لكي يتسنى لذلك النوع من «التأويل» أن يستخرج من أي نص ما يشاء من أقاويل بغض النظر عما يقوله النص فعلاً. وهكذا تحولت أعمالُ القتل المروعة إلى «إبادة».

ويكفي هنا أن نسوق مثالاً واحداً على هذا التحريف المتعمد للنصوص، ففي كتابه المعنون **محارق أوشفيتس**(١٩٩٣)، دأب «چان كلود بريساك» على ترجمة الكلمة الألمانية "Leichenkeller" ،(والتي تعني «المشرحة» أي مكان حفظ الجثث) بعبارة «غرفة الغاز» (ص ٦٥ مثلاً). كما ذهب إلى أن النازيين كانوا يستخدمون «لغة سرية مشفَّرة»، حيث يقول إن الجلاد (ويُدعى «ميسنج») «لم تكن لديه الجرأة لأن يكتب صراحة أن «المشرحة» هي «غرفة غاز»» (ص ٧٤).

والواقع أنه لا يوجد أي سند لمقولة «اللغة السرية المشفَّرة»، والتي تستخدم دائماً لتأويل أي نص على أي وجه، ذلك لأن «هتلر» وزبانيته لم يحاولوا على الإطلاق إخفاء جرائمهم الأخرى، بل كانوا يجاهرون بها مستخدمين عبارات صريحة جلية. ويُضاف إلى ذلك أن البريطانيين كانوا قد توصلوا آنذاك إلى استخدام أجهزة متقدمة لفك رموز الشفرات واستجلاء

مضامين الرسائل، ولا يُعقل من ثم أن يكونوا قد عجزوا من خلال فحصهم لوثائق النازيين ورسائلهم عن اكتشاف حقيقة مخطط ضخم كهذا لإبادة ملايين البشر عمداً.

ويندرج في نفس الإطار تجاهل عبارة «الحل الإقليمي النهائي»، التي تتردد في كثير من الوثائق النازية، وهو ما يعكس الإصرار على رفض أي تحليل لا يبرر الأحكام والمقولات المعدة سلفاً، من قبيل مقولتي «ستة الملايين» و«الإبادة الجماعية».

وبالمثل، لا يزال البعض يصر على التسليم بصحة «الشهادات» التي تحدثت عن وجود «غرف غاز» في معسكرات الاعتقال في شرقى أوروبا، بالرغم من أنه ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه الغرف لم توجد مطلقاً في الأراضي الألمانية، وهو الأمر الذي يكذب أقوال «شهود العيان» العديدين الذين أكدوا من قبل وجودها هناك.

وهناك أخيراً رفض الدخول في أى نقاشات علمية عامة لنتائج عمليات الفحص والمعاينة التي أجراها خبراء متخصصون، بل ومواجهة أى تساؤلات أو انتقادات في هذا الشأن إما بالقمع وإما بالصمت، وهو الأمر الذي يعزز حتماً تلك الشكوك.

ولاشك فى أن كشف النقاب عن الحقائق التاريخية يمثل في حد ذاته أبلغ دليل لإدانة النازية.

وهذا الكتاب هو محاولة للإسهام في هذا المسعى.

المحتويات

رقم الإيداع : ٩٨/٣٨٢٤
الترقيم الدولى : 3 - 0450 - 09 - 977

مطابع الشروق
القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - ت: ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)